الانتخابات البرلمانية في العراق 2025

ديناميات الوجود والتأثير واستشراف المسارات المستقبلية

تحرير

أ.د. أسعد كاظم شبيب م.د. خالد عدنان الرماحي

الباحثون

أ.م.د. سعدي إبراهيم حسين أ.م.د. فلاح مبارك بردان

أ.م.د. لُمى مطير حسن أ.م.د. معتز اسماعيل الصبيحي

أ.م.د. خلف صالح الجبوري أ.م.د. سعدي أحمد الموسوي

م.م. يونس عدنان عبد م.د. أمجد رسول العوادي

م.م. زهراء فاهم حسن م.م. أنس سعد عبد العزيز

مركز الرافدين للحوار

الانتخابات البرلمانية في العراق 2025

ديناميات الوجود والتأثير واستشراف المسارات المستقبلية

الانتخابات البرلمانية في العراق 2025
ديناميات الوجود والتأثير واستشراف المسارات المستقبلية

تحرير:

أ.د. أسعد كاظم شبيب م. د. خالد عدنان الرماحي

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2026

First Edition, Beirut/Najaf, 2026

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

إن جميع الآراء والمعلومات الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر (المركز).

ISBN: 978 - 9922 - 772 - 15 - 8

شباط/فبراير 2026

الانتخابات البرلمانية في العراق 2025

ديناميات الوجود والتأثير واستشراف المسارات المستقبلية

تحرير

أ.د. أسعد كاظم شبيب م. د. خالد عدنان الرماحي

الباحثون

أ. م. د. سعدي إبراهيم حسين أ. م. د. فلاح مبارك بردان

أ. م. د. لُمى مطير حسن أ. م. د. معتز اسماعيل الصبيحي

أ. م. د. خلف صالح الجبوري أ. م. د. سعدي أحمد الموسوي

م. م. يونس عدنان عبد م. د. أمجد رسول العوادي

م. م. زهراء فاهم حسن م.م. أنس سعد عبد العزيز

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

الفهرس

قائمة الجداول 13
مقدمة مركز الرافدين للحوار 15
الفصل الأول: إعادة تشكّل النُّخَبة السياسيّة في العراق في ضوء الانتخابات البرلمانيّة المُقبلة - دراسة في طبيعة التحالفات وخطابات التعبئة 19
المُقدّمة 19
المبحث الأوّل: ملامح التحالفات الانتخابيّة المُقبلة 21
أولاً: إنها تحالفات مع الشبيه 21
ثانياً: تحالفات بين الأقوياء 22
ثالثاً: التحالف الرمزي 22
رابعاً: التحالف السياسي وليس الشعبي 22
خامساً: تحالفات مؤقتة 23
المبحث الثاني: تحليل خطابات التعبئة الانتخابيّة 25
أولاً: الابتعاد عن التعبئة المثالية 26
ثانياً: مخاطبة الأفراد وليس المجتمع 26
ثالثاً: الاعتماد على الجمهور الثابت 27
رابعاً: عدم التركيز على البرامج 27
خامساً: استجابة الجمهور للتعبئة الانتخابيّة 28
المبحث الثالث: انعكاسات التحالفات الانتخابيّة وأساليبها التعبويّة على الانتخابات القادمة 29
أولاً: استمرار التخندُق الهوياتي 29
ثانياً: الرهان الخارجي 29
ثالثاً: الثبات النسبي للنُّخبة الحاكمة 30
رابعاً: التراكم التنموي 30
خامساً: السكون الشعبي 30
الخاتمة 31

الاستنتاجات 32
التوصيات 32
المصادر 34
الفصل الثاني: مَبْدَأ تكافؤ الفُرَص في الدّعاية الانتخابيّة - دراسة قانونيّة في ضوء التّشريعات العراقيّة والمَعايير الدوليّة 37
المُقدّمة 37
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لمبدأ تكافؤ الفرص 39
أولاً: المفهوم النظري لمبدأ تكافؤ الفرص في الدعاية الانتخابيّة 39
ثانياً: الطبيعة القانونيّة لمبدأ تكافؤ الفرص في الانتخابات 40
المبحث الثاني: تنظيم الدعاية الانتخابيّة في التشريعات العراقيّة 42
أولاً: الإطار القانوني للدعاية الانتخابيّة في العراق 42
ثانياً: مظاهر اختلال مبدأ تكافؤ الفرص في التجربة العراقيّة 43
المبحث الثالث: التزامات الدولة العراقيّة بضمان تكافؤ الفرص في الدعاية الانتخابيّة – بين الواقع والمتطلبات الإصلاحيّة 45
أولاً: الالتزام القانوني والأخلاقي للدولة تجاه مبدأ تكافؤ الفرص 45
ثانياً: الدعاية الانتخابيّة في العراق بين النصوص القانونيّة والالتزام الفعلي 46
ثالثاً: الإصلاحات المطلوبة لتكريس تكافؤ الفرص في البيئة الانتخابيّة العراقيّة 48
الخاتِمة 50
التوصيات 50
المصادر 53
الفصل الثالث: دورُ الأحزاب النّاشئة والحركات الاحتجاجيّة في تشكيل الخارطة الانتخابيّة العراقيّة لعام 2025 57
المقدّمة 57
المبحث الأول: نبذة تاريخيّة عن الانتخابات العراقيّة البرلمانية بعد العام 2003 58
أولاً: قوائم المُكوّن الشيعي 60
ثانياً: قوائم المُكوّن السني 61
المبحث الثاني: مسارات انخراط الحركات الاحتجاجيّة والأحزاب السياسيّة الناشئة في الانتخابات 62

المبحث الثالث: المشاهد والتحالفات السياسيّة المستقبليّة لانتخابات العام 2025 (الأحزاب التقليدية والأحزاب الناشئة) 67
أولاً: المشهد السياسي الشيعي لانتخابات عام 2025 67
ثانياً: المشهد السياسي السنّي لانتخابات عام 2025 70
ثالثاً: المشهد السياسي الكردي لانتخابات عام 2025 70
رابعاً: المشهد السياسي للقوى المدنية 70
الخـــاتِمة 71
المصادر 73
الفصل الرابع: تمثيل الأقليّات الدينيّة والأثنيّة في الانتخابات البرلمانيّة العراقيّة القادمة بين النصوص الدستوريّة والواقع السياسي 77
المقدّمة 77
المبحث الأول: إطار مفاهيمي ونظري عن ماهية الأقليّات 79
أولاً: مفهوم الأقليّات 79
ثانياً: صفات الأقلية 80
المبحث الثاني: الإطار الدستوري والقانوني لتمثيل ومشاركة الأقليّات العراقيّة بعد العام2003 81
أولاً: الإطار الدستوري لتمثيل الأقليّات العراقيّة في العملية السياسيّة بعد العام 2005 81
ثانياً: الإطار القانوني لتمثيل الأقليّات في العملية السياسيّة بعد العام 2003 82
المبحث الثالث: واقع ومستقبل التمثيل السياسي والمشاركة السياسيّة للأقليات العراقيّة بعد الانتخابات البرلمانية في 2025 86
أولاً: واقع التمثيل السياسي للأقليات بعد العام 2003 86
ثانياً: محددات فعالية التمثيل السياسي للأقليات بعد انتخابات 2025 88
1-المحددات السياسيّة 88
2-محددات اجتماعيّة: (القيادة في المجتمع الاقلّاوي) 90
3-محددات سيكولوجية 91
ثالثاً: التنشئة الاجتماعيّة للأقليات 93
رابعاً: التمثيل السياسي والسلوك السياسي للأقليات في الانتخابات البرلمانية المقبلة 96

الخاتِمة 100
المصادر 103
الفصل الخامس: دور المتغيّر الاقتصادي في تشكيل قرارات الناخب العراقي - (دراسة في أثر الفقر والبطالة على توجّهات التصويت) 107
المُقدّمة 107
أولاً: مفهوم وفلسفة الفقر كمتغير اقتصادي 109
1-مفهوم الفقر في الفكر الاقتصادي 109
2-أنواع الفقر في الفكر الاقتصادي (Sen, 1999 , .p 19) 111
3-أهمية الفقر كمتغير في الاقتصاد 112
ثانياً: مفهوم وفلسفة البطالة كمتغير اقتصادي 112
1-مفهوم البطالة في الفكر الاقتصادي 112
2-أهمية البطالة كمتغير اقتصادي: International Labour Organization. 2020 113
3-أنواع البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث 113
ثالثاً: تحليل دور المتغير الاقتصادي في توجهات الناخب العراقي 117
1-تحليل أثر الفقر على توجهات التصويت للناخب العراقي 118
2-تحليل أثر البطالة على توجهات التصويت للناخب العراقي 120
الخاتمة 123
الاستنتاجات 123
التوصيات 124
المصادر 125
الفصل السادس: الرقابة القانونيّة على العملية الانتخابيّة في العراق في ضوء قانون رقم 9 لسنة 2020 - «دراسة تحليليّة» 127
المقدّمة 127
المبحث الأول: الإطار العام للنظام الانتخابي والرقابة على العملية الانتخابيّة في العراق 129
أولاً: مفهوم الرقابة 129
ثانياً: النُّظُم الانتخابيّة 129
ثالثاً: أنواع النُّظُم الانتخابيّة 130

1- نظام الأكثرية 131
2- التمثيل النسبي 132
3- النظام المختلط 134
رابعاً: الأساس التشريعي للرقابة على الانتخابات في العراق 135
1- المؤسسات الرقابيّة في العراق 135
2- تسلسل النُّظُم الانتخابيّة في العراق بعد العام 2003 136
3-النظام الانتخابي وفقا للقانون رقم 16 لسنة 2005 137
4-النظام الانتخابي وفقا للقانون رقم 45 لسنة 2018 138
المبحث الثاني: قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020 139
أولاً: نشأة القانون 139
ثانياً: آلية الترشيح والنظام الانتخابِي في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020 139
1- نظام الترشيح في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020 139
2- الدوائر الانتخابيّة في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020 141
ثالثاً: الرقابة القانونيّة على الانتخابات وفقًا لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9 لسنة 2020 143
1- آليات الرقابة القانونيّة في قانون رقم 9 لسنة 2020 143
2- ملامح القصور الرقابي في القانون 144
الخاتِمة 145
الاستنتاجات 145
التّوصيات 146
المصادر 147
الفصل السابع: تأثيرُ الإعلام الرقمي على اتجاهات النّاخبين في العراق - دراسة تحليليّة لحملات الانتخابات البرلمانيّة عِبرَ مواقع التّواصل الاجتماعي(2010-2021) 151
المُقدّمة 151
المبحث الأول: تحولات الإطار القانوني والمؤسساتي للعملية الانتخابيّة في العراق في ظل الثورة الرقميّة (2010-2021) 153

أولاً: الإطار القانوني الناظم للعملية الانتخابيّة في العراق وتحولاته الرقميّة (2010–2021) 153
1-تطورات التشريع الانتخابي ومحاولات الإصلاح 153
2-التحول الرقمي في إدارة الانتخابات 154
3-تحديات التكيّف مع البيئة الرقميّة 155
ثانياً: الأُطر المؤسساتية المنظّمة للعملية الانتخابيّة في العراق في ظل الرقمنة 155
1-إصلاح هيكل المفوضية وتحديات الاستقلال الرقمي 155
2-ضعف الأطر القانونيّة والرقابيّة في ضبط الحملات الرقميّة 156
3-غياب الاستراتيجيّة السيبرانيّة في حماية البنية الانتخابيّة الرقميّة 156
المبحث الثاني: تحليل الحملات الرقميّة للمرشحين والأحـزاب العراقيّة عبر المنصات الاجتماعيّة (2010-2021) 157
أولاً: نشأة وتطور الحملات الانتخابيّة الرقميّة في العراق 157
ثانياً: التحديات والتأثيرات السياسيّة والاجتماعيّة للحملات الرقميّة 158
1-مصداقية المعلومات وخطاب الكراهية والأخبار المضللة 158
2-تأثير الحملات الرقميّة على المشاركة السياسيّة واتجاهات التصويت 159
3-دور الجهات الرقابيّة (مفوضية الانتخابات، منظمات المجتمع المدني، شركات التواصل) 159
المبحث الثاني: تحليل الحملات الرقميّة للمرشحين والأحـزاب العراقيّة عبر المنصات الاجتماعيّة (2010-2021) 160
أولاً: ديناميات استخدام المنصات الاجتماعيّة في الحملات الانتخابيّة العراقيّة (2010–2021) 160
1-التحول نحو الإعلام الرقمي 160
2-المنصات المستخدمة وأنماط الخطاب الرقمي 161
ثانياً: التأثيرات السياسيّة والاجتماعيّة للحملات الانتخابيّة الرقميّة 163
1-التحديات الأخلاقية والتقنية 163
2-التغيير في سلوك الناخبين والمشاركة السياسيّة 164
3-الدور الرقابي والتنظيمي للمؤسسات 165
المبحث الثالث: تأثير الإعلام الرقمي والحملات الإلكترونية في تشكيل الوعي السياسي للناخب وأثره على نتائج الانتخابات العراقيّة لعام 2021 165

أولاً: دور الإعلام الرقمي والحملات الإلكترونية في تشكيل الوعي السياسي للناخب العراقي قبل انتخابات 2021 165
1-آليات التشكيل 165
2-مؤشرات التغيير في الوعي 166
3-سبل توظيف المحتوى الانتخابي وإعادة رسم الأولويات 167
ثانياً: انعكاسات الوعي السياسي المشكّل رقمياً على نتائج الانتخابات العراقيّة وتحولات المشهد السياسي في 2021 168
1-أثر الوعي المكتسب في توزيع الأصوات 168
2-التحولات السياسيّة بعد الانتخابات 168
ثالثاً: آفاق مستقبلية لدور الإعلام الرقمي والحملات الإلكترونية في تعزيز الوعي الانتخابي وتحسين نزاهة النتائج في الانتخابات العراقيّة 169
1-تطوير الأطر القانونيّة والتنظيمية الرقابيّة 169
2-الابتكارات التقنية وبناء القدرات الرقميّة 170
الخاتمة 171
الاستنتاجات 171
التوصيات 172
المصادر 173
الفصل الثامن: المشاركة في الانتخابات النيابية العراقية لعام 2025 - قراءة في ضوء نتائج انتخابات الدورات النيابية السابقة 181
المقدمة 181
أولاً: الإطار النظري (نظرة عن النظام الانتخابي العراقي الحالي) 182
ثانياً: مؤشرات المشاركة السياسية في العراق في الدورات الانتخابية السابقة 186
1-نسب المشاركة العامة في الانتخابات النيابية (2005–2021) 186
2-نسب المشاركة العامة في انتخابات مجالس المحافظات (2005–2023) 190
3-الاتجاهات الكبرى وأسباب التغيّر في نسب المشاركة 192
ثالثاً: التوظيف الخارجي ودوره في تشكيل التحالفات السياسية دولياً (ايران، تركيا، الخليج العربي) 193
رابعاً: التحديات التي تواجه الانتخابات النيابية القادمة 2025 204
خامساً: قراءة في توجهات الرأي العام واتجاهات الناخبين في الانتخابات النيابية القادمة 2025 205

سادساً: سيناريوهات نتائج الانتخابات النيابية القادمة 2025 208
الخاتمة 210
المصادر 211
الفصل التاسع: الانتخابات النيابيّة العراقيّة المقبلة وإعادة التموضع الاستراتيجي 213
المقدّمة 213
أولاً: المأزق الاستراتيجي 214
ثانياً: الانتخابات بين التجاذبات المحليّة والاعتبارات الخارجيّة 215
ثالثاً: مسارات الاستراتيجيّة العراقيّة 217
الخاتمة 218
المصادر 219
الفصل العاشر: الاستبيان الخاص بمركز الرافدين للحِوار حول الانتخابات التشريعيّة لسنة 2025 221
تمهيد 221
أولاً: منهجية جمع البيانات 222
ثانياً: البيانات الرقميّة للأسئلة التي احتوتها الاستبانة 223
ثالثاً: قراءة تحليليّة في الإجابات التحريريّة للاستبانة 227
المحور الأول: الرفض الشعبي لاستمرار الفساد 227
المحور الثاني: مطلب الكفاءة في مواجهة المحاصصة 228
المحور الثالث: المقترحات ذات الطابع القانوني والإجرائي 228
قراءة ختامية للفقرة الأسئلة التحريرية 229
الاستنتاجات المستخلصة من نتائج الاستبانة 229
مركز الرافدين للحوار:(R.C.D) 231

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
جدول (6 -1)	توزيع الدوائر الانتخابيّة على المحافظات العراقيّة	142
جدول (7 -1)	تقسيم عدد الأصوات على القوائم الانتخابية	183
جدول (7 -2)	العدد الموازي لعدد المقاعد المخصصة للدائرة	183
جدول (7 -3)	بيان عدد المقاعد للقائمة الانتخابية	184
جدول (7 -4)	نسب المشاركة في الانتخابات النيابية (2005-2021)	187
جدول (7 -5)	نسب المشاركة العامة في انتخابات اعضاء مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم (2005-2023)	191

مقدمة مركز الرافدين للحوار

يقدّم مركز الرافدين للحوار RCD هذا الكتاب بوصفه عملًا بحثيًا استراتيجيًا متكاملًا، يسعى إلى مقاربة الانتخابات النيابية العراقية لعام 2025 من زوايا تحليلية متعددة، تجمع بين البعد البنيوي للنظام السياسي، والديناميات المتحركة للنخبة الحاكمة، والسياقات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية التي تحيط بالعملية الانتخابية. ويأتي هذا الجهد في لحظة مفصلية يقف فيها العراق أمام استحقاق انتخابي لا يقتصر أثره على إعادة تشكيل السلطة التشريعية، بل يمتد ليطال مسارات التحول الديمقراطي، وطبيعة التوازنات السياسية، ومستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع.

إن الانتخابات في السياق العراقي تمثل أكثر من آلية دستورية دورية؛ فهي مرآة تعكس طبيعة النظام السياسي، وحدود قدرته على التجدد، ودرجة استجابته لمطالب التغيير والإصلاح، ومن هذا الأساس، ينطلق الكتاب من فرضية جوهرية مفادها أن فهم انتخابات 2025 يقتضي قراءة معمّقة في إعادة تشكّل النخبة السياسية، وأنماط التحالفات الانتخابية، وخطابات التعبئة، ومحددات السلوك الانتخابي، فضلًا عن الأطر القانونية والمؤسساتية الناظمة للعملية الانتخابية، وتأثير المتغيرات الاقتصادية والإعلامية والداخلية والخارجية في توجيه نتائجها المحتملة.

وقد صُمّم هذا الكتاب وفق بنية علمية متدرجة، تبدأ بتحليل إعادة تشكّل النخبة السياسية في ضوء الانتخابات البرلمانية المقبلة، باعتبارها المدخل الأساس لفهم طبيعة التحالفات الانتخابية، سواء تلك القائمة على التشابه البنيوي بين القوى، أو التحالفات بين الأقوياء، أو التحالفات الرمزية والمؤقتة التي تحكمها حسابات سياسية أكثر من كونها تعبيرًا عن تمثيل شعبي حقيقي. كما يتناول الكتاب تحولات خطاب التعبئة الانتخابية، وانتقاله من الخطاب المثالي الشامل إلى خطاب موجّه للأفراد والجمهور الثابت، مع تراجع التركيز على البرامج السياسية، وما يترتب على ذلك من انعكاسات تتصل باستمرار التخندق الهوياتي، والثبات النسبي للنخبة الحاكمة، وحالة السكون الشعبي.

وفي إطار استكمال الصورة التحليلية، يتناول الكتاب مبدأ تكافؤ الفرص في الدعاية

الانتخابية من زاوية قانونية مقارنة، واضعًا التشريعات العراقية في مواجهة المعايير الدولية، ومحللًا الفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق الفعلي، بما يفتح النقاش حول الإصلاحات المطلوبة لضمان عدالة المنافسة الانتخابية. كما يولي اهتمامًا خاصًا بدور الأحزاب الناشئة والحركات الاحتجاجية، ومحاولاتها إعادة رسم الخارطة الانتخابية لعام 2025، في مواجهة الأحزاب التقليدية، ضمن مشاهد سياسية متمايزة في البيئات الشيعية والسنية والكردية والمدنية، ويُفرد الكتاب مساحة تحليلية لتمثيل الأقليات الدينية والإثنية، انطلاقًا من الإطار الدستوري والقانوني، وصولًا إلى واقع المشاركة السياسية والتحديات النفسية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها هذه المكونات، بما يعكس إحدى الإشكاليات البنيوية في التجربة الديمقراطية العراقية. كما يتناول أثر المتغير الاقتصادي، لا سيما الفقر والبطالة، في تشكيل قرارات الناخب العراقي، بوصفه عاملًا حاسمًا في توجيه السلوك الانتخابي، وفي تفسير أنماط التصويت والمقاطعة.

ولا يغفل الكتاب البعد الرقابي والقانوني للعملية الانتخابية، من خلال تحليل منظومة الرقابة في ضوء قانون انتخابات مجلس النواب رقم (9) لسنة 2020، وتشخيص مكامن القوة والقصور في آليات الإشراف والرقابة، فضلًا عن دراسة تأثير الإعلام الرقمي والحملات الإلكترونية على اتجاهات الناخبين، وتحولات الوعي السياسي في ظل الثورة الرقمية، وما أفرزته من فرص وتحديات أمام نزاهة العملية الانتخابية.

ويكتمل البناء التحليلي للكتاب عبر قراءة المشاركة الانتخابية في ضوء نتائج الدورات السابقة، وتحليل التوظيف الخارجي في تشكيل التحالفات السياسية، واستشراف سيناريوهات نتائج انتخابات 2025، وصولًا إلى فصل مخصص لإعادة التموضع الاستراتيجي للقوى السياسية في ظل المأزق الداخلي والتجاذبات الإقليمية والدولية. كما يُختتم الكتاب بفصل توثيقي-تحليلي يعتمد على الاستبيان الذي أعدّه مركز الرافدين للحوار حول المشاركة في انتخابات مجلس النواب (تشرين الثاني/نوفمبر 2025)، بوصفه أداة علمية لقياس اتجاهات الرأي، وفهم تصورات الفاعلين والجمهور، وربط التحليل النظري بالمعطيات الميدانية.

إن تبنّي مركز الرافدين للحوار RCD لهذا الكتاب يندرج ضمن رؤيته بوصفه مركز تفكير معنيًّا بإنتاج معرفة استراتيجية رصينة، تسهم في تشخيص الواقع السياسي العراقي، وتفكيك إشكالياته البنيوية، واستشراف مساراته المستقبلية، بعيدًا عن القراءات الانطباعية أو الاصطفافات الضيقة. ويؤمن المركز بأن تراكم الدراسات العلمية حول الانتخابات يشكّل ركيزة أساسية لدعم التحول الديمقراطي، وتعزيز الثقافة الانتخابية، وبناء وعي نقدي قادر على

تحويل الاستحقاقات الانتخابية من محطات تنافس مؤقتة إلى أدوات فاعلة في بناء الدولة والمؤسسات.

وعليه، يُقدَّم هذا الكتاب بوصفه مساهمة علمية ومعرفية في النقاش الوطني حول الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2025، ومرجعًا تحليليًا للباحثين وصنّاع القرار والمهتمين بالشأن العام، ومحاولة جادة لفهم ما هو كائن، واستشراف ما يمكن أن يكون في مسار الديمقراطية العراقية وتطورها المستقبلي.

الفصل الأول

إعادة تشكّل النُّخَبة السياسيّة في العراق في ضوء الانتخابات البرلمانيّة المُقبلة

دراسة في طبيعة التحالفات وخطابات التعبئة

أ. م. د. سعدي إبراهيم حسين[1]

المُقدّمة

اقتربت التوقيتات الرسمية للانتخابات المُزمع إقامتها في العراق نهاية العام 2025، هذا في حال لم تمر البلاد بظروف قاهرة. ومنذ أشهر عدّة والنُّخَب السياسيّة ترتّب أوراقها وتعيد حساباتها وتعدّ العُدّة من أجل ذلك الحدث، ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال الضجيج الإعلامي والهوس الدّعائي، وتوظيف وسائل الاتصال والتواصل بكلّ تفرعاتها لخدمة أهدافها المتمثلة بحشدِ الجمهور وتهيئته.

وعلى هذا الأساس يلحظ وجود تشكيلات سياسيّة مختلفة بعضها جاء استمرارًا لما قبله وبعضها الآخر، على العكس يحاول أن يجدّد نفسه وأن تكون له هُويته الخاصة التي يخاطب عبرها جمهوره.

وفي كلا الحالتين فأنّ الكيمياء التي تربط المُرشّح بالناخب واحدة، وهي ناتجة عن حصيلة التراكم التاريخي لتجربة الانتخابات. فَالمُرشّح صار يفهم طبيعة تفكير الناخب والأخير أصبح قادرًا على رصدِ مستقبل علاقته بالمُرشّح، فهو يسمع من جهة ويتصرّف من جهة أخرى.

ومن المؤكد ليس كلّ النُّخَب بنفس النضج ولا كل الناخبين سواسية، بل هناك فروقات بين الفئات المتعددة، مع أنّ خيوط الالتقاء والتوافق أكثر.

(1) جامعة الموصل-كلية العلوم السياسيّة

وفي هذا الفصل سنحاول تحليل النُّخَب السياسيّة المتنافسة في الانتخابات المُقبلة وفي الوقت عينه تحليل طبيعة تحالفاتها الانتخابيّة، فضلًا عن تحليل خطاباتها الانتخابيّة والانعكاسات التي ستنتجُ عن ذلك.

تتمحور الإشكاليّة الرئيسة لهذا الفصل حول فهم طبيعة التحولات المُحتملة في بنية النُّخَبة السياسيّة العراقيّة في ضوء الانتخابات البرلمانيّة المقبلة، وذلك عبرَ تحليل طبيعة التحالفات الانتخابيّة وخطابات التعبئة المُعتمدة. ويُثار في هذا السياق عددٌ من التساؤلات الجوهرية:

- إلى أي مدى تختلف التحالفات الانتخابيّة المرتقبة عن تلك التي تشكّلت في الانتخابات السابقة من حيث البنية والأهداف والدوافع؟.
- ما الخصائص المميّزة لخطابات التعبئة السياسيّة المُعتمدة من قبل القوى المتنافسة؟ وهل تعكس هذه الخطابات تحوّلًا في أدوات التأثير والاستقطاب؟.
- وما الانعكاسات السياسيّة والاجتماعيّة التي قد تترتب على هذه التحالفات والخطابات في إعادة تشكيل النُّخَبة السياسيّة، سواء من حيث أنماط التمثيل أو إعادة توزيع مراكز النفوذ داخل النظام السياسي العراقي؟.

تفترضُ هذه الدراسة أنّ الانتخابات البرلمانيّة المقبلة في العراق ستُسهم في إعادة تشكيل النُّخَبة السياسيّة عبر ظهور تحالفات جديدة تقوم على أسس مصلحيّة وهُوياتية، تُوظَّف فيها خطابات تعبئة جماهيريّة تهدف إلى إعادة توزيع مراكز النفوذ داخل النظام السياسي، بما يعكس تحولًا في استراتيجيات القوى السياسيّة للاستجابة للمتغيّرات المجتمعيّة والسياسيّة المحليّة والدوليّة.وهي ناتجة عن نضج التجربة الانتخابيّة في العراق.

المُنهج المُعتمد في الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة منهج التحليل النُّظُمي (System Analysis Approach) بوصفه إطارًا تحليليًا لفهم تفاعلات النظام السياسي العراقي خلال مرحلة الانتخابات البرلمانيّة المقبلة، انطلاقًا من فرضية أنّ النظام السياسي يعمل كمنظومة ديناميكية تتأثر فيها وحداته الداخليّة (الأحزاب، التحالفات، النُّخَب، الناخبون) بالمدخلات (التحولات المجتمعيّة، الضغوط الداخليّة، والمحددات الإقليمية والدوليّة)، وتُنتج مخرجات سياسيّة تتمثل في تشكيل التحالفات وصياغة الخطابات الانتخابيّة وإعادة إنتاج النُّخَبة.

ويوظّف الفصل **مدخل النُّخبة السياسيّة** (Political Elite Approach) بوصفه مدخلًا

تفسيريًا لتحليل كيفية إعادة إنتاج النُّخَبة السياسيّة في العراق، ويُلقي الضوء على طبيعة التفاعلات والصراعات داخل الطبقة السياسيّة، وآليات دخول عناصر جديدة أو إقصاء عناصر قائمة، من خلال أدوات التعبئة والتحالفات الانتخابيّة. ويساعد هذا المدخل في فهم ديناميكيّات النفوذ داخل النظام السياسي، وكيفية توظيف الخطاب السياسي لخدمة استراتيجيات النُّخَبة في البقاء أو التمدّد.

إنّ الجمع بين هذين الإطارين يوفّر للبحث قدرة تحليلية مزدوجة: الأولى لفهم البنية العامة للنظام السياسي العراقي، والثانية لفحص السلوك السياسي للنخبة وآليات إعادة تشكّلها في ضوء الاستحقاقات الانتخابيّة المقبلة.

قُسِّم الفصل على ثلاثة محاور، حيث سنتناول في الأوّل منها تحليل التحالفات الانتخابيّة وفي الثاني طبيعة خطابات التعبئة أمّا الثالث فقد خصّصناه لمناقشة الانعكاسات التي من المتوقع أن ترتّبها التحالفات وخطابات التعبئة على الانتخابات.

المبحث الأوّل: ملامح التحالفات الانتخابيّة المُقبلة

بادرت القوى السياسيّة العراقيّة بالتفاوض فيما بينها في سبيل التوصل إلى اتفاقيات ينتج عنها تشكيل تحالفات تخوض عبرها الانتخابات المُقبلة. وبالرغم من أنّ الصورة المفصّلة عن تلك التحالفات ما تزال غير معلنة بشكل تام، على عدٍّ أنها قابلة للتغيير في أية لحظة، وهذه التحالفات جاءت في ظروف شبه مختلفة عن الانتخابات التي سبقتها، ويمكن توضيح هذا الأمر من خلال بعض خطوطها العامّة، وعلى وفق الآتي:

أولاً: إنها تحالفات مع الشبيه

على سبيل المثال ما يزالُ التقارب السياسي العقائدي موجودًا في كلّ التحالفات السياسيّة، والقوى السياسيّة الشيعيّة تتحالف مع الشيعيّة والسنيّة مع السنيّة والكرديّة تفعل الشيء نفسه.

وقد ينظر البعض إلى أن هذا العمل هو معيب أو أنه يمثّل ثغرةً ونقصًا في العمليّة السياسيّة العراقيّة، لكنّه على العكس يمثل حالة من النضوج السياسي والارتقاء الديمقراطي. حيث إن التجارب علّمت القوى السياسيّة أنه لا مجال لتجاوز حالة الانقسام السياسي في الوقت الحاضر، فلا أحد لديه الاستعداد لمغادرة موقعه من أجل أن يخوض تجربة جديدة في الانتخابات قد لا تنجح.

وليس هذا فحسب، إذ إنّ التحالفات لا تكتفي بالاتفاق مع الشبيه العقائدي فحسب، بل

هي تتحالف مع الشبيه في طريقة التفكير وبرنامج العمل أيضاً، أي كل طرف يتحالف مع من يشابهه بالمذهب نفسه (الجزيرة، 2025).

ثانياً: تحالفات بين الأقوياء

لم تعد القوى السياسيّة تهتمّ بتوعية العناصر التي تتحالف معها بقدر ما هي معنيّة بالقوة الانتخابيّة التي يتمتع بها الحليف، وبالتالي اختفت الشعارات السابقة التي تدور حول إعطاء دور للشباب أو الكفاءات، والأمر هنا ليس كيفيًا أو مزاجيًا، بقدر ما هو اضطراري، والسبب في هذا أن التجارب السابقة قد علّمت القوى السياسيّة بأن الذي يفوز في السباق الانتخابي هو ليس الأكثر كفاءة ولا الأكثر شبابًا بل الأكثر مقدرة على جمع الأصوات، بصرفِ النظر عن الطريقة التي يلجأ إليها، سواء جمع الأصوات من خلال المال أو من خلال العقيدة أو حتى استغلال موقعه العسكري عبر حثّ الجنود على انتخاب حزبه (العربية نيوز،2022).

ثالثاً: التحالف الرمزي

يوجد رمزٌ في كلِّ قائمة تشكَّلتْ استعدادًا للانتخابات القادمة، والرمز هنا هو شخصية ذات مكانة مهمّة في الحزب المتحالف معه أو في مؤسسات الدولة، كأن يكون وزيراً أو نائباً سابقاً في البرلمان.

وقد يكون الرمز هنا رجلَ دينٍ يقود الحزب أو التيار الذي كوَّنَ القائمة.

ومن النادر جدا أن يتشكل التحالف مع تنظيم سياسي جديد والسّبب في ذلك واضح جدًا، وهو يتعلق بمستوى القاعدة الشعبيّة التي يتمتع بها كل مكوّن سياسي. فَليسَ من الحكمة التحالف مع الضعفاء أو الذين في طور التكوين السياسي، فهؤلاء لن يتمكنون من الحصول على الأصوات المطلوبة ولا الخبرة اللازمة للتعامل مع العمل الانتخابي. (ادريس جواد،2025).

رابعاً: التحالف السياسي وليس الشعبي

التحالفات الانتخابيّة هي ليست مع الجماهير بل محصورة بالنُّخَبة السياسيّة، أي أنها تتمُّ من دون علم الجماهير التي يمثلها كلّ مكوّن سياسي، بل إن الجماهير ليست على علم بالتحالفات.

مثلا المُكوّن السياسي (س) له قاعدة شعبية في المحافظات الجنوبية، بينما المُكوّن السياسي (ص) له قاعدة شعبية في المحافظات الشمالية، وهكذا عندما يتم التحالف فأن جماهير (س) لا تتحالف مع جماهير (ص)، بل إن التحالف يكون من خلال القوى السياسيّة فقط.

لكن هل يصحّ أن يكون هناك تحالف جماهيري دون علم الجماهير؟ الجواب نعم، لأن

القوى السياسيّة (س) تستطيع أن تحصل على أصوات القاعدة الشعبيّة لـ (ص) من خلال مرشحين (ص) أنفسهم، والعكس صحيح أيضاً، أي إن (ص) يقدر على الإفادة من أصوات القاعدة الشعبيّة لــ (س). (اكثم سيف الدين،2019). وهذا العمل الذي تقوم به القوى السياسيّة ليس فيه مخالفة قانونية ولا أخلاقية. لكنّه قد يخالف رغبات الجماهير، فبعض الأفراد يريدون انتخاب مشروع يصبُّ في صالح مناطقهم أو حتى معتقداتهم لكن هذه التحالفات قد تصبّ في توظيف أصواتهم لصالح قوى أخرى خارج تفكيرهم أو اعتقادهم.

خامساً: تحالفات مؤقتة

خاصّة عندما يضمُّ التحالف عناصر من خارج المُكوّن المجتمعي، فهذه العناصر تفكر بطريقة برغماتية، تتمثل بــ (نفوز وننسحب بأقرب فرصة). لكن هذه القاعدة قد يصعب الأخذ بها خاصة في حال التحالف مع قوى سياسيّة مستقرة كونه يمثّل خيانة أو على الأقل استغلالًا وقد تكون هناك كمبيالات أو تعهدات أو حتى حلف باليمين وأقسام. وبالتالي فقد يتعرّض للعقوبات من يخرج عنها ويخالفها.

وقد يخسر المنسحب سمعته الانتخابيّة بحيث يصبح وحيدًا في المستقبل وذلك لعدم رغبة القوى السياسيّة التحالف معه كونه لم يعدّ موثوقًا.

وفي حال بقائِه ضمن التحالف فلن يؤدي واجباته بالشكل الأمثل كونه غير مقتنع بالتحالف وإنما جاء من أجل مصلحة سياسيّة تتمثل بالسعي للفوز (مصطفى حمزة،2025).

أما من حيث الظروف فهذه التحالفات جاءت في ظروف مختلفة تتمثّل بـ:

1-التراكم الانتخابي: فهي الانتخابات السادسة في سلسلة العمل الانتخابي في العراق بعد العام 2003، وهذا يعني أن هناك خبرات قد تراكمت لدى الجميع، وأن هناك اتفاقًا على قواعد اللعبة. وبالتالي لا يوجد اندفاع أو تهور، بل هناك حكمة وتأنٍ. يعرفون متى يبدؤون ومتى ينتهون؟ وأين يتحركون ومتى وكيف يتوقفون؟. ولعلّ هذا التراكم نلاحظه عند قوى العقيدة المستقرة مثل الأحزاب الإسلاميّة والأحزاب الكرديّة.

حتى الجماهير هي الأخرى باتت على دراية بمجريات العمل الانتخابي، والمفوضية العليا للانتخابات غير مهتمة بالتوعية أو التثقيف الانتخابي كون المواطن قد أتقن العملية، ولا يتعلق الأمر بفهم قواعد العمل الانتخابي فحسب، بل وحتى ما هو ثابت وما هو متغير. بعض الشخصيات وبعض القوى لا يمكن أن تتَزحزح عن مكانها، حتى لو تراجعت الأصوات التي تحصدها إلا أنها تبقى ضمن الفائزين وفي المواقع المتقدّمة (حسن الزيدي،2021).

2-اختلاف الظروف الداخليّة: تختلف ظروف العراق الداخليّة في هذه الانتخابات عن غيرها، إضافة إلى النضج الناتج عن التراكم الانتخابي، فإن هناك مستجدات أخرى، حيث إن التقسيمات الهُوياتية باتت أكثر وضوحاً وثباتًا، ولا مجال للخروج عليها أو خرقها، للسُنّة حدودهم الانتخابيّة والشّيعة لهم الشيء نفسه وكذلك الحال مع الأكراد. ولا توجد نوايا لابتلاع أحدهم الآخر، ولا حتى للتوسع الإرادي. ومن جهة ثانية ربما هي الانتخابات الأهدأ مقارنة مع غيرها، صحيح أنّه هدوء حذر جدًا كما سنرى في النقاط الخاصة بالظروف الخارجيّة، إلا أن هدوءها إنما جاء نتيجة للتراكم والاستقرار النفسي وحتى الفني واللوجستي. طبعا دون أن يفوتنا سريان حالة من الملل لدى الجميع، فالكُل يتساءل بالسر وبالعلن: هل هناك جدوى من الانتخابات؟ أم أنها نوع من العبث، خاصة مع تكرار النتائج من حيث الفوز والخسارة وتكرار النتائج من حيث انعكاسها على الواقع! (بغداد اليوم،2025).

3-الظروف الإقليمية: ربما يكون التغيير الأكبر قد طرأ في البيئة الإقليمي، حيث انهار النظام في سوريا وضعفَ حزب الله إلى أبعد الحدود، وتقلَّص نفوذ إيران ولم تعد قادرة على مدِّ أجنحتها خارج الحد، هذه التغييرات تركت وقعها الكبير على الأحوال في العراق، والسبب واضح وهو أن أزمة الهوية الوطنيّة العراقيّة قد سمحت وفتحت الباب لدول الجوار للتدخل في الشأن الداخلي، وهذا التغيير في مواطن القوة والنفوذ الاقليمي قد زاد من قدرة بعض الأطراف على التدخل وحرم بعضًا منها من فعل ذلك. ولعلّ الطرف الأكثر استفادة من هذه المتغيرات هو القوى السنيّة، كون التراجع في النفوذ الايراني يعني تعزيز النفوذ العربي في العراق. لكن هذا ليس كل شيء، فقد يحدث العكس، أي أن ايران قد تسعى إلى استعادة قوتها عبر التمسّك بالعراق بوصفه آخر المناطق التي تتقبل وجودها. وقد يدفع ذلك أيضاً إلى إيجاد ألوان أخرى من الدعم تختلف عن سابقتها؛ كون الأساليب التقليدية لم تعد مُنسجمة مع الظروف الجديدة. والعرب بالتأكيد سوف يحاولون الحضور بقوة إلى المشهد الانتخابي في سبيل سدّ الفراغ واستغلال الموقف الجديد.

4-الظروف العالميّة: فوز ترامب برئاسة الولايات المتحدة الامريكية قد أعاد الشرق الأوسط إلى واجهة الأحداث العالمية. ولم يعد بإمكان العراق أن يعيش خارج الإطار الذي يفكر به صانع القرار الأمريكي، وبالتالي أول ما يجب أن تتمخض عنه الانتخابات هو التوازن بين المُكوّنات بصرفِ النظر عن ديمقراطية الأغلبية. وفي الوقت عينه لم يعد بالإمكان الحديث عن شعارات خارجية فأيّ مكوّن سياسي ينادي بطرد النفوذ الأمريكي قد يواجه عقوبات شتّى. بل إنّ العداء الأمريكي مع إيران هو الآخر قد يضرّ ببعض القوى السياسيّة ويجعلها تعيش في

حالة من الوجل، فهي مراقبة ولا يسمح لها بتجاوز الحدود سواء من حيث الدعاية الانتخابيّة ولا حتى من حيث عدد الأصوات التي تنالها في الانتخابات. طبعا ولا ننسى الصراع الأوكراني - الروسي، فهو الآخر قد حرم العراق من الخدمة المعنوية التي كانت روسيا تقدمها للعراق من خلال تواجدها في سوريا. وقد لا يتوقف التأثير الدولي عند هذا الحد بل قد يمتد إلى درجة تهديد إقامة الانتخابات من عدمها في حال حدثت تطورات جديدة (موقع الشعب يريد،2025).

5-الحرب السيبرانية: صحيح أنّ التقدم التقني بدأ منذ مُدة طويلة نسبيًا، إلّا أنّه بلغ ذروته في السنوات الأخيرة، والدليل هو ما قامت به اسرائيل من تفجير أجهزة حزب الله والاغتيالات الدقيقة في ايران. وبالتالي ما الذي يمنع من أن يتم تزوير الانتخابات العراقيّة القادمة؟، من خلال التحكم بأجهزة العد والفرز وجعلها تخرج عن طوع القائمين عليها. وهو أمر أيضاً يحتاج إلى تدخل خارجي، وقد يسير بنفس تيار الصراع الإيراني - الإسرائيلي- الأمريكي (موقع الجزيرة،2025).

المبحث الثاني: تحليل خطابات التعبئة الانتخابيّة

خطابات التعبئة الانتخابيّة هي النداءات التي توجهها النُّخَب السياسيّة التي رشّحت نفسها للانتخابات وتريد أن تكسب من خلالها قبول الجماهير وتأييدها وبالتالي أصواتها التي تمنحها الفوز في النهاية.

وهذه الخطابات تختلف في أساليبها وفي نوعيتها من بلد إلى آخر، ومن زمان إلى آخر، وكلما كانت منسجمة مع الواقع المَعِيش كانت أكثر فائدة وأكثر ملامسة لمشاعر الجماهير وقناعاتها.

وفي العراق تطوّر الخطاب الانتخابي التعبوي تطورًا كبيرًا، فبعد أن كان موجهًا وبصيغة الشحن العربي القومي قبل العام 2003، نراه قد تغيَّر كليًا بعد العام 2003، حيث صار طائفيًا ومذهبيًا في الانتخابات التي سبقت عام 2014، أما بعد هذا التاريخ فقد انحسر المدّ الطائفي وصار التركيز على الشعارات الوطنيّة أو حتى البناء والتطوير، ثمّ ما لبث أن صار يركز على توفير الخدمات والتنمية.

أما في الانتخابات المقبلة فيمكن رصد الملامح العامّة للخطاب الانتخابي التعبوي على وفق الآتي:

أولاً: الابتعاد عن التعبئة المثالية

من المُتعارف عليه أنّ النُّخَبة السياسيّة في سبيل اقناع الجماهير بالتصويت لها تلجأ إلى التركيز على الشعارات المثالية، مثل بناء الوطن أو تحريره أو تطويره، أو النداءات الإنسانيّة التي تخاطب الوجدان والضمير وكلها ذات منحى قيمي أخلاقي.(حيدر الجابر،2024).

1- أسوة بالديمقراطيات المتقدمة، فلم نسمع عن المُرشّحين في أمريكا ولا في فرنسا أو بريطانيا، يدّعون أنهم إنما رشحوا للسلطة من أجل نصرة بلدانهم، بل هم يخاطبون الناس بشكل واقعي حقيقي لا مثالية ولا شاعرية فيه، وقد تكون التجربة العراقيّة قد تأثرت بهذه الطريقة من التعبئة وهو أمر جيّد على كل حال.

2- كثرة رفع الشعارات الوطنيّة قد أفقدها قيمتها، والجماهير شاهدت بأمّ عينيها أنّ هذه الشعارات لا تأخذ طريقها للتطبيق، وهي من أساليب الماضي.

بل إن النُّخَبة التي ترفعها تصبحُ محطَّ انتقادٍ طول عمرها المتبقي، فمثلا أحد السّاسة قال: «إنّه سيعمل على جعل العراق يصدّر الكهرباء»، قد يكون الطموح طبيعيًا وجيّدًا، لكن الأمر غَيرْ، وإنّ الجيد فيه هو أنّ الجماهير حوّلت هذا الطموح إلى نكتة وفرصة للتندر والاستهزاء. وهكذا مع مرور الوقت لم يعد أحدٌ يجرؤ على اطلاق الوعود المثالية ولا ترديدها؛ لأن الشارع لا يصدّقها حتى لو كانت حقيقيّة.

3- ربّما هي شعارات روتينيّة، بمعنى أنّه لا أحد يعمل بالضدّ من الوطن ولا بالضدّ من الإنسانيّة، وبالتالي فلا حاجة لرفع الشعارات الوطنيّة المثالية؛ لأنها من واجبات الجميع ولا تحتاج إلى التذكير والإعادة مع حلول كل انتخابات جديدة.

ثانياً: مخاطبة الأفراد وليس المجتمع

في الغالب أنّ المخاطبة تكون موجهة لجميع الناخبين في المجتمع من أجل استمالتهم لصالح النُّخَبة التي تبغي الفوز في الانتخابات. لكن ما يلحظ في الانتخابات العراقيّة أن التعبئة إنما تكون من خلال الأفراد، وهذا الأمر يتم من خلال تقديم وعد انفراديّ للناخب: صوتٌ سنقابله بتعيينك أو أحد أبنائك أو نقلكم إلى وزارة جديدة تريدون العمل فيها.

وأحيانا، يكون الأمر عبرَ تقديم خدمة لسُكان شارع معيّن مثل: جلب الماء أو تبليطه وترتيبه بشكل جيد، أو أي عمل يحتاجه الناس بشكل منفرد وليسَ اجتماعي ولا عامّ.

وهو ما يخالف واجبات النائب التي ينبغي أن تكون عامّة وشاملة، وبالتالي هو غير معنيّ بالمشاكل البسيطة التي تهمُّ فرد أو مجموعة قليلة من الأفراد بل هو معنيّ بالمشاكل ذات

البعد والعمق الشامل والعام، ولعلّ الحجة في ذلك أن حاصلَ تحقيق مصالح الأفراد سيقود إلى تحقيق مصالح المجتمع. ومن جهة ثانية يشير أيضاً إلى عدم وجود لُحمة أو وحدة مجتمعيّة بما يعني أنّ المجتمع نفسه منقسمٌ على أفراد ومجموعات قليلة (24 نيوز،2025).

ثالثاً: الاعتماد على الجمهور الثابت

عملية التعبئة- كما ذكرنا سابقا- مرّت بعدة مراحل حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم، ففي بداية العمل الانتخابي في العراق كانت النُّخَب تبحث عن الجماهير في أيّ مكان أفرادا وجماعات، وحالَما وجدتها ووصلت عن طريقها إلى السلطة، حتى أخذت تكرر مخاطبتها وصارت تعرفُ كيفَ تتعاملُ معها، وبالتالي هي ترجع إليها مع كل انتخابات وتحصد أصواتها.

مثلاً الجهة السياسيّة المعنيّة قامت بتعيين(1000) شخص من خلال الوزارة التي تولت قيادتها خلال الأربعة أعوام الماضية، هؤلاء سوف يصبحون جمهورًا ثابتًا في المستقبل، بل إنّهم جمهور قابل للزيادة، من خلال قيام كلّ فرد منهم بجلب أصوات عائلته وأقربائه على أمل أن يحصلون على نفس الامتيازات، وهذه الامتيازات قابلة للزيادة والتطوير، بمعنى أنها قد تشمل خدمات ما بعد التعيين، مثل: الحماية من القانون والنقل إلى وزارات أخرى وإيجاد حلول لشتّى المشاكل التي تواجه الناخب.

وقد يكون الجمهور الثابت مُقلّدينَ لرجلِ دين مُعيّن أو هُم أتباع شيخ عشيرة بعينِه أو جنود في مؤسسة معيّنة يشرف عليها ويديرها الحزب السياسي المعيّن (المسلة نيوز،2025)

رابعاً: عدم التركيز على البرامج

نادراً ما نجد قوى سياسيّة تطرح برامجها على الجماهير كدعاية انتخابية، بل لا يوجد ذكر للبرامج الانتخابيّة بتاتًا.

ولعل الأسباب تكمنُ في النقاط الآتية: (مصطفى الراوي،2018).

1- البرامج الانتخابيّة هي أمر روتيني معروف، فمن الطبيعي أن الحزب سيعمل على البناء والتطوير وسيحلُّ مشاكل المجتمع إذا ما فاز في الانتخابات، وبما أن المشاكل واحدة وتكرر منذ عشرات السنين فأن الحلول كذلك هي مكررة والبرامج هي من جنس الحلول. ثمَّ هل من المعقول أن يأتي كلّ حزب ببرنامج مختلفٍ عن غيره؟ هذا غير ممكن. والسبب كما قلنا: هو تكرار المشاكل وتشابه الحلول وتكراراها.

2- الفرق بين النظرية والتطبيق، البرامج الانتخابيّة في كل دول العالم قد لا تصلح للتطبيق أو إنها تحتاج إلى ظروف مناسبة وخاصة لتطبيقها، وبالتالي فأن كثيرًا منها يذهب

ادراج الرياح ويبقى حبرا على الورق؛ لأن الواقعَ مختلفٌ تمامًا عنها أو لأنها تحتاج إلى أموال وتقنيات لا تمتلكها الدولة أو حتى أن الوقت غير كاف للأخذ بها وتطبيقها.

3- الجماهير لا تقرأ ولا تسمع البرامج الانتخابيّة: فالكثير من الجمهور يعطي الإذن الطرشاء والعين العمياء عندما يتعلق الأمر بالحديث عن البرامج الانتخابيّة، ويعدُّها شيئًا من تضييع الوقت أو خداع الناس، بل ربما هو كلام سياسة أو كلام جرائد لا يُسمن ولا يُغني من جوع. وهكذا فأن النُّخَب تضعُ الخطط والبرامج لكن لا يوجد ما يشجّع على طرحها على المجتمع.

خامساً: استجابة الجمهور للتعبئة الانتخابيّة

1-التجاهل: كثيرا ما نسمعُ من الجماهير العراقيّة أنها غير معنية بما تبثّه القوى السياسيّة من دعوات للمشاركة في الانتخابات. بل إن العزوف هو القناعة الأكبر لدى الجماهير، أما أولئك الذين يُشاركون فهم يقعون ضمن الفئات المضمونة التي أشرنا إليها- في أعلاه-، أي الجمهور الثابت الذي يشارك من أجل استمرار مصالحه، وبعضهم قد يشارك كونه قد تمّ اقناعه بشكل منفرد للمشاركة. طبعًا مع وجود استثناءات تتمثل بمشاركة بعضٍ من الجماهير عن قناعة. وهذا يعني أننا لا نجد مَن يتأثر بالشعارات ولا النداءات التي تطلقها النُّخَب السياسيّة، حتى أنّ الجمهور قد ينزعج منها ولا يتقبلها بتاتًا (المسلة الحدث،2025).

2-الخداع: ونحن هنا نؤشّر بعض مظاهر الفساد عند الناخبين وليس عند المُرشّحين، فبعضُ الناخبين قد يستغلّون حاجة المُرشّحين لأصواتهم، فيتلاعبون بأعصابهم، كيف؟ مثلا: قد يطلب الناخب من المُرشّح الوعد بتحقيق خدمة في حال الفوز، ثمّ يفعل الشيء نفسه مع مرشح آخر. وقد يأخذ المال من هذا المُرشّح وكذلك من المُرشّح الآخر، وهو على استعداد أن يحلف يمينًا ويعطي كلّ الضمانات، لكنّه على علم بصعوبة التحقق منها. ولا توجد وسيلة لدى المُرشّح يتأكد من خلالها صدقه أو خيانته. وهكذا أخذت ثقافة الخداع تسري بين بعض الناخبين (حسين صالح السبعاوي،2021).

3-المكافئة المباشرة: وتعني أنّ الناخب يرفض تأجيل ثمن صوته، هو لا يريد إصلاح سياسي ولا يريد تنمية وكل ما يريده أن يقبض شيئًا بمقابل صوته بشكل مباشر. حتى لو كان يسيرا، بل قد يأخذ شيئًا عينيًا. وهنا نتحدثُ ليس عن بيع وشراء بثمنٍ بخسٍ فقط، بل نتحدث عن فقدان الثقة بين الطرفين. فالناخب لا يثق بالوعود الكبيرة، والمُرشّح لا يثق بكلمة الناخب بل يريد أن يتأكد منها عبر دفع المال. وعملية الدفع أيضاً لا تأتي اعتباطًا بل يفعلها المُرشّح الواثق من نفسه فقط والذي عنده أموال كثيرة، وهو مستعد لتحمّل الخسارة (صفاء الكبيسي،2025).

المبحث الثالث: انعكاسات التحالفات الانتخابيّة وأساليبها التعبويّة على الانتخابات القادمة

إنّ النُقاط التي تمّ تأشيرها على التحالفات الانتخابيّة في العراق، والأساليب المُتّبعة في التعبئة الانتخابيّة سيكون لها انعكاساتها على الانتخابات القادمة، ويمكن توضيح جانبٍ منها على النحو الآتي:

أولاً: استمرار التخندُق الهوياتي:

كما رأينا فأنّ النُّخَب ما تزال تصنّف نفسها على أنها ممثلة عن المُكوّنات المجتمعيّة، الدينيّة والقوميّة، بل إنها ازدادت تمسُّكا بهذا الحبل، ورأينا أيضاً أنّها مجبرة على ذلك وليس باختيارها على عدِّ أنّه جزء من العُرف السياسي الذي تكوَّن في العراق بعد العام 2003 وأنّه لا مجال للقفز عليه أو تغييره ومَنْ يحاول فعل ذلك سيصبحُ خارج الواقع وقد يخسرُ مركزه في الانتخابات وفي غيرها.

وهكذا، فأنّ هذه الانتخابات لن تثمر عن موت المُحاصصة ولا التراجع عنها على العكس قد تثبّتها أكثر وتجعلها كما قلنا: «سكّة للعمل السياسي في السنوات القادمة».

لكن مع ذلك لابد من الإشارة إلى أنّ التمسك بالهويات الفرعية هنا قد لا يعني الحسّ الطائفي أو العنصري وإنما هو من مستلزمات العمل التي لا مناصّ منها (موقع المعلومة،2025).

ثانياً: الرهان الخارجي

إنّ العراقيين بمفردهم لا يمكن أن يدخلون في حرب بينيّة ولا يخربون بيوتهم بأيديهم، بل الفتن تأتي كلها من خارج الحدود، ومن جهة أخرى رغم أهميّة العراق الجيو استراتيجية ومكانته العالمية المهمّة، إلّا أنّه لا يلعب دورًا محورياً في الأحداث الإقليمية ولا العالمية، بل هو جزء من المخططات الإقليمية والدوليّة، هو يتأثر أكثر ممّا يؤثر، هذا الحال يجعل حاضره ومستقبله مرهونًا بما يحدث على الساحة الإقليميّة والدوليّة.

لذلك فأن الانتخابات وحتّى تَشكُّل الحكومات وطريقة عملها لا يمكن عزلها عن الأحداث التي تقع قريبا أو بعيدا من حدوده، وهذه الانتخابات هي الأولى التي تجيء بعد أحداث ومتغيرات كبيرة بالأخص على الصعيد الاقليمي، فهي تأتي بعد انهيار النظام السوري والحرب بين إيران واسرائيل، وما تعرضت له القضية الفلسطينية، وما يمكن أن ينتج من تطورات في المُستقبل (موقع بغداد اليوم،2025).

ثالثاً: الثبات النسبي للنُّخبة الحاكمة

بناء على ما ذُكِر من معطيات، فلا يتوقع حدوث دوران في مواقع النُّخَبة الحاكمة في العراق، ومن الجدير بالذكر أن النُّخَب السياسيّة تترك مواقعها بعدة طرائق، ومنها الفناء الطبيعي من خلال التقدم في السن أو الموت، وقد تغادرها رغمًا عنها من خلال الانتخابات أو حتى الثورات والانقلابات، ولعلّ العراق بعد العام 2003 قد غادر عالم الثورة والانقلاب، لكنّه متمسك بالتغيير الانتخابي، إلا أنّ هذه الطريقة بالتغيير لا يتوقع أن تأتي بنتيجة في الانتخابات القادمة وهذا يعني بقاء الوجوه ذاتها في حكم العراق وصدارة المشهد العام.

وحتى لو ظهرت بعض الشخصيات الشابة إلّا أنّها لا تُمثّل نسبة حقيقية مقارنة مع النُّخَبة التي تعاقبت على الحكم منذ الانتخابات الأولى في عام 2005 (موقع العالم،2025).

رابعاً: التراكم التنموي

قد لا تكون المهام المُلقاة على عاتق النُّخَبة التي ستصل إلى دفة الحكم بعد الانتخابات القادمة نفس التي سبقتها، بل ستصلُ بعدَ تراكم كمٍ هائلٍ من حملات الإعمار والتنظيم، وبعد محاولات كثيرة لمواجهة المشاكل العامّة. وهذا يعني أنها لن تبدأ من الصفر بل سيكون لها أساس كبير وقوي تقفُ فوقَه،خاصّة وأنها جزء من ذلك الأساس فهي- كما أشرنا -لم تغادر السلطة في يوم من الأيام بل تتكرر مع كل انتخابات.

هذه الميزة قد تُرسي على النُّخَبة الحاكمة وعلى النظام السياسي بأسره خاصيّة الهدوء والاتزان وقد تبعده عن الهزات العنيفة والتهور أو الصراعات البينيّة غير المجديّة (حسين الحمداني،2024).

خامساً: السكون الشعبي

معروفٌ عن الشعب العراقي أنه كثير المَلل وأنه شعب يميل إلى الثورة والتغيير لسببٍ وحتى مِن دون سبب. وقد لمسنا هذه الحقيقة خلال السنوات 2017 – 2018، عندما هبَّت الجماهير في أغلب المحافظات في سبيل اسقاط النظام أو على الأقل تغييره.

أما في ظل هذه الانتخابات فأن الشعب بات أكثر استجابة للسياسات الحكومية وأكثر سكونًا، وليس من المتوقع أن يخرج أو يقدِم على اسقاط النظام ولا حتى على الثورة والانتفاض ضده.

والأسباب التي تقف خلف ذلك كثيرة، بعضها يتعلق بقدرة النظام على التقرب من الجماهير وتوفير الحد المقبول من المطالب بالأخص عندما أقدمَ على تعيين كبير من الشباب

العاطلين عن العمل، وتوسّعه في ميدان الرعاية الاجتماعيّة، وكذلك حملات الإعمار وتحسين المدن وتطويرها، وكذلك القوانين التي تلامس الوجدان المجتمعي خاصة قانون العفو العام الذي جذب فئات كبيرة من المجتمع لصالح الدولة أو على الأقل جعلها في موضع المحايد وغير المعادي لها. فهذه الأعمال وإن كانت في الحد الأدنى إلّا أنّها بلا شكٍ قد قلّلت من الغليان الشعبي وصبّت في صالح اللاعنف واللاتغيير.

ولا ننسى أيضاً أنّ الجماهير قد فهمت قواعد اللعبة وباتت على يقين من أنّ عملية التغيير الجذري هي ليست من الداخل بل هي عمل خارجي، وهذا يعني أنها غير مستعدة للدخول في صراع جديد مع الدولة لا يقود إلّا إلى مزيد من المعاناة وربما تضييع المنجزات من دون المجيء بشيء جيد (للمزيد من المعلومات حول طرح مقارب، ينظر: هيثم الحسيني، بلا ت).

الخاتمة

تُظهر المعطيات الأولية أنّ الانتخابات البرلمانية المقبلة في العراق لا تختلف جذرياً عن سابقاتها من حيث طبيعة التحالفات الانتخابيّة وآليات التعبئة السياسيّة، إذ لا تزال التحالفات تُبنى إلى حدّ كبير على أسس مصلحية وهوياتية، وغالباً ما تتمحور حول الزعامات التقليدية دون تغيّر بنيوي في قواعد العمل السياسي. كما أنّ خطابات التعبئة المعتمدة تواصلُ استدعاء الانتماءات الطائفيّة أو القومية، ولو بأساليب أكثر مرونة وإيحاءً، ما يجعلها امتدادًا لنمط تعبئة مألوف لدى الناخب العراقي.

ومع ذلك، فإن ما يميّز هذه الانتخابات عن سابقاتها هو أن آثارها المحتملة قد تكون أعمق وأوسع نطاقاً، إذ تُسهم في ترسيخ صيغة المحاصصة كعرف سياسي شبه دائم داخل النظام السياسي، وتعيد إنتاج الهويات الفرعية بوصفها أدوات تنظيم وتوزيع للسلطة، وليس كمجرد انعكاسات اجتماعية عابرة. إن ما يمكن ملاحظته هو انزياح واضح نحو ما يمكن تسميته بـ«الطائفيّة الباردة»، أي تلك التي لا تُمارس بالضرورة من منطلقات عقائديّة أو دينيّة نشطة، وإنما تُفعَّل كآلية للتمايز السياسي وتكريس الزعامات الحزبية على أسسٍ مَا دون وطنيّة.

بهذا المعنى، تبدو الساحة السياسيّة وكأنّها تشهدُ نوعاً من التقنين غير المعلن للتقسيم الهُوياتي ضمن إطار حزبي سياسي، وليس ضمن طيف ديني أو مذهبي تقليدي. وهو ما يطرح تحديات إضافية أمام إمكانات بناء دولة مدنية حديثة، ويجعل من إعادة تشكّل النُّخَبة السياسيّة عملية مشروطة ببقاء هذه الاصطفافات، لا بتجاوزها أو إعادة تعريفها على أسس سياسيّة واقتصاديّة ومؤسساتيّة جامعة.

الاستنتاجات

لقد خرجت الدراسة بجملة من الاستنتاجات منها:

أولاً- لم يأتِ الزمان الذي ينتقل العراق فيه إلى ديمقراطيّة الأغلبية، بل إن المحاصصة والتوافقية ستستمر إلى سنوات قادمة قد تطول.

ثانياً- هذه الانتخابات، لن تشهد دوران للنخّبة، وربما يحتاج العراق إلى عشرة أعوام أُخَر، حتى تغادر النُّخَب مواقعها بشكل طبيعي من خلال التقدم في السن أو الموت، أما التعويل على نتائج الانتخابات فهو أمر غير ممكن.

ثالثاً- لأسباب كثيرة سيبقى العراق تابعًا بشكل كبير للقرار الخارجي، وهو يراقب بحذر المتغيرات التي تحدث على الساحة الإقليمية؛كونه سيتأثر بها بشكل مباشر وغير مباشر، فمثلا التغيير في سوريا جعله في مواجهة مع الواقع الجديد المتمثل بسيطرة الجماعات الإسلاميّة على مقاليد الحكم وفي حدوث تغيير مُشابه أو عدم استقرار في إيران، فأن أحواله الداخليّة ستتغير جذريًا.

رابعاً- الجماهير في العراق، التي وصفنا موقفها الانتخابي بأنه مُتّسمٌ بالبرود واللامبالاة، هي على قناعة شبه تامة بأنه لا مجالَ للتغيير إلا إذا تغيرت النُّخَبة الحاكمة بالكامل، وهي النُّخَبة التي جاءت في عام 2003، أي المعارضة العراقيّة للنظام السابق.

خامساً- قد يشهد العراق في ظل الحكومات القادمة نهضة تنموية جيّدة في حال استمرت الأوضاع بشكلها الحالي. وقد تتجه البلاد للبحث عن سُبل أخرى للرفاه والتطور بما يشبه الانتقالة النوعيّة.

التوصيات:

أولاً- المشاركة الفاعلة: لا يعلم كثيرٌ من الجماهير أن عدم المشاركة في الانتخابات هو مشاركة أيضاً، لكنّها مشاركة سلبيّة؛كونها سَتُهدي الفوز للعناصر غير الجيدة، فهي مثل الميزان في حال أُفرِغَ أحد كفّيه سيثقل الكف الآخر. لذلك فمن الواجب الوطني والأخلاقي أن يدلي الناس بأصواتهم مهما كانت الظروف وأن لا يستهينوا بهذا العمل فهو مؤثّر ولو بعد حين.

ثانياً- التحفيز السياسي: وهو واجب على النُّخَبة الحاكمة، أن تفكر في خلق قيادات سياسيّة تكون متهيئة لأخذ زمام المبادرة بعدها. بشرط أن تستفاد من تجربتها وأن لا تكون نسخة منها، فلعلَّ الظروف هي التي أمْلَتْ عليهم السير في طريق الهويات الفرعية التقسيميّة، لكن الأجيال القادمة حتمًا ستكونُ ظروفها مختلفة.

ثالثاً- العزوف القيادي: من المُحزن أن لا نجد عند الشباب العراقي طموحًا كاملًا للمشاركة السياسيّة والفوز واحتلال المواقع القيادية. وهو بحد ذاته يعدّ حالة سلبية، فالعمل السياسي هو قمة المطامح وهو مشروع ومحترم، قديما كان الشباب يثور أمّا اليوم فهو عازف حتّى عن الانتخاب.

رابعاً- الانتخابات في وقتها: التركيز على اجراء الانتخابات في وقتها ينبغي أن لا يكون الغاية الكبرى لمؤسسات الدولة، بل لابد من التركيز على حمايتها من التدخلات الخارجيّة، خاصة الهجمات السيبرانية التي من الممكن أن تقلبَ النتائج رأسًا على عقب عن طريق الخلل الذي يصيبُ الأجهزة الالكترونية والتي يصعبُ حينها التأكّد منها.

المصادر

1 ـ 24 نيوز. (بلا تاريخ). قبل الانتخابات.. وعود بالتعيين تستهدف الشباب العراقي والمواطنون يردّدون: «لن نُخدع من جديد». كردستان 24. https://www.kurdistan24.net/ar/story/850047

2 ـ أحمد الدباغ. (2021). مع إغلاق صناديق الاقتراع.. كيف سارت الانتخابات العراقيّة؟ وما أهم ما شهدته؟ الجزيرة. https://n9.cl/oj5ls

3 ـ ادريس جواد. (2025). التحالفات الانتخابيّة في العراق.. طموح سياسي وتنافس على النفوذ. الشرق. https://linksshortcut.com/nsDdM

4 ـ أكثم سيف الدين. (2019). تنافس محموم بين 10 مرشحين على منصب محافظ نينوى. العربي الجديد https://linksshortcut.com/QVaki

5 ـ بغداد اليوم. (2025). العراق بين خيارَي الحرب والسلام.. الموقف مرهون بمصير مفاوضات طهران وواشنطن. بغداد اليوم. https://baghdadtoday.news/276143-.html

6 ـ بغداد اليوم. (2025). تحول جذري في النظام الإداري.. المحافظات تستعد لنقل ملفاتها إلى الداخليّة. بغداد اليوم. https://n9.cl/z3o6c8

7 ـ الجزيرة. (2025). إيران تشدد قيود الإنترنت بعد هجمات سيبرانية إسرائيلية. الجزيرة. https://n9.cl/5zt68

8 ـ الجزيرة. (2025). تشريعيات العراق.. هل تخرج التحالفات السياسيّة من عباءة الطائفيّة؟ الجزيرة. https://n9.cl/ey6jc

9 ـ حسن الزيدي. (2021). الانتخابات البرلمانية الخامسة في العراق منذ عام 2005 تثبت تراجع الأحزاب الدينية وتنامي وعي وطني. وكالة الحدث الإخبارية. https://www.2005-alhadathcenter.net/index.php/views/82478

10 ـ حسين الحمداني. (2024). حصاد العراق في 2024. جريدة الصباح. https:// alsabaah.iq/107398-.html

11 ـ حسين صالح السبعاوي. (2021). العلاقة بين الناخب العراقي والمُرشّح. موقع النشرة البريدية. https://rasammerkezi.com/estimate-position/9160/

12 ـ حيدر الجابر. (2024). [بدون عنوان]. جريدة الصباح. https://alsabaah.iq/91328-.html

13 ـ الشعب يريد. (2025). انتخابات العراق 2025.. خارطة التحالفات والسيناريوهات المتوقعة أوراق بحثية. الاستقلال. https://www.alestiklal.net/ar/article/ antkhabat-alaraq-2025-waqa-syasy-maq-d-wsynarywhat-mtwqah

14 ـ صفاء الكبيسي. (2025). العراق: شراء بطاقات الناخبين يهدد نزاهة الانتخابات المقبلة. العربي الجديد. https://linksshortcut.com/ETaZL

15 ـ العالم. (بلا تاريخ). لماذا لا تنتج الانتخابات العراقيّة تغييرًا حقيقيًا؟ العالم. https:// n9.cl/2lfyc

16 ـ العربية نيوز. (2022). العراق.. التحالف الثلاثي أصبح ثنائيا بعد انسحاب الصدر. العربية نيوز. https://n9.cl/fajt5

17 ـ المسلة الحدث. (2025). مخاوف العزوف الانتخابي: 8 ملايين عراقي بلا تسجيل بايومتري. المسلة الحدث. https://almasalah.com/archives/117823

18 ـ المسلة نيوز. (2025). الجمهور المتغير والثابت.. سر الصراع الانتخابي. المسلة نيوز. https://almasalah.com/archives/118501

19 ـ مصطفى الراوي. (2018). الانتخابات العراقيّة بلا برامج انتخابية. الجزيرة. https:// linksshortcut.com/evNSZ

20 ـ مصطفى حمزة. (2025). بعد الصدر... العبادي ينسحب من الانتخابات العراقيّة المقبلة. الشرق الأوسط. https://linksshortcut.com/ylZQr

21 ـ المعلومة. (2025). مع اقتراب الانتخابات.. الطائفيّة تعود إلى الواجهة وتحذيرات من تصريحات تشعل الانقسام. المعلومة. https://linksshortcut.com/RdmiR

22 ـ هيثم الحسيني. (بلا تاريخ). عجزنا عن التغيير، وكالة أنباء براثا. https://mail. burathanews.com/arabic/articles/195542

الفصل الثاني

مَبْدَأ تكافؤ الفُرَص في الدّعاية الانتخابيّة:

دراسة قانونيّة في ضوء التّشريعات العراقيّة والمَعايير الدوليّة

أ. م. د. فلاح مبارك بردان[1]

المُقدّمة

تُعدّ الانتخابات من أبرز تجليات الممارسة الديمقراطيّة المعاصرة، إذ تُمكّن المواطنين من المشاركة الفعلية في إدارة شؤون الدولة من خلال اختيار ممثليهم في المجالس التشريعيّة والتنفيذيّة. ولكي تتحقّق هذه الغاية الجوهرية، لا بدّ من تهيئة بيئة انتخابية تتسمُ بالعدالة والشفافية، وتكفلُ لجميع المُرشّحين والكيانات السياسيّة فرصًا متساوية للتعبير عن رؤاهم والوصول إلى جمهور الناخبين دون تمييز أو تهميش.

ويُعدّ مبدأ تكافؤ الفرص في الدعاية الانتخابيّة من أبرز مرتكزات هذه البيئة العادلة، إذ يُمثّل حجر الزاوية في ضمان توازن التنافس الانتخابي، ويُعبّر عن جوهر العدالة السياسيّة في المرحلة الدعائية. ولا يقتصر هذا المبدأ على المساواة الشكلية في الحقوق، بل يمتد ليشمل المساواة الفعلية في الوصول إلى الموارد الإعلاميّة، والحياد المؤسساتي، وتنظيم الإنفاق الانتخابي، ومنع استغلال النفوذ الإداري.

ورغم ما يحظى به هذا المبدأ من تأكيد في المواثيق الدوليّة، وما أدرجته بعض الدول، ومنها العراق، في تشريعاتها من نصوص قانونية تُكرّسه، إلا أن الممارسة العملية – لاسيما في البيئة السياسيّة العراقيّة بعد العام 2003 – كشفت عن وجود اختلالات واضحة في تطبيقه، ما يُضعف من نزاهة العملية الانتخابيّة ويُقوّض ثقة المواطن بمخرجاتها.

(1) مركز الدراسات الاستراتيجيّة – جامعة الأنبار

من هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة لتُلقي الضوء على هذا المبدأ في ضوء التشريعات العراقيّة والمعايير الدوليّة، سعيًا إلى تقويم واقع التطبيق، وبيان أوجه القصور، واستشراف سُبل الإصلاح الممكنة.

رغم تضمين القوانين العراقيّة لمبدأ تكافؤ الفرص في الدعاية الانتخابيّة، إلا أن الواقع العملي يُظهر وجود فجوة ملحوظة بين النص والتطبيق، سواء بسبب ضعف الأطر الرقابيّة، أو غياب آليات الإنفاذ الفاعلة، أو استغلال المال العام والإعلام الرسمي. وتكمن الإشكالية في مدى التوافق بين هذه التشريعات وبين المعايير الدوليّة المعتمدة، الأمر الذي يثير تساؤلات قانونية مشروعة حول كفاءة البنية التشريعيّة العراقيّة في حماية هذا المبدأ.

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسة التساؤلات التالية:

- إلى أيٍّ مدى تضمن التشريعات العراقيّة تكافؤ الفرص في الدعاية الانتخابيّة؟
- وهل يتوافق ذلك مع المبادئ والمعايير الدوليّة الناظمة للعملية الانتخابيّة؟.

يفترض هذا الفصل أنّ مبدأ تكافؤ الفرص في الدعاية الانتخابيّة، رغم وجوده في النصوص العراقيّة، لا يُترجم فعليًا إلى واقع تطبيقي ضامن للعدالة الانتخابيّة، بل يتعرض لانتهاكات متكررة تُفرِغه من مضمونه، مَا يخلقُ فجوةً واضحة بين التشريع والممارسة، ويُضعف مواءمته مع المعايير الدوليّة ذات الصلة.

تنبع أهميّة هذه الدراسة من الحاجة المُلحّة إلى تعزيز الشفافية والعدالة في الحملات الانتخابيّة، وخاصّة في ظل التحولات السياسيّة والانتخابات المتكررة التي يشهدها العراق. وتكتسبُ أهميّتها من تركيزها على البعد القانوني المقارن، حيث تتناول التجربة العراقيّة في ضوء معايير دولية مستقرة، وتسعى إلى تقديم قراءة نقدية بنّاءة تنطلقُ من واقع محلي، لكنّها تضع نُصبَ عينيها المعايير العالميّة.

وتتجلى أهمية هذا الفصل أيضاً في كونه يسدّ فراغًا في الدراسات القانونيّة العراقيّة حول هذا الموضوع، ويقدّم معالجة معمّقة يمكن الإفادة منها في تطوير التشريعات والممارسات الانتخابيّة.

أهداف الفصل:

- بيان الإطار النظري والقانوني لمبدأ تكافؤ الفرص في الدعاية الانتخابيّة.
- تحليل التشريعات العراقيّة ذات الصلة، وبيان مواطن الضعف فيها.
- مقارنة النصوص والممارسات العراقيّة بالمعايير الدوليّة المعتمدة.

- تقديم توصيات قانونية قابلة للتطبيق من أجل تعزيز العدالة الانتخابيّة في العراق.

اعتمدَ البحثُ المنهج التحليلي المقارن، عبرَ تحليل النصوص الدستوريّة والقانونيّة العراقيّة ذات العلاقة، ومقارنتها بالمعايير الدوليّة ذات الصلة، وببعض النماذج المقارنة في الأنظمة الديمقراطيّة، وذلك للوصول إلى استنتاجات علميّة دقيقة وتوصيات عمليّة واقعيّة.

ينقسم الفصل على ثلاثة مباحث رئيسة، فضلاً عن المقدّمة والخاتِمة:

الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لمبدأ تكافؤ الفرص في الدعاية الانتخابيّة.

الثاني: التنظيم القانوني للدعاية الانتخابيّة في التشريعات العراقيّة.

الثالث: مبدأ تكافؤ الفرص في المعايير الدوليّة والدروس المستفادة للعراق.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لمبدأ تكافؤ الفرص

تُبنى النُّظُم الديمقراطيّة على مجموعة من المبادئ التي تضمن نزاهة التنافس وعدالة العملية الانتخابيّة، ويأتي مبدأ تكافؤ الفرص في مقدمة هذه المبادئ، كونه يُعدّ ضمانة أساسيّة لإرساء العدالة السياسيّة بين المُرشّحين، ويُعبّر عن التزام الدولة بتحقيق المساواة الفعلية في المساحة المتاحة للدعاية الانتخابيّة.

ورغم وضوح هذا المبدأ في أدبيات القانون والسياسة، إلا أن تطبيقه الواقعي يثير إشكاليات متعددة، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف في مؤسّساتها، وغياب آليات الرقابة، وتدخل السلطة التنفيذيّة في العملية الانتخابيّة؛ لذا، فإن هذا المبحث يهدف إلى تحليل الأساس المفاهيمي والقانوني لهذا المبدأ، عبرَ تتبّع تطوره، وتحليل طبيعته القانونيّة في الأنظمة الدوليّة والتشريعات العراقيّة، بما يُمهّد لفهمٍ أكثر دقة للإشكاليات التي تُعيق تطبيقه على أرض الواقع.

أولاً: المفهوم النظري لمبدأ تكافؤ الفرص في الدعاية الانتخابيّة

1. جذور المفهوم ومضمونه العام

ينطلق مبدأ تكافؤ الفرص من فكرة المساواة أمام القانون، وهي فكرة رسّختها الدساتير الحديثة والمواثيق الدوليّة، مثل المادة (26) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، التي تنص على أن: «جميع الأشخاص متساوون أمام القانون، ويحق لهم التمتع بحمايته دون أي تمييز» (United Nations, 1996).

وتؤكد المادة (25) من العهد ذاته على وجوب تنظيم الانتخابات بشكل نزيهٍ وعادلٍ، بما

يضمن المساواة في الترشح والمشاركة السياسيّة. ومن هنا، فإن مبدأ تكافؤ الفرص لا يعني أن تكون الظروف متطابقة بين المُرشّحين، بل يقصد به إزالة العقبات النظامية والمادية التي تُخلّ بعدالة المنافسة، سواء من حيث الحضور الإعلامي أو التمويل أو النفوذ السياسي والقدرة «على المشاركة في انتخابات دورية حقيقية تُجرى على أساس الاقتراع العام المتكافئ وبصورة سرّية تعكس الإرادة الحرة للناخبين» ((UN Human Rights Committee, 1996.

2. التكافؤ مقابل المساواة الشكلية

من أبرز الإشكاليات المرتبطة بهذا المفهوم هي الخلط بين المساواة الشكلية والتكافؤ الواقعي. فبينما تشير الأولى إلى تساوي الجميع أمام القانون نصًا، فإن التكافؤ الواقعي يتطلب تدخل الدولة لتقليص الفجوات البنيوية بين المُرشّحين (حسين، 2010، ص62). وهذا ما أكّدت عليه لجنة حقوق الإنسان في تعليقها العام رقم (25) لعام 1996، حيث رأتْ أن الانتخابات الحرة تتطلب ضمان تكافؤ الفرص في استخدام الإعلام والتمويل والموارد العامة (UN Human Rights Committee, 1996).

3. تطبيق المفهوم في المجال الانتخابي

في السياق الانتخابي، يتجسّد تكافؤ الفرص في تمكين كل مرشح – بصرف النظر عن خلفيته الاجتماعيّة أو قدراته الماليّة – من الوصول العادل إلى جمهور الناخبين، وعرض برنامجه الانتخابي دون تمييز أو تهميش. لكنّه، في التطبيق، يصطدم بعوائق متعددة تتعلق بطبيعة النظام السياسي، ومدى استقلال الإعلام، وحيادية الإدارة الانتخابيّة، وهو ما يدعو إلى تنظيم دقيق للدعاية الانتخابيّة يضمن عدالة المنافسة الفعلية. (مفتاح، 2024، ص136).

ثانياً: الطبيعة القانونيّة لمبدأ تكافؤ الفرص في الانتخابات

إنّ تكافؤ الفرص ليس مبدأ أخلاقيًا فقط، بل هو قاعدة قانونية دولية مستندة إلى:

- المادة (21) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (United Nations, 1948).
- مدوّنة السلوك للانتخابات الديمقراطيّة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE/ODIHR, 2002).
- توصيات لجنة البندقية، التي تشدّد على أنّ «تكافؤ الفرص يُعد عنصراً جوهرياً في أيّة عملية انتخابية ديمقراطية» (Venice Commission, 2002).

وتُحمّل هذه النصوص الدولة التزامًا إيجابيًا بتوفير الظروف المتوازنة بين المتنافسين، سواء في الإعلام أو التمويل أو استخدام الموارد العامة.

ومَعَ أنّ الدستور العراقي لعام 2005 لم ينصّ صراحة على مبدأ تكافؤ الفرص في الدعاية الانتخابيّة، إلا أنّ المادة (20) أكّدت حق المواطن في المشاركة السياسيّة والترشح والانتخاب، وهي صيغة تُحيل ضمنيًا إلى المساواة السياسيّة (دستور جمهورية العراق، 2005).

وقد تناولت قوانين الانتخابات (مثل القانون رقم 9 لسنة 2020) وقانون الأحزاب، فضلاً عن تعليمات المفوضيّة العليا المستقلة للانتخابات، هذا المبدأ بوضوح، ولكنّها في الأغلب أتتْ بصياغات عموميّة وفضفاضة، مَا يفتح الباب أمام تفسيرات قد تُضعف من إلزاميتها (حسين، 2010، 68).

وفي التجربة الانتخابيّة العراقيّة، تتضحُ الفجوة بين النصوص القانونيّة وتطبيقها الفعلي في صور عدّة:

- تحيّز الإعلام الرسمي لأحزاب السلطة. وهذا أمر شائع في العراق وأصبح كروتينِ طبيعي عند كل انتخابات سواء كانت تشريعيّة أو محليّة. (القيم، 2010، 14-15).
- استخدام موارد الدولة لأغراض دعائية. والشواهد كثيرة وواضحة يلمسها المواطن العراقي من خلال التصرف بسيارات ومخصصات الوزارات لغايات انتخابية ضيقة. (شنيكات، 2021، ص4)
- تفاوت فرص الوصول إلى الجمهور بين المُرشّحين المستقلين ومرشحي الكتل الحاكمة وهذا يزيد من الشكوك حول نزاهة الانتخابات.(شعبان، 2014، ص157).

وقد رصدت بعثات المراقبة الدوليّة، ومنها بعثة الاتحاد الأوروبي (2018 و2021)، اختلالًا بيّنًا في شروط المنافسة الانتخابيّة، ما أثّر سلبًا على مصداقية العملية الانتخابيّة (EU EOM, 2018; 2021).

ولعلّ من أبرز التحديات أمام هذا المبدأ في العراق ليست تشريعيّة فقط، بل مؤسساتيّة ورقابية، إذ لا يكفي أن يُنص عليه تشريعياً، بل يجب أن يتضمن ما يأتي: (الموسوي، 2025، 6).

- تفعيل الرقابة على الإعلام الرسمي.
- ضبط الإنفاق الانتخابي بسقوف حقيقية.
- فرض عقوبات صارمة على من يستغل الموارد الرسمية.

وبالتالي، يُعدّ تكافؤ الفرص حقًا للمرشحين وواجبًا على الدولة، ويمثل معيارًا أساسيًا في الحكم على نزاهة أية عملية انتخابية.

المبحث الثاني: تنظيم الدعاية الانتخابيّة في التشريعات العراقيّة

تُعد الدعاية الانتخابيّة الأداة الرئيسة التي يعتمد عليها المُرشّحون للتأثير في جمهور الناخبين، من خلال تقديم برامجهم والترويج لأفكارهم. غير أنّ هذه الأداة، إذا لم تخضع لضوابط قانونية واضحة، فقد تتحول إلى وسيلة لإعادة إنتاج التفاوت السياسي والاجتماعي، لاسيما في المجتمعات التي تعاني من تضخم المال السياسي أو احتكار الإعلام (نعرورة، 2023، 232).

وفي العراق، منذ أول انتخابات تشريعيّة عام 2005، مثَّلَ تنظيم الدعاية الانتخابيّة أحد أبرز تحديات الإصلاح السياسي؛ إذ لم يواكب التطور التشريعي تطور الأساليب الدعائية، ما أتاح فرصًا واسعة للنفوذ السياسي والمالي أن يفرض حضوره على حساب مبدأ تكافؤ الفرص. (أحمد، 2006، 23-28)

أولاً: الإطار القانوني للدعاية الانتخابيّة في العراق

1-الأساس الدستوري والتنظيمي

رغم أن دستور جمهورية العراق لعام 2005 لم يخصّص مادة صريحة لمفهوم «الدعاية الانتخابيّة»، إلا أن المادة (20) منه تُقر بحق المواطنين في المشاركة السياسيّة، وتشمل ضمنًا الترشح والانتخاب. كما أن المادة (38) تضمن حرية التعبير والاجتماع، وهي حريات تُشكّل أساسًا قانونيًا للحملات الانتخابيّة.

أما من الناحية التنظيمية، فقد عالجت التشريعات التالية هذا الموضوع:

- قانون انتخابات مجلس النواب رقم (9) لسنة 2020.
- قانون الأحزاب السياسيّة رقم (36) لسنة 2015.
- تعليمات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

وعلى الرغم من تعدُّد النصوص، إلا أنّ غياب التنصيص الصريح على مبدأ تكافؤ الفرص بوصفه حقًا قانونيًا مستقلًا، أضعف من الزامية الضوابط، وجعل من السهل تجاوزها أو الالتفاف عليها (شيت وعواد، 2018، 231-232).

2-أبرز الضوابط القانونيّة المنظّمة للدعاية

تنص المادة (32) من قانون الانتخابات لسنة 2020 على حظر استخدام موارد الدولة في الحملات الانتخابيّة، وتشمل المباني والسيارات الرسمية، كما تمنع تعليق الإعلانات داخل دور العبادة أو المؤسسات العامة.

وتنص المادة (37) على تحديد سقف للإنفاق، تُنظمه قواعد تصدرها المفوضية، بينما تُلزم المادة (38) وسائل الإعلام الرسمية بمراعاة الحياد والعدالة في تغطية المُرشّحين.

كما أصدرت المفوضية تعليمات تنظيمية، منها:

- تحديد المدة القانونيّة للحملات بـ30 يومًا قبل الاقتراع.
- تخصيص مساحات إعلامية متساوية في وسائل الإعلام الرسمية.
- حظر التمويل الأجنبي أو الاستفادة من المال العام في الدعاية.

وعلى الرغم من توفر هذه النصوص، يواجه التنظيم القانوني عدة مشكلات، أهمّها:

أ-غياب تعريف دقيق لمفهوم الدعاية الانتخابيّة: وهذا ما يفتح الباب لاجتهادات وتأويلات.

ب-ضعف العقوبات الرادعة: فالغرامات الماليّة غالبًا ما تكون رمزيّة ولا تردع الجهات النافذة.

ت-عدم وجود هيئة قضائية متخصصة للفصل السريع في مخالفات الدعاية في أثناء الحملة: وهذا ما يؤدي إلى تراكم الانتهاكات دون ردع الهيئات القضائية المستقلة التي تمتلك السند القانوني والإرادة لفرض القانون على الجميع دون استثناء.

ث-فجوة بين رصد المخالفات وتفعيل الجزاء القانوني، حيث سُجلت حالات في انتخابات 2018 و2021 رُفعت فيها شكاوى، لكن دون أن تتبعها إجراءات حاسمة(EU EOM 2021).

ثانياً: مظاهر اختلال مبدأ تكافؤ الفرص في التجربة العراقيّة

من خلال التجارب الانتخابيّة العراقيّة السابقة ظهر للعيان وبشكل جلي مجموعة خروقات واختلالات في تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص ومنها:

1-استغلال السلطة والموارد الرسمية:

إذ يُعد استغلال أجهزة الدولة من أخطر صور الإخلال بعدالة الدعاية، وقد تمثل ذلك في:

استخدام سيارات الدوائر الحكومية لنقل المشاركين في تجمعات انتخابية، كما حدث في بعض مناطق ديالى خلال انتخابات 2018.

تعليق لافتات مرشحين على المباني الرسمية مثل: المدارس ومقرات المجالس المحلية.

قيام مسؤولين محليين بإصدار تعليمات شفهية تُلزم الموظفين بحضور فعاليات مرشح من الكتلة نفسها.

وقد وثّقت بعثات دولية ومحلية هذه المخالفات، منها تقارير بعثة الأمم المتحدة (UNAMI) 2018; 2021.

2-التحيّز الإعلامي: على الرغم من النص على حياد الإعلام الرسمي، إلا أن الواقع يُظهر: (القيم ومهدي، 2025، 11-17)

منح بعض القنوات الرسمية تغطية موسّعة لمرشحي كتل السلطة، وتجاهل المرشحين المستقلين.

بث مقابلات مدفوعة دون توضيح أنها إعلانات، بما يضلّل المتلقي.

ضعف الرقابة على الإعلام الحزبي، الذي يعمل خارج إطار القانون، ويُسهم في خلق بيئة غير متكافئة.

3-المال السياسي وضعف الرقابة على التمويل: تنص المادة (37) على التزام المُرشّحين بالإفصاح عن مصادر التمويل، لكن التطبيق يكاد يكون معدومًا:

لا توجد جهة تحقق فعليًا في البيانات الماليّة.

الكيانات الكبرى تسيطر على أفضل المواقع الإعلانية بأسعار عالية تُقصي المستقلين.

تقارير المراقبة تشير إلى تجاوز السقوف الانتخابيّة في مناطق معينة على حساب أخرى دون عقاب.

4-غياب المساءلة: لم تُسجّل حالات إلغاء فوز مرشح بسبب خروقات الدعاية في أية دورة انتخابية بعد 2005. حتى المخالفات التي توثّقها بعثات المراقبة غالبًا ما يُكتفى بتوجيه إنذارات أو بيان شكلي. في إحدى الحالات خلال انتخابات 2021، وُثّق قيام مسؤول حزبي بإطلاق حملة من مقر حكومي، لكن القضية أغلقت بحجة «عدم وجود دليل قاطع» ..(UNAMI, 2021)

يتبيّن من العرض السابق أن تنظيم الدعاية الانتخابيّة في العراق لا يعاني من نقص في النصوص، بل من غياب الإرادة السياسيّة والإدارية لتطبيقها، وافتقار الأجهزة الرقابيّة للسلطة الحقيقية، ما يُبقي مبدأ تكافؤ الفرص شعارًا دون مضمون. (نصيف وحومد، 2017، 279)

ويُعد إدراج نصوص أقوى، وتأسيس هيئة مستقلة تُعنى بمراقبة الدعاية، وفرض جزاءات فعلية على المتجاوزين، السبيل الوحيد نحو بيئة انتخابية متوازنة تُعيد ثقة المواطن بالعملية الديمقراطيّة. (مفتاح، 2024، 136).

المبحث الثالث: التزامات الدولة العراقيّة بضمان تكافؤ الفرص في الدعاية الانتخابيّة – بين الواقع والمتطلبات الإصلاحيّة

كما أشرنا سابقاً، فأن الانتخابات هي أداة التعبير الأهم عن الإرادة الشعبيّة، في الدولة المعاصرة، ولا تكتمل مصداقيتها دون توفير بيئة تضمن تكافؤ الفرص بين المُرشّحين، لاسيما في مرحلة الدعاية الانتخابيّة، حيث تتشكّل اتجاهات الرأي العام وتُبنى اختيارات الناخبين.

وفي العراق، حيث تتقاطع آثار الصراعات السياسيّة والضعف المؤسساتي، يُثار التساؤل التالي: ما مدى التزام الدولة العراقيّة ومؤسساتها الدستورية بضمان مبدأ تكافؤ الفرص؟ للإجابة على هذا السؤال، يجدر تحليل طبيعة التزامات الدولة – قانونيًا ومؤسسيًا – واستكشاف الفجوة بين النصوص والممارسة، ثمّ تقديم مقترحات إصلاحية من واقع التجربة العراقيّة.

أولاً: الالتزام القانوني والأخلاقي للدولة تجاه مبدأ تكافؤ الفرص

يُمثّل مبدأ تكافؤ الفرص في الدعاية الانتخابيّة التزامًا قانونيًا وأخلاقيًا تتحمله الدولة المعاصرة في إطار مسؤوليتها عن إدارة العملية الانتخابيّة بنزاهة وشفافية. فالدولة، على وفق المفهوم الدستوري، ليست طرفًا في المنافسة، وإنما ضامن لها، ويقع على عاتق مؤسساتها الدستورية والإدارية واجب تأمين بيئة تتيح التنافس العادل بين المُرشّحين كافة.

ويتضمن هذا الالتزام مجموعة مبادئ وإجراءات، من أهمها:

1-**حياد مؤسسي إيجابي:** لا يقتصر الحياد على الامتناع السلبي عن التدخّل، بل يشمل تفعيل ضمانات وطنية تمنع استغلال الموارد الرسمية وتحقق توازن الوصول إلى وسائل الإعلام والتمويل (نصيف & عواد، 2017)، إذ أظهرت الدراسة أن الإعلام الرسمي يتحكم بموارد البث لصالح القوى الحزبية الكبرى.

2- **ضبط الإنفاق الانتخابي:** إذ بيّنت البعثة الأوربية لمراقبة الانتخابات في العراق عام 2021 أن غياب سقوف واضحة للإنفاق وفرّ الفرصة للأحزاب القوية لاستنزاف موارد الدولة، ما أخلّ بمبدأ المساواة بين المُرشّحين. وتقارير المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تؤكد عدم كفاية العقوبات المقررة حاليًا على التجاوزات الماليّة (European Union Election Observation Mission in Iraq [EU EOM], 2021).

3- **منع استغلال الموارد الحكومية:** خلال التجارب الانتخابيّة السابقة في العراق منذ العام 2005، وثقت المنظمات الدوليّة والمحلية المستقلة حالات استخدام سيارات ومرافق الدولة في دعم حملات بعض المُرشّحين، وهو ما عُدّ «انتهاكًا صارخًا لحياد الإدارة» (العربي الجديد، 2023).

4- **ضمان مشاركة متساوية للنساء:** على الرغم من نص المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسيّة (United Nations, 1966) وأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (2020,UN Women)، ولحد الآن المُرشّحات العراقيات يواجهن « تهميشًا مزدوجًا» نتيجة ضعف التمويل وسيطرة الخطاب الذكوري في الإعلام (شبكة شمس، 2021).

5-**رقابة ومتابعة فعّالة:** تشدد الإرشادات والمبادئ العامة للأمم المتحدة ووكالاتها المهتمة بالديمقراطيّة ومنظمات حقوق الانسان فضلاً عن المبادئ العام للدستور العراقي 2005، على ضرورة وجود هيئة رقابية مستقلة تملك سلطة مراجعة فورية للقرارات الإدارية والماليّة، وهو ما ينقص السياسات الانتخابيّة العراقيّة حاليًا. OSCE/ODIHR.2019))

من هنا، يصبح تكافؤ الفرص حقًّا دستوريًّا وواجبًا مؤسسيًّا يستدعي: إصدار تشريعات واضحة تفرض سقوفًا مالية وملاحقات رادعة، وتفعيل هيئات رقابية مستقلة، وضمان بيئات إعلامية متوازنة، لا الاكتفاء بالشعارات أو النصوص الفضفاضة دون تنفيذ فعلي.

ثانياً: الدعاية الانتخابيّة في العراق بين النصوص القانونيّة والالتزام الفعلي

رغم أنّ الإطار القانوني العراقي يتضمّن عددًا من المواد التي تنظم الدعاية الانتخابيّة، لا سيما في قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2020، إلا أن هذه النصوص، عند التدقيق فيها، تبدو محدودة الأثر وغير كافية لضمان مبدأ تكافؤ الفرص على نحو فعّال. فالمشرّع العراقي لم يضع تعريفًا صريحًا لهذا المبدأ، كما لم يُفرد له فصلاً مستقلاً يُحدّد مجالات تطبيقه ويُرتب عليه آثارًا قانونية مباشرة في حال الإخلال به. وبدلًا من ذلك، جاءت الإشارات إلى المساواة والعدالة متناثرة في صلب مواد القانون، دون أن ترقى إلى مستوى الإلزام أو التقييد السلوكي للمرشحين أو الأحزاب المتنافسة.(الكبيسي، 2021)

وما يزيد الأمر تعقيدًا هو الطابع المتغيّر وغير المستقر لتعليمات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، إذ لا تُبنى على رؤية قانونية موحّدة، بل تختلف من دورة إلى أخرى، وتُخضع أغلب إجراءاتها إلى التقدير الإداري أو الفني أكثر من استنادها إلى نصوص ثابتة وملزمة. إذ إن ضعف التنظيم القانوني للحملات الانتخابيّة قد ساعد في تكريس نوعٍ من الفوضى التنظيمية، وأتاح المجال لتكرار الخروقات دون وجود أدوات رقابية قادرة على المتابعة أو الردع.(Mansour&Khatib,2021,5).

في هذا الشأن، يُعد الإعلام أحد أكثر المجالات التي تُبرز إخلال الدولة بالتزاماتها في مجال تكافؤ الفرص. ورغم وجود المادة (38) من قانون الانتخابات التي تُلزم وسائل الإعلام

الرسمية بالحياد، فإن واقع الانتخابات العراقيّة يشير إلى عكس ذلك تمامًا. وفقًا لتقرير بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات (2021)، فإن «حرية وسائل الإعلام والتعبير لم تُحفظ خلال الحملة الانتخابيّة»، وتعدّ وسائل الإعلام الرسمية مثل قناة «العراقيّة» الرسمية والتي تعد من المصادر الرئيسة للمعلومات الانتخابيّة، دون حياد كافٍ ومثّلت مظهرًا من مظاهر انحياز واضحة للحزب الذي يرأس الحكومة، إذ خصّصت القنوات الحكومية في المحافظات وقتًا أطول وتغطية إيجابية لمرشحي كتل السلطة في المركز وفي المحافظات، بينما تجاهلت مرشحي المستقلين والكيانات الصغيرة، بل في بعض الأحيان، لم تُمنح لهم أيّة مساحة تُذكر، رغم مخاطباتهم المتكررة. (الدليمي، 2019، 88-95) حيث اشتكت إحدى المُرشّحات المستقلات في محافظة البصرة من رفض الإعلام الرسمي بث إعلانها، بحجة عدم توافقه مع «السياسة التحريرية»، في وقت كانت تُبث فيه دعاية مكثفة لمرشح بارز من كتلة حكومية. (بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات العراقيّة، 2021، ص 32)

ويزداد الأمر سوءًا مع الإعلام الحزبي والخاص، الذي يعمل خارج نطاق التنظيم الرسمي، ويُساهم بشكل فعّال في تعزيز اختلال التوازن الاتصالي بين المُرشّحين. ولا تُوجد في الوقت الراهن جهة رقابية مستقلة قادرة على متابعة هذا النمط من الإعلام، أو على الأقل فرض ضوابط مهنية وقانونية تمنع تحوّله إلى منصة للدعاية المنحازة غير الخاضعة للمساءلة. هذا الوضع، الذي يُعرف في بعض الأدبيات بـ«التمييز الاتصالي»، والذي يعد من أخطر أشكال الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص، نظرًا لتأثيره المباشر وغير المنظور على وعي الناخب وخياراته (الشاذلي ومحمد، 2023، 8-9).

وإذا كان الإعلام والتمويل الدعائي يمثلان أبرز أدوات التأثير، فإن غياب الآليات القضائية الفاعلة يزيد من تفاقم الإشكال. ففي التجربة العراقيّة، لا يوجد قضاء انتخابي مختصّ أو مستعجل يُمكن اللجوء إليه لحسم الخروقات في أثناء الحملة الانتخابيّة. وغالبًا ما تُنظر الطعون بعد انتهاء العملية الانتخابيّة، مما يُفرغها من محتواها ويجعلها غير ذات جدوى، خصوصًا إذا كان الضرر قد وقع بالفعل. وفي كل عملية انتخابية في العراق سواء كانت برلمانية أو محلية تنهال كثيرٌ من الشكاوى من مرشحين مستقلين بشأن خرق سقوف الإنفاق، واستغلال المباني العامة، وتغطيات إعلامية غير متوازنة، إلا أن أغلب هذه الطعون لم يُنظر فيها إلا بعد إعلان النتائج، وحتى عند النظر فيها، لم تُسفر عن أية عقوبات ذات أثر ملموس. (البياتي، 2013، 43-55)

وقد أوردت شبكة شمس لمراقبة الانتخابات، في تقريرها الصادر عام 2021، أن غياب

المحاسبة الفورية للجهات التي تُخالف قواعد الدعاية الانتخابيّة يكرّس ثقافة الإفلات من العقاب، ويُساهم في إنتاج نتائج انتخابية مشكوك في نزاهتها، لا تعكس بالضرورة إرادة الناخب، بل تعكس تفوّقَ مَن امتلكَ أدوات التأثير السياسي والمالي والإعلامي غير المتكافئة.

وبذلك، فإن الواقع العراقي يُظهر بوضوح أن التزام الدولة بمبدأ تكافؤ الفرص في الدعاية الانتخابيّة لا يزال محصورًا في الإطار النظري، في حين يعاني التطبيق من فجوات تشريعية ورقابية، تُضعف من مصداقية العملية الانتخابيّة، وتُفرغ المبادئ الديمقراطيّة من محتواها الفعلي.

ثالثاً: الإصلاحات المطلوبة لتكريس تكافؤ الفرص في البيئة الانتخابيّة العراقيّة

تُظهر التجربة الانتخابيّة العراقيّة بعد العام 2003 أن مبدأ تكافؤ الفرص في الدعاية الانتخابيّة، رغم الإقرار به نظريًا في الخطاب الدستوري والقانوني، لا يزال يفتقر إلى الأركان التشريعيّة والتنفيذيّة والمؤسسية التي تجعل منه واقعًا ملموسًا في الحملات الانتخابيّة. وعليه، فإن ضمان هذا المبدأ لا يمكن أن يتم عبر إجراءات سطحية أو تجميلية، بل يتطلب مشروعًا إصلاحيًا متكاملًا، يُعالج أوجه القصور في ثلاث دوائر مترابطة: البنية التشريعيّة، والإدارة الانتخابيّة، والثقافة السياسيّة السائدة.

فعلى الصعيد التشريعي، من الضروري أن يتضمن قانون الانتخابات نصًا صريحًا وواضحًا يُعرّف مبدأ تكافؤ الفرص بوصفه حقًا دستوريًا وقانونيًا، يضمن لكل مرشح، بصرف النظر عن خلفيته السياسيّة أو الاجتماعيّة أو الماليّة، فرصة عادلة في الوصول إلى الناخبين. هذا النص يجب أن يكون مقرونًا بتحديد مجالات التطبيق، لا سيما ما يتعلق بتنظيم الحملات، وضبط الإنفاق الانتخابي، وضمان حيادية الإعلام العام، ومنع استغلال مؤسسات الدولة. (حسين،2010، 69).

وقد أشار عددٌ من المراقبين المحليين إلى أن غياب هذا التحديد المفاهيمي هو ما يُتيح تفسيرات متباينة ويُضعف سلطة المفوضية في مواجهة الخروقات، كما حدث في انتخابات 2018 حينما تكررت التجاوزات المرتبطة بالموارد الحكومية دون أن تستند المفوضية إلى أساس قانوني واضح لاتخاذ إجراءات حاسمة (شبكة شمس، 2021، 9–13).

إضافة إلى ذلك، يجب أن يتم تخصيص فصل كامل في قانون الانتخابات يُنظم قواعد الدعاية الانتخابيّة، ويُفصل فيها كل ما يتعلق بمدة الحملة، سقف الإنفاق، آليات الرقابة، والإجراءات العقابية في حال حصول انتهاكات. فالملاحظ أن المادة (32) من قانون الانتخابات لسنة 2020، رغم أهميتها، لا تُمثّل سوى إطارًا عامًا غير كافٍ. ومن المهم أن تُرفع العقوبات

في حال وقوع خروقات جسيمة، لتشمل ليس فقط الغرامات الماليّة، بل أيضاً إمكانية شطب المُرشّح من القوائم، أو تعليق نتائج دائرته، وهو إجراء لا يُطبق حاليًا إلا في حالات نادرة جدًا، وغالبًا ما يكون ذا طابع سياسي لا قانوني.

أما من الناحية المؤسسيّة، فإن الإصلاح يجب أن ينطلق من داخل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. فإلى اليوم، لا تمتلك المفوضية وحدة فنيّة أو قانونيّة متخصصة تُعنى برصد الحملات الإعلامية، أو تتولى تحليل الإنفاق الانتخابي ومصادر التمويل. إذ إن إنشاء وحدة مراقبة مستقلة داخل المفوضية، تتمتع بصلاحيات الوصول إلى البيانات، ومرتبطة بهيئة قضائية انتخابية فاعلة، هو من أبرز شروط ضمان تكافؤ الفرص. وتجربة بعض الدول مثل تونس بعد العام 2014 توضّح أهمية وجود مثل هذه الوحدات في ضبط الحملات الإعلامية والإعلانية، خاصة في ظل انتشار الفضاء الرقمي والإعلام الإلكتروني، الذي أصبح اليوم واحدًا من أخطر أدوات التأثير الانتخابي. ((International Foundation for Electoral Systems [IFES], n.d.).

كذلك، ينبغي تفعيل دور هيئة النزاهة وديوان الرقابة الماليّة في تتبع مصادر تمويل الحملات، والكشف عن حالات التلاعب المالي أو التمويل غير المشروع. وقد ورد في تقارير الرقابة الماليّة لعام 2021 أن العديد من المُرشّحين لم يُقدّموا أي بيانات مالية موثقة، ولم يتعرضوا لأية مساءلة قانونية، ما يجعل الحديث عن «سقوف الإنفاق» مجرد عنوان قانوني فارغ من المضمون. كما يتطلب الأمر اعتماد نظام إلكتروني مركزي لتسجيل بيانات التمويل، وتحديثها بشكل يومي خلال مدة الحملة، بحيث تكون متاحة للرأي العام ولمنظمات الرقابة الانتخابيّة.

لكن التشريع والتنظيم المؤسسي لن يكونا كافيين دون إصلاح سياسي وثقافي مواكب. فالكثير من الخروقات التي تمسّ مبدأ تكافؤ الفرص لا تحدث فقط بسبب ضعف القانون، بل بفعل ثقافة سياسيّة سائدة ترى في استغلال المنصب أو استخدام موارد الدولة أو اللعب على العواطف الدينية والعشائرية وسائل مشروعة لكسب الأصوات. ومن ثمّ، فإن تجريم استخدام المنصب العام لأغراض دعائية يجب أن يُرافقه جهد تربوي مجتمعي يهدف إلى تكريس الوعي بأن التنافس الانتخابي يقوم على البرامج والكفاءة لا على النفوذ والرمزية الطائفيّة أو الحزبية.

إن دعم منظمات المجتمع المدني وتمكين مراقبي الانتخابات بالأدوات القانونيّة والتقنية لرصد التجاوزات، سيسهمُ في بناء بيئة رقابية شعبية تُساعد على كشف التجاوزات مبكرًا، وتُحرج الجهات المخالفة، خصوصًا إذا ترافق هذا الدور الرقابي مع قنوات إعلامية حرة ومسؤولة (شبكة شمس، 2021، ص. 9–13).

الخاتِمة

يكشف تحليل الإطار القانوني والتنظيمي لمبدأ تكافؤ الفرص في الدعاية الانتخابيّة داخل السياق العراقي عن وجود فجوة حقيقية بين النصوص القانونيّة التي تكرّس هذا المبدأ من جهة، والممارسات السياسيّة والمؤسسية التي تجري على أرض الواقع من جهة أخرى. فبينما يؤكد الدستور العراقي والمواثيق الدوليّة التي انضمّ إليها العراق على ضرورة تحقيق المساواة والعدالة في المجال السياسي، لا سيما خلال الحملات الانتخابيّة، إلا أن التطبيق العملي ظل محكومًا باعتبارات حزبية ونفوذية ومصلحية تقوّض جوهر هذا المبدأ.

وقد أظهرت التجربة العراقيّة منذ أول انتخابات تشريعية في عام 2005 وحتى آخر دورة انتخابية في 2021، تكرارًا منهجيًا للانتهاكات التي تمسّ تكافؤ الفرص، بدءًا من استغلال موارد الدولة، ومرورًا بالتغطية الإعلامية غير المتوازنة، ووصولًا إلى غياب الرقابة على تمويل الحملات، وانتهاءً بضعف المساءلة وعدم وجود جهة قضائية حقيقية تتعامل بصرامة مع المخالفين.

هذا الوضع يُضعف من ثقة المواطن في العملية الانتخابيّة، ويُفقد نتائجها المشروعية الشعبيّة، ويُفرغ التعددية السياسيّة من معناها الحقيقي، لتتحول الانتخابات إلى آلية شكلية تُعيد إنتاج نفس القوى المهيمنة بدل أن تفتح المجال أمام التنافس الحر والعادل.

إن مبدأ تكافؤ الفرص في الدعاية الانتخابيّة لا يمكن أن يُترك دون حماية قانونية ومؤسسية صارمة. وإذا كانت الدولة العراقيّة جادة في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي، فإن عليها أن تُعيد بناء بيئة الانتخابات من الجذور، وأن تجعل من هذا المبدأ حجر الزاوية في أي إصلاح انتخابي قادم، وليس مجرد شعار يُرفع دون مضمون.

التوصيات

1-إدراج تعريف قانوني صريح لمبدأ تكافؤ الفرص في الدعاية الانتخابيّة ضمن قانون الانتخابات العراقي، على أن يشمل التعريف مجالات التطبيق الرئيسة، كالإعلام، التمويل، واستغلال الموارد العامة. ويجب أن يُصاغ التعريف بِلُغة قانونية مُلزمة، لا تحتمل التأويل، تُرتّب حقوقًا للمرشحين والتزامات على الدولة.

2-تخصيص فصل مستقل في قانون الانتخابات يُعنى بتنظيم الدعاية الانتخابيّة على نحو شامل ومفصل، بحيث يتضمّن القواعد المتعلقة بمدة الحملة، حدود الإنفاق، آليات استخدام وسائل الإعلام، وضوابط الظهور العلني للمرشحين الذين يشغلون مناصب رسمية. إنّ وجود فصل مستقل سيُسهّل على القضاء والمفوضية الرقابة والتطبيق الصارم.

3-تعديل العقوبات المقررة في حالة خرق ضوابط الدعاية الانتخابيّة، ورفع مستواها لتشمل شطب المُرشّح أو تعليق النتائج في حال الخروقات الجسيمة، مثل: استغلال المال العام أو النفوذ الإداري. هذا التعديل سيكون بمثابة رادع حقيقي، وسيُعزز من قوة القانون أمام المتنفذين.

4-إنشاء وحدة مستقلة متخصصة داخل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، تُعنى برصد وتوثيق الدعاية الانتخابيّة في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والإلكترونية، وتكون هذه الوحدة مرتبطة بلجنة قضائية انتخابية مختصة، لضمان الاستجابة السريعة لأي تجاوز يُرصد خلال الحملة، وليس بعد انتهائها.

5-تفعيل دور هيئة النزاهة وديوان الرقابة الماليّة في متابعة مصادر تمويل الحملات الانتخابيّة، من خلال فرض الإفصاح المالي المسبق واللاحق، واعتماد نموذج حساب انتخابي موحّد لكل مرشح، تُنشر بياناته بشكل علني، وتُخضع للمراجعة من الجهات الرقابيّة والمجتمع المدني.

6-إعادة هيكلة أداء الإعلام الرسمي واعتماد ميثاق إعلامي انتخابي يُلزم بتوزيع عادل ومتساوٍ لمساحات التغطية والدعاية بين المُرشّحين، على أن تُراقب جهة رقابية مستقلة تنفيذ هذا الميثاق، وتُعاقب الجهات الإعلامية المخالفة سواء بالإنذار أو بالغرامات الماليّة أو الحرمان من التغطية الانتخابيّة.

7-سنّ قانون يُجرّم استغلال الوظيفة العامة لأغراض انتخابية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ويُعاقب المسؤول الذي يستخدم منصبه أو دوائر الدولة لصالح جهة سياسيّة معينة، مع النص على حرمانه من الترشح لدورة واحدة على الأقل، وهو ما يُعد ضمانة لتكافؤ الفرص على مستوى الأداء الميداني.

8-تجريم استخدام الخطاب الديني أو الطائفي أو العشائري في الحملات الانتخابيّة، بوصفه خرقًا لقاعدة الحياد الانتخابي، وأداة تؤدي إلى إقصاء المُرشّحين المستقلين وتهديد وحدة النسيج الاجتماعي. وهذا يتطلب تعديل قانون الأحزاب أو تضمين ذلك في فقرات الدعاية ضمن قانون الانتخابات.

9-دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مراقبة الانتخابات من خلال توفير التمويل الحكومي والدولي اللازم، وتدريب مراقبيها قانونيًا وتقنيًا على آليات رصد وتوثيق خروقات الدعاية الانتخابيّة، ومنحهم صلاحية رفع الشكاوى مباشرة إلى المفوضية أو الجهات القضائية المختصة.

10-إطلاق حملات إعلامية وطنية واسعة قبل كل دورة انتخابية، تهدف إلى توعية المواطنين بمفهوم تكافؤ الفرص، ومخاطر استغلال المال العام والإعلام المنحاز، وحقوقهم في مساءلة المُرشّحين ومقاطعة المخالفين. فالثقافة الانتخابيّة هي الحصن الأول الذي يمنع تسلّط الفاسدين على إرادة الناخب.

المصادر

أولاً: المراجع العربية

1 ـ أحمد، عبد الحميد عبد الرزاق. (2006 (التنظيم القانوني للحملات الانتخابيّة: دراسة مقارنة)رسالة ماجستير غير منشورة). كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين.

2 ـ البياتي، فراس عبد الكريم. (2012.(التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003) ط. 1). العارف للمطبوعات.

3 ـ الدليمي، عبد الرزاق. (2019). الإعلام وإدارة العملية الانتخابيّة، دار اليازوري العلميّة للنشر والتوزيع.

4 ـ الشاذلي، زيباري، & محمد، قطاف. (2023)، الحماية القانونيّة للدعاية الانتخابيّة من جرائم التمييز وخطاب الكراهية. مجلة الدراسات القانونيّة والاقتصاديّة، 5(3)، 210–227. على الموقع الالكتروني: https://asjp.cerist.dz/ar/article/227320

5 ـ شبكة شمس. (2021(. تقرير مراقبة الانتخابات العراقيّة – الدورة الخامسة.

6 ـ شعبان، عبد الحسين. (2014). الانتخابات والتغيير: الثورة في صندوق الاقتراع. دار المستقبل العربي؛ مركز دراسات الوحدة العربية.

7 ـ شنيكات، خالد. (2021(. الانتخابات العراقيّة: قراءة في المقدمات والنتائج. معهد ترينـدز للأبحاث والاستشارات. منشور على /https://trendsresearch.org/ar/insight/ الانتخابات-العراقيّة-قراءة-في-المقدمات-والنتائج/

8 ـ القيم، كامل حسون & مهدي، خليل. (2025). تغطية انتخابات مجالس المحافظات المحلية 2010: دراسة تحليلية. Iraqi Academic Scientific Journals. منشور على: https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/10/02/b20333b1077ee8ae9.pdf

9 ـ الكبيسي، يحيى. (2021). الانتخابات العراقيّة وخرافة تكافؤ الفرص. جريدة القدس. منشور على الموقع الالكتروني لموقع النبأ: https://nabdapp.com/t/90046956

10 ـ مجلس النواب العراقي. (2020 (قانون انتخابات مجلس النواب رقم (9) لسنة 2020. الجريدة الرسمية العراقيّة.

11 ـ مفتاح، فتح الله مصباح. (2024.(الدعاية الانتخابيّة: دراسة تحليلية في ضوء التشريعات الانتخابيّة الليبية. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، 3 /(4)، https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/article/view/961

12 ـ مفوضية الانتخابات. (2021). تقارير وإرشادات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق (ص. 10–25). مفوضية الانتخابات.

13 ـ الموسوي، حيدر. (2025(. بين وعود الديمقراطيّة وإخفاقات النظام الانتخابي المتكررة في العراق. معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. منشور على الموقع الالكتروني: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/byn-wwd-aldymqratyt-wakhfaqat-alnzam-alantkhaby-almtkrrt-fy-alraq

14 ـ نعرورة، محمد. (2023(.جرائم الدعاية الانتخابيّة في التشريع الجزائري. المجلة الدوليّة للبحوث القانونيّة والسياسيّة، 7(3)، 231–263.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1 ـ European Union Election Observation Mission (EU EOM). (2021). Final report: Iraq – Council of Representatives elections 2021 (pp. 7–18). EU Publications.

2 ـ International Foundation for Electoral Systems. (n.d.). Regulating campaign finance in Tunisia's historic elections. IFES.

3 ـ Mansour, R., & Khatib, L. (2021, October 5). The political economy of electioneering in Iraq. Chatham House. https://www.chathamhouse.org/202110//political-economy-electioneering-iraq

4 ـ OSCE/ODIHR. (2002). Election observation handbook (5th ed., pp. 33–40). Organization for Security and Cooperation in Europe.

5 ـ UN Human Rights Committee. (1996). General Comment No. 25: The right to participate in public affairs, voting rights and equal access to public service (Art. 25). UN. https://www.refworld.org/legal/general/hrc/1996/en/28176

6 ـ UN Women. (2020). Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (CEDAW): Overview and status. UN Women.

7 ـ UNAMI. (2018). Report on electoral integrity in Iraq. United Nations Assistance Mission for Iraq.

8 ـ UNAMI. (2021). Post-election observation report: Iraq 2021 elections. United Nations Assistance Mission for Iraq.

9 ـ United Nations. (1945). Charter of the United Nations. UN.

10 ـ United Nations. (1948). Universal Declaration of Human Rights. UN.

11 ـ United Nations. (1966). International Covenant on Civil and Political Rights (Art. 25). UN Treaty Series

الفصل الثالث

دورُ الأحزاب النّاشئة والحركات الاحتجاجيّة في تشكيل الخارطة الانتخابيّة العراقيّة لعام 2025

أ.م. د. لُمى مطير حسن [1]

المقدّمة

إنّ التغيير الذي حدث في العراق بعد العام 2003 وتحوّل النظام السياسي من نظام دكتاتوري إلى نظام سياسي ديمقراطي برلماني تنتقل فيه السلطة بشكل سلمي من خلال اجراء الانتخابات والتي يحقُّ فيها التنافس بين الأحزاب السياسيّة الموجودة، إذ بإقرار الدستور العراقي عام 2005 شهد العراق عدة عمليات انتخابية، كانت الأحزاب التقليدية(السياسيّة والدينيّة) هي المسيطرة على الساحة الانتخابيّة، ولكن حدث تغيير في عام 2019 وذلك بظهور احتجاجات تشرين والمطالبة بإجراء تغييرات في الوضع العراقي بأكمله، وقد انبثقت من هذه الاحتجاجات العديد من الأحزاب الناشئة والتي شاركت في انتخابات عام 2021، لذا ستكتسب الانتخابات البرلمانية العراقيّة لعام 2025، أهميتها من كونها ستجرى في ظل خلافات وانقسامات داخلية تشهدها القوى الرئيسة، والتي تمثل المُكوّنات الأساس الثلاثة، (السُنّة، الشيعة، الأكراد)، فضلاً عن صعود قوى ناشئة تنافس التقليديّة وربما تتسبّب في تغييرات كبيرة في توزيع المقاعد البرلمانية، وقد تتأثر النتائج بالعلاقات بين هذه الأحزاب والحركات فيما بينها، فضلاً عن عوامل أخرى مثل: حالة الاقتصاد والسياسات الحكوميّة.

تكمن أهميّة الفصل في الاطلاع على تجربة مهمة للعمل الحزبي للحركات والأحزاب الناشئة في العراق، من خلال متابعة هذه التشكيلات بعد انتهاء احتجاجات تشرين عام

(1) كلية الآداب-جامعة واسط

2019 والتي اتّبعت أسلوب المعارضة كوسيلة في عملها السياسي، وكان لتطورِ هذه الحركات الاحتجاجيّة والتي طالبت بالإصلاح والتغيير الأثر الواضح على تطور مسيرتها السياسيّة.

تتمثّل اشكالية الفصل في تجربة الأحزاب الناشئة وتأثيرها بالعملية السياسيّة، لذا تطرح اشكاليتنا جملة من التساؤلات البحثية وعلى النحو الآتي:

1-كيف تطورت الانتخابات العراقيّة بعد العام 2003؟

2-ماهي مسارات انخراط الحركات الاحتجاجيّة والأحزاب السياسيّة الناشئة في الانتخابات؟

3-ما أهمّ ملامح المشهد السياسي للأحزاب التقليدية والناشئة في تشكيل الخارطة الانتخابيّة العراقيّة لعام 2025؟.

من أجل أن يكون البحث أكثر رصانة وعلميّة أُعتمِد المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل الانتخابات العراقيّة منذ العام 2005 ولغاية 2025، كذلك منهج دراسة الحالة فيما يتعلق بالأحزاب الناشئة والحركات الاحتجاجيّة ودورها في العملية الانتخابيّة العراقيّة لعام 2025، كذلك تم توظيف المنهج الاستشرافي المستقبلي لهذه الحركات.

وينطلق الفصل من فرضية مفادها: أنّ الأحزاب الناشئة والحركات الاحتجاجيّة بعد العام 2019 لها أثر واضح في العملية السياسيّة العراقيّة، وسيكون لها دور فعّال في الانتخابات البرلمانية لعام 2025.

في سبيل الإلمام بكلِّ جوانب البحث وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيّة المطروحة، قُسِّمَ الفصل على ثلاثة محاور، فضلا عن مقدّمة وخاتمة، إذ تناول المحور الأول، نبذة تاريخيّة عن الانتخابات العراقيّة بعد العام 2003، وتناول الثاني مسارات انخراط الحركات الاحتجاجيّة والأحزاب السياسيّة الناشئة في الانتخابات، بينما خُصّص الثالث لِبيان المشَاهد والتحالفات السياسيّة المستقبليّة لانتخابات العام 2025(الأحزاب التقليدية والأحزاب الناشئة).

المبحث الأول: نبذة تاريخيّة عن الانتخابات العراقيّة البرلمانية بعد العام 2003

شكَّلتْ الولايات المتحدة الأمريكية بعد العام 2003 سلطة الائتلاف المؤقت لإدارة الحكم في العراق، وأصدرت هذه السلطة الأمر رقم(96) لعام 2004 لإجراء انتخابات الجمعية الوطنيّة، وعقدت الانتخابات في كانون الثاني عام 2005، واعتمدت نظام التمثيل النسبي بنظام القائمة الواحدة واعتماد العراق دائرة انتخابية واحدة، كما نصَّ أمر سلطة الائتلاف الموقتة على أن يكون عدد أعضاء الجمعية الوطنيّة(275) عضواً، وأن يكون الانتخاب عن طريق الاقتراع

العام السري والمباشر، مع اعتماد الصيغة النسبية (هير كوتا) لتوزيع المقاعد في المجلس الوطني، بما يعني قسمة إجمالي عدد الأصوات السليمة والصالحة على(275)، وهو عدد مقاعد الجمعية الوطنيّة، وقد أصدرت الجمعية الوطنيّة العراقيّة القانون الانتخابي رقم(16) لعام 2005 الذي أُلغيت بموجبه المادة(28)من أمر سلطة الائتلاف رقم(96) لعام 2004، ونص على تقسيم العراق على(18) دائرة انتخابية وعلى وفق عدد المحافظات، واعتمد القانون عدد أعضاء البرلمان بـ(275)مقعداً، على أن يكون (230)مقعداً مقسّما على الدوائر الانتخابيّة، في حين عدَّ العراق دائرة انتخابية واحدة لـ(45)مقعداً مع اعتماد نظام التمثيل النسبي والقائمة المغلقة، وقد أجريت الانتخابات يوم 15 كانون الأول عام 2005(أحمد الدباغ،2023).

وفي عام 2009 تم إقرار القانون رقم(26) بتغييرات يسيرة على سابقه، ولم يشمل التعديل نظام احتساب الأصوات مع الاعتماد على صيغة (هير كوت) الانتخابيّة النسبية، في حين أضاف التعديل المادة الأولى التي خصّصت مقعداً برلمانيا لكل(100) ألف نسمة، مع إضافة نسبة نمو سكاني تبلغ(2.8%) لكل محافظة، وهو ما رفع عدد أعضاء البرلمان إلى(325) مقعداً، كما شمل التعديل تغيير القائمة من مغلقة إلى شبه مفتوحة، بما يعني إمكانية الناخب في اختيار القائمة الانتخابيّة التي يفضّلها، ثم اختيار المُرشّح المفضل ضمن هذه القائمة، وضم التعديل أيضاً تخصيص عدد من المقاعد للمكونات الإثنية بواقع (5) مقاعد للمكون المسيحي لمحافظات بغداد ونينوى وأربيل وكركوك ودهوك، في حين أُضِيف مقعد برلماني واحد للصابئة المندائيين ببغداد، كذلك مقعد برلماني واحد لكل من المُكوّن الايزيدي والشبكي في نينوى، واشترط القانون أن تكون نسبة للنساء (25%) من مقاعد البرلمان، وجرت الانتخابات في شهر آذار عام 2010، وهكذا استمرت القوانين بالتعديلات مع كل مدة زمنية، وقد شهد قانون الانتخابات لعام 2013 تعديلا جديدا، ليصبح نافذا تحت الرقم(45) لعام 2013 الذي شمل تعديلات على قانون انتخابات عام 2010، وذلك بارتفاع عدد أعضاء مجلس النواب إلى(328)مقعد برلماني، من ضمنها(8)مقاعد للمكونات، (5) منها للمسيحيين والبقية موزعة على الشبك والايزيديين والصابئة، في الوقت الذي اعتمد فيه التعديل الجديد على نظام التمثيل النسبي كذلك، ولكن باعتماد صيغة (سانت ليغو) النسبية بمعيار(1.6)، كما ضمّ التعديل اعتماد التكنولوجيا لأوّل مرة عبرَ استخدام البطاقة الإلكترونية وجهاز التحقق الإلكتروني الذي يعمل على التحقق من بيانات الناخب في سجل الناخبين من خلال بطاقة الناخب الإلكترونية، وقد جرت الانتخابات يوم 30 نيسان عام 2014 (أحمد الدباغ، 2023).

وفي عام 2018 شهدت حقبة جديدة من الانتخابات وقد تضمّنت تعديلات جوهرية في

قانون الانتخابات رقم(45) لعام 2013 ليكون التعديل رقم(12) لعام 2018، وتضمنت زيادة عدد مقاعد البرلمان بمقعد واحد خُصِص للمكون (الكردي الفيلي) ليصبح مجموع مقاعد البرلمان (329) مقعداً، في حين اعتمد القانون صيغة(سانت ليغو) النسبية بمعيار(1.9) وهو المعيار الأعلى الذي اعتمد في جميع الدورات الانتخابيّة، كما سمحَ القانون لِعراقِيّ المهجر بالتصويت في(130) مركز انتخابي موزعة على(21) دولة، مع الاعتماد على البطاقات الإلكترونية والأجهزة الإلكترونية لتسريع النتائج، وجرت الانتخابات يوم 12 أيار، لكن الحكومة المنتخبة لم تستمر طويلا، إذ اندلعت تظاهرات شعبية حاشدة في بغداد ومدن الوسط والجنوب العراقي تنديدا بالحكومة، ومطالبة بالإصلاحات وتعديل قانون الانتخابات، وهو ما جعلَ حكومة رئيس الوزراء الأسبق (عادل عبد المهدي) تستقيلُ في كانون الأول عام 2019 (شفق نيوز، 2023)، وقد عمد البرلمان بعدها إلى تعديل قانون الانتخابات بفعل الضغط الشعبي، وجاء القانون الجديد ليحمل الرقم(9) لعام 2020 الذي كان مخالفًا للقوانين السابقة، وذلك من خلال اعتماد الدوائر المتعددة في الانتخابات وتقسيم المحافظة الواحدة على(83) دائرة انتخابية بدلا من(18)، إذ ستذهب فيها أصوات المقترعين إلى مرشحهم مباشرة، وسيفوز الحاصل على أعلى الأصوات، خلافا للقانون السابق الذي كان يعتمد فيه المُرشّحون على أصوات القائمة الانتخابيّة، مع إلغاء صيغة(سانت ليغو) الانتخابيّة واعتماد الانتخاب المباشر، كما ألغى هذا القانون انتخابات الخارج، فضلا عن الاعتماد على بطاقات الناخب الإلكترونية والبيو مترية واعتماد الفرز الإلكتروني لأول مرة، وهو ما أدى فيما بعد إلى اتهامات بتزوير الانتخابات(رائد الحامد،2021).

وهكذا بموجب قوانين الانتخابات العراقيّة تتوزع التحالفات والقوائم الانتخابيّة بحسب المُكوّنات الأساس الثلاثة، إلى(رائد الحامد، 2021):

أولاً: قوائم المُكوّن الشيعي، وتضم:

أ- قادمون للتغيير: يترأسه (حسين الرماحي)، ولا يضمّ أيّ أحزاب أو حركات، ويضمُّ عددًا من المُرشّحين (182 مرشحاً)، وهم من الكفاءات ورجال الأعمال.

ب- ائتلاف الفتح والبناء: تشكَّل عام 2018 برئاسة (هادي العامري) الأمين العام لمنظمة بدر، ويضمُ عددًا من الأحزاب والحركات، أهمها، منظمة بدر، وتجمّع السند برئاسة النائب (أحمد الأسدي)، وحركة الصادقون برئاسة (قيس الخزعلي) الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق، إضافة إلى المجلس الإسلامي الأعلى برئاسة النائب السابق (همام حمودي)، ومنظمة العمل الإسلامي، وحركة الجهاد والبناء برئاسة (حسن الساري) وكتائب سيد الشهداء.

ج- ائتلاف دولة القانون: يترأسه (نوري المالكي) رئيس الوزراء الأسبق، ويضمّ حزب الدعوة الإسلامية، وحركة البشائر والاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، وحركة إرادة التي تترأسها النائبة (حنان الفتلاوي) ومعاً للقانون وحركة بداية.

د- تحالف قوى الدولة الوطنيّة: يترأسه السيد(عمار الحكيم) رئيس تيار الحكمة، ويضمّ أيضاً ائتلاف النصر والإصلاح برئاسة (حيدر العبادي) وتيار المدّ العراقي والمؤتمر الوطني وتيار وطنيون.

ح- الكتلة الصدرية: يترأسها السيد (مقتدى الصدر)، ولا تضمّ أيّ مرشحين من أحزاب أو حركات من خارج التيار الصدري.

خ- تحالف العقد الوطني: يترأسه(فالح الفياض)، ويضمّ حركة عطاء برئاسته والحزب الإسلامي العراقي وحزب الثبات العراقي وتيار الإصلاح الوطني وتجمع رجال العراق وحزب الوارثون الإسلامي والحزم الوطني.

ذ- حركة حقوق: يترأسها (حسين مؤنس) الناطق باسم كتائب حزب الله العراق قبل إعلانه تشكيل الحركة والاستقالة من الكتائب.

ثانياً: قوائم المُكوّن السني، وتضمُّ:

أ-تحالف عزم العراق: يترأسه (خميس الخنجر)، وحزب الحل برئاسة(جمال الكربولي)، وحزب الوفاء، وحزب المسار المدني، والكتلة العراقيّة الحرة، والتجمع المدني للإصلاح، وحزب التصدي وحزب المجد العراقي.

ب- تحالف تقدُّم الوطني: يترأسه (محمد الحلبوسي)، ويضمّ حزب التقدم برئاسته، والخيار العربي، وتجمع التعاون، وحزب الحق الوطني، ومقتدرون للسلم والبناء، وتجمع نهضة جيل والمبادرة الوطنيّة.

ج- تحالف جبهة الإنقاذ: يترأس التحالف رئيس مجلس النواب الأسبق(أسامة النجيفي).

د- تحالف المشروع الوطني العراقي برئاسة رجل الأعمال(جمال الضاري).

ثالثاً: قوائم المُكوّن الكردي، ويخوض الانتخابات التشريعيّة(146) مرشحاً في إقليم كردستان العراق للتنافس على (46)مقعداً في مجلس النواب العراقي ببغداد، وأهم الأحزاب والتحالفات:

أ- الحزب الديمقراطي الكردستاني: يترأسه (مسعود البارزاني)، وتنحصر قائمة المُرشّحين على أعضاء الحزب فقط.

ب- تحالف كردستان: ويترأسه(لاهور شيخ كنجي)، ويضمّ الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة (بافل الطالباني)، وحركة التغيير الكردستانية، والجبهة التركمانية العراقيّة وحزب العدالة التركماني العراقي.

ج- وهناك أيضاً حزب الحق المدني التركماني وحزب القرار التركماني وحركة الوفاء التركمانية وحزب تركمان ايلي، وحزب الإرادة التركماني والحركة القومية التركمانية، وهناك أحزاب لم تدخل في تحالفات ستخوض الانتخابات بمفردها، مثل: حزب كادحي كردستان وحراك الجيل الجديد وجماعة العدل الكردستانية وغيرها.

وقد صوَّت مجلس النواب العراقي عام 2023، على قانون التعديل الثالث لقانون الانتخابات، وجاء التعديل الجديد معتمدا على تعديل قانون انتخابات عام 2018، بما يعني إلغاء جميع مواد قانون رقم(9) لعام 2020، والعودة لاعتماد نظام الدائرة الواحدة لكل محافظة عراقية، مع اعتماد صيغة (سانت ليغو)النسبية بمعيار(1.7) وهذا يعني إغلاق الطريق أمام صعود الأحزاب الناشئة والشخصيات المستقلة الفردية، بما يعني إعادة إنتاج الأحزاب والقوى المهيمنة على المشهد السياسي ذاتها، وعودة انتخاب مهجري الخارج، فضلا عن اعتماد التعديل الجديد ليكون ساريًا على انتخابات مجلس النواب والانتخابات المحلية في المحافظات غير المنتظمة في إقليم، وأقرّ التعديل الجديد الاعتماد على نظام القائمة المفتوحة -وليس الترشيح الفردي(وثيقة محضر جلسة البرلمان العراقي، 2023)، وهنا بدأ الخلاف حول التعديل الجديد، إذ استنكره بعضهم وعدَّه هيمنة زعماء القوائم ورؤساء الكتل على مخرجات ونتائج هذه الانتخابات، في حين يرى المؤيدون للتعديل الجديد أنه يضمن توزيعًا عادلًا للأصوات الانتخابيّة والحفاظ على أصوات الناخبين ومنع التلاعب بها من خلال الاعتماد على الفرز اليدوي للنتائج، وعدم تكرار ما حصل في انتخابات عام 2021 التي اتّهمها عددٌ من الأحزاب بالتزوير.

المبحث الثاني: مسارات انخراط الحركات الاحتجاجيّة والأحزاب السياسيّة الناشئة في الانتخابات

قبل الحديث عن مسارات انخراط الأحزاب الناشئة في الانتخابات، لابد لنا من القول إن الحركة الاحتجاجيّة المعروفة بـ (انتفاضة) تشرين الأول عام 2019 قد طالبت بوضع حدٍ للفساد الذي تفرضه المحاصصة، (وهو نظام التقسيم الإثني والطائفي الذي تم ترسيخه في أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة)، إلى جانب الدعوة إلى تحسين الفرص الاقتصاديّة

والظروف المعيشية، وهنا يمكن استعراض أهم أسباب الاحتجاجات التي قامت عام 2019، وكالتالي:

1-أسباب اقتصادية: يعاني العراق من مشاكل اقتصادية كبيرة، بالرغم من أنّه يعد من الدول الأغنى عالمياً بالنفط، ويعد ثاني أكبر بلد منتج للنفط في منظمة أوبك بعد السعودية، إلّا أنّ وارداته النفطية لم يكن لها دور يُذكر في تقليل مظاهر الفقر أو تطوير البنى التحتية أو إيجاد فرص عمل؛ إذ ارتفع معدل الفقر في العراق إلى أكثر من (22 %) حسب تقديرات البنك الدولي، كما أن نسبة البطالة ارتفعت إلى أكثر من(42 %) من عدد السكان حسب اللجنة الاقتصاديّة في البرلمان العراقي، وقدَّرت اللجنة، في أيلول عام 2019، عدد العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات فقط بنحو(5)مليون، عدا عدد ضخم آخر من بين الأقل تعليماً وجميعهم من الشباب الذين يمثلون نحو ثلثي عدد السكان، وكثير منهم لم يتمكنوا من الاستمرار بالدراسة بسبب الفقر، لذا يعزو العراقيون هذا الخلل إلى الفساد وسوء الإدارة والهدر المالي الذي ميّز الحكومات العراقيّة منذ العام 2003،وباتت أموال العراق المهدورة اليوم تفوق(450) مليار دولار بحسبِ الأرقام الرسمية، وأنّ الحكومة مَدينةٌ بما يقارب (124) مليار دولار(Shatha Khalel, 2025).

2-أسباب سياسيّة: باستمرار المحاصصة وعدم وجود مشاركة سياسيّة فعلية، إذ لا توجد شخصيات جديدة بالعملية السياسيّة فكانت أشبه بتدوير المناصب في كل انتخابات، وإن عدم التوازن في المعادلة بين حجم الوعود الكبيرة المزعومة بالإصلاح والانعدام التام للتنفيذ أخلّ بميزان الثقة بالحكومة، وإن تزوير الانتخابات كان مؤشرًا على عدم ثقة المواطنين في الحكومة (Kirk H. Sowell,2019).

3-وهناك سبب آخر للاحتجاجات يكمن في قضية تنحية قائد قوات مكافحة الإرهاب، الفريق الركن(عبدالوهاب الساعدي) الذي يتمتع بشعبية عالية بين العراقيين، وأحدث القرار جدلا واسعا على مواقع التواصل الاجتماعي للمطالبة بعودته(Rachael Bunyan,2019).

وقد أجبرت هذه الاحتجاجات رئيس الوزراء آنذاك (عادل عبد المهدي) (2018-2020) على الاستقالة المبكرة، وقد انبثقت عن هذه الاحتجاجات العديد من الأحزاب والقوى الناشئة، والتي تبنت أفكار استقلالية القرار العراقي وتحقيق العدالة للجميع، وإنهاء وجود الفصائل المسلحة، ومحاربة الفساد وتقوية مؤسسات الدولة، وتشترك هذه الأحزاب في أسباب نشأتها، فهي، بحسب قياداتها، تشكّلت لتكون بديلاً سياسياً عن القوى التي تحكم البلد في الوقت الحالي، لذا فهي تطرح مشروعها السياسي وبرنامجها الذي يدعو للتغير(فرانس24/ أ ف ب،

2019)، وقد نصت المادة (39)من الدستور العرقي على أنّ (حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسيّة أو الانضمام إليها مكفولة)(الدستور العراقي الدائم لسنة 2005)، واستناداً إلى ذلك تشكّلت الكثير من الأحزاب والتي تم منحها إجازة تأسيس وبرزت إلى الساحة السياسيّة، لكن كثيراً من هذه الأحزاب قررت مقاطعة انتخابات عام 2021 وعدم المشاركة فيها، ولم يتمكن سوى عدد قليل من الأحزاب من الوصول إلى البرلمان، **وهنا يمكن أن نستعرض عددًا من الأحزاب الناشئة، ومنها:**

1-**حركة (نازل آخذ حقي):** وهي حركة ديمقراطية ليبرالية تأسست في مُدّة احتجاجات تشرين عام 2019 من قبل مجموعة من الشباب وكان هدفها الوصول إلى البرلمان وحاجة المجتمع إلى القيادة الشبابية، وتعتمد على أفكار جديدة ومتطورة حسب مهمات المرحلة، وتؤمن هذه الحركة بوحدة العراق واستقلاله والتأكيد على الهوية الوطنيّة للبلد، والتأكيد على النهوض بدوره في الساحة الدوليّة، وتعتمد هذه الحركة على النزاهة والكفاءة والالتزام بالقوانين وتشدد على أن الفرد هو الأساس في بناء المجتمع، وينتمي إلى الحركة مواطنون من جميع الأعمار لكن نسبة الشباب هي الأكثر، وتؤمن هذه الحركة بحقوق النساء ودورهن بقيادة الحركة، وقد حصلت هذه الحركة على إجازة التأسيس في 29-6-2021(كتاب دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسيّة، 2024)

2-**حزب البيت الوطني:** وهو تنظيم سياسي يتبنى الليبرالية ويؤمن بالديمقراطيّة ويسعى إلى ترسيخ مبادئ القانون وتحقيق العدالة الاجتماعيّة والمساواة والدفاع عن الحريات العامة، وتتضمن أهدافه في حرية الفرد والكرامة الإنسانيّة، وأهمية العيش الكريم، وحرية الاعلام والتعبير عن الرأي ودعم الهوية الثقافيّة، وقد حصل هذا الحزب على إجازة التأسيس من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في 31-8-2021(كتاب دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسيّة،2024).

3-**حركة امتداد:** زعيم هذه الحركة هو (علاء الركابي)، تهدف هذه الحركة إلى بناء دولة المواطنة والمؤسسات والنهوض بالواقع الاقتصادي للبلد وتعمل على وضع البرامج والخطط لتحقيق أهداف الحركة، وينتمي لهذه الحركة الشباب المتضررين من الأزمة العامة، أما النساء فلهُنّ دور مهم في الحركة، وقد حصلت هذه الحركة على إجازة التأسيس في 20-12-2021(كتاب دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسيّة)، وشاركت هذه الحركة في انتخابات مجلس النواب عام 2021 وحصلت على(9) مقاعد برلمانية وأصبح لها حضور سياسي في كل المحافظات، وبعد انسحاب كتلة التيار الصدري من مجلس النواب، جرى تعويض المقاعد

الشاغرة بالمُرشّحين الخاسرين الحائزين على أعلى الأصوات، وهنا زاد عدد مرشحي الحركة ليصبح عددهم(16)نائب (حسين علي سفيح، 2023، ص370).

4-**تيار الوعد الصادق:** يعمل هذا التيار برؤية وطنية رافضة النهج السياسي للسلطة الحاكمة، وهو عبارة عن منصة مفتوحة لمن يرغب بالعمل السياسي من أفراد المجتمع، وقد حصل التيار على إجازة التأسيس في 9-3-2023(كتاب دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسيّة)، وقد تأخرت عملية الحصول على الإجازة لمدة سنتين بسبب الاجراءات التنظيمية.

5-تجمع الرقابة الشعبيّة: وهي مجموعة شبابية انبثقت عن احتجاجات عام 2019، وهي جزء من ائتلاف الأساس العراقي الذي يضمّ(22) حزب من المجتمع المدني، وتهدف هذه المجموعات إلى تقديم نموذج جديد للانتخابات المحلية يتمحور حول الاعتدال, وقال:(حسين الجنابي)، رئيس تجمع الرقابة الشعبيّة، إن (الانتخابات التشريعيّة لعام 2021 لم ترقَ إلى مستوى توقعات الجمهور العراقي)(زيد الأصيل،2023)

6-في عام 2022 أُعلن عن تشكيل جبهة سياسيّة عابرة للطوائف تهدف الى عرض بدائل سياسيّة لإصلاح وتغيير الوضع السياسي المتأزم، إذ اجتمع حوالي (20) حزب من الأحزاب المدنية والليبرالية للإعلان عن تأسيس تجمع سياسي يحمل اسم (نخوة العراق)، وهذه الجبهة الجديدة تضمُ عدداً من الأحزاب السياسيّة من بينها (حزب الاتفاق) و(العراق هويتنا) و(المبادرة الوطنيّة)، إضافة إلى شخصيات سياسيّة مستقلة كالنائب السابق(يونادم كنا)، ويكمن هدف هذا التجمع كما يقول رئيس الجبهة (مأمول عبد الرحمن السامرائي) وهو رجل أعمال معروف ورئيس حزب الاتفاق الوطني، (ليكون بديلا ممّا سموه فشل أحزاب السلطة في إدارة البلد خلال الـ20 عاماً الماضية، ومحاولة إيجاد بدائل مدنية عابرة للطائفية والعرقية، بهدف إصلاح الواقع السياسي المتأزم)، ويبين أن الجبهة قد تم تسجيلها في مفوضية الانتخابات، كما تضم الجبهة إلى جانب الأحزاب، رجال أعمال واقتصاديين وشخصيات ثقافية تسعى إلى عرض (المدنية) بديلا من العناوين السياسيّة الإسلامية والخروج من مفهوم الطائفيّة عبر وضع خارطة طريق تبدأ بالاجتماعات ودراسة الظروف الراهنة، ومن ثمّ المشاركة في الانتخابات القادمة بعناوين مدنية ليبرالية تحل كمنافسة للأحزاب الإسلامية التي حكمت البلاد(سعد حسين، 2022).

وقد أعلنت حركات وأحزاب أخرى عن تحركها لتشكيل جبهات وتجمعات جديدة لتدخل موحدة للمعترك السياسي والانتخابي مستقبلا، إذ أعلنت حركات منبثقة عن (احتجاجات تشرين) عن سعيها هي الأخرى لتشكيل جبهة تضم(12)حزبا وحركة سياسيّة أبرزها (نازل

آخذ حقي)، و(البيت الوطني)، و(حزب الأمة)، كنواة لتحالف انتخابي وسياسي قادم للقوى المدنية والوطنيّة، ويرى سياسيون ومحللون أن تشكيل التجمعات والجبهات الجديدة ظاهرة صحية يأمل منها أن تقود مستقبلا لتغير الواقع المتدهور للعملية السياسيّة في البلاد، ويصف سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي(رائد فهمي) انبثاقَ تلك الجبهات بالأمر الصحّي في ظل الوضع الساخن الذي يمر به العراق، مُنبّهًا إلى أن ظهور قوى مدنية تمتلك مشروعًا خاصًا بعنوان المواطنة وبعيدًا عن المحاصصة شيء مشجّع في ظل الأزمات التي تعيشها العملية السياسيّة والبلاد منذ تغيير 2003)(سعد حسين، 2022)، وهكذا تتقارب هذه القوى في المواقف فهي ترفض الاحتلال والمحاصصة وتسعى إلى التغيير نحو الأفضل كما تحترم المرأة وتجد لها مكاناً في العملية السياسيّة وتنظر إلى النقابات ومنظمات المجتمع المدني كقوى فاعلة يجب أن تؤدي دورها دون قيود.

وعلى الرغم من حصول الأحزاب العراقيّة الناشئة على مقاعد في البرلمان إلا أنها لم تحقق انجازات للشعب العراقي، وهنا يقول (سامي سلام)، عضو حزب نازل آخذ حقي:» إن الانتخابات البرلمانية لعام 2021 كانت مخيّبة للآمال، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الإجراءات التقييدية التي واجهها حزبه»، ورأى أنّ (تجربة الأحزاب الناشئة التي حصلت على مقاعد في البرلمان وفشلت في تحقيق أي إنجاز ملموس كانت إهانة للشعب العراقي)، واتّهم معظم الجهات المؤيدة لحراك تشرين والتي حصلت على مقاعد في المجلس التشريعي بالمساس باستقلاليتها, ومن وجهة نظره، فإن هذه الأحزاب الجديدة فعلت ذلك من خلال التحالف مع الكتل التقليدية بعد الانتخابات (زيد الأصيل، 2023)، وعلى الرغم من المطالبات بالإصلاح الانتخابي ونظام أكثر عدالة، فإنّ البرلمان صادقَ في آذار 2023 على تعديل يضرّ بالأحزاب الصغيرة والمُرشّحين المستقلين في الانتخابات المقبلة، ويعيد هذا الإجراء الخرائط الانتخابيّة إلى وضعها الأصلي، بدائرة واحدة لكل محافظة، ومن المرجح أن يكون ذلك في صالح الأحزاب والكتل الأكبر، على حساب المجموعات الأصغر المؤيدة لتشرين(زيد الاصيل، 2023).

وقد أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، عن إحصائية بعدد الأحزاب والتحالفات المسجلة لديها، للمشاركة في انتخابات مجلس النواب العراقي للعام 2025، فكان عدد الأحزاب المجازة (343 حزبًا)، وعدد الأحزاب قيد التأسيس: (60 حزبًا)، وعدد الأحزاب التي أبدت رغبتها بالمشاركة في الانتخابات(118 حزبًا)، أمّا عدد التحالفات السابقة فكانت (66تحالفًا)، وعدد التحالفات التي حصلت على شهادة المصادقة من قبل مجلس المفوضين(5 تحالفات)، عدد التحالفات بانتظار المصادقة من قبل مجلس المفوضين(11 تحالفًا)، وعدد

التحالفات التي أبدت رغبتها بالمشاركة في الانتخابات(25 تحالفًا)، وكانت عدد القوائم المنفردة التي قدمت طلبَ إبداء الرغبة بالمشاركة(16 قائمة)(PUKMEDIA,2025)، وهكذا يبقى تحدي وجود الأحزاب الكبيرة والتي تمتلك المال والسلاح، بينما المجموعات الجديدة تعمل بمفردها وتحتاج إلى ضمانات وإلى سند يدعمها في الدخول بمنافسة مع الكتل السياسيّة المسيطرة على السلطات التشريعيّة والتنفيذيّة، وهنا يقول الباحث في الشأن السياسي (علي السامرائي): « إنّ الحركات والأحزاب الناشئة لا تقوى على منافسة القوى التقليدية، إلا إذا كانت مرتبطة بتيارات ثيوقراطية أو مدعومة من قبل حركات سياسيّة راسخة... وإن فشل الحركات الناشئة يعود الى عوامل متعددة، أبرزها نقص الموارد البشرية والماليّة، وضعف التواصل مع مختلف طبقات وثقافات المجتمع»، وبقيت تلك القوى والأحزاب عاجزة عن المشاركة الفعلية في القرار داخل البرلمان، وإيقاف القوانين الجدلية التي يراد تمريرها، أو استجواب الوزراء والمسؤولين المتهمين بالفساد، وبدوره، ويرى المحلل السياسي (عماد محمد) أن (الحركات الناشئة لم تتمكن لغاية اليوم من إيجاد نموذج سياسي يمكن أن يزاحم القوى التقليدية، والسبب في ذلك التنازع على القيادة وضعف البناء الداخلي، والخلافات والرغبة بالظهور) (عصام العبيدي، 2024).

المبحث الثالث: المشاهد والتحالفات السياسيّة المستقبليّة لانتخابات العام 2025 (الأحزاب التقليدية والأحزاب الناشئة)

إنّ انتخابات تشرين الثاني عام 2025 مرشحة؛لأن تكون مفصلية في تحديد مستقبل التوازنات السياسيّة في العراق، كونها تُجرى في ظل انقسام حكومي وتراجع في ثقة الجمهور، ومحاولات مدنية لإعادة التموضع، ومع بروز انقسامات جديدة داخل المُكوّنات السياسيّة نفسها، لذا فمن المحتمل أن تلعب الأحزاب الناشئة والحركات الاحتجاجيّة دوراً مهماً في تشكيل الخارطة الانتخابيّة، وقد تسبّب في تغييرات كبيرة في توزيع المقاعد البرلمانية، وهنا سوف نستعرض أهم المشاهد والتحالفات السياسيّة لانتخابات العام 2025 وحسب المُكوّنات العراقيّة:

أولاً: المشهد السياسي الشيعي لانتخابات عام 2025

مثّلَ ظهور حركة احتجاجات تشرين عام 2019 نقطة تحول في المشهد السياسي الشيعي، فقد طالب المتظاهرون بإنهاء الفساد الحكومي وتغيير سياسات المؤسسة الحاكمة، بما في ذلك الإصلاح الانتخابي، وقد برز الانقسام الشيعي الداخلي قبيل انتخابات عام 2021، وبالرغم

من تزايد الانقسامات وتراجع التيار الصدري للانضمام إلى العملية السياسيّة، لكن هناك جهود لبناء الوحدة، فمع انتخابات عام 2021 تأسس الإطار التنسيقي بهدف توحيد القوى السياسيّة الشيعية وكان الهدف استبدال التحالف الوطني العراقي الذي تفكك بعد الانتخابات التشريعيّة عام 2014، وقد شهد تحول الإطار التنسيقي إلى كتلة تُعرف إلى حد كبير بمعارضتها للمشروع السياسي للصدر، وتعمق الانقسام عندما تشكّل تحالف تكتيكي بين الكاظمي والصدريين، وردّاً على ذلك، وحَّد الإطار التنسيقي صفوفه، ما أدى فعلياً إلى انقسام المشهد السياسي الشيعي في العراق على معسكرين، وفي عهد رئيس الوزراء (محمد شياع السوداني)، الذي وصل لمنصبه عام 2022، تزايدت الصراعات الداخليّة على المناصب والنفوذ والموارد(الجزيرة، 2022)، وفي تشرين الأول عام 2025 من المقرر أن تجري انتخابات برلمانية، وقد بدأت تظهر ملامح التنافس الانتخابي، ومن أبرز التحالفات الشيعية لانتخابات عام 2025:

1-تحالف ائتلاف الإعمار والتنمية برئاسة رئيس الوزراء الحالي (محمد شياع السوداني)، بمشاركة (7) كيانات سياسيّة من داخل الإطار التنسيقي، وذلك في محاولة لتكريس زعامته السياسيّة للمكون الشيعي من جهة، وحصد دعم نيابي يمكنه من الاستمرار في رئاسة الحكومة من جهة ثانية **(ادريس جواد، 2025)**، ويضمّ هذا التكتل تيار الفراتين بزعامة السوداني، وتجمع السومريين بزعامة وزير العمل(أحمد الأسدي)، وحزب النهج الوطني بزعامة رئيس هيئة الحشد الشعبي(فالح الفياض)، والائتلاف الوطني بزعامة(إياد علاوي)، وتحالف إبداع كربلاء بزعامة محافظ كربلاء (نصيف الخطابي)، وتجمع أجيال بزعامة النائب(محمد الصيهود)، وتحالف حلول الوطني بزعامة (محمد صاحب الدراجي)، وتشير استراتيجية السوداني إلى محاولة لبناء قاعدة قوى وسطية عابرة للفصائل، منفصلة عن كل من (نوري المالكي) والأحزاب المرتبطة بالجماعات المسلحة(علي المعموري، 2025)، وهنا يبرز التحدي الأكبر الذي يواجه هذا التحالف والمتمثل في غياب أطراف محورية داخل الإطار التنسيقي وعلى رأسها ائتلاف دولة القانون.

2-تحالف دولة القانون برئاسة(نوري المالكي): يعد أحد أبرز التحالفات الشيعية وله قاعدة جماهيرية في الوسط والجنوب، ويضمّ التحالف(11)حزبًا من أبرزها: حزب الدعوة الإسلامية، الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق, حركة البشائر الشبابية, وأكد المالكي أن التحالف يهدف إلى خوض الانتخابات المقبلة برؤية موحّدة وبرنامج يركز على معالجة التحديات السياسيّة والاقتصاديّة وتعزيز الاستقرار الوطني، مشيراً إلى أهمية وحدة المُكوّنات في تحقيق التغيير المنشود(المربد، 2025).

3-تحالف قوى الدولة الوطنيّة برئاسة عمار الحكيم: يضمُّ هذا التحالف سبعة أحزاب، أبرزها: تيار الحكمة الوطني، تحالف النصر الذي يقوده حيدر العبادي رئيس الوزراء الأسبق، يحاول هذا التحالف أن يقدّم خطاباً سياسيًا معتدلًا وأن يتجاوز الانقسامات الطائفيّة، ويتبنى التحالف الجديد منهج بناء الدولة وتقويتها وصولا إلى بناء دولة مؤسسات فاعلة تأخذ على عاتقها ترسيخ أسس القانون والنظام وخدمة المجتمع (دجلة، 2025).

4-قائمة بدر برئاسة (هادي العامري):وسيدخل بقائمة منفردة(شبكة أخبار الانتخابات العراقيّة، 2025).

5-قائمة الصادقون برئاسة الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق (قيس الخزعلي).

6-تحالف ابشِر يا عراق برئاسة رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي الشيخ(همام حمودي).

7-تحالف ائتلاف الأساس العراقي برئاسة (محسن علي المندلاوي)، ويضم مجموعة من الأحزاب المدنية والناشئة والحركات والتيارات المعتدلة، والقريبة من الأوساط الاحتجاجيّة والتشرينية، يصل عددها إلى (22) حزب وحركة، مع عدد كبير من الشخصيات المدنية الناشطة على الصعيد الوطني وبعض القيادات السياسيّة والمجتمعية والشعبيّة(العالم، 2023).

8-تحالف تصميم برئاسة (عامر العامري)، وقد أعلن أن تحالف تصميم قرَّر خوض انتخابات تشرين الثاني 2025 بشكل منفرد، دون الدخول في أي تحالفات انتخابية مع كتل أخرى، وقال العامري في تصريح صحفي، إن:»تحالف تصميم يتكون من تجمعين سياسيين، وسيشارك في الانتخابات بعدد من المحافظات، بعيدا عن أي تحالف انتخابي مع جهات أو كتل أخرى...التحالفات الانتخابيّة تعقد عادة بين الأحزاب وليس بين تحالفات، ولهذا فإننا ماضون بالمشاركة ضمن تحالفنا فقط» (شبكة اخبار العراق، **2025**).

أما التيار الصدري، فقد أعلن أنه لن يشارك في الانتخابات المقبلة، لا بالترشح ولا بالتصويت، وقد يُحدث غياب التيار الصدري عن السباق الانتخابي فراغاً سياسياً كبيراً، بشكل عام، وبالنظر إلى المشهد السياسي الحالي، ومع غياب الصدر المتوقع، يُرجح أن تكون نسبة المشاركة في التصويت في قاعدته منخفضة، ونتيجة لذلك، من المرجح أن تحتفظ القوى السياسيّة المهيمنة بمواقعها مع إعادة تنظيمات طفيفة فقط، ويتضح هنا أنّ التحالفات الجديدة بالرغم من تنوعها إلا أنها تمثّل انعكاسات لتكتيكات محلية ومرحلية أو محاولات شخصية لم تترسخ بعد على مستوى المشهد السياسي العراقي.

ثانياً: المشهد السياسي السنّي لانتخابات عام 2025

إنّ غياب استراتيجية موحدة تجمع القوى السنّية لخوض الانتخابات، فضلاً عن عدم الرضا داخل المجتمع السني عن العملية السياسيّة، ربما قد يؤثر هذا في نسبهم في البرلمان العراقي، لذا في انتخابات 2025 تحاول القوى السنّية أن تعيد حساباتها فهناك العديد من القوائم الانتخابيّة التي ستخوض الانتخابات منها؛ قائمة تقدُم برئاسة (محمد الحلبوسي)، قائمة ائتلاف السيادة برئاسة (خميس الخنجر)، فضلاً عن التحالف بين حزبي (متحدون) بزعامة (أسامة النجيفي) وتحالف العزم برئاسة (مثنى السامرائي) بهدف تعزيز نفوذهم في الموصل، وقائمة أخرى برئاسة(محمود المشهداني) الذي يرأس البرلمان العراقي الحالي، كذلك تشكّل في شباط 2025 تحالف جديد باسم (القيادة السنّية الموحدة»)، يضمّ شخصيات مثل (خميس الخنجر، ومحمود المشهداني، ومثنى السامرائي، وأحمد الجبوري)، ويسعى التحالف إلى توحيد الجهود وتجنب التشتّت الذي عانت منه القوى السنّية في الانتخابات السابقة، وأعلن حزب (تقدم) بقيادة (محمد الحلبوسي) مشاركته في الانتخابات منفردا، مع ترشيحه عن محافظة بغداد(رحاب الزيادي، 2025) وقد أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مشاركة(118) حزباً و(25) تحالفاً سياسياً و(18)قائمة حزبية، في حين ما يزال(60) حزباً و(11) تحالفا في طور التأسيس(ادريس جواد، 2025).

ثالثاً: المشهد السياسي الكردي لانتخابات عام 2025

أمّا بخصوص القوى الكردية فهي تتشاور بشأن توحيد الصف في الانتخابات، وتنحية الخلافات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة (مسعود بارزاني)، والاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة (بافل طالباني)، وحركة الجيل الجديد برئاسة (شاسوار عبد الواحد)، والاتحاد الإسلامي الكردستاني، وجماعة العدالة الكردستانية برئاسة (على باييز).

رابعاً: المشهد السياسي للقوى المدنية

وتتمثل القوى الثورية أو المدنية في القوى السياسيّة الصغيرة التي ظهرت عقب احتجاجات 2019، وتعتزم هذه القوى تشكيل تحالف انتخابي يضمُّ حركة (نازل آخذ حقي، حزب البيت الوطني، تيار قضيتنا، تجمع الفاو زاخو، حركة كفي، والحركة المدنية الوطنيّة، والحزب الشيوعي العراقي)، فضلاً عن انضمام النائب(عدنان الزرفي)، ورئيس الوزراء السابق (حيدر العبادي)، والنائب (سجاد سالم) (رحاب الزيادي، 2025).

ومن المتوقع أن تشهد مواجهة حاسمة بين الجيل السياسي الأول، والجيل الثاني الطامح

لإثبات وجوده في المشهد السياسي، وهنا يقول رئيس مركز اليرموك للدراسات والتخطيط الاستراتيجي، (عمار العزاوي):» إنّ المنافسة لن تكون مجرد صراع على البقاء، بل سباقًا محمومًا لعكس صورة من الإنجازات التي يسعى كل طرف لتقديمها لجمهوره، بما يعزز حضوره وتأثيره في القرار السياسي)، وأوضح، أن (الجيل الثاني يراهن على تقديم صورة غير نمطية تسهم في تغيير معادلات التأثير التقليدية، بينما يعتمد الجيل الأول على خبرته في إدارة المشهد السياسي) (بغداد،2025 (وتحاول القوى التقليدية الحفاظ على نفوذها وسط تصاعد مطالبات بالإصلاح والتغيير، ويسعى الجيل الجديد إلى إثبات ذاته عبر طرح سياسات أكثر ديناميكية مع متغيرات المشهد السياسي.

وهنا يمكن القول إنّ العملية الانتخابيّة المقبلة سوف تشهد العديد من المشاهد والاحتمالات، فهناك احتمال الفشل، وقد يأتي هذا المشهد مباشرة بعد الانتخابات، أو بعد بدء المفاوضات لتأليف حكومة جديدة، إذ من المحتمل أنّ تواجه العملية الانتخابيّة طعون كثيرة في شرعيتها، وقد يأخذ شكل الاشتباه بتزوير أو طعون من جماعات نافذة، أو أحداث عنف خلال الانتخابات أو بعدها، كما يظل محتملًا أن يلجأ أحد الأطراف المسلحة إلى التهديد بالعنف أو استخدامه في حالة قناعته بأن نتائج الانتخابات ستضرّ به، وهناك أيضاً احتمالية المحاصصة أو حكومة التوافق، والتي يمكن أن تذهب القوى الشيعية إلى تجنب الصدام والمحافظة على التوازن السياسي - العسكري.

وبالرغم من سلطة الأحزاب التقليدية إلا أن هناك أهمية كبيرة للأحزاب الناشئة والحركات الاحتجاجيّة، فهي تتحدى كما قلنا الأحزاب التقليدية، إذ تتهم هذه الأحزاب بفسادها وعدم تمثيلها الشعب، كما يمكنها أن تؤثر على توزيع المقاعد البرلمانية، خاصة إذا نجحت في الحصول على دعم شعبي كبير، وبعض هذه الأحزاب والحركات قد تتحد لتشكيل جبهات سياسيّة جديدة، مما قد يؤثر على طبيعة المنافسة الانتخابيّة، وقد تساهم الأحزاب الناشئة والحركات الاحتجاجيّة في تغيير الأولويات السياسيّة والتركيز على قضايا معينة، مثل مكافحة الفساد أو توفير فرص عمل.

الخـــاتِمة

يشهد العراق تغييراً في التحالفات السياسيّة خلال الانتخابات البرلمانية القادمة ويتضح هذا بعد الإعلان الرسمي من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن الكتل السياسيّة والأحزاب المشاركة في الانتخابات، وربما تشهد هذه الانتخابات الكثير من التغييرات سواء

في الكتل الشيعية أو السنية والكردية، أما بخصوص الأحزاب الناشئة والحركات الاحتجاجيّة في العراق فهي تلعب دوراً مهماً وذلك في تغيير المشهد السياسي والاجتماعي، إذ تساهم في تمثيل مطالب وتطلعات فئات المجتمع المختلفة، فهي تلبي احتياجات فئات المجتمع التي قد تكون غير ممثلة في الأحزاب التقليدية، مثل الشباب، والنساء، والأقليّات، فهي بذلك توفر بديلًا سياسيًا , وتبرز هذه الأحزاب والحركات كبديل عن الأوضاع السياسيّة التقليدية، وتسهم في تعزيز الديمقراطيّة من خلال زيادة المشاركة السياسيّة والمساهمة في تنويع الأيديولوجيات السياسيّة، وبهذا يمكن للأحزاب الناشئة أن تغير المشهد السياسي من خلال تبني برامج سياسيّة جديدة وتقديم رؤى مختلفة عن مستقبل العراق.

المصادر

الدستور العراقي الدائم لسنة 2005.

1 ـ أحمد الدباغ،(2023/3/27)، 6 دورات برلمانية منذ 2003.. الجزيرة نت ترصد القوانين التي اعتمدتها الانتخابات العراقيّة، موقع الجزيرة، منشور على الموقع الالكتروني: https://2u.pw/O4kaS (تاريخ الدخول 2025/5/26)

2 ـ ادريس جواد،(5 يناير 2025)، التحالفات الانتخابيّة في العراق.. طموح سياسي وتنافس على النفوذ، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://2u.pw/JT3Xf (تاريخ الدخول 2025/6/9)

3 ـ بغداد، (24-3-2025)، «صراع الأجيال».. معركة النفوذ تشتعل بين الخبرة والطموح في انتخابات البرلمان، مقال منشور على الموقع الكتروني: https://2u.pw/PuKQ7 (تاريخ الدخول 2025/6/10)

4 ـ بوكميديا PUKMEDIA، (22-5-2025)، المفوضية تعلن عدد الأحزاب والتحالفات المسجلة لانتخابات مجلس النواب، منشور على الموقع الالكتروني: https://www.pukmedia.com/AR/Details/184060 (تاريخ الدخول 2025/6/21)

5 ـ الجزيرة، (1-8-2022)الإطار التنسيقي الشيعي في العراق، منشور على الموقع الالكتروني: https://2u.pw/TQU7DzC4 (تاريخ الدخول 2025/6/19)

6 ـ حسين علي سفيح، (2023)، الأطر القانونيّة للعملية الانتخابيّة وأثرها في النظام السياسي العراقي، الدار البابلية للدراسات والبحوث.

7 ـ دجلة، (2025)، الإعلان عن تشكيل تحالف قوى الدولة الوطنيّة لخوض الانتخابات المقبلة، منشور على الموقع الالكتروني: https://dijlah.tv/News/341383 (تاريخ الدخول 2025/6/19)

8 ـ رائد الحامد،(1-10-2021)، خريطة التحالفات السياسيّة في الانتخابات العراقيّة

(إطار)، وكالة الاناضول، منشور على الموقع الالكتروني: https://2u.pw/2MhSH (تاريخ الدخول 2025/5/30)

9 ـ رحاب الزيادي، (7-5-2025)، اتجاهات التحالفات السياسيّة في الانتخابات البرلمانية العراقيّة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجيّة، منشور على الموقع الالكتروني: https://ecss.com.eg/53807 / (تاريخ الدخول 2025/6/23)

10 ـ زيد الأصيل، (14ديسمبر2023) تحليل معمق: الأحزاب المناهضة للمؤسسة تتحد على أمل تحقيق تحوّل في السياسة العراقيّة: مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://amwaj.media/ar/article/deep-dive-anti-establishment-parties-unite-to-transform-iraqi-politics (تاريخ الدخول 2025/6/11)

11 ـ سعد حسين، (25-8-2022)، في ظل صراع هو الأشد في العراق.. جبهات سياسيّة جديدة تطفو على السطح، مقال منشور على موقع الجزيرة، على الموقع الالكتروني: https://2u.pw/qjbDO (تاريخ الدخول 2025/6/7)

12 ـ شبكة أخبار الانتخابات العراقيّة، (24-5-2025)، أمين عام منظمة بدر هادي العامري: بدر ستدخل الانتخابات المقبلة بقائمة منفردة، منشور على الموقع الالكتروني: https://ienn.net/?p=3932 (تاريخ الدخول 2025/6/21)

13 ـ شبكة أخبار العراق، (2025/5/5)، نائب: تحالف تصميم سيدخل الانتخابات بقائمة منفردة ثم العودة لخيمة الإطار، منشور على الموقع الالكتروني: https://2u.pw/9eprB (تاريخ الدخول 2025/6/22)

14 ـ شفق نيوز، (21-10-2023)، ما هي حظوظ المستقلين في انتخابات مجالس المحافظات؟، منشور على الموقع الالكتروني: https://2u.pw/lHoGI6R (تاريخ الدخول 2025/6/10)

15 ـ العالم، (22 اب 2023)، الإعلان عن انطلاق أكبر ائتلاف سياسي مدني في العراق باسم «ائتلاف الأساس العراقي»، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://2u.pw/wuXhN (تاريخ الدخول 2025/6/22)

16 ـ عصام العبيدي، (20 نوفمبر2024)خبراء: الأحزاب «الناشئة» تنافس «التقليدية» بحثا

عن دور في مستقبل العراق، ارام نيوز، منشور على الموقع الالكتروني:.https://www eremnews.com/news/arab-world/vzn3bz3 (تاريخ الدخول 2025/6/5)

17 ـ علي المعموري، (6 حزيران2025)، تحليل معمق: حظوظ الأحزاب الشيعية في الانتخابات العراقيّة المقبلة، منشور على الموقع الالكتروني: https://amwaj.media/ ar/article/deep-dive-the-stakes-for-shiite-parties-in-iraq-s-elections (تاريخ الدخول 2025/6/20)

18 ـ فرانس24/ أ ف ب، (31-10-2019)الاحتجاجات في العراق: رئيس الوزراء يعلن «موافقته» على الاستقالة في حال اتفقت الأحزاب على بديل، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://2u.pw/H1kGS (تاريخ الدخول 2025/6/7)

19 ـ كتاب دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسيّة، العدد193 في 23-1-2024

20 ـ المربد،(25-5-2025)، المالكي يعلن تشكيل القائمة الانتخابيّة لتحالف دولة القانون، منشور على الموقع الالكتروني: https://www.al-mirbad.com/detail/181290 (تاريخ الدخول 2025/6/21)

21 ـ وثيقة محضر جلسة البرلمان العراقي رقم (10) السبت 4-3-2023.

الفصل الرابع

تمثيل الأقليّات الدينيّة والأثنيّة في الانتخابات البرلمانيّة العراقيّة القادمة

بين النصوص الدستوريّة والواقع السياسي

أ. م. د. معتز اسماعيل خلف الصبيحي[1]

أ. م. د. خلف صالح علي الجبوري[2]

المقدّمة

يعدُّ التعدد الديني والاثني من السمات الأساسية للمجتمع العراقي، وأبرز ملامح هويته التاريخيّة والسياسيّة، حيث تتعايش الأقليّات العراقيّة المتعددة دينياً واثنياً إلى جانب المُكوّنات الأخرى، العربيّة والكردية والتركمانية على اختلاف مذاهبها ودياناتها، بشكل أعطى صورة إيجابية عن التعايش السلمي في العراق، ومع تعاقب الأنظمة السياسيّة على حكم العراق ظل تمثيل الأقليّات في المؤسسات العامة ومنها تمثيلهم السياسي في البرلمان موضع جدل مُستمر وسؤال مُلح حول مدى فاعلية الأنظمة الانتخابيّة والقوانين ذات العلاقة في تحقيق مبدأ المساواة والعدالة في التمثيل السياسي للمواطن العراقي بصرفِ النظر عن هويته الفرعية.

وعلى الرغم من أنّ الدستور العراقي الدائم لعام 2005، أكد مبدأ المساواة وعدم التمييز على أساس الدين أو الاثنية أو المذهب، كما أكد على احترام حقوق الإنسان مشيراً إلى حقوق المُكوّنات المختلفة، إلا أن الواقع السياسي يكشف حجم الهوة بين النص الدستوري والقانوني وواقع تمثيلهم السياسي الشكلي أو الصوري، حيث تختصر مشاركة الأقليّات العراقيّة المعترف بها بكوتا رمزية أو صورية، وتستغل الأحزاب السياسيّة والتحالفات هذه الكوتا لتسلبهم حقهم في التمثيل السياسي داخل المؤسسات العامة.

---

(1) جامعة الأنبار.

(2) مركز الدراسات الاستراتيجية.

تنطلق أهمية الفصل من تعزيز الأدبيات السياسيّة والاجتماعيّة الخاصة بقضايا التمثيل السياسي للمكونات الاجتماعيّة في المجتمعات المتعددة دينياً واثنياً. كما يساعد على فهم العلاقة بين الأطر القانونيّة والدستورية ومدى فاعلية ضمان تمثيل سياسي عادل للأقليات العراقيّة، كما يسهم في تعزيز البحوث الخاصة بالأقليّات العراقيّة ومدى توافقها مع مبادئ الديمقراطيّة الناشئة في الحالة العراقيّة.

وينطلق البحث من إشكالية أنه على الرغم من النصوص الدستورية التي تضمن حقوق الأقليّات العراقيّة في التمثيل السياسي، إلا أنها –الأقليّات- تعاني من تهميش سياسي واستغلال الأحزاب الكبرى لكوتا الأقليّات والاستحواذ على مقاعدهم عن طريق السيطرة الحزبية. ومع اقتراب الانتخابات القادمة، تثار تساؤلات حول مدى فعالية القوانين الانتخابيّة في ضمان تمثيل عادل وشامل للأقليات العراقيّة في السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة.

وهنا يُثار سؤال محوري هو إلى أي مدى يعكس النظام الانتخابي العراقي الحالي تمثيلًا سياسيًا منصفًا للأقليات بعد الانتخابات القادمة، وما هي التحديات التي تؤثر في هذا التمثيل في الانتخابات العراقيّة المقبلة؟

ومن هذا السؤال تتفرع تساؤلات فرعية هي:

- ما هو الإطار القانوني والدستوري الذي ينظم مشاركة الأقليّات في الانتخابات العراقيّة؟
- كيف أثّرت التعديلات الأخيرة على قانون الانتخابات على فرص الأقليّات في التمثيل البرلماني؟
- ما هو دور الكوتا المخصصة للأقليات، وهل تكفي لضمان تمثيل حقيقي؟
- ما طبيعة التحديات السياسيّة والاجتماعيّة التي تواجهها الأقليّات في الوصول إلى مواقع القرار؟.

وينطلق البحث من فرضية تؤكد على فشل النظام الانتخابي العراقي الحالي في ضمان تمثيل سياسي عادل وفعّال للأقليات، بسبب قصور التشريعات، وضعف الكوتا، والعوامل السياسيّة والاجتماعيّة التي تحد من مشاركة الأقليّات في الحياة السياسيّة بعد الانتخابات القادمة.»

وهذه الفرضية تتفرع إلى فرضيات فرعية هي:

- إن نظام الكوتا الخاصة بالأقليّات لا تعطي صورة واضحة عن الوزن الحقيقي لها، ما ينتج صورة رمزية عن التمثيل السياسي للأقليات أكثر منه تمثيل فعلي.

- التحالفات السياسيّة غالبًا ما تستخدم مقاعد الأقليّات لأهداف انتخابية دون مراعاة المصالح الفعلية لهذه المُكوّنات.
- التنوع المجتمعي وضعف الوعي السياسي داخل مجتمع الأقلية ساهم في إضعاف دورهم في العملية الانتخابيّة.
- ضعف تطبيق قانون الانتخابات يفتح المجال للتهميش السياسي عند الأقليّات أو التأثير في نتائج تمثيلهم السياسي.

أما هدف هذا الفصل فهو يهدف إلى تحليل واقع التمثيل السياسي للأقليات في العراق بعد الانتخابات القادمة، وتقييم مدى فاعلية النظام الانتخابي الحالي في ضمان تمثيل عادل وشامل لهذه الفئات، مع اقتراح آليات قانونية وسياسيّة لتعزيز مشاركتهم في صنع عملية صنع القرار السياسي.

واعتمدنا للوصول إلى نتائج واقعية تعين على تغيير واقع التمثيل السياسي للأقليات على المنهج الوصفي، مدعوماً باليات التحليل السياسي والقانوني، هادفين من ذلك إلى دراسة واقع التمثيل السياسي للأقليات في العراق بعد العام 2003، وتحليل النصوص الدستورية والقانونيّة ومقارنة ما هو منصوص عليه بما يحدث على أرض الواقع.

أما هيكلية الفصل فقد قُسّمت بِحسب الحاجة العلميّة إلى ما يلي:

المبحث الأول: إطار مفاهيمي ونظري عن ماهية الأقليّات

أولاً: مفهوم الأقليّات

نواجه من البداية صعوبة تحديد التعريف الحصري أو الجامع المانع لمفهوم الأقليّات أو الأقلية، وهذه إشكالية تسود في ميادين العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة والنظرية عموماً، لذلك لا نكتفي بتبنّي تعريف بعينه، ولكن سنستعرض عدداً من التعاريف التي قد تمكّن القارئ من تركيب تعريف أو معنى أكثر شمولاً.(علي وحنا، بلا تاريخ، ص16).

يُعرف سعد الدين إبراهيم الأقلية من معيار الكم العددي بأنها «أية مجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية في مجتمعها بواحد أو أكثر من المتغيرات التالية: الدين، أو اللغة، أو الثقافة، أو السلالة، وذلك بِحُسبانِ أنّ أيًا من هذه المقومات يضفي على هذه المجموعة البشرية قسمات اجتماعية اقتصادية حضارية تكوّن سلوكها ومواقفها السياسيّة أو مسائل اجتماعية رئيسة».(1998، ص18-19)

وعرّفها معجم العلوم السياسيّة اصطلاحًا على ضوء ما متعارف عليه في العرف الدولي بأنها «فئات من رعايا دولة من الدول تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية رعاياها».(العمري، 1985، ص28)

وتعرّف نيفين مسعد الأقلية من معيار نوعي بأنها جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافيّة أو الطبيعية، وفي عدد من المصالح التي تكرّسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل، وينشأ لدى أفرادها وعي بتمايزهم في مواجهة الآخرين نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضدهم، ما يؤكد تضامنهم ويدعمه.(1988، ص5)

وعلى وفق المعيار التوفيقي بين المعيارين السابقين عرّف (أحمد وهبان) الأقلية على أنها الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل عدداً في مجتمعها، والتي تتمايز عن غيرها من السكان من حيث السلالة أو السمات الفيزيقية، أو اللغة، أو الدين، أو الثقافة، ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم، ساعين إلى الحفاظ عليها، وغالباً ما تكون هذه الجماعة أو الجماعات في وضع مسيطر في ذلك المجتمع، كما يعاني منها- بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والاستبعاد في شتى قطاعات المجتمع السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.(2004، ص113)

أضِف لما سبق تناولت العديد من الدراسات والبحوث مفهوم الأقلية من زوايا مختلفة، بحيث إنّ لكل اتجاه مبرراته، وإن كانت معظمها قد اتفقت على أن الأقلية هي الجماعة القليلة العدد الصغيرة داخل كيان الدولة السياسي، بصرفِ النظر عن وزنها السياسي داخل المجتمع، فمثلاُ لم يتضمن التصريح المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية أو دينية أو لغوية، الصادر عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان في 1992/12/18، أي تعريف للأقلية، مكتفياً فقط بما يجب أن تحض به من حماية ومراعاة لخصوصياتها الدينية أو العرقية أو اللغوية.(نوى، 2015، ص40-41)

نفهم مما سبق أن الأقلية هي مجموعة بشرية تتميز بقلة عددها وبقلة نفوذها السياسي في المجتمع العام، ولها ميزاتها اللغوية أو العرقية، أو الدينية، التي تعمل على ترسيخ قيم ومشاعر التضامن للحفاظ على وجودها الهوياتي وحقوقها الأساسية.

ثانياً: صفات الأقلية

يفترض كل من (شارلس واجلي ومارفن هاريس) أن للأقليات مجموعة من الصفات يمكن تحديدها بالآتي:(بحر، 1982، ص12)

1-إنها أجزاء تابعة داخل مجتمع الدولة التي تنضوي تحت لوائها.

2-إنها تتمتع بصفات عضوية وثقافية خاصة، ونعتقد أن الأجزاء المسيطرة في المجتمع الذي تعيش بداخله تحاول التقليل من قيمتها.

3-حتى في حالة عدم وجود خصائص ثقافية أو بيولوجية خاصة واقعية، فإن العضوية داخل الأقليّات تنتقل بالوراثة عبر الأجيال.

4-تخلق السمات الخاصة المشتركة بين أفراد الأقليّات نوعاً من الشعور بالنقص أو العجز، يؤدي إلى وجود نوع من الشعور بالذات فيما بينهم.

5-يتجه أفراد الأقليّات طواعية أو بالضرورة إلى التزاوج الداخلي فيما بينهم.

ومن خلال تعريف الموسوعة الأمريكية للأقليات يمكن تحديد مجموعة من الصفات أو الميزات التي يمكن عن طريقها معرفة الأقلية وهي:(بغدادي، 1993، ص85)

1-جماعة تحتل وضعاً اجتماعياً أدنى من الآخرين ضمن المجتمع نفسه.

2-تفتقر إلى السلطة أو الهيبة.

3-تتمتع بحقوق أقل قياساً بالجماعات المسيطرة في المجتمع.

4-ترسّخ لديها الشعور بالعزلة والاغتراب المجتمعي والوحدانية.

5-الشعور بالتمييز في المعاملات بسبب الاختلاف عن الجماعات المسيطرة.

لذلك فإن معرفة الأقليّات يجب أن لا يغفل الاعتبارات التالية وهي أن يكون عددها مقبولاً ومناسباً، فلا يمكن أن تعدّ مجموعة من الأسر والعوائل التي تجتمع في مكان معين أقلية، كما لابد أن تتميز المجموعة البشرية بميزات لغوية أو عرقية أو دينية، تجعل منها جماعة مختلفة لها كيانها وثقافتها وهويتها الخاصة، ومن الضروري أن يترسخ لديها الشعور الجمعي بالاختلاف والعصبية لهويتها الخاصة، أضِف للسابق هي نظرة المجتمع للجماعة بأنها تمثل هوية وثقافة تخص مجموعة بشرية معينة. هذه المحددات يجب توافرها جميعاً حتى يمكن أن يطلق على جماعة ما أنها تحمل صفات أو سمات الأقلية.

المبحث الثاني: الإطار الدستوري والقانوني لتمثيل ومشاركة الأقليّات العراقيّة بعد العام2003

أولاً: الإطار الدستوري لتمثيل الأقليّات العراقيّة في العملية السياسيّة بعد العام 2005

أكد الدستور العراقي الدائم لعام 2005، في نصّ المادة (14) منه «العراقيون متساوون

أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي».(الدستور العراقي، 2005)

وأكد كذلك على حق المشاركة السياسيّة لجميع العراقيين، وعلى التمتع بكافة الحقوق السياسيّة في المادة (20) منه إذ نصت على أنّ «للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسيّة، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح». (الدستور العراقي، 2005)

كما جاءت المادة (49) من الدستور ذاته لتؤكد على أنّ التمثيل السياسي في مجلس النواب العراقي يجب أن يمثل الشعب العراقي بأكمله، وأن يُراعى فيه تمثيل سائر مكونات الشعب العراقي.

كما ضمن الدستور في المادة (125) الحقوق الإداريّة والسياسيّة والثقافيّة والتعليميّة للقوميات المختلفة كالتركمان والكلدان والآشوريين وسائر المُكوّنات الأخرى. لكنّه أغفل بقية الأقليّات مثل الكاكائيين، والبهائيين، والشركس، والعراقيين من أصول افريقية وغيرها من الأقليّات الصغرى.

ثانياً: الإطار القانوني لتمثيل الأقليّات في العملية السياسيّة بعد العام 2003

تعمل المؤسسات السياسيّة على صياغة قواعد اللعبة التي تتم ممارسة الديمقراطيّة بموجبها، ويمكن القول إنّ النظام الانتخابي من المؤسسات التي يسهلُ التلاعب بها، إيجاباً أو سلباً. فمن خلال ترجمة الأصوات إلى مقاعد في الهيئة التشريعيّة، يمكن للخيار الممارس في اختيار النظام الانتخابي أن يحدد مَن هُم الناخبون وأي الأحزاب يحصل على السلطة. وبينما يتم تحديد الكثير من الأطر السياسيّة لبلدٍ ما في دستورها ما يزيد في صعوبة تعديلها، غالباً ما يسهل تعديل النظام الانتخابي من خلال العمل على وضع قوانين جديدة أو تعديل ما تم وضعه في السابق دون الحاجة إلى تعديل دستوري.(رينولدز وآخرون، ص20)

ولا يمكن فصل موضوع التمثيل السياسي للأقليات عن الإطار القانوني والحقوقي الذي يحكم العملية الانتخابيّة. فالحق في التصويت والترشح يمثّلان الركيزة الأساسية لأي نظام ديمقراطي، لكن ضمان هذه الحقوق للأقليات يتطلب اجراءات إضافية تهدف إلى إزالة العوائق الهيكلية والاجتماعيّة التي تعترض طريقهم. وتشمل هذه الاجراءات تبسيط اجراءات التسجيل الانتخابي، ومكافحة التمييز في العملية الانتخابيّة، وتوفير ضمانات قانونية لحماية حقوق الأقليّات في المشاركة السياسيّة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية الأنظمة الانتخابيّة المتوازنة التي تدمج بين مبادئ التمثيل النسبي وضمانات الحماية القانونيّة، إذ تخلق هذه

الأنظمة بيئة مناسبة لمشاركةٍ أوسع لِلفئات المتنوعة في الحياة السياسيّة.(المندلاوي، 2025، 2010، ص144)

وفي المجتمعات المتنوعة مجتمعياً تكون الحاجة إلى نظام انتخابي يتناسب مع بيئتها السياسيّة وتكويناتها المجتمعية ضرورة ملحّة، بحيث يكون هذا النظام قادراً على إدارة التنوع المجتمعي، ويستطيع ترجمة هذا التنوع إلى تمثيل سياسي في البرلمان والحكومة.

بكلمة أخرى المجتمعات المتنوعة بحاجة إلى نظام انتخابي يدير الانقسامات العرقية والدينية والاثنية بطريقة تؤمن التعايش السلمي فيها. ويرى الباحث (وليد حسن رجب قاسم) أن تطبيق نظام الأغلبية في المجتمعات ذات التعددية العرقية الموزعة جغرافياً والمتسمة بهيمنة إحداها سيؤدي إلى فوز الجماعة العرقية المهيمنة على معظم مقاعد البرلمان، إذ سيصوّت الناخبون المنتمون لهذه الجماعة للمرشحين والأحزاب المعبرة عنهم. وبالتالي فإن النظام الانتخابي الأمثل لهذا النمط من المجتمعات هو نظام القائمة النسبية أو التمثيل النسبي، الذي يعمل على تمثيل الجماعات العرقية المختلفة بما فيها الأقليّات تمثيلاً حقيقاً بسبب قيامه على أسس نسبية. كذلك ينفع نظام التمثيل النسبي في حال هيمنة جماعة عرقية على المجتمع من حيث عدد السكان وتركزها وبقية الجماعات العرقية في منطقة جغرافية. أما في حالة كون المجتمع مُتسمًا بالتعددية العرقية المتساوية من حيث عدد السكان، مع توزعها وعدم تركزها في منطقة معينة هنا ستنتفي الحاجة إلى نظام التمثيل النسبي، إذ سيتحقق تمثيل الجماعات العرقية المختلفة بسبب عدم هيمنة إحدى الجماعات العرقية على المجتمع. وفي هذه الحالة يتم تفضيل نُظم الانتخاب ذات الآليات التفضيليّة مثل: نظام التصويت البديل وذلك لترسيخ الاعتدال بين أفراد الجماعات العرقية المختلفة، بينما قد يؤدي اللجوء إلى نظم الأغلبية إلى تبنّي المُرشّحين للمزايدات العرقية وسيادة خطاب «نحن في مواجهتهم» وهو ما ينعكس في النهاية على ترسيخ الانقسام والاستقطاب وقد يؤدي إلى تجدد النزاع والعنف العرقي أو الطائفي بين مكونات المجتمع المتعدد.(قاسم، 2019، ص52-53).

كانت الحالة العراقيّة في موضوع النُّظُم الانتخابيّة بعد 2003 تعبر عن حالة مستمرة في التعديل أو التغيير في النظام الانتخابي. ويعد أمر سلطة الائتلاف رقم (96) لسنة 2004 الصادر عن الحاكم الإداري الأمريكي (بول بريمر) هو أول أمر ينظم طريقة الانتخاب في العراق بعد 2003، والذي تمّ من خلاله انتخاب أعضاء الجمعية الوطنيّة، من خلال نظام التمثيل النسبي، وعدّ العراق دائرة انتخابية واحدة واعتمد على نظام القائمة المغلقة. ونظام

التمثيل النسبي طبّق في المجتمعات التعددية التي تتسم بالصراع العرقي كالحالة اللبنانية؛ حيث تبنّت لبنان نظام التمثيل النسبي والآليات التفضيلية، حيث ربط نظامها الانتخابي بين التمثيل النسبي التوافقي المعتمد على حجم الجماعة العرقية، وآلية جمع الأصوات من خلال القائم على الأغلبية. وتم في الحالة العراقيّة توزيع المقاعد بالاعتماد على طريقة أكبر البواقي وذلك بتقسيم الأعداد الصحيحة على (275) وهو عدد أعضاء الجمعية الوطنيّة.

وفي انتخابات 30 كانون الثاني 2005، قسّم العراق إلى دوائر انتخابية متعددة، فعُدَّتْ المحافظات العراقيّة الـ (18) دوائر انتخابية، وتمّ اعتماد القوائم المغلقة على وفق نظام التمثيل النسبي في توزيع القوائم وتفضيلات الناخب.

أما في انتخابات 7 آذار2010، فقد اعتمد العراق على نظام انتخابي مُغاير للنظم الانتخابيّة السابقة، إذ اعتمد على تعديل قانون الانتخابات السابق رقم (16) لعام 2005، وذلك بإصدار قانون رقم (26) لسنة 2009، واعتمد هذا القانون على العمل بالنظام النسبي والقائمة المفتوحة بدلاً من القائمة المغلقة، وعدَّ المحافظة دائرة انتخابية، وبهذا عمل على تعدد الدوائر الانتخابيّة في العراق.(قانون الانتخابات العراقي، رقم 26، 2009)

أما في انتخابات 30 نيسان عام 2014، فقد اعتمد العراق قانونًا جديدًا هو قانون رقم (45) لسنة 2013، في هذا القانون اعتمد على التمثيل النسبي كسابقاته من النُّظُم الانتخابيّة في العراق بعد 2003، واعتمد القائمة المفتوحة ويجوز الترشيح الفردي، وعدَّ المحافظة دائرة انتخابية، إلا أنه اعتمد على آلية (سانت ليغو) المعدلة، وهو نسخة معدلة من قانون سانت ليغو، ففي النسخة العراقيّة المعدلة من قانون سانت ليغو تقسّم الأصوات الانتخابيّة للقائمة على الأعداد الفردية المعدلة على وفق الصيغة العراقيّة التالية: (1,6 ثم 3 ثم 5 ثم 7...). وهذه الصيغة المعدلة اعتمدتُ أيضاً في انتخابات مجلس النواب العراقي عام 2018. والأنظمة الانتخابيّة السابقة لم تحقق رغبة الناخب العراقي، ولم تحترم صوته الانتخابي، وأدت النُّظُم الانتخابيّة السابقة إلى سيطرة الكتل الكبيرة على المشهد السياسي العراقي، والتي عملت على ترسيخ العمل على وفق نموذج المحاصصة الطائفيّة التي حوّلت العراق إلى بلد تسوده الطائفيّة السياسيّة والاستدامة في الأزمات السياسيّة التي عصفت به وبشعبه بعد 2003.

ومن أجل تجاوز كل الاخفاقات التي سبقت احتجاجات أكتوبر 2019 في العراق المطالبة بالإصلاح السياسي لمنظومة العمل السياسي بعد 2003، وجب العمل على اصلاح عناصر مهمة في المنظومة القانونيّة التي تنظم عملية الانتخابات العراقيّة، لكن هذا الاصلاح لابد أن لا يغفل

التنوع المجتمعي الديني والاثني والمذهبي في الدولة العراقيّة، فإصلاح النظام الانتخابي العراقي يجب أن يعمل على ترجمة التنوع المجتمعي العراقي إلى مقاعد تشريعية لتجنب النزاعات المذهبية والعرقية، فالتمثيل النسبي يعدُّ من أفضل الانظمة الانتخابيّة في المحافظة على استقرار المجتمع وإدارة الصراعات في المجتمع المتعدد، إلا أن توقيتات الانتخابات في الديمقراطيّة الناشئة بعد 2003، عمل على توزيع المناصب على أساس المحاصصة الطائفيّة، مما أثر سلباً في تحقيق أهدافها، كما أن ممارسة الكتل السياسيّة العراقيّة عمقت الانقسامات الطائفيّة في المجتمع العراق المأزوم طائفياً، مما زاد من حدة العنف على أسس طائفية، إضافة للتدخلات الخارجيّة في الشأن العراقي. كل ما سبق أثر على شرعية الانتخابات مما قلّل من نسبة المشاركة السياسيّة في انتخابات 2018، وبذلك فلم تحقق النُّظُم الانتخابيّة العراقيّة مقاصدها.

وتم اعتماد قانون انتخاب جديد وهو القانون رقم (9) لسنة 2020، الذي اعتمد الأغلبية البسيطة والدوائر المتعددة على مستوى المحافظة، لكن الجدل والتحدي الذي واجه تمثيل الأقليّات هو قضية تحديد حدود الدوائر الانتخابيّة، وتقسيم الدوائر، فمشكلة التلاعب بحدود الدوائر الانتخابيّة قلَّص من تأثير أصوات الأقليّات. وعلى الرغم من هذا التحدي إلا أنّ حصة الأقليّات محفوظة؛ إذ مُنحت حصة كوتا على وفق البند ثانياً من القانون ذاته، وتمّ تقسيم حصة كوتا الأقليّات في التمثيل البرلماني حسب نسبتهم في حالة مشاركتهم في القوائم الانتخابيّة وتقسّم كالآتي: (قانون الانتخابات، رقم 9، 2020)

1-المُكوّن المسيحي خمسة مقاعد، توزع على محافظات (بغداد ونينوى وكركوك ودهوك واربيل).

2-المُكوّن الايزيدي مقعد واحد في محافظة نينوى.

3-المُكوّن الصابئي المندائي مقعد واحد في محافظة بغداد.

4-المُكوّن الشبكي مقعد في محافظة نينوى.

5-مكوّن الكورد الفيليين مقعد واحد في محافظة واسط.

المبحث الثالث: واقع ومستقبل التمثيل السياسي والمشاركة السياسيّة للأقليات العراقيّة بعد الانتخابات البرلمانية في 2025

أولاً: واقع التمثيل السياسي للأقليات بعد العام 2003

ترى الأقليّات الدينية الرئيسة أن الكتل السياسيّة لا تزال تمارس ذات السياسيّة التي اتبعتها منذ سقوط نظام صدام حسين عام 2003، لغرض الهيمنة على مقاعد الأقليّات الدينية، وبالتالي مصادرة برامجها الانتخابيّة وحقوق ناخبيها، وبشكل عام تعتقد الأقليّات الدينية في العراق أن حقوقها مسلوبة لعدم تمثيلها في مراكز صنع القرار السياسي العراقي، كما أن الأقليّات الدينية لا تشغل المناصب التنفيذيّة في الوزارات العراقيّة. ويرى عضو تجمع مسيحيي العراق (فارس حنا) أن الكوتا لم تمنح المسيحيين حقهم الطبيعي الذي يتناسب مع وجودهم مبيناً أن الكوتا ما هي إلا واجهات اعلامية لإظهار الانتخابات العراقيّة بوجه حسن أمام المجتمع الدولي. فيما يرى المُرشّح عن حزب التقدم الايزيدي، (صائب خدر) أن المقعد المخصص للايزيديين يجب زيادته، لأن مجلس النواب يتكون –حسب الدستور- من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل 100 الف نسمة من نفوس العراقيين، وعدد الايزيديين يقارب ال500 الف شخص. كما يرى كثيرون أن الأقليّات ظُلمت مرتين: الأولى حين تم منحها كوتا لا تتناسب مع حجمها الحقيقي وجذورها التاريخية، والأخرى حين لم تتكفل القوانين الانتخابيّة بحمايتها من سطوة الأحزاب الكبرى.(المهداوي،2021، ص10)

وعلى المستوى النظري، يطرح غياب التمثيل الكافي للأقليات اشكاليات عميقة تتعلق بشرعية النظام السياسي ذاتها، فالديمقراطيّة الحقيقية لا تقتصر على اجراء انتخابات دورية فحسب، بل تشترط أيضاً تمثيلاً عادلاً لمختلف مكونات المجتمع في عملية صنع القرار السياسي، عندما تغيب هذه الضمانة تتحول الديمقراطيّة إلى مجرد واجهة شكلية تخفي تحتها هيمنة الاغلبية على حساب حقوق الأقليّات، وهذا الخلل البنيوي لا تقتصر آثاره على الجانب السياسي، بل يمتد ليمثّل تهديداً للتماسك الاجتماعي، حيث يولد الإحساس بالظلم والاستبعاد لدى المجموعة المهمشة، مما قد يقود الى توترات اجتماعية وسياسيّة.(المندلاوي، 2025، ص146-147)

وترى الأقليّات الدينية أن وجودها في البرلمان لم يمنحها وجود موازٍ في السلطة التنفيذيّة، ولقد بات واضحاً أن التمثيل السياسي للأقليات في العراق كان ضحية للاستقطاب على أساس ديني وعرقي، وتسبب هذا الوضع إلى ركن الأقليّات في الهامش السياسي. ومن المعلوم أنّ

اقتسام السلطة كما يؤكد (آريند لابهارت)، يجب أن يتم من خلال مشاركة ممثلين من جميع الفئات المهمة في عملية صنع السياسات وخاصة على المستوى التنفيذي.(2005، ص13)

ففي ما يخص تمثيل المسيحيين يعترف القانون العراقي بأربع عشرة طائفة مسيحية، وتصل مشاركتهم السياسيّة إلى مستوى وزاري، ونال المسيحيون الكوتا التي منحتهم مقاعد ضمن البرلمان الاتحادي وبرلمان اقليم كردستان. إلا أنهم –المسيحيين- ينقسمون على أساس اثني وطائفي/كنسي، فهم موزعون اثنياً ما بين أرمن، وكلدان، وسريان، وآشوريين، وينقسمون كنسياً إلى مسيحيين: أرثوذكس، وكاثوليك، وبروتستانت، وانجيليين...الخ. وقد ترك هذا التعدد أثره على تعدد الأحزاب والتيارات السياسيّة التي تمثل المسيحيين في العراق.(سلوم،2017، ص187-188)

أمّا فيما يخص التمثيل السياسي للأقلية الايزيدية في المناصب الوزارية تراجع كثيراً، فلم يتسنم الايزيديين منصباً وزارياً إلا مرة واحدة في حكومة أياد علاوي وهو منصب وزير المجتمع المدني للدكتور (ممو فرحان عثمان)، وفيما يخص تمثيلهم البرلماني فهو أقل من عددهم الذي يقدر حسب تصريحاتهم بـ500 الف نسمة وهو ما يعني وجوب تمثيلهم بخمسة مقاعد على وفق المادة (49) من الدستور العراقي التي أوضحت أن مجلس النواب يتكون من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد لكل مئة الف، وهم بهذا يستحقون خمسة مقاعد برلمانية.(الدستور العراقي، 2005)

ويعد التركمان من الأقليّات العراقيّة التي نظَّمت نفسها في محاولة للحصول على تمثيل سياسي عادل ومواجهة التهميش السياسي لها من قبل المُكوّنات الكبرى، إلا أنها كالأقلية المسيحية تعاني الانقسام وهذا ما يفسر فشلها في رفع مستوى الحضور السياسي للتركمان في السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة.

أما الصابئة المندائيون فقد استطاعوا الحصول على مقعد لهم في مجلس النواب العراقي عن طريق الكوتا في قضاء الرصافة في بغداد، ويحاول الصابئة الحصول على مقعد كوتا آخر ضمن قضاء العمارة من محافظة ميسان، أما عن تمثيلهم الوزاري فلم يحصل الصابئة على أي منصب وزاري، ويطالبون بإسناد إحدى الوزارات الخدمية لهم.(سلوم، 2017، ص200)

وهناك أقليات لم يرد ذكرها في الدستور العراقي مثل الشبك والبهائية والكاكائيين والشركس، والعراقيين من أصول أفريقية، وهذا شكّلَ أمامها قيداً في المشاركة السياسيّة وحصولها على تمثيل سياسي يحمي حقوق أفرادها، باستثناء الشبك اللذين كوّنوا تياراً سياسياً شاركوا من خلاله في الانتخابات البرلمانية وفي انتخاب مجلس محافظة نينوى وحصلوا على

تمثيل لهم في هذه المجالس. كما أن الشبك حصلوا على منصب وزاري واحد حتى الآن وهو منصب وزير الهجرة والمهجرين الذي أُسنِد للسيّد أصغر عبدالرزاق.

ثانياً: محددات فعالية التمثيل السياسي للأقليات بعد انتخابات 2025

1-المحددات السياسيّة:

أ-الطائفيّة السياسيّة:

تجسَّدت الطائفيّة السياسيّة بعد سقوط النظام السابق بشكل أكثر وضوحاً من خلال وجود جماعات سياسيّة متواجدة ضمن إطار الدولة ما زالت تتطبع بطابع طائفي وعشائري وقومي، بمعنى آخر إن ما أوجدته الساحة السياسيّة المعاصرة من تحالفات وتحزبات طائفية عرقية ألغت أية إمكانيّة لظهور منافسة سياسيّة حقيقية بعيداً عن انتماءاتها الضيقة التي ستقضي على أية صيرورة مجتمعيّة حقيقيّة.(بشارة، 2007، ص161)

ومن المعروف أن العناصر الاجتماعيّة مثلما يمكنها أن تلعب دوراً إيجابياً في بناء الدولة يمكنها أيضاً إعاقة البناء حينما تلغي دور العقل في التصرف، وقد أفرز الواقع العراقي الحديث والمعاصر جماعات مختلفة اختلفت في الرؤى وعلى الرغم من أن الاختلاف مظهر طبيعي في الاجتماع الإنساني بل هو الوجه الآخر لواقع التعدد، وأن الأصل في الحياة هو الاختلاف، إلا إن الجماعات المختلفة المُكوّنة للكيان الاجتماعي قد يؤدي بها التنوع والتعدد إلى اختلاف حادٍ في قضايا مهمّة لا يصلون معها إلى إيجاد أية حالة من التفاعل والتعايش وقبول كل منهما الآخر بل يبنون جسورًا عالية من عدم الثقة بالآخر ووجوده التي تصل بهم إلى ضرورة حذفه والاستفراد بكل مكوّنات الكيان وحقائقه. (محفوظ، 2004، ص58)

فاتساع الهُوة بين الطوائف التي تمتلك القوة والثروة والمركز وأخرى تفتقر إلى كل ذلك، يعمل على تفعيل الطائفيّة في نفوس أعضاء الطوائف المغبونة ويدفعها إلى التحصّن والاحتماء بسور الطائفة من استبداد وقوة الفئات المسيطرة، الأمر الذي يعزز من شعور أفرادها بالتضامن الجماعي، فضلاً عمّا يوفره ذلك من شعور بالأمان، والامتزاج مع كيان الطائفة الجماعة يقابله تزايد الإحساس بالغربة تجاه الدولة.(الصبيحي، 2000، ص86)

وفي ظل هذه الأجواء المشحونة طائفياً يصبح لكل طائفة أحزابها وتنظيماتها الخاصة بها، كما تتعزّز التفرقة بين الناس في الحقوق والواجبات وتتمتع بعض الطوائف على حساب الطوائف الأخرى بالنفوذ والجاه والثروة والمكانة الاجتماعيّة والتدخل الخارجي من قوى

أجنبية تعمل على ترسيخ هيمنتها، أضف لذلك يصبح لكلّ طائفة مرجعية خارجية تعمل في المدى البعيد على مزيد من التجزئة.(بركات، 2000، ص438)

لذا فإن ظهور واقع اجتماعي قائم على احتكار طائفة للامتيازات والثروة والسلطة هو الذي يمهّد الطريق لنجاح بعض الزعامات الطائفيّة في توظيف تلك البنية الثقافيّة سياسياً، وفي تعبئة أفراد طوائفها سياسياً عبر خلق وعي طائفي مُسيّس (الطائفيّة السياسيّة) يتداخل فيه العقائدي بالسياسي وتسخير ذلك الوعي لتحقيق مصالح فئوية، حزبية أو شخصية.

ب-ضعف الاستقلاليّة السياسيّة:

تُخصّص للأقليات العراقيّة مقاعد كوتا في السلطة التشريعيّة وهذا يعني الاعتراف بمجتمعاتهم عن طريق التمثيل الذي يتناسب مع حجم سكانهم، وعلى الرغم من ذلك لديهم اعتراضات قوية حول كيفية التنافس على هذه المقاعد. حيث يمكن للناخبين من جميع الخلفيات العرقية والطائفيّة التصويت لمقاعد الكوتا بموجب قانون الانتخابات الحالي، كما كان الحال في القوانين السابقة، هذا مع النداءات المتكررة للأقليات للحد من حق انتخاب مقاعد نظام «الكوتا» للناخبين في مجتمعاتهم فقط. وهكذا أصبحت الأقليّات ناظرة إلى نظام الكوتا الحالي بوصفه صورة من صور التلاعب السياسي الذي يمكن الكتل القوية من غير الأقليّات من انتزاع مقاعد الكوتا التي قدّمت لها ظاهرياً لمنحها تمثيلاً سياسياً. وهذا ما أكده (يونادم كنا) السياسي الآشوري المخضرم، والذي كان العضو المسيحي الوحيد في المجلس الوطني الانتقالي، الذي أسس في أعقاب الغزو الامريكي للعراق عام 2003، بقوله: «الآلية الحالية تعادل مصادرة إرادة المسيحيين عن طريق التصويت الجماعي من قبل الأحزاب الأخرى». والأسوأ من ذلك هو ادراج الأحزاب السائدة لمرشحين من خلفيات الأقليّات في قوائمها الانتخابيّة لتأمين تصويت الأقلية، أو ترشيح أعضائها كمرشحين في تحالفات الأقليّات في محاولة لتأمين مقاعد «الكوتا».(فاضل، 2022، ص4)

ت-ضعف الفاعلية السياسيّة:

تُعرّف الفعالية السياسيّة بأنها اعتقاد الفرد بأن الناس بإمكانهم فهم السياسة والمشاركة الفاعلة في الحكم. ويقصد بالفاعلية السياسيّة هنا هي عبارة عن الأنشطة التي يقوم بها الفرد أو الجماعة بهدف المشاركة في صنع القرار السياسي أو السياسات العامة في الدولة. (الحديان، 2024، ص236)

وتُعاني الأقليّات الدينية في العديد من البلدان من ضعف الفعالية السياسيّة، ما يعني قلة تأثيرها ومشاركتها في القرارات السياسيّة وصنع القرار، ويمكن أن يعزى هذا الضعف إلى عدة

عوامل، بما في ذلك التهميش والتمييز، وعدم تمثيلها بشكل كافٍ في المؤسسات السياسيّة، والقيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع.

ث-الأطر القانونيّة:

لا يمكن فصل موضوع التمثيل السياسي للأقليات عن الإطار القانوني والحقوقي الذي يحكم العملية الانتخابيّة، فالحق في التصويت والترشح يمثّلان الركيزة الأساسية لأي نظام ديمقراطي، ولكن ضمان هذه الحقوق للأقليات يتطلب اجراءات إضافية تهدف إلى ازالة العوائق الهيكلية والاجتماعيّة التي تعترض طريقهم، تشمل هذه الإجراءات تبسيط اجراءات التسجيل الانتخابي، ومكافحة التمييز في العملية الانتخابيّة، وتوفير ضمانات قانونية لحماية حقوق الأقليّات في المشاركة السياسيّة، وفي هذا السياق تبرز أهمية الأنظمة الانتخابيّة المتوازنة التي تدمج ما بين مبادئ التمثيل النسبي وضمانات الحماية القانونيّة، إذ تخلق هذه الأنظمة بيئة مناسبة لمشاركة أوسع للفئات المتنوعة في الحياة السياسيّة.(المندلاوي، 2025، ص144)

2-محددات اجتماعيّة: (القيادة في المجتمع الاقلّاوي):

تسعى القيادة في المجتمع الأقلّاوي إلى تأكيد المشترك بينها وبين العامة ضد الآخر المختلف، على أساس طائفي لكي تصل إلى مواقع النفوذ والزعامة، وفي سبيل ذلك يجري التشديد على الانتماء أو الهوية التي تجمع بين الحاكم وأتباعه. وباسم هذه الهوية تنطلق المزايدات الهوياتية على الحكام باسم معارضيهم. وباسم هذه الهوية أيضاً تطرح المطالب والمظالم. (بشارة، ص471-472)

ويمثّل الولاء داخل الجماعة صفة أساسية تبين تأييد الجماعة لقائدها، وتعكس مدى تماسك الانتماء وقوته، ومن مظاهر ذلك الولاء هي رعاية ممتلكات الأقليّات، وحسن استخدامها والحفاظ عليها خاصة ذات الطابع الديني والتراثي، والمشاركة في الاحتفالات الخاصة بها، واحترام العادات والتقاليد والالتزام بها. وكل هذه المظاهر يشرف عليها قائد جماعة الأقلية.

وللقيادة دورٌ فاعلٌ ومؤثرٌ في صناعة القرار ولها تأثير مباشر في الحياة السياسيّة في مجتمع جماعة الأقلية، وهذه العملية هي محصلة تفاعل اجتماعي،إذ تسهم في بلورة الاتجاهات السياسيّة لأفراد الأقلية، ويظهر دور القيادة في هذه المجتمعات عندما تتعرض الجماعة إلى الأخطار والتحديات مثل التهديد بالعنف المسلح أو العسكري، أو الانقسامات الداخليّة والانشقاقات السياسيّة، بين أفراد الجماعة، أو المنافسة الهدامة مع بقية المُكوّنات المجتمعية، أو فشل الجماعة في تحقيق طموحاتها وتصدّع أيديولوجيتها. (دخيل، 2019، 267-268)

3-محددات سيكولوجية:

أ-الشعور بهوية أقلّاوية:

يرتبط مفهوم الهوية بتعريف جماعة معينة على أنها مجموعة متجانسة اثنياً أو محلياً أو دينياً أو مهنياً، فهي وعي بالذات والمصير التاريخي الواحد من موقع الحيز المادي والروحي، ويمكنها أن تحدد توجهات الناس وأهدافهم وتدفعهم إلى العمل معاً في تثبيت موقعهم التاريخي، إنها إحساس الإنسان ووعيه بالانتماء إلى مجتمع أو أمه أو جماعة، إنها معرفتنا بها وأين نحن؟ ومن أين أتينا؟ وإلى أين نمضي؟ وبما نريد لأنفسنا وللآخرين، والموقع في خريطة التناقضات والصراعات القائمة.(سبوت، 2020، ص22)

ولا يمكن أن نتجاهل بأن مفاهيم الهوية، باتت تشكل نقطة ارتكاز لدى الأقليّات في الكثير من المجتمعات على امتداد العالم الواسع. ليس لأن الهوية لم تكن مطروحة دائماً كمعيار سياسي وثقافي وأثني للحفاظ على الانتماء، بل لتحول الموضوع إلى خانة تشغل حيزاً كبيراً تتزايد مساحته في التفكير السياسي والاجتماعي، وبات يمثّل أداة تأثير سياسيّة قادرة على تغيير العديد من المفاهيم السياسيّة السابقة، وإنتاج أخلاقيات انتماء مختلفة، ورؤية فكرية جديدة لمفهوم الانتماء، وحدود هذا الانتماء، تؤثر على ولادة قيم جديدة، ودوافع جديدة لإقامة تنظيمات على قاعدة أثنية- وطنية أو دينية وقومية شكلاً).عودة،2023)

ويتوقف التماسك السياسي للأقليات على تطور هوية ذاتية قوية، بل إنه حتى الهويات الضعيفة يكون تأثيرها على العضوية السياسيّة أقوى من تأثير العضوية الجماعية الموضوعية- وهي الحقيقة التي لاحظها بمهارة الباحثون الأوائل في مجال السلوك السياسي. وقد تعاظمت الرؤية القائلة بإن الهويات الذاتية تُنبئ عن تماسك سياسي في عدد من الدراسات اللاحقة في كل من علم النفس والعلوم السياسيّة، وذلك من خلال بيانات عن عدد متنوع من الجماعات. ففي الولايات المتحدة الامريكية كان لدى الأمريكان الأفارقة إحساس بارز وواضح بالهوية الجماعية التي تجعلهم جماعة مثالية يمكن في إطارها اختبار التأثيرات السياسيّة للهوية الذاتية عن كثب. وقد استخدمت (تيت) دراسات الانتخابات القومية لعامي 1984 و1988، لاختبار التأثيرات السياسيّة لهوية الجماعة الذاتية وسط الأمريكان من الأصل الإفريقي، وقد وجدت إحساساً قوياً بالهوية العرقية وسط الأمريكان السود، مع 56 % يشعرون بقرب شديد، و83 % يشعرون لأنهم قريبون إلى حد معقول من أعضاء جنسهم. إن هذا الإحساس المنتشر بالمصير المشترك المرتبط بالعرق وسط الأمريكان الأفارقة يعد أقوى مما هو ملاحظ وسط البيض أو الآسيويين، أو اللاتينيين.(أو.سيرز، 2010، ص883-884)

تقوم الأقليّات بناءً على مشاعر وأفكار المظلومية والاضطهاد والعزلة التي تنشرها في أتباعها وتغرسها في تفكيرهم (أنهم محقورون مظلومون مضطهدون(. وتتميّز الأقليّات والقوميات الهامشيّة بالتماسك والتضامن بحُكم عددها القليل، مقارنة بحجم الأغلبية، في منطقة أو بلد معيّن، يدفعها إلى ذلك شعورها المهيمن والدائم بخطر(الابتلاع) و(الذوبان) في الأغلبية، ويدفعها ذلك إلى الانغلاق ثقافياً وسياسياً وأحياناً اقتصادياً، وهذا ما يفسِّر وجود أنظمة اجتماعية تقليديّة وموازية لنظام الدولة، يلبّي لديها حاجة الخوف من الآخر وينمّي حالة التوتّر ويدفع بها إلى الاعتزال وبالتالي إلى تبنّي خطاب العزلة المصحوب بصراخات التّهميش والظلم والاحتقار. يزداد احتمال وقوع تأثير الأقلية إذا اتسمت وجهة نظر هذه الأقلية بالاتساق والمرونة، ولاقت استحسانًا من الأغلبية. فتبنِّي رأي مُتسق وغير متردد يزيد من استحسان الأغلبية له، ما يؤدي إلى زيادة فرص التكيف مع رأي الأقلية لكن أي آراء مترددة للأقلية قد تؤدي إلى استبعاد الأغلبية لآراء هذه الأقلية وادعاءاتهم.(الالمعي، 2023)

إن التسييس الواعي للانتماء إلى جماعة دينية معينة هو ظاهرة مرتبطة بمراحل تمايز فيها الدين عن السياسة، ونشأت فيها امكانية تعبئة الجماعة في الصراع مع أو على السلطة. وتبرز مشكلة هوية الأقلية عند الشعور بإن الكيان الاجتماعي الأكبر الذي تتعايش معه يسعى عبر مؤسساته لطمسِ أو إذابة سمات هويتها فيتشكل لها إطار من الحركة السياسيّة تعبيراً عن الوعي بالذات للحفاظ على عناصر الهوية وهو ما يعبر عنه بالتمحور حول الاثنية لمواجهة اسقاط التحيزات الثقافيّة والقومية على الأقلية من قبل الأكثرية السائدة. فتأكيد الأقليّات على هويتها الذاتية إنما ينهض لمواجهة الانصهار والإذابة في المجتمع الكبير، إنه حركة سياسيّة ضد محاولات طمس الهوية. وقد ترتقي هذه الحركة إلى حد اعلان التمرد أو الحرب الأهليّة.

ويستقرئ لنا (بيتر وورسلي) في ظل رؤية تاريخية مشاعر من ينتمي إلى الأقليّات، في بعض المجتمعات، فيستخلص من ذلك أن الانتماء إلى أقلية عرقية قد يحمل معه الخوف الدائم من الموت والسلب. لكن كان يعني مواطن من الدرجة الثانية، أقل درامية، حكم على المرء فيها اختيار مهن من الدرجة الأدنى، ليس عن طريق القوة أو القانون بالضرورة، ولكن لأنّه لم يمتلك موارد الثقافة المهيمنة، واللغة، أو الارتباطات الاجتماعيّة، وليس لأنه ارتدى ملابس مختلفة، وأكل أطعمة غير متحضرة أو عبد آلهة غريبة في أوقات غير طبيعية. (بغدادي، 1993، ص86)

فالهوية الأقلاوية تنبع من مفهوم ذات الفرد النابع من وعيه بكونه عضواً في جماعة اجتماعية مضافة إليه الاعتبارات القيمية والانفعالية التي تحال إلى تلك العضوية. وهي شعور

الفرد بكونه عضواً في فئة اجتماعية من الناس ينتمون إلى أصل مشترك ويمتلكون لغة وثقافة وخلفية اجتماعية مشتركة.(الهنداوي والربيعي، 2019، ص149)

أما عن رؤية الأقليّات للهوية الوطنيّة الجامعة فَيمكن رؤية الأقليّات العراقيّة لها واستخلاص قضيتين نظرتين أساسيتين هما:

- القضية الأولى: يرتبط شعور الأقليّات بالتمييز بحرمانهم من حقوق المواطنة، ما يؤدي ذلك من استبعادهم وعزلهم عن الأغلبية، وتخلخل الهوية الوطنيّة بوصفها الغطاء الجامع والمشترك بين الفئات المتنوعة في المجتمع دينياً، وقومياً، ومذهبياً، وفكرياً.
- القضية الثانية: إن نموذج دولة المواطنة الحاضنة للتنوع، تستلزم اعتراف الأديان والمذاهب والقوميات ببعضها البعض، بصرفِ النظر عن حجمها، وهذا الاعتراف يستلزم اجراءات قانونية فضلاً عن اشاعة الثقافة اللازمة للعيش المشترك واحترام حق الآخر المختلف بالآخر.(حميد واخرون، 2019، ص488)

ثالثاً: التنشئة الاجتماعيّة للأقليات

إن مفهوم التنشئة يقصد به طبع المهارات، والاتجاهات الضرورية التي تساعد على أداء الأدوار الاجتماعيّة في المواقف المختلفة، لذا فإن عملية التنشئة لا يمكن أن تقتصر على طور الطفولة، وذلك ينبع من أن عملية التنشئة تبدأ من مرحلة الطفولة الأولى، ثم تتجاوزها لتستمر نتيجة علاقات الفرد في مواقف التفاعل، وهذه العملية لا تقوم بها الأسرة وحدها، بل تشاركها فيها المدرسة ودور العبادة، وجماعة الرفاق، ووسائل الاعلام، والأحزاب السياسيّة. فهي عملية تلازم الإنسان، وكلما تقدم الإنسان بالعمر استمرّت عملية التنشئة من خلال التجارب، والعمليات التي يواجهها الإنسان في ظل المتغيرات المجتمعية.(الهنداوي والربيعي، ص22)

فهي تنشئة الفرد منذ ولادته ليكون كائناً اجتماعياً وعضواً في مجتمع معين، وهي تستهدف ترويض الفرد على آداب السلوك الاجتماعي، وتعليمه لغة قومه وتراثه الثقافي والحضاري من عادات وتقاليد وسنن اجتماعية وتاريخ قومي. وقد يستعمل في أثناء التنشئة أسلوب الحزم للقضاء على ما يبدو من مقاومة لهذه المواصفات والقيم، ويتم ترسيخ قدسية الأخيرة في نفس النشء لكي ينشأ عضواً صالحاً من أعضاء المجتمع.(الجدة، 2002، ص9)

ويقصد بالتنشئة الاجتماعيّة العملية التي يكتسب بها الفرد الحساسيّة للمثيرات الاجتماعيّة كالضغوط الناتجة من حياة الجماعة والتزاماتها، وتعلمه كيفية التعامل والتفاهم مع الآخرين، وأن يسلك مثلهم في العملية التي يصبح بموجبها كائناً اجتماعياً وتتضمن هذه العملية تعلم

العادات الاجتماعيّة والاستجابة للمثيرات الرمزية. كما تعرف أنها العملية التي تساعد الفرد على التكيف والتلاؤم مع بيئته الاجتماعيّة ويتم اعتراف الجماعة به، ويصبح متعاوناً معها وعضواً كفؤاً فيها.(العيسوي،1985-1984، ص183-184)

وتعمل الجماعات الاثنية-الأقليّات- عن طريق التنشئة للمحافظة على الحدود التي تفصلها عن ثقافات الجماعات الأخرى في المجتمع، وتحرص على تقوية التماسك الداخلي بين أعضائها الذين يستشعرون في رابطة اللغة أو التاريخ المشترك، وبقدر ما تكون مشاعر التعصب مقيتة ومدمرة وسلبية للذين تقع ضدهم فإنها في المقابل تعدُّ عاملَ تكتل واتحاد وقوة متصلبة ضد الغير المختلف.(نعمان، 1997، ص17)

فالأسرة في مجتمع اقلاوي ستربّي الطفل على أنه من مجتمع اثني يختلف عن بقية أفراد المجتمع، وأن له هوية خاصة، وستعملُ على اكسابه الوعي اللازم للتمايز المجتمعي عن الآخر، والطفل هنا سيَتعلّم شعورياً أو لا شعورياً على ثقافة متمايزة عن الغير، ولتنشئة الفرد في مجتمع الأقليّات أو الاثنيات آليات معتمدة يمكن أن نحددها بما يلي: (الهنداوي والربيعي، ص30)

أ-التقليد: فالطفل يقلّد والديه ومعلميه وبعض الشخصيات المجتمعية، أو بعض جماعة الرفاق.

ب-الملاحظة: يتم التعلم فيها من خلال الملاحظة لنموذج سلوكي وتقليده حرفياً.

ت-التوحد: يقصد به التقليد اللاشعوري وغير المقصود لسلوك النموذج.

ث-الضبط: تنظيم سلوك الفرد بما يتفق ويتوافق مع ثقافة المجتمع ومعاييره.

ج-الثواب والعقاب: استخدام الثواب في تعلم السلوك المرغوب، والعقاب لكف السلوك غير المرغوب.

وأكد الباحثون أن وظائف الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعيّة في مجتمع الأقليّات أو الطوائف والاثنيات تتمثل في:

- ربط الفرد بدينه، وتنشئته على التمسك بالقيم الدينية والعادات الأخلاقية التي تؤمن بها الأسرة، والربط بينها وبين هوية الأسرة الفرعية، وتوعية الفرد بالمخزون الديني في الثقافة الفرعية بوصفه مكوناً أساسياً لها.
- تأصيل الهوية الفرعية والتعصب لها، والدعوة للعمل من أجل خدمتها ونيل الحقوق، ودفع الضرر عنها، والحفاظ على المكتسبات، والمشاركة الفاعلة سياسياً وانتخابياً في التصويت للفرد من نفس الطائفة أو المذهب.

- تعزيز وحب الثقافة الاثنية الخاصة بها، عن طريق ترسيخها في نفسية الطفل الناشئ، وبث الوعي فيه بتميزه عن غيره من أفراد المجتمع، إذ إن له تاريخه وتراثه الخاص به.
- ترسيخ ادراك الطفل في مجتمع الأقليّات بأنه مختلف عن الآخر من بقية الأقليّات.

ثم ينمو الفرد في المجتمع الأقلاوي ليختلط مع جماعة الرفاق من نفس الأقلية، وببساطة في هذه المرحلة يأخذ الفرد المعلومات والتوجيهات التي يسمعها أو يلاحظها، على وفق قدراته وفهمه للبيئة المحيطة والأحداث التي يعيشها المجتمع، ويأتي التأثير الأكبر لجماعة الرفاق في مرحلة المراهقة والشباب، إذ تكون هذه الجماعة أكثر التزاماً وتأثيراً بفكر وهوية الجماعة التي ينتمون إليها وربما يتعصبون لها، ويتعاونون في سبيل تحقيق اهدافها والتي قد تتجاوز الأساليب السلمية إلى استخدام العنف والإرهاب.

ويمكن أن نحدّد أهم وظائف جماعة الرفاق في عملية التنشئة الاجتماعيّة في مجتمعات الأقليّات وهي:(الهنداوي والربيعي، ص36)

أ-تكوين معايير اجتماعية وتنمية الحساسية المجتمعية، والنقد نحو بعض المعايير الاجتماعيّة للسلوك.

ب-القيام بأدوار اجتماعية جديدة، كالقيادة، وتنمية الاتجاهات النفسية.

ت-اتاحة الفرص لتقليد سلوك الكبار وتحمل المسؤولية الاجتماعيّة.

ث-اكمال الفجوات وملء الثغرات التي تتركها الأسرة والمدرسة في معلومات الطفل والمراهق بشكل خاص.

كما أن الطائفة أو الاثنية تساهم في عملية التنشئة الاجتماعيّة للفرد في مجتمع الأقليّات عن طريق تحديد شخصيته الاجتماعيّة والفضائل التي يفترض أن يصبوا اليها، والأخلاق والمعايير التي يجب أن يلتزم بها. فالجماعة التي ينتمي إليها الإنسان ليس كفرد بل بوصفه عضواً في جماعة تحدّد أيضاً المتوقع منه، ومناقبه المرجوة، وسلوكياته، إنها مرجعية الفضائل. (بشارة، 2018، ص107)

وهناك من الطوائف، مَن تنشِئ صغارها تنشئة مفعمة بمعاني الخصوصية والاستعلاء من خلال استعراض أمجادها وسير عظمائها، ومن خلال المعارك التي خاضتها ضد ابن العم والجار والبعيد والمنافس، وهذه التنشئة تسمّم عقول الصغار ونفوسهم، فيتوقعون لأنفسهم من الآخرين رضوخاً وتبعية تلقائية، ومن غير الحاجة إلى وجود أي مسوغات ملموسة، وهذا منافٍ جملة وتفصيلاً للتنشئة الرشيدة التي نطمح إليها، والتي تقوم على اتهام النفس بالتقصير والنقد الذاتي والتواضع، وحسن الظن بالناس.(رابط انترنيت، 2023)

وأن للمؤسسات الدينية دورًا مهمًا في التنشئة الاجتماعيّة في مجتمع الأقليّات، فلا يقف الدين عند حدود العبادات وإقامة الشعائر الدينية، بل إن الدور الذي يقوم به في تنشئة الأفراد يكاد يعكس آثاره على بقية المؤسسات الأخرى العاملة في مجال الضبط الاجتماعي والنفسي، وذلك لما تتميز به من خصائص فريدة أهمها: إحاطتها بهالة من التقديس، وثبات وايجابية المعايير السلوكية التي تعلمها للأفراد، والإجماع على تدعيمها، فدور العبادة تسهم بإعداد الأفراد سلوكياً وأخلاقياً، وتعمل على تنمية ضمير الأفراد، وتمد أفراد المجتمع بالمعايير الدينية التي توحّد السلوك الاجتماعي والسياسي وتترجم التعاليم في السلوك السياسي لأفراد المجتمع.(الهنداوي والربيعي، ص44)

ومن المظاهر السلوكية الدالة على ادراك الاختلاف، مثلاً إن الجماعات الاثنية في المجتمع العراقي تدين بديانة واحدة، فالعرب يدينون بدين الإسلام وهؤلاء ينقسمون على طائفتين: سنيّة وشيعيّة. وكذلك الكلدو آشور يدينون بالديانة المسيحية بالرغم من انقسامهم إلى طوائف. والصابئة يدينون بالديانة الصابئية، وهكذا بالنسبة لبقية الجماعات الأخرى. والحقيقة أن أداء الشعائر المرتبطة بالدين أو المذهب يسهم إلى حدٍ كبير في إشاعة التماسك والانسجام بين أفراد الجماعة الأقلاوية. ويعدّ تسمية الأطفال بأسماء محددة من المظاهر السلوكية الدالة على إدراك الاختلاف بين جماعات الأقليّات، إذ تشير الوقائع الميدانية إلى أن أفراد الأقلية يعمدون إلى تسمية بعض أطفالهم بأسماء رموزهم الدينية أو المذهبية، أو الاثنية، وبالمقابل يحرم تسمية بعض الأسماء التي تعبر عن أسماء متداولة في المجتمعات الأخرى. (حسن، 2012، ص418-419)

رابعاً: التمثيل السياسي والسلوك السياسي للأقليات في الانتخابات البرلمانية المقبلة

اعتنى علماء النفس السياسي منذ عهد طويل بأثر عضوية الجماعة على السلوك السياسي، وقد زاد اهتمامهم بها في عصر سياسات الهوية، والحركات العرقية الانفصالية والقومية الصاعدة. ومن وجهة نظر الكثيرين، فإن النتيجة الوحيدة الأكثر شيوعاً –من بين عواقب سياسيّة عدة- إن الولاء للجماعة في العصر الحديث كان سبباً للنزاع المدني والصراع العنيف. وهناك أشكال كثيرة من العضوية في الجماعات لا ينتج عنها توابع أو عواقب سياسيّة، كما هو ملاحظ في الأثر السياسي الطفيف للخواص الاجتماعيّة الديموغرافية مثل الطبقة، والسن، والحالة الاجتماعيّة في الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية. كما نجد في بعض الجماعات أن العضوية تنتج مجموعة مشتركة من التفضيلات السياسيّة، بما يسفر عن فجوة في اختيار التصويت من دون توليد عنف بين الجماعات، وأحياناً ما تحدّ العضوية في الجماعة من

الصراع، عن طريق تعزيز التحالفات عبر الجماعات كما هو مبين في الحركات السياسيّة متعددة الأعراق والأجناس. وفي بعض الأحيان تسفر العضوية في الجماعات عن عدائية متطرفة بين تلك الجماعات.(أو.سيرز واخرون، ص587-588)

إن غالبية أفراد جماعة الأقلية لا يعنيهم المُرشّحون أو مواقفهم إزاء قضايا الساعة، بقدر ما يعنيهم الانتماء الاثني أو المذهبي أو هوية المُرشّحين، فالمنتمون لأقلية معيّنة سيصوّتون على الدوام لمرشح أقليتهم، والمنتمون لأقلية أخرى سيصوتون على الدوام لمرشّح أقليتهم. وهذا في ظل غياب الدولة المدنية التي تساوي بين الأديان والقوميات والمذاهب في سياساتها.

إن شعور الفرد بأنه مهمّش ولا يلقى الاهتمام ممّن حوله في المجتمع سواء على المستوى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات (نفسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، سياسياً، ثقافياً)، قد يترتب عليه في كثير من الأحيان تأثيرات سلبية، قد تتعدى مستوى الفرد لتطال المجتمع وربما تطال مجتمعات أخرى، لأن الشعور بالتهميش والاقصاء قد يدفع الفرد للشعور بحالة من الإحباط الشديد الذي يمثل حالة من العدوان الموجه، والذي يتخذ شكل عدوان داخلي موجه نحو الذات فيترتب عليه لجوء الفرد إلى الإدمان أو الانتحار، أو عدوان خارجي موجه نحو من يعتقد الشخص أنهم سببُ تهميشه واقصائه، ومن ثمّ يصبّ عليهم جام غضبه.(سالم، 2018، ص4)

ولقد تعاظم نمو الهوامش الفقيرة والعاطلة عن العمل في مجتمعات الأقليّات في دول عالم الجنوب والتي يغلب على عيشها وحياتها اليومية فراغ الحياة (الاغتراب الداخلي)، وقذفت بها الهرمية الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة لتكون خارج مفهوم المواطنة والعيش الكريم، بل انسلختْ تلك القوى البشرية الملتصقة بالمُكوّنات والاثنيات بمرور الوقت وتحولت إلى بقعة إنسانية راكدة تسكن وتستقر خارج المجال المركزي المغلق للجماعات المُكوّناتية الريعية لتتحول تلك الجماعات إلى قوى تتكاسب على انتزاع الريع بنزعة الثراء. (نظمي وحسن، 2020، ص12)

ومن المفيد أن نذكر أن هناك عاملين مهمّين يحددان السلوك السياسي للفرد الأقلاوي وميوله السياسيّة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، **فمثلاً في حالة الأقلية الايزيدية يمكن أن نذكر هذين المحددين وهما:(علي، 2021، ص14)**

1-مسألة التمييز الديني بوصفهم أقلية يفرض على الكثير منهم الاختلاف أن يكون لهم سلوك خاص للتصويت حسب الميول الشخصية للفرد. فكل من يشعر بالتمييز الديني من الأغلبية يختار فرداً من أقليته ليواجه هذا التمييز الديني. لا سيما وأن هناك ايزيديين لا

يعدّون أنفسهم من العرق الكردي، بل يعدّون أنهم دين وقومية مستقلة على غرار بقية القوميات في العراق، فكلمة الكرد عندهم تكون كلمة مرادفة دينية تعني الإسلام.

2-أما الآخرون فإنهم يعدّون كردًا من الناحية القومية. ويخضعون إلى تأثير الخطاب القومي والإعلامي والإيديولوجي للأحزاب الكوردية، وبالتالي فإنهم يصوّتون لقوائم تلك الأحزاب، ونتيجة هذه الثنائية في ميول الفرد الايزيدي أثرت بشكل مباشر في سلوكه السياسي الانتخابي، الأمر الذي أدى بهم في النهاية إلى التشتت بين الانتماءات والاتجاهات والتي تجعلهم منقسمين على أسس قومية دينية.

إن أزمة المشاركة السياسيّة للأقليات تنشأ عندما تأخذ جماعات جديدة بالمطالبة بإشراكها في الحكم على نحو أو آخر. وهذا يعني في الوقت نفسه أنها تنطوي على أزمة شرعية، وتمثّل تهديداً للنخبة السياسيّة الحاكمة، وعلى الأخص إذا لم تستجب إلى مطالب تلك القوى. وفي هذا السياق فإن أقليات عدة تحاول المشاركة في السلطة ومراكز صنع القرار السياسي، وعندما تطالب جماعة الأقليّات بالمشاركة في الحكم والسياسة على نحو أو آخر فإنها تلجُ من باب الدخول إلى المجتمع الحديث بأنساقه القيميّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة. (فاضل، بلا تاريخ، ص164)

ويتضافر مع ما سبق تمثيل الأقليّات الضعيف في الوظائف الحكومية وبقية الهيئات المعنية بتنفيذ القانون ومؤسسات العدالة، ويحدّد هذا سلوكها السياسي في المشاركة السياسيّة في عملية صنع القرار نتيجة التمييز والاستبعاد الاجتماعي والسياسي لها، ومن المهم أن نعيد التأكيد أن الأقليّات تعاني من التمييز والعنف الدموي والاقصاء الثقافي والتمثيل السياسي المنقوص، وعوائق المشاركة في الحياة العامة وأشكال الاعتراف المنقوص وعدم حيادية الدولة، لا تقل سوءًا أو أثراً عن العنف الصريح.(سلوم، 2017، ص151)

إن السلوك السياسي لجماعة الأقليّات يتأثر بالعديد من المتغيرات لعلّ من أهمها هو المنبهات السياسيّة، فتعرض الفرد في هذه الجماعة للمنبهات السياسيّة يزيد من معارفه السياسيّة وينمّي اهتماماته العامّة ومن ثم يكون لديه الاستعداد لمزاولة الأنشطة السياسيّة، والمنبهات السياسيّة هي تلك المعلومات والأخبار التي تبثها وسائل الإعلام الجماهيرية وكذا ما يثار في الاجتماعات العامة والمحادثات الشخصية، وما يثار في الحملات الانتخابيّة.(الهنداوي والربيعي، ص124)

كما أن السلوك السياسي يتأثر بمدى تماسك الأقلية وعدم انقسامها إلى أكثر من كيان سياسي، هذا الانقسام يؤدي إلى ضعف التمثيل السياسي للجماعة. ومن الجدير بالذكر أن

التغيرات والأحداث السياسيّة خاصة في دولنا العربية والتي أنتجت صعود التيارات الدينية الى السلطة، قد وضع الأقليّات أمام تحدٍ كبير فهناك تخوف لدى الأقليّات الدينية أن يتحول التغيير إلى لون واحد ومجال للصراعات الدينية. وخصوصاً مع ازدياد ثقافة التمييز على أسس دينية وطائفية، فحركات التغيير في الوطن العربي زادت بقوة هواجس ومخاوف الأقليّات. فكثير من الأنظمة العربية اتخذت التنوع الديني والعرقي أسلوبًا لتخويف شعوبها، فالسلطات الاستبدادية استغلت هذا التنوع في إيهام شعوبها بأن الصيغة الأمنية هي الحل الوحيد لتحقيق الاندماج المجتمعي والحيلولة دون تفريق المجتمع.(فاضل، ص166-167)

ومن حيث المتغيرات النفسية المؤثرة في السلوك السياسي للأقليات فإن الدوافع والاتجاهات والميول والمستوى الاقتصادي والتعصب في المجتمع، والصفات الشخصية والمستوى الثقافي والدعاية والاعلام ومتلازمة الشهرة والشجاعة والجرأة، فضلاً عن القيم والرغبات والمعتقدات، لها دور محدد وموجه لسلوك أفراد الأقلية بشكل عام، وسلوكه السياسي بشكل خاص.

كما أن هناك معايير تحدد السلوك السياسي في مجتمع الأقليّات يمكن أن نحددها بثلاثة معايير هي:(عجال، 2017، ص54-55)

1-لدين: إن الدين ينغمس فيما يخص الناس في حياتهم وأنه يدّعي التقاليد المسننة أو الاعتقادات المجسدة، ويأخذ أصله من اتجاه الإنسانيّة إلى البحث عن زيادة المعنى والقيم في تجارب الحياة إلى أقصى حد عبر ربط هذه التجارب بأعلى وأعمق حقيقة مع نظام غير مرئي الذي يفوق بكيفية ما الوجود الإنساني العادي. وتعمل المحددات الدينية المتعددة المستويات على تحقيق تكامل مختلف مظاهر الحياة الفردية والجماعية عن طريق توحيد الوجهة والمقصد عبر انغماسها في المجتمع وتأثرها بمحيطها المادي والتاريخي والحضاري. فالدين هو مجموعة ثوابت عقائدية مكتسبة يستمدها الإنسان سواء من تعاليم الله أو من تكهنات وضعية تتحول عبر السيرورة التاريخية إلى مسلمات غير قابلة للنقاش، ومعايير مرجعية لسلوكيات الإنسان، ومواقفه وحتى كمصدر لتقاليده وروتين حياته، هدفها هو تحقيق الصلاح عبر تعريف الخطأ والصواب، وتمييز المضار من المزايا في البيئة المحيطة بالفرد.

2-الثقافة: تعد الظواهر الثقافيّة المتغيرة فعلاً مكتسباً؛لأنها ذات تفسير تاريخي، إذ يرى **(لينتون)** أن هناك ثوابت تؤثر في تطور الأنظمة الاجتماعيّة وهي ذات صلة بالطبيعة الإنسانيّة، ووجد **(ميد)** أن التكامل بين الأهداف الثقافيّة والوسائل المشروعة يستنفر خمسة أنواع

من السلوكيات الفردية اتجاهها، وهي (الانقياد، والتجديد، والمواقف الطقسية، والانكماش، والتمرد).

ولا يجعل التثاقف أفراد المجتمع متماثلين، إذ إنه إلى جانب المحددات العالمية للسلوك لدى أفراد المجتمع، وهناك محددات خاصة ترافق مختلف الوضعيات والحالات والمحددات المثالية. خلاصة القول إنّه لفهم السلوك في أي مكان، يجب أن نفهم الثقافة التي يظهر فيها السلوك، وبالمثل لفهم السياسة في أي مكان يجب أن نفهم الثقافة التي تترسخ ضمنها الأعمال السياسيّة.

3-الايديولوجيا: تقوم الجماعة بعد بناء نظامها الاجتماعي بمعاييره المختلفة بالعمل على بناء نظام اقتصادي وسياسي من أجل تحديد هويتها الجماعية وتعريفها في محيطها الخارجي كدولة ذات أسس منفردة. ولبناء ذلك تحتاج إلى عقيدة، أو مذهب، أو مجموعة من الأفكار كقاعدة له، وهذا ما يدعى بالأيديولوجيا والتي تعني النظام المستمر من المعتقدات والمحدد لما يأخذه الفعل في تشكيله من الظروف السياسيّة. وبالرغم من الاختلاف حول معانيها إلا أنه يوجد اتفاق حول أهميتها في تحليل الساسة الخارجيّة، نظراً لتأثيرها المتعدد الاتجاهات في السلوك السياسي، فمن جهة تعمل الأيديولوجيا على مستوى العلاقة العامودية بين صانع القرار والقاعدة الداخليّة، حيث تساعد على اضفاء الشرعية على القرارات السياسيّة. كما تحدد الخطوط العريضة لصنع السياسة العامة الداخليّة وكذا تنفيذها، ومنه تساعد الايديولوجيا على التحكم بمستوى تأييد الرأي العام لقرارات الدولة ومدى تماسك بنيتها الداخليّة، ومنة جهة أخرى تساعد الأيديولوجيا صانع القرار على مستوى العلاقات الخارجيّة على معرفة الفرق جماعة انتمائه والجماعات الأخرى، أي أنها تعرف الأنا والآخر، وعلى هذا الأساس يقوم صانع القرار بتحديد حلفائه وأعدائه، وترتيب المتعاملين الخارجيين في هرم الأولوية في التعاون أو النزاع.

الخاتِمة

في خاتمة الفصل وفي ضوء التحليل لواقع التمثيل السياسي للأقليات في العراق، يتبين أن التحديات التي تواجه هذه المُكوّنات العراقيّة لا تنحصر بالجوانب القانونيّة فحسب، وإنما ترجع أيضاً إلى عوامل ومتغيرات أخرى ذات أبعاد سياسيّة واجتماعية وثقافية ونفسية، وهذه تؤثر بمجملها على حضورهم الفعلي في العملية السياسيّة في العراق.

وعلى الرغم من وجود آلية كوتا مقاعد الأقليّات في النظام الانتخابي، إلا أن واقع التمثيل

السياسي لها كان صورياً ورمزياً وذا صفة شكلية ومحدود التأثير في رسم السياسات العامة وعملية صنع القرار السياسي خاصة في القضايا المصيرية التي تؤثر على حياة هذه المُكوّنات العراقيّة، فضعف الحضور السياسي للأقليات نابع من غياب سياسات فعالة تضمن الاستقلالية السياسيّة والتمثيل السياسي الواقعي للأقليات العراقيّة، فضلاً عن التحالفات السياسيّة والانقسامات داخل مجتمعاتها وضعف المشاركة في العملية الانتخابيّة كلها مثّلت عوائق أمام تمكين الأقليّات من أداء دور فعال في صياغة السياسات وتنفيذها.

لذلك، كان وما يزال ضرورياً وجود تمثيل سياسي عادل وشامل للأقليات العراقيّة، وهذه الضرورة تحتاج إلى مراجعة حقيقية للنظام الانتخابي، وزيادة المشاركة السياسيّة للأقليات عن طريق الدعم الحكومي والعمل على زيادة وعيها بحقوقها ولزوم المشاركة، فضلاً عن تطبيق المواد الدستورية بشكل يضمن فعالية التمثيل السياسي للمكونات العراقيّة كافة.

إنّ تنوع الهويات في المجتمع العراقي يلزم أن ينتقل التعدد من مصدر للمنافسة والهشاشة إلى محفّز ومكسب وطني للتنوع المجتمعي، ومنبع للاستقرار السياسي والمجتمعي، لا منبع للعنف والتطرف، وهذا بعيد عن الواقع ما لم يتم اشراك جميع المُكوّنات العراقيّة في بناء دولة مدنية تجمع فيها الهويات الفرعية في هوية وطنية جامعة تمثّل هوية العراق الحضارية.

أمّا أهم **الاستنتاجات** التي توصل إليها الفصل أنّ التمثيل السياسي للأقليات العراقيّة مازال تحت الحد المقبول، إذ يشخّص على أنه محدود وضعيف التأثير، ما يؤشر خللا واضحا في التطبيق العملي للعدالة في التمثيل داخل مؤسسات الدولة العامة. كما أنه على الرغم من مواد الدستور والقوانين التي تقرّ وتضمن حقوق الأقليّات، إلا الواقع السياسي لها يشهد فجوة بين النصوص والتطبيق بسبب التدخلات الحزبية وضعف الإرادة والوعي السياسي عند الأقليّات. كما توصل الفصل إلى أن كوتا الأقليّات لا تعطي تمثيلاً حقيقياً للأقليات، فهي تستخدم كأداة رمزية، أو قد تستغل من قبل الأحزاب والتحالفات السياسيّة لتحقيق مكاسب سياسيّة لا تعكس حقوق الأقليّات ومصالحهم. وأن الاغتراب السياسي داخل مجتمع الأقليّات فضلاً عن غياب الوعي الساسي والانقسام الداخلي والإحساس بالتهميش السياسي أدى إلى ضعف تمثيلهم وتأثيرهم في عملية صنع القرار السياسي التشريعي والتنفيذي على حد سواء.

أمّا أهم **التوصيات** فيمكن أن نذكر: ضرورة مراجعة واصلاح النظام الانتخابي العراقي لما فيه من قصور ليضمن تمثيلاً سياسياً عادلاً وشاملاً للأقليات الدينية والاثنية. وضرورة أن ينتج عن هذا النظام تمكين سياسي لهم يسهم في استقرار سياسي للنظام الديمقراطي الناشئ في الحالة العراقيّة عن طريق ترسيخ مبدأ المواطنة الحقة في دولة متعددة المُكوّنات.

ومن الضروري أيضاً ضمان استقلالية مفوضية الانتخابات وتفعيل الدور الرقابي على آليات ترشيح الأقليّات وهذا سينتج تمثيلاً فاعلاً لأبناء الأقليّات الدينية والاثنية، لا أن يكونوا ممثلين شكليين للأقليات وفي حقيقتهم مدعومون من أحزاب متنفذة. كما أن على الدولة العراقيّة بناء قدرات الأحزاب السياسيّة التي تعبر عن مصالح الأقليّات وحقوقهم. واطلاق برامج توعوية داخل مجتمعاتهم لزيادة وتعزيز وعيهم بحقوقهم وادماج أفكارهم ومطالبهم في عملية صنع السياسات العامة. كما أن هناك ضرورة ملحّة للقيام بحوار وطني شامل بين المُكوّنات العراقيّة تهدف إلى ضمان استقلالية التمثيل السياسي للأقليات؛ ليكون ممثلاً حقيقياً لمصالهم.

المصادر

1 ـ ابراهيم، سعد الدين. (1992). تأملات في مسألة الأقليّات، دار سعاد الصباح.

2 ـ أحمد محمد الألمعي، العنف وسيكولوجية الأقليّات، (2023/3/22)منشور على موقع الجزيرة على شبكة المعلومات العالمية على الرابط: https://www.al-jazirah. ar6.htm/20220206/com/2022

3 ـ أو. سيرز، د. & واخرون. (2010). المرجع في علم النفس السياسي، الجزء الثاني، ط1، ترجمة ربيع وهبة واخرون، المركز القومي للترجمة.

4 ـ بحر، س. (بلا تاريخ). المدخل لدراسة الأقليّات، مكتبة الانجلو المصرية.

5 ـ بركات، حليم. (2000). المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الاحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية.

6 ـ بشارة، عزمي. (2007). في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

7 ـ بشارة، عزمي. (2018). الطائفة-الطائفيّة- الطوائف المتخيلة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

8 ـ بغدادي، عبدالسلام. (1993). الوحدة الوطنيّة ومشكلة الأقليّات في افريقيا، ط1، سلسلة اطروحات الدكتوراه (63)، مركز دراسات الوحدة العربية.

9 ـ الجدة، ميادة أحمد عبدالرحمن. (2002). التنشئة السياسيّة وعلاقتها بالقيم السائدة في المجتمع العراقي: دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم السياسيّة، الجامعة المستنصرية.

10 ـ الحديان، خالد سلطان خالد. (ابريل 2024). دور الاعلام الرقمي في تعزيز الفاعلية السياسيّة لدى الشباب الجامعي: دراسة ميدانية، المجلة العلميّة لبحوث الصحافة، العدد الثامن والعشرون.

11 ـحسن، م. (2012). اشكالية التمركز الاثني في المجتمع العراقي، في واقع مشكلات الاثنيات والأقليّات في العراق، بيت الحكمة.

12 ـحميد، هبة مجيد. & وآخرون. (اذار2019). الهوية الوطنيّة من منظور الأقليّات العراقيّة: دراسة سوسيولوجية ميدانية، مجلة الآداب، ملحق العدد 128، كلية الآداب، جامعة بغداد.

13 ـدخيل، محمد حسن. (2019). دور القادة السياسيين في الحياة السياسيّة بين النُّظُم السياسيّة المعاصرة وبين النظام الإسلامي: دراسة حالة، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانيّة، العدد 24، السنة الثالثة عشرة، كلية التربية للبنات جامعة الكوفة.

14 ـدستور جمهورية العراق لعام 2005.

15 ـرينولدز، أ& وآخرون. (2010). أشكال النُّظُم الانتخابيّة، ترجمة: أيمن أيوب، دليل المؤسسة الدوليّة للديمقراطية والانتخابات.

16 ـسالم، علي. (2018). سيكولوجية الإقصاء والتهميش في عالمنا المعاصر، مجلة شجون عربية، عدد مارس، مركز بيروت لدراسات الشرق الاوسط.

17 ـسبوت، هبة. (2020). آلام الهوية: الأقليّات في العراق ومخاضات الهوية الوطنيّة، دار ومكتبة أوراق.

18 ـسلوم، سعد. (2017). حماية الأقليّات الدينية والاثنية واللغوية في العراق: دراسة تحليلية في الاطر الدوليّة والاقليمية والوطنيّة، جامعة الكوفة-كلية الآداب.

19 ـالصبيحي، أحمد شكر. (2000). مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، سلسلة اطروحات الدكتوراه، 37، مركز دراسات الوحدة العربية.

20 ـعجال، سعاد. (اكتوبر 2017). دور الجماعة في تشكيل شخصية صانع لقرار السياسي، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 14.

21 ـعلي، حيدر ابراهيم. & حنا، ميلاد. (بلا تاريخ). أزمة الأقليّات في الوطن العربي، دار الفكر المعاصر.

22 ـعلي، ماجد حسن. (2021). المشاركة في الانتخابات العراقيّة بين هيمنة الأحزاب السياسيّة والخيارات الذاتية: دراسة في آليات وتأثير الأحزاب الكردية على ناخبي

الأقلية الايزيدية (2005-2014)، المجلة العراقيّة لعلم النفس الاجتماعي والسياسي، العدد 2، الجمعية العراقيّة لعلم النفس السياسي.

23 ـ العمري، أحمد سويلم. (1985). معجم العلوم السياسيّة الميسر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

24 ـ العيسوي، عبدالرحمن. (1984-1985). سيكولوجية التنشئة الاجتماعيّة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.

25 ـ فاضل، شاكر عبدالكريم. (بلا تاريخ). الأقليّات في العراق بين خطر الإرهاب وأزمة المشاركة السياسيّة، مجلة العلوم القانونيّة والسياسيّة، العدد (عدد خاص)، كلية القانون والعلوم السياسيّة، جامعة ديالى.

26 ـ فاضل، شيفان. (2022). التهميش السياسي للأقليات العرقية والدينية في العراق، ترجمة وتحرير مركز البيات للدراسات والتخطيط، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد.

27 ـ قاسم، وليد حسن رجب. (2019). الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي: دراسة تحليلية، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (487).

28 ـ قانون الانتخاب رقم (9)، لسنة 2020.

29 ـ قانون الانتخاب رقم (9)، لسنة 2020.

30 ـ لابهارت، آرنت. (2005) مشكلات التمثيل السياسي في المجتمعات المنقسمة، أوراق ديمقراطية: الحكومات التمثيلية واليات الانتخاب، العدد الرابع، مركز العراق لمعلومات الديمقراطيّة.

31 ـ محفوظ، محمد. (2004). الحرية وقضايا الحوار في الراهن العربي، مجلة المنهاج.

32 ـ مسعد، نيفين. (1988). الأقليّات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مكتبة النهضة المصرية.

33 ـ المندلاوي، علاء عبدالخالق حسين. (2025). النُّظُم الانتخابيّة والتمثيل السياسي: دراسة تحليلية لتأثير الانظمة الانتخابيّة على الديمقراطيّة، مؤسسة الصادق الثقافيّة، بابل.

34 ـ المهداوي، فارس حسن. (2021). مستقبل الأقليّات في العراق ومصادر تهديدها، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. نظمي، فارس كمال& حسن، حارث. (2020). الاحتجاجات التشرينية في العراق: احتضار القديم واستعصاء الجديد، مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون، بغداد.

35 ـ موقع متحدون ضد التعصب الطائفي، (2023/7/4)، وباء الطائفيّة، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الرابط: https://mutta7idoon.org/ %D9 %88 %D8 % A8 %D8 %A7 %D8 %A1- %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %B7 %D8 %A7 %D /8 %A6 %D9 %81 %D9 %8A %D8 %A9

36 ـ نبيل عودة، الهوية القومية واضطهاد الأقليّات، (2023/3/22)، منشور على شبكة المعلومات العالمية: https://www.ahewar.org/debat/show.art. asp?aid=577669

37 ـ نعمان، أحمد.(1997). التعصب والصراع العرقي الديني اللغوي لماذا وكيف؟، دار الأمة.

38 ـ نوى، حسان. (2015). تأثير الأقليّات على استقرار النُّظُم السياسيّة في الشرق الأوسط، ط1، مكتبة الوفاء القانونيّة.

39 ـ الهنداوي، أنعام لفتة. & الربيعي، مديحة. (2019). مفاهيم في علم النفس السياسي، ط1، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2019.

40 ـ وهبان، أحمد. (2004). الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليّات والجماعات والحركات العرقية، الدار الجامعية.

الفصل الخامس

دور المتغيّر الاقتصادي في تشكيل قرارات الناخب العراقي

(دراسة في أثر الفقر والبطالة على توجّهات التصويت)

أ. م. د. سعدي أحمد الموسوي[1]

المُقدّمة

تُمثّل العملية الانتخابيّة في العراق انعكاسًا مباشرًا لمدى وعي المواطنين العراقيين ودرجة رضاهم عن السياسات العامة للحكومات المتعاقبة منذ سنة 2003 ولغاية الوقت الحاضر. وتوجد عوامل ومتغيرات عدة توثر بشكل مباشر في توجهات الناخبين وقراراتهم في التصويت ومن أبرزها وأهمها هو العامل أو المتغير الاقتصادي، إذ يلعب هذا المتغير دورًا أساسيًا ومحوريًا في تشكيل توجهات الناخب في مختلف دول العالم ولاسيما في البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي مثل العراق. إذ إن معدلات الفقر والبطالة المتزايدة تسهم بشكل مباشر في صياغة القرار الانتخابي، سواء عبر اختيار مرشحين بناء على وعود اقتصادية، أو مقاطعة الانتخابات تعبير عن الإحباط من التجارب الانتخابيّة السابقة. ولدراسة مدى تأثير الفقر والبطالة كمتغيرات اقتصادية في تشكيل قرارات الناخب العراقي وتوجهاته في التصويت اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي للوصول إلى أحكام علمية منطقية للعلاقة بين متغيراتها، وتم تقسيمها على الفقرات الآتية:

أولاً: مفهوم وفلسفة الفقر كمتغير اقتصادي.

ثانياً: مفهوم وفلسفة البطالة كمتغير اقتصادي.

ثالثاً: تحليل دور المتغير الاقتصادي في توجهات الناخب العراقي.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

(1) جامعة الكوفة-مركز دراسات الكوفة

تعدُّ المنهجية العلميّة للبحوث والدراسات خارطة طريق الدراسة بدءًا من تحديد المشكلة إلى المعالجات العلميّة لتلك المشكلة ومعضلاتها ولتحقيق الهدف المنشود من الدراسة الحالية تمت صياغة المنهجية العلميّة لها وفقًا للفقرات في أدناه:

رغم تكرار الانتخابات في العراق بعد سنة 2003 وتعاقب الحكومات وبرامجها الانتخابيّة والحكومية، إلا أن مستويات الفقر والبطالة لم تشهد تحسنًا ملموسًا من قبل المواطنين، الأمر الذي يثير التساؤلات حول مدى تأثير هذه المتغيرات الاقتصاديّة في قرارات الناخبين وتوجهاتهم في التصويت لاختيار النواب ومساهمتهم في تشكيل الحكومة ومن جملة هذه التساؤلات هي:

ما مدى تأثير الفقر في تشكيل قرارات الناخب العراقي وتوجهاته في التصويت؟

ما مدى تأثير البطالة في تشكيل قرارات الناخب العراقي وتوجهاته في التصويت؟

ما دور المتغير الاقتصادي في تشكيل قرارات الناخب العراقي؟.

تبرز أهمية الدراسة من أهمية موضوعها ومتغيراتها ومدى ارتباطها في ديناميكية الجوانب الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة في العراق كونها تُلقي الضوء على أحد أبرز العوامل المهمّة في دراسات الانتخابات العراقيّة. ومن هنا فإن أهمية الدراسة يمكن عرضها عبر الآتي:

1-تساعد هذه الدراسة صنّاع القرار والأحزاب السياسيّة في فهم الديناميكيات الاقتصاديّة لسلوك الناخب.

2-تسهم في تعزيز الشفافية والحوكمة من خلال قراءة واقعية للتوجه الشعبي عبر ميول ورغبات المواطنين في الجانب الاقتصادي ومدى تأثير ذلك في توجهاتهم في التصويت.

3-تسهم في استقراء مدى الرضا أو الاحباط لدى المواطنين من التجارب الانتخابيّة السابقة.

4-تمثل الدراسة محاولة علمية لتحليل المتغيرات المؤثرة في توجهات الناخب العراقي ومنها المتغير الاقتصادي للوصول إلى استنتاجات وتوصيات علميّة تسهم في انجاح العملية الانتخابيّة وتحقيق الغايات والأهداف العامة المرجوة منها.

وتهدف الدراسة إلى مجموعة من الأهداف بغية الوصول إلى نتائج علمية تسهم في حل مشكلتها وتحقيق الغايات المنشودة منها وتتمثل تلك الأهداف في:

1-التعرف إلى الأهمية التي يحتلها المتغير الاقتصادي في تشكيل توجهات الناخب العراقي.

2-تحليل العلاقة بين سلوك الناخب العراقي ومستويات الفقر التي يعاني منها المجتمع.

3-تحليل العلاقة بين البطالة في المجتمع العراقي ومدى انعكاسها في سلوك الناخب.

4-الوصول إلى نتائج علمية بحثية للحكم على مدى تأثير العامل الاقتصادي في العملية الانتخابيّة ووضع الحلول عبر استنتاجات وتوصيات علمية وجعلها في متناول يد صناع القرار السياسي والإداري في العراق وكافة أصحاب المصالح الأخرى.

لتحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى حلول منطقية وعلمية للإشكالية الرئيسة تمت صياغة فرضيات الدراسة للسعي من خلال المنهج المستخدم ومحاولة اختبارها وفقاً للأسس العلميّة التحليليّة في البحث العلمي. **وتمثلت في الفرضيات الآتية:**

1-يوجد تأثير لمستويات الفقر في تشكيل قرارات الناخب العراقي وتوجهاته في التصويت.

2-يوجد تأثير لمستويات البطالة في تشكيل قرارات الناخب العراقي وتوجهاته في التصويت.

3-يوجد دور للمتغير الاقتصادي في تشكيل قرارات الناخب العراقي والتأثير في توجهاته في عملية التصويت.

أولاً: مفهوم وفلسفة الفقر كمتغير اقتصادي

1-مفهوم الفقر في الفكر الاقتصادي:

وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع، مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها. ورغم التفاوت في تحديد مفهوم الفقر ومعاييره، الا أن انخفاض الدخل للفرد أو الأسرة يمثّل العمود الفقري لهذا المفهوم وهذه المعايير، مع ما يرافق ذلك من ضعف القدرة على توفير المستلزمات الضرورية من مسكن ومأكل وملبس، والمستلزمات الأخرى الصحية والتعليمية وغيرها(.Ünver, 2014, P.52)

وتتفاقم مشكلة الفقر في العادة في المجتمعات النامية، وبخاصة تلك التي يتوقف نموها الاقتصادي وراء نموها السكاني، وتتفاوت تبعا لذلك أساليب المعالجات والمحاولات الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة الخطيرة وتداعياتها وقد أقر الاعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948 أن الفقر قضية من قضايا حقوق الإنسان، وأعادت تأكيد هذا الرأي في مناسبات عدة مختلف هيئات الأمم المتحدة، ومنها الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن مصطلح الفقر لم يرد صراحة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، إلا أن الفقر هو حالة اقتصادية تعني عدم قدرة الأفراد أو الأسر على

تأمين الاحتياجات الأساسية للحياة مثل الغذاء، السكن، التعليم، الصحة، والملبس. ويُعد الفقر أحد المؤشرات الرئيسة التي تعكس التفاوت في توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع. (Loehr , 2024, p.6)

والفقر في اللغة مفهوم مستمد من فكرة ضد الغنى ما يعني الشعور بالحاجة، سواء كانت حاجة مادية كالمال أو معنوية كالمعرفة والثقافة، لذا فإنّ احتياج الإنسان إلى أي شيء يكمل به نقصه فضلًا عن شعوره بالحرمان والقلة يسمّى فقراً.

وقبل تحديد مفاهيم الفقر، سـواء على وفق اتجاهاتها التقليدية أو الحديثة، لابد من توضيح معنى الفقر في اللغة، إذ يعني الحاجة، وافتقر فلانٌ وأفقرهُ الله وهو الفقير، ويرى الآخرون أن الفقير الذي لا شيء له، والمسكين هو الفقير، والفقر يعني الافتقار إلى شيء يحتاجه الإنسان والذي يمثل الحد الأدنى من متطلبات الحياة، أي العوز والفاقة وهما نقيضان للغنى، فالفقير من الناس من لا يملك إلا أقل القوت، وأن يكون غنياً يعني أن يتمتع بالرخاء والثروة وسهولة العيش والاكتفاء، وهنا تظهر أهمية البعد المادي في تحقيق الحاجات من مأكل وملبس ومسكن (السعدي، 2008، ص.21). وتبتعد المفاهيم الحديثة للفقر كثيراً عن النُهُج التقليدية التي تنظر إلى الفقر على أنه حرمان من الدخل أو الحاجات الأساسية، فإنها تنظر إلى الفقر على أنه حرمان من القدرات الأساسية وليس مجرد الافتقار إلى الدخل وحده، إذ عرف الفقر بأنه وضع إنساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمن من الموارد والقدرات والخيارات والأمن والقدرة اللازمة على التمتع بمستوى معيشي لائق وكذلك من الحقوق المدنيّة والثقافيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة الأخرى، وهناك ما يتعلق بالاتجاهات والقيم وشخصية الأفراد التي من أهمها الشعور بالإبعاد والانعزال والعجز والاعتمادية والإحساس بالدونيّة والاستسلام وانعدام ضبط النفس والقدرة الضئيلة على تنويع مصادر الإشباع أو التخطيط للمستقبل (Loehr , 2024, p8.).

ويرى بعضهم أنّ الفقر في مجتمعٍ ما ناتج عن خصائصه الاجتماعيّة والاقتصاديّة، أي أنّ السكان يفتقدون مؤشرات التحديث، فالخلل الاجتماعي يؤدي إلى خلل اقتصادي ما يؤدي إلى خلل اجتماعي، وهكذا يظلون في الدائرة نفسها لا يخرجون منها إلا إذا اكتسبوا خصائص الشـخصية الحديثة، التي وصفها (انغلز) بأنها تتميز بدرجة عالية من الانتماء إلى الـدولة والمشاركة المحلية والاستقلالية والاعتماد على النفس والإحساس بالفعالية والقدرة على التغيير، وتؤمن بالعلم والتعاون، وإنّ أفضل السُّبل في التعامل مع مشـكلة الفقر هي ببناء قدرات الفقراء وتأهيلهم ليتبلور لديهم شعور ذاتي بأنهم مرتبطون بالمجتمع، وإنهم يخدمون

الاقتصاد، فضلاً عن أن الآخرين سيقدرون عملهم لأهميته للمجتمع ككل، وهذا سيؤدي إلى استقرار النظام، وتحقيق العدالة الاجتماعيّة.(Sen, 1999 ,p.4).

شهد موضوع الفقر اهتمامًا متزايدًا من وكالات التنمية الاقتصاديّة خلال العقود الأخيرة، نظراً لتعقيداته وأبعاده المتعددة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وبيئيًا وتاريخيًا. إذ إنّ نحو نصف سكان العالم، أي حوالي 2.8 مليار شخص، يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، فيما يعيش حوالي 1.2 مليار بأقل من دولار في اليوم، بمعدل فقر عالمي يقدّر بنحو 24%، يتوزع بنسب متفاوتة بين جنوب آسيا وشبه الصحراء الأفريقية وشرق آسيا. وتسعى معظم الدول لرفع مستويات المعيشة للأفراد ذوي الدخول المنخفضة وسط تدنّي النمو الاقتصادي وتفاوت توزيع الدخل، حيث فاقم سوء تنفيذ السياسات الاقتصاديّة الكليّة والأزمات الماليّة والتغيرات السياسيّة، إضافة إلى النزاعات المُسلحة، من تفاقم الفقر العالمي خلال العقود الأخيرة (United Nations Development Programmed , 2019).

واستنادًا لما سبق فالفقر لا يفسّر بانخفاض الدخل أو الحرمان من حد أدنى من الحاجات الأساسية فحسب، على الرغم من أنّ الدخل يعد ركيزة أساسية تقوم عليها الحياة، ولكن الدخل بمفرده ليس كافياً، فإذا لم يكن موصولاً بالحريات الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة فأنه لا يكفي لكي يكون حافزاً لإذكاء القدرات الفردية، بهذا المعنى لا يكون الدخل غايةً في حد ذاته، بل وسيلة لكي يتمكن الفرد من أن يحيا حياة محصنة من الأمراض ويحصل على رصيده من التعليم، ويشارك في الحياة السياسيّة والثقافيّة والاقتصاديّة حيث يعيش، أي أن الفقر هو الحرمان من القدرات والحقوق والحريات الأساسية التي تسمح للأفراد بالقيام بالاختيارات الضرورية، وتمكنهم من استغلال الفرص التي يحتاجون إليها لكي يحيوا الحياة التي يرغبون.

2-أنواع الفقر في الفكر الاقتصادي (Sen, 1999 , .p 19).

تشير أبرز الدراسات في الفكر الاقتصادي إلى أن الفقر يمكن أن يظهر في الأشكال الآتية:

الفقر المطلق: هو عدم قدرة الفرد على تلبية الحاجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة، ويُقاس بخط فقر عالمي مثل 2.15 دولار يوميًا للفرد حسب البنك الدولي.

الفقر النسبي: هو حالة يُعتبر فيها الفرد فقيرًا مقارنة بمستوى المعيشة العام في المجتمع، حتى وإن لم يكن تحت خط الفقر المطلق.

الفقر متعدد الأبعاد: يشمل ليس فقط الدخل بل أيضاً عدم الوصول إلى خدمات الصحة، التعليم، السكن اللائق، والمياه النظيفة.

3-أهمية الفقر كمتغير في الاقتصاد:

رغم أن الفقر يعدّ من الظواهر السلبية، إلا أن دراسته تكتسب أهمية بالغة في علم الاقتصاد للأسباب التالية:

أ-مؤشر للتنمية الاقتصاديّة: ارتفاع معدلات الفقر يشير إلى خلل في السياسات الاقتصاديّة والتنموية، وانخفاضها يُعد نجاحًا في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل.

ب-يؤثر على الاستهلاك والاستثمار: الفقراء يستهلكون أقل، وبالتالي تنخفض معدلات الطلب الإجمالي، ما يؤثر على الإنتاج وفرص العمل والنمو الاقتصادي.

ت-يخلق ضغوطًا على الموارد الحكومية: الفقر يزيد الطلب على الدعم الحكومي، والمساعدات الاجتماعيّة، والخدمات الصحية والتعليمية، ما يمثّل عبئًا على موازنات الدول.

ث-سبب لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي: المجتمعات التي تعاني من فقر مرتفع تكون أكثر عرضة للاضطرابات، والهجرة، والنزاعات، ما يؤثر على بيئة الاستثمار والاستقرار الاقتصادي.

ج-يؤثر على رأس المال البشري: الفقر يحرم الأفراد من التعليم والتغذية الجيدة والرعاية الصحية، ما يضعف جودة القوى العاملة على المدى الطويل ويقلل من الإنتاجية. (Loehr 23 .2024, p)

ثانياً: مفهوم وفلسفة البطالة كمتغير اقتصادي

1-مفهوم البطالة في الفكر الاقتصادي:

تعدُّ البطالة واحدة من أخطر المشكلات الاقتصاديّة التي تواجه معظم النُّظُم الاقتصاديّة في العالم، لما لها من تأثيرات سلبية على الاقتصاد والمجتمع. إذ تعدّ مؤشرًا حيويًا على قدرة النظام الاقتصادي على النمو وتوفير فرص العمل للباحثين عنه. وتُعرف البطالة بأنها الحالة التي يكون فيها الفرد قادرًا وراغبًا في العمل، لكنّه لا يجد فرصة عمل.

وتشير الأدبيات الاقتصاديّة إلى أن البطالة هي تعطل الأفراد عن العمل رغم رغبتهم في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق، وتشمل مجموع الأشخاص القادرين على العمل والباحثين عنه. ويعتمد التعريف الأكثر شيوعًا للبطالة على توصية منظمة العمل الدوليّة التي تعرّفها على أنها العدد الكلي للأشخاص القادرين والمؤهلين للكسب الذين لا يجدون وظيفة رغم بحثهم عنها واستعدادهم لها. (ILO,2020,P.12)

2-أهمية البطالة كمتغير اقتصادي: (International Labour Organization. (2020

تعدُّ البطالة من المتغيرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة المهمة، وتعكس أداء الاقتصاد وفعالية السياسات الحكومية. وتبرز أهمية دراسة البطالة في الاقتصاد كونها:

أ-مؤشرا على أداء الاقتصاد: ارتفاع معدلات البطالة يدل على ركود اقتصادي أو ضعف في السياسات الاقتصاديّة.

ب-تأثيرها على النمو الاقتصادي: البطالة تعني تعطيل جزء من الموارد البشرية، ما يؤدي إلى تباطؤ الإنتاج والنمو.

ت-للبطالة آثار اجتماعية ونفسية: تؤدي البطالة إلى الفقر، التهميش، العنف، الجريمة، والهجرة.

ث-توجيه السياسات العامة: تساعد في معرفة أسباب وأنواع البطالة في تصميم سياسات فعالة لإيجاد فرص عمل.

ج-علاقتها بالتضخم: في بعض النظريات، هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم (كما في منحنى فيليبس).

3-أنواع البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث

في الكثير من الدراسات والبحوث الفكريّة الاقتصاديّة الحديثة ترى أن البطالة يمكن أن تصنف في أربعة أشكال أساسية هي:

أ-البطالة الهيكلية:

وهي تمثل البطالة الناتجة عن تغييرات هيكلية في الاقتصاد، مثل التطور التكنولوجي أو انتقال الصناعات أو اكتشاف موارد متنوعة أو تحديث وسائل إنتاج أكثر كفاءة وفاعلية أو ظهور منتجات سلعية وخدمية جديدة تأخذ مكان السلع القديم. والبطالة الهيكلية هي التي تنشأ بسبب الاختلاف الذي يحصل بـين نظام توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها ويقترن ظهورها مع تطور وظهور الآلـة واحلالها محـل العنصر البشرى بما يؤدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال. كما أن أحد أسباب حدوث البطالة الهيكلية هو التغيرات في العمل كدخول المراهقين والشباب إلـى سـوق العمـل بأعداد كبيرة وفي ظل النظام العالمي الجديد والعولمة عرفت الـدول المتقدمـة والنامية نوعاً جديداً من البطالة الهيكلية بسبب ظهور الشركات متعددة الجنسيات والتي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية لارتفاع معدلات الربح فـي تلك الدول وأدى ذلك إلى أن فقد كثير من العمال لوظائفهم في

الدول المتقدمـة. أما الدول النامية فتعاني من البطالة الناشئة عن وجود اخـتلالات هيكليـة فـي الاقتصاد نتيجة سوء استغلال الموارد البشرية وقصور الطاقات الإنتاجية، وعجز الاقتصاد عن خلق فرص عمل جديدة لامتصاص القوة العاملة المتعطل. وبذلك فإن البطالة الهيكلية في الدول المتقدمة تكون حالة مؤقتة تنتهي بمرور مُدة زمنية يتدرب فيها عنصر العمل ويكتسب المهارات الجديدة، أمـا بالنسبة للدول النامية فهي مشكلة مزمنة تزداد عمقاً مع مرور الـزمن وتحتـاج حلولاً جذرية وإصلاحات في هيكل الاقتصاد. International Labour Organization. (2020).

ب-البطالة الاحتكاكية:

يقصد بالبطالة الاحتكاكية في الفكر الاقتصادي هي ظاهر وجود أفراد في المجتمع من دون عمل رغم أنهم قادرون عليه ويبحثـون عنـه أو يبحثوا عن فرصة عمل أفضل من تلك التي يعملون بها أي أنها تحدث عندما يرغب الأفراد الانتقال من وظيفة إلى أخرى أو يدخلون سوق العمل لأول مرة وتشير الدراسات إلى أن هذا النوع من البطالة يمثل جزءًا مرغوبا فيه، إذ يتنقـل العمـال بإرادتهم بين الوظائف المختلفة بهدف زيادة الأجر أو تحسين مستوى الإنتاجيـة والمهارة ويترتب على ذلك زيادة الدخل وتوفير نوعية ذات كفاءة من المـوارد البشرية إضافة إلى نمو الناتج وتوفير فرص عمل إضافية وعادة ما تكـون فترات البطالة الاحتكاكية قصيرة الأجل وهناك عدة عوامل تؤثر على طول فترة تلك البطالة مثل مدى توفر المعلومات عن سوق العمل وتكلفة البحث عن فرصة عمل جديدة. (ILO,2020,P.38)

ت-البطالة الدورية:

يرتبط هذا النوع من البطالة بدورات النشاط الاقتصادي،إذ تزداد البطالة الدورية في فترات الركود الاقتصادي وتنخفض مستوياتها في فترات الازدهار الاقتصادي، إذ إنها تحـدث نتيجـة التذبذب في الدورات الاقتصاديّة وما يترتب على ذلك مـن انخفـاض الطلـب الكلي ويصاحب ذلك عادةً ارتفاع في معدلات البطالة ويحدث هذا في فتـرات الركود والكساد وغالباً ما يقل حجم الناتج ويظل مستوى الأسعار مرتفعـاً فـي حالة الركود مثلما حدث في فترات الركود في الاقتصاد العالمي في الفترة مـن 1924 وحتى 1927 والذي تحوّل إلى حالة الكساد العظيم في 1933،وصحبه ارتفاع كبير في معدلات البطالة. (ILO,2020,P.39)

ث-البطالة المقنعة:

هي الحالة التي يعمل فيها الأفراد ولكن إنتاجيتهم تكون منخفضة جداً أو لا تضيف قيمة فعلية إلى العمل ككل وتظهر البطالة المقنعة عندما يشغل بعض الأشخاص وظائف يتقاضون

عنها أجـوراً دون أن يضيفوا شيئاً إلى الإنتاجية، ولا يتأثر حجم الإنتاج في حالـة الاسـتغناء عنهم.

ينتشر هذا النوع من البطالة في الدول التي تتميز بالتضخم الـسكاني ويتركز في المؤسسات الحكومية الكبيرة والوحدات المملوكة للدولة،إذ يـتم التشغيل لتحقيق أغراض اجتماعية وسياسي وبذلك يمكن القول إن البطالة المقنعة تحدث عندما يوجد عدد مـن العمـال يفوق العدد المطلوب للعمل. ويتضح أن هذا النوع من البطالة في مفهومين أساسين:الأول يشير إلـى الأفـراد الذين يعملون، ولكـن ليس بكامل طاقـاتهم أو يعملون فـي أعمال إنتاجياتهم فيها أقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه في أعمال أخرى، أما المفهوم الثاني فأنه يشير إلـى الأفـراد الذين يعملون فـي أعمال تكون فيها الإنتاجية الحدية للعمـل ضئيلة جـدًا أو منعدمة.

إن البطالة المقنعة في أغلب الأحيان تكـون عائقًا للعملية الإنتاجية، خاصـة فـي قطاع الخـدمات، إذ تـنخفض مستويات الخدمـة المقدمـة نتيجة لتشغيل أعـداد كبيرة مـن الأفـراد، تفـوق الاحتياجات الحقيقية لحجـم العمـل، مـا يؤدي إلـى نـوع مـن التعارض بين العاملين والتضارب في وجهـات النظـر واجـراءات العمـل كمـا تـؤدي إلـى تفشـي ظاهرة الروتين والبيروقراطية. وهناك جانبٌ غير منظور من البطالة المقنعة يتمثل بصفة خاصة في عـدم وضـع الرجـل المناسـب فـي المكـان المناسـب كخريجـي مراحـل التعلـيم المختلفـة الذين لا يعملون فـي مجـالات تخصصـاتهم أو فـي أعمـال لا تتناسـب مـع مسـتوى التحصيل العلمي الذين يتلقونه في المؤسسات التعليمية. (ILO,2020,P.41)

ج-البطالة العادية: يحدث هـذا النـوع مـن البطالـة عنـدما لا تعمـل أسـواق العمـل بكفـاءة، حتـى وإن توافرت الوظائف بقدر كبير مثل هذه البطالة تشـمل العمـال الذين تركـوا وظـائفهم أو الذين فُصِلوا ولـم يحصلوا علـى وظـائف جديدة. كمـا تشـمل أشخاصًا آخرين مثـل صـغار السـن، والنسـاء اللواتي كـنّ يعملن فـي منـازلهن ولـم تكـن لهـن وظـائف ولكـن بـدأنَ البحـث عنهـا الآن، وتسمى هذه البطالة (البطالة قصيرة الأجل). (International Labour Organization (2020.

ح-البطالة الموسمية: هـي البطالـة التـي تظهـر بشـكل موسـمي، وتـرتبط بصـورة كبيرة بطبيعة النشـاط الإنتـاجي نفسـه، وتذبذبـه بين الحاجـة الشديدة للأيدي العاملـة فـي بعـض الأوقـات، وتراجـع وتنـاقص هـذه الحاجـة فـي أوقـات أخـرى، فهـي تحـدث خـلال موسـم معين أو بعـد عمـل عرضي معين وهي نوع آخر من البطالة العادية. وغالبًا

ما تظهر البطالة الموسمية في مجال العمل الزراعي نظرًا لما تتسم به طبيعة أنشطته الزراعية وكذلك في مجال السياحة إلى حد ما وتظهر كذلك في الصناعات التي يتم فيها خفض عدد عمالها خلال فصول معينة كل عام مثل: الصناعات الغذائية وصناعة السفن ومحالج القطن وفي أعمال الشحن والتفريغ وفي مجال التحشيد والبناء، إذ تنتهي فرص العمل مؤقتًا بإنجاز العمل نفسه.(Ünver, 2014, P.58)

خ-البطالة التكنولوجية أو التقنية: وهي التي تظهر نتيجة استخدام الأساليب التكنولوجية في الإنتاج أو التي تتطلب مهارات خاصة على النحو الذي يؤدي إلى تعطل أو الاستغناء عن بعض أفراد العمل، ممن لا تتوفر فيهم هذه المهارات، أو إدخال آلات صناعية لا تحتاج إلى عمال كثيرين (Ünver, 2014, P.62)

د-البطالة الاختيارية: البطالة الاختيارية هي نوع من البطالة يتوقف فيها الأشخاص عن البحث عن عمل لا تعطل العامل بمحض إرادته عن طريق تقديم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به لأسباب متعددة قد يكون بعضها راجعًا إلى توافر مصادر مستقلة للدخل أو؛لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرًا أعلى وظروف عمل أحسن ـ وفي كل هذه الحالات قرار التعطل اختياري(Ünver, 2014, P.64))

ذ-البطالة الإجبارية: يظهر هذا النوع من البطالة عند اجبار العامل على التعطل رغم أنه راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد. ومثال ذلك تسريح العمال كالطرد وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد كما أن البطالة الإجبارية يمكن أن تأخذ شكل البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية. وجدير بالذكر أن نشير إلى دور الحكومة وزارة القوى العاملة في مواجهة مشكلة تسريح العمال وهو إنشاء صندوق دعم مالي لمساعدة الشركات التي تواجه مشكلات بشرط ألا تُسرّح من عمالها. Ünver, 2014, P.67

س-البطالة السافرة: هي حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل، وهم قادرون على العمل جسمانياً وذهنياً وعقلياً ويرغبون فيه ولا يجدون الفرصة المناسبة أو العمل المطلوب للتشغيل في داخل المؤسسات الاقتصادية. وهي تعني أيضا انخفاض فرص العمالة في سوق العمل والإنتاج نتيجة انخفاض معدلات الفائض في العرض مع ارتفاع عدد القادرين على العمل أو الطالبين له، وتعد تلك البطالة قاسية جدًا في كثير من الدول العربية، ولا توجد عادة أنظمة

حمايـة اجتماعيـة أو إعانـات حكوميـة بـل تنعـدم كـل هـذه المسـاعدات بالنسـبة للعاطـل فـي الـدول الناميـة لـذلك تكـون حـادة وقاسـية، أمـا فـي الـدول المتقدمـة فتكـون أقـل حـدة،حيـث يحصل العاطـل عـن العمـل علـى إعانـة بطالـة واعانـات حكوميـة أخـرى وهـذا النـوع مـألوف وموجـود، ويحـدث نتيجة لقصور الطلب علـى الأيـدي العاملـة وخاصـة فـي القطاعات الإنتاجية (غير الزراعيـة) كالصناعة وبعـض الخـدمات التـي تحتـاج إلـى رؤوس أموال ضخمة.. International Labour Organization .2020

ثالثاً: تحليل دور المتغير الاقتصادي في توجهات الناخب العراقي

تُعد الانتخابات عنصرًا أساسيًا في التحول الديمقراطي، إذ تعد الوسيلة الشرعية لتحقيق التغيير السياسي السلمي، وأداة قانونية لتقاسم السلطة بين المجموعات المختلفة حسب أوزانها النسبية وقد شهد العراق منذ العام 2003 تحولات هيكلية كبيرة في مجالات عدة، لا سيما في النظام السياسي، مع توجه واضح نحو الديمقراطيّة عبر اختيار الشعب لحكامه ونوابه.

إذ يتأثر سلوك الناخب بعوامل متعددة منها الخلفية الثقافيّة والنشأة السياسيّة والحالة الاقتصاديّة والقيم والمعتقدات والحالة الاجتماعيّة والطبقية ومستوى المعيشة ونوع العمل وتلعب تلك العوامل دورًا في تحديد توجهات الناخبين السياسيّة كما تؤثر العوامل السياسيّة على ثقة الناخبين بالنظام والمُرشّحين، في حين يؤثر التعليم والمعرفة السياسيّة على تكوين التوجهات والاختيارات الانتخابيّة. (Norris,2011, p.16).

ورغم التحولات السياسيّة المتسارعة، ما يزال كثير من الناخبين في العراق غير ملمين بطبيعة النظام السياسي البرلماني السائد، إذ كانت ممارسات الترهيب والترغيب جزءًا من سلوك التصويت في الأنظمة السابقة، واستمر هذا في انتخابات الجمعية الوطنيّة والتصويت على الدستور. وكثيرًا ما ينطلق الناخبون من انتماءات مذهبية أو قومية، متأثرين بدعوات رجال الدين أو السياسة، دون دراسة قائمة المُرشّحين ومؤهلاتهم أو برامجهم الانتخابيّة. (Mansour,2018,p.66).

كما تميل أغلب الأحزاب الحالية إلى أن تكون أحزاب شخصيات، إذ يصوّت الناخبون بناءً على مقبولية زعمائهم لا على البرامج الانتخابيّة ويستخدم العديد من المُرشّحين الخطاب الانتخابي المتغير بحسب الظروف، مستغلين التوترات الطائفيّة أو القومية لكسب الأصوات(Wickham,2013,p.34).

يرى بعض الباحثين أن الناخب العراقي يقع بين تأثيرين رئيسين: الأول هو تأثير الأحزاب والقوى السياسيّة والظروف الأمنية، التي تشتّت وعي الناخب وتؤثر على اختياره بناءً على شعارات غير منطقية، مما يفسر تراجع مشاركة بعض المواطنين وشعورهم بعدم رضاهم عن نتائج الانتخابات. والثاني هو حداثة التجربة الانتخابيّة وقلة الوعي، رغم مرور العراق بعدة مراحل انتخابية كان من المفترض أن تعزز خبرة الناخب في المجمل، الثقافة الانتخابيّة في العراق ما تزال دون المستوى المطلوب، ويتحمل مسؤوليتها المواطن، والأحزاب، والقوى السياسيّة، ومفوضية الانتخابات، ورجال الدين، والطبقة المثقفة. لذلك، فإن المعالجة تتطلب خطوات عملية توضح الواقع الانتخابي وتزيل الالتباسات، إذ يبقى الناخب العراقي حجر الأساس في بناء الديمقراطيّة في العراق، رغم أنه يواجه تحديات معقدة تتعلق بالوعي، والثقة، والبيئة السياسيّة، والحالة الاقتصاديّة. (International IDEA, 2019)

وبما أن موضوع الدراسة يركز على دور المتغيرات الاقتصاديّة في تشكيل قرارات الناخب العراقي، سنُلقي الضوء على تأثير الفقر والبطالة كمتغيرين اقتصاديين مؤثرين في توجهات الناخب العراقي وقراراته الانتخابيّة.

1-تحليل أثر الفقر على توجهات التصويت للناخب العراقي:

عُدَّت الانتخابات واحدة من أبرز صور المشاركة السياسيّة في الأنظمة الديمقراطيّة، وهي تمثل أداةً للمواطنين لاختيار ممثليهم وصناعة القرار. (Dahl, 1989, p.78) وفي السياق العراقي، تتداخل العوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة لتؤثر بشكل مباشر على سلوك الناخب، ويأتي الفقر كأحد أبرز المتغيرات الاقتصاديّة التي تساهم في إعادة تشكيل توجهات التصويت (Sen ,1999 ,p.44).

وتشير العديد من النظريات السياسيّة إلى أنّ المتغيرات الاقتصاديّة مثل الفقر والبطالة والتضخم، لها دور في تشكيل الرأي العام واتجاهات التصويت ففي العراق ووفقًا لتقارير وزارة التخطيط العراقيّة والبنك الدولي، يبلغ معدل الفقر نحو 25 % عام 2023، ويتركز الفقر بشكل أكبر في المحافظات الجنوبية والريفية من العراق ((Iraqi Ministry of Planning, 2023 World Bank, 2023)).

وعبر التجارب الانتخابيّة السابقة في العراق، يظهر أثر الفقر في توجهات وقرارات الناخب العراقي بشكل ملموس في الجوانب التالية:

أ-انخفاض المشاركة في الانتخابات: تؤثر مستويات الفقر بصورة مباشرة في نسب المشاركة في الانتخابات في العراق، إذ أثبتت التجارب الانتخابيّة السابقة في العراق ووفقًا

لإحصاءات وزارة التخطيط العراقيّة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن الفئات الفقيرة من المجتمع هي الأقل مشاركة في التصويت. (Iraqi Ministry of Planning, 2023) .(Independent High Electoral Commission, 2022),

ويعود السبب في ذلك إلى الشعور بعدم الفاعلية السياسيّة في تحسين مستوياتهم المعيشية وتعديل الأوضاع الاقتصاديّة في البلد، الأمر الذي يؤدي إلى العزوف عن المشاركة في التصويت أو مقاطعة الانتخابات.

وهنا نجد أن للفقر أثرًا مباشرًا في توجهات الناخب العراقي وتشكيل قراراته المتعلقة بالمشاركة أو عدمها في الانتخابات، وعدم التصويت لأيٍ من المُرشّحين المشاركين.

ب-المشاركة في الانتخابات لأسباب نفعية: الفئات الاجتماعيّة الفقيرة تبني قراراتها التصويتية في الانتخابات على وفق المنفعة والمصالح الشخصية، فهي تبحث عن السُّبل التي تمكنها من تحسين وضعها المعيشي والاقتصادي عبر البحث عن الوظائف أو المساعدات الماديّة والماليّة التي يقدمها المُرشّحون وقوائمهم الانتخابيّة، أو تلك التي يوعد بها المُرشّحون في حال فوزهم بتقديم هذه المساعدات أو الفرص الوظيفية لأبناء الطبقات الفقيرة في المجتمع بغية الحصول على أصواتهم في أثناء العملية الانتخابيّة.(AL-Ali,2014,p.83)

وهنا نلاحظ أن لمتغير الفقر أثرًا مباشرًا أيضاً في تشكيل قرارات الناخب العراقي وتحديد توجهاته في المشاركة والتصويت في الانتخابات على أسس نفعية، والبحث عن المصالح الشخصية التي يمكن أن تحسُّن من وضعه الاقتصادي ومستويات المعيشة.

ت-سهولة التأثير بشراء الأصوات: تشير الكثير من الدراسات والأبحاث إلى أن الفئات الاجتماعيّة الفقيرة هي الأكثر عرضة للضغوطات المادية والماليّة، وكثرة الاحتياجات المعيشية لدى تلك الفئات تجعلها ترضخ لضغوطات المُرشّحين عبر شراء أصواتهم الانتخابيّة وتوجيه مشاركتهم نحو دافع الحصول على الأموال مقابل منح الأصوات.(AL-Ali,2014,p.85).) وهنا يلعب الفقر دورًا أساسيًا في تشكيل قرارات الناخبين والتأثير في توجهاتهم الانتخابيّة، حيث يصوّتون للمرشح الذي يدفع الأموال مقابل الحصول على أصواتهم في الانتخابات، سعياً لتحسين وضعهم المعيشي أو لسداد بعض نفقات احتياجاتهم اليومية.

ث-المشاركة في الانتخابات والتصويت العقابي: تشعر مختلف الفئات الفقيرة في المجتمع بالإحباط والندم لمشاركتها في الانتخابات السابقة والتصويت لمرشحين لم يوفوا بوعودهم ولم يقدموا شيئًا لتلك الفئات بعد فوزهم، رغم وعودهم بتحسين أوضاعهم المعيشية وتقديم المساعدات لهم تعمل تلك الفئات الفقيرة على المشاركة الفعالة في

الانتخابات اللاحقة والتصويت لمرشحين آخرين ضد من خذلوهم في التجارب السابقة كعقاب لهم على عدم الوفاء بوعودهم وتفضيل مصالحهم الشخصية على مصالح الناخبين، وهو ما يعرف بـ«التصويت العقابي».

وهنا يأخذ الفقر أثرًا آخر في تشكيل قرارات الناخبين وتوجيه تصويتهم نحو اختيار الأصلح والتصويت ضد من كان في السلطة بسبب الفشل الاقتصادي.

واستنادًا لما تقدم من تحليل أثر الفقر في تشكيل توجهات الناخبين، أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى التي تنص على: (يوجد تأثير لمستويات الفقر في تشكيل قرارات الناخب العراقي وتوجهاته في التصويت.(

2-تحليل أثر البطالة على توجهات التصويت للناخب العراقي:

تمثل البطالة كمتغير اقتصادي من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات النامية، ومنها العراق، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسيّة. ويُعد سلوك الناخب وتوجهاته في الانتخابات انعكاسًا مهمًا لهذه التحديات، إذ تُظهر التجارب السياسيّة والانتخابيّة السابقة أن العوامل الاقتصاديّة، وبخاصة البطالة، تُؤثر بدرجة كبيرة في تشكيل القرار الانتخابي للأفراد, ووفقًا لبيانات وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء، فإن معدل البطالة بين الشباب العراقي يتجاوز 25 %، ويصل في بعض المحافظات إلى أكثر من 40 %.(Iraqi Ministry of Planning, 2023).

وبغية اختبار الفرضية الثانية للدراسة نعتمد هنا تحليل العلاقة بين البطالة وتوجهات التصويت لدى الناخب العراقي، لمعرفة مدى تأثير البطالة في السلوك الانتخابي للمواطنين والذي يدفعهم إلى اتخاذ مواقف سياسيّة معينة أو تبني خيارات انتخابية احتجاجية ووفقًا لنظرية الناخب الاقتصادي، ويميل الأفراد نحو معاقبة الأحزاب الحاكمة في حال تدهور الظروف الاقتصاديّة والاحوال المعيشية، لا سيما في ما يتعلق بارتفاع معدلات البطالة وعدم توفير فرص العمل التي تضمن العيش الكريم والأمن للأفراد وأسرهم في المجتمع.

ولبيان أثر البطالة في سلوك وخيارات الناخب نعتمد التحليل الآتي:

أ- انخفاض المشاركة في الانتخابات والامتناع عن التصويت

بسبب فقدان الثقة بالنظام السياسي والتجارب الانتخابيّة السابقة ونتيجة البطالة وعدم الحصول على فرص العمل، والوعود غير الموفاة من قبل المُرشّحين في الانتخابات السابقة، يمتنع عدد كبير من الأفراد عن التصويت، ما يؤدي إلى انخفاض نسب المشاركة في الانتخابات.

(Iraqi Ministry of Planning, 2023). وعليه، تلعب البطالة دورًا كبيرًا في تشكيل قرارات الناخب العراقي وتسهم في رسم توجهات التصويت من عدمه.

ب- المشاركة في الانتخابات لأسباب نفعية طلبًا للمصلحة الشخصية

وكما أشرنا في متغير الفقر فأن الفئات الاجتماعيّة الفقيرة تبني قراراتها التصويتية في الانتخابات على وفق المنفعة والمصالح الشخصية وهنا نجد أن الأفراد العاطلين عن العمل أو الذين لا يجدون فرصًا مناسبة للعمل يميلون إلى توجيه قراراتهم الانتخابيّة نحو الحزب أو المُرشّح الذي يعدهم بتوفير فرص التعين وايجاد فرص عمل مناسبة لهم وللحاجة الماسة لدى الكثير من فئات المجتمع إلى فرص العمل لتحسين أوضاعهم الماشية يتوجهون نحو الانتخابات والتصويت للحزب أو المُرشّح الذي يعدهم بذلك.

وهنا ينظر بشكل واضح أثر متغير البطالة في تشكيل قرارات الناخب العراقي وتوجيه أصواتهم نحو المنفعة الشخصية أملًا في التخلص من البطالة وبالتالي تحسين أوضاعهم الاقتصاديّة.

ت- سهولة التأثير بشراء الأصوات من الأفراد العاطلين عن العمل

إن كثيرا من الأفراد الذين يعانون من البطالة يخضعون للمزيد من الضغوطات المادية كونهم لا يجدون فرص العمل التي تحسّن من وضعهم المالي والاقتصادي وبالتالي يصبحون صيدا سهلا أمام المُرشّحين الذين ينتهجون شراء الأصوات من هذه الفئات وتقديم الوعود لهم والحصول على أصواتهم مقابل مغريات مالية أو مادية تجعل من الأفراد العاطلين عن العمل يبيعون أصواتهم لهؤلاء المُرشّحين بدافع الحصول على الأموال والأمل في إيجاد فرص العمل مستقبلا.

وكنتيجة للبطالة تشكلت قرارات الناخب وأثرت في توجهاته في التصويت من مرشح لآخر عبر بيع الاصوات الانتخابيّة طلبا للأموال أو لسدّ الاحتياجات المعاشية للأفراد الذين لا يمتلكون فرص مناسبة للعمل.

ث- المشاركة في الانتخابات والتصويت العقابي

كنتيجة للإحباط من الانتخابات السابقة وعبر سلوك احتجاجي يلجأ الأفراد الذين يعانون من البطالة إلى المشاركة في الانتخابات والتصويت ضد المُرشّحين السابقين والأحزاب الحاكمة بسبب فشلها في معالجة البطالة وتوفير فرص العمل لهم واختيار قوى أو شخصيات جديدة تعِد بإصلاحات اقتصادية والقضاء على البطالة والتحول نحو الأحزاب ذات الخطاب الشعبوي الذي يحاكي حاجات الفئات المهمشة والتي تبحث عن فرص العمل المناسبة لهم. وهو ما يسمّى بالتصويت العقابي.

وهما نجد أن للبطالة كمتغير اقتصادي دورًا كبيرًا في تشكيل قرارات الناخب والتأثير في توجهات الناخبين للتصويت في الانتخابات والتحول من مرشح لآخر وممارسة التصويت كعقاب للشخصيات والأحزاب التي مارست الحكم وفشلت في تخفيض مستويات البطالة والتوجه للتصويت نحو أحزاب وقوى ومرشحين بالضد من تلك الأحزاب الحاكمة.

واستنادا لما تقدم من تحليل أثر البطالة في تشكيل توجهات الناخبين أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية للدراسة والتي تنص على: (يوجد تأثير لمستويات البطالة في تشكيل قرارات الناخب العراقي وتوجهاته في التصويت).

وعبر التحليل السابق لمتغير الفقر ومتغير البطالة كونهما متغيرات اقتصادية في غاية الأهمية نجد التشابه والاشتراك في الأثر المباشر وغير المباشر للمتغيرات الاقتصاديّة في توجهات التصويت للناخب العراقي ومن هنا يمكن الحكم على صحة الفرضية الثالثة للدراسة والتي تنص على أنّه: (يوجد دور للمتغير الاقتصادي في تشكيل قرارات الناخب العراقي والتأثير في توجهاته في عملية التصويت).

إذ إن كثيرا من الأفراد والفئات ذات الدخل المحدود في المجتمع العراقي والتي تعاني من الفقر والبطالة تحاول تحسين وضعهم المعاشي وتحسين حالتهم الاقتصاديّة عبر قرارات وتوجهات معينة تجاه التصويت في الانتخابات من عدمه وهذا ما تؤيده الأحداث والتجارب الانتخابيّة السابقة في العراق والتي شهدت نسبة مشاركة منخفضة نسبيًا، خاصة بين الشباب كما أن نتائج الانتخابات السابقة أظهرت تحولًا في توجهات الناخبين من الأحزاب التقليدية إلى التصويت لقوى جديدة مستقلة أو ناشئة كما أن الأحداث أظهرت أن البطالة والفقر كانت من أبرز دوافع الغضب الشعبي والحراك الشعبي والاحتجاجات ضد الحكومات السابقة خاصة من قبل فئات الشباب والذين يعانون من البطالة والفقر وعدم الحصول على فرص العمل المناسبة كما حصل في زيادة الاحتجاجات الشعبيّة في أكتوبر 2019 ونمو الحركات غير النظامية التي أظهرت انخفاضًا في ثقة المواطن بالديمقراطيّة والعمليات الانتخابيّة في العراق.

وبعد الجوانب التحليلية لمتغيرات الدراسة والعلاقات والأثر بينها يمكن القول إن المتغيرات الاقتصاديّة متمثلة في الفقر والبطالة تمثل عاملًا حاسمًا في تشكيل قرارات الناخب العراقي وتسهم بشكل أكبر في توجهات الناخبين للتصويت في الانتخابات للمرشحين والأحزاب التي يمثلونها سواء كانت من الأحزاب المشاركة في الحكم في الحكومات السابقة أو تلك الأحزاب والقوى والحركات الناشئة والأشخاص المستقلين الذين يرشحون للانتخابات

فهي لا تؤثر فقط في قرارات الناخب بالتصويت، بل أيضاً تؤثر بشكل كبير في نوعية الخيار السياسي الذي يتبناه الناخبون في العراق. ومع استمرار الأوضاع الاقتصاديّة الراهنة، يبقى من الضروري معالجة هذه الظواهر الاقتصاديّة المهمة ليس فقط من أجل العدالة الاجتماعيّة، بل لحماية الديمقراطيّة في العراق واستقرارها وديمومة العملية الانتخابيّة واستعادة ثقة المواطن فيها عبر الإيمان بأن الديمقراطيّة هي السبيل الوحيد الذي يوفر البيئة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة الآمنة والتي تتيح لجميع فئات الشعب العيش الرغيد والحياة الآمنة في بلد يمتلك من الثروات والطاقات والإمكانات والخبرات التي يمكن أن تسهم في تحسين كل مجالات الحياة فيه وتحقيق الرفاهية الاقتصاديّة والتنمية المستدانة في مختلف المجالات في العراق.

الخاتمة

الاستنتاجات:

انطلاقا لما توصلت إليه الدراسة من نتائج في بعديها الفلسفي والتحليلي يمكن عرض أبرز الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة بالآتي:

1-إن للمتغير الاقتصادي دورًا كبيرًا في تشكيل قرارات الناخب العراقي وتسهم بشكل كبير في رسم توجهات الناخبين في التصويت للمرشحين في الانتخابات في العراق.

2-إن للفقر تأثيرًا كبيرًا في توجهات الناخبين في التصويت للمرشحين في الانتخابات ويلعب دورًا كبيرًا في اختيار المُرشّح والتصويت له دون الآخر.

3-توصلت الدراسة إلى إن للبطالة تأثيرًا كبيرًا يسهم بشكل واسع في تشكيل قرارات الناخبين ويحدد توجهاتهم في التصويت للمرشحين في الانتخابات.

4-توصلت الدراسة إلى إن للمتغير الاقتصادي أثرًا كبيرًا في تحديد نسب المشاركة في الانتخابات من عدمه.

5-توصلت الدراسة إلى إن المتغيرات الاقتصاديّة تؤثر بشكل كبير في نوعية الخيار السياسي الذي يتبنّاه الناخبون في العراق والذي ينعكس أيضاً في سلوكهم الانتخابي.

6-إن للفقر والبطالة دورًا كبيرًا في الحراك الشعبي والاحتجاجات الشعبيّة التي تحصل في العراق من حين لآخر للمطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصاديّة في البلد والمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعيّة وتوفير فرص العمل لكافة أبناء الشعب بالشكل المناسب.

7-إن المتغير الاقتصادي وتردي الأوضاع الاقتصاديّة في العراق كان لها الانعكاس الأكبر في انخفاض نسب المشاركة في الانتخابات الأخيرة في العراق وعزوف الناخبين عن التصويت ومقاطعة الانتخابات.

8-إن للبطالة المقنعة في العراق الأثر الأكبر بانعدام الثقة بالعميلة الديمقراطيّة لدى الكثير من فئات المجتمع ولاسيما طبقة الشباب التي ترى بأن فرص العمل والتعينات تحكمها المحاصصة الحزبية وليس توجهات العدالة الاجتماعيّة.

التوصيات:

استناداً للاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة في بُعديها الفلسفي والتحليلي فإنّها توصي بالآتي:

1-ضرورة الاهتمام بالمتغير الاقتصادي من قبل أصحاب القرار السياسي كمؤثر كبير في توجهات الناخبين في العراق ومراعاة الجوانب الاقتصاديّة الاصلاحيّة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة.

2-توصي الدراسة بضرورة إصلاح سوق العمل العراقي وايجاد بيئة عمل تتيح الفرص لكافة أبناء الشعب لتخفيض مستويات البطالة وتحسين الحالة الاقتصاديّة للأفراد.

3-ضرورة تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وغير المباشر لتوفير أكبر قدر من فرص العمل المناسبة للأفراد وفقا لإمكاناتهم وقدراتهم الذهنية والعقلية والجسدية.

4-ضرورة إشراك فئات الشباب في صياغة السياسات العامة في مختلف المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة.

5-ضرورة ربط برامج الحماية الاجتماعيّة بمشاريع التدريب والتشغيل وايجاد فرص عمل متنوعة للشباب والفئات التي تعاني من البطالة.

6-تعزيز الشفافية في الحملات الانتخابيّة وتعزيز الجوانب الرقابيّة لكل أطراف العملية الانتخابيّة لإيجاد بيئة انتخابية سليمة تحافظ على مبادئ الديمقراطيّة والبناء السياسي السليم.

7-ضرورة تعزيز البرامج التنموية في مختلف المجالات الاقتصاديّة ودعم الأبحاث العلميّة الميدانية واعتماد نتائجها والحلول التي تتوصل إليها.

8-من الضروري اعداد البرامج العلميّة الهادفة إلى توعية الناخبين بأهمية التصويت الواعي وتشديد نظم الرقابة المتنوعة لمنع استغلال الفقراء وشراء أصواتهم.

المصادر

1 ـ السعدي، ع. ح. (2008). دراسات في الفقر والتنمية الاجتماعيّة

2 ـ الجبوري، ع. س. (2019). السياسة والاقتصاد في العراق بعد 2003.

3 ـ العبودي، ف. ح. (2018). الفقر والتنمية في العراق: واقع وتحديات.

4 ـ Al-Ali, Z. (2014). The politics of elections in Iraq. Middle East Journal

5 ـ Al-Jazeera Center for Studies. (2020). Challenges of electoral participation in Iraq

6 ـ Al-Khazraji, H. (2017). Political awareness and voting behavior in Iraq

7 ـ Dodge, T. (2012). Iraq: From War to a New Authoritarianism. Routledge

8 ـ Gunter, F. R. (2013). The Political Economy of Iraq

9 ـ International Labour Organization. (2020). ILO Monitor: COVID-19 and the world

10 ـ International Labour Organization. (2020). World Employment and Social Outlook

11 ـ Key, V. O. (1966). The Responsible Electorate: Rationality in Presidential Voting

12 ـ Kiewiet, D. R., & Rivers, D. (1984). The Role of Economic Issues in Congressional

13 ـ Loehr, W. (Ed.). (2024). Economic Development, Poverty, and Income Distribution

14 ـ Mansour, R. (2018). Iraqi voters and sectarian politics

15 ـ Nimrod, H., & Rabaia, S. (2019). Party politics in Iraq: The personality effect.

16 ـ Nited Nations Development Programme. (2019). Human Development Report 2019: Beyond income, beyond averages, beyond today

17 ـ Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2015). Economic Development (12th ed.)

18 ـ Ünver, M., & Yalçınkaya Koyuncu, J. (2014). The impact of poverty on corruption.

19 ـ Wickham, C. (2013). Mobilizing Islam: Religion, Activism, and Political Change

20 ـ World Bank. (2020). Poverty and Shared Prosperity 2020: Reversals of Fortune

الفصل السادس

الرقابة القانونيّة على العملية الانتخابيّة في العراق في ضوء قانون رقم 9 لسنة 2020

«دراسة تحليليّة»

أ. م. د. معتز اسماعيل خلف[1]

م. م. يونس عدنان عبد[2]

المقدّمة

تمثّل الانتخابات الديمقراطيّة العمود الفقري والحجر الأساس للحكم الرشيد في الأنظمة السياسيّة المعاصرة، إذ تعد الآلية الأكثر شرعية لتجسيد إرادة الشعب وتداول السلطة بشكل سلمي، وفي هذا السياق، تبرز الرقابة القانونيّة كضمانة أساسية لتحقيق نزاهة العملية الانتخابيّة ومدى شفافيتها، بما يعزز الثقة في المؤسسات الديمقراطيّة ويحفظ حقوق المواطنين، وقد شهد العراق تحولات جذرية في نظامه السياسي بعد العام 2003، إذ انتقل من نظام شمولي أحادي إلى نظام ديمقراطي تعددي حاول ترسيخ مبادئ الحكم الديمقراطي؛ والتعددية الحزبية، إلا أن التجربة الانتخابيّة العراقيّة واجهت تحديات خطيرة ومتنوعة، تمثلت في اتهامات بالتزوير والتدخلات السياسيّة وضعف الثقة في النتائج، ما دفع المشرّع العراقي إلى تشريع العديد من القوانين الانتخابيّة وصولًا عند إصدار قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2020 كخطوة إصلاحية تستجيب لمطالب الشارع العراقي الذي نزل في احتجاجات واسعة عام 2019 مطالباً بإصلاح النظام السياسي ومحاربة الفساد وإيجاد انتخابات حرة ونزيهة، آملًا في خلق بنية تحتية شاملة تحقق له العدالة الاجتماعيّة وتضمن حق المشاركة

(1) جامعة الأنبار–مركز الدراسات الاستراتيجية

(2) جامعة الأنبار–مركز الدراسات الاستراتيجية

السياسيّة لجميع فئات الشعب، بدءًا من تنظيم الانتخابات والترشيح من حيث ضمان بث نفوس جديدة داخل العملية السياسيّة، ومرورًا بترسيخ مبادئ الحكم الرشيد والتداول السلمي للسلطة؛ وانتهاءً بإيجاد آليات وقوانين رقابية نزيهة؛ تراقب عمل السلطات وتسيطر على سير العملية الانتخابيّة وتراقب عمل مفوضية الانتخابات، للوقاية من حالات التزوير والفساد والعمل بمبدأ الفصل بين السلطات بشكل صحيح.

تتمثل إشكالية البحث في السؤال المحوري الآتي: **هل استطاع المشرّع العراقي من خلال قانون الانتخابات الجديد توفير نظام رقابي متكامل وفعال يمكنه ضمان نزاهة العملية الانتخابيّة؟** وفي ضوء هذا السؤال يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية تتمثل بالآتي:

1-ما هي حيثيات إصدار قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9 لسنة 2020؟

2-ما هو نظام الدوائر الانتخابيّة المتبع في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9 لسنة 2020؟

3-ما أبرز مواد الرقابة التي تضمنها قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9 لسنة 2020؟

4-هل استطاعت المفوضية تحقيق العدالة الانتخابيّة وتوفير طرائق اعتراض تضمن نزاهة الانتخابات؟.

ينطلق البحث من افتراض رئيس مفاده أن قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9 لسنة 2020 قد تضمن بعض الجوانب الرقابيّة ضمن مواده القانونيّة، إلا أن القانون لم يحيط بكافة جوانب الرقابة التامة على العملية الانتخابيّة ولم يقيّد سلطات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشكل تام.

تتجلى أهمية الفصل في تقديم دراسة تحليلية لواحدٍ من أهمّ التشريعات الانتخابيّة في العراق؛ (قانون الانتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9 لسنة 2020)، ويحاول الفصل رصد الثغرات القانونيّة والعملية في نظام الرقابة؛ ويتناول موضوعاً حيوياً يرتبط بواقع ومستقبل الديمقراطيّة في العراق.

يسعى الفصل إلى الكشف عن جوانب الرقابة القانونيّة التي تضمنتها مواد قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9 لسنة 2020، والتعرُّف إلى أبرز الاصلاحات الانتخابيّة التي أوجدها القانون، وتحليل أثرها في توفير الرقابة الفعلية على العملية الانتخابيّة في العراق، وفاعليتها في الحد من جوانب التزوير والغش الانتخابي.

اعتمد الفصل **المنهج الوصفي التحليلي** من خلال بيان النصوص القانونيّة والمواد الخاصة بتوفير الرقابة القانونيّة على الانتخابات العراقيّة في ضوء قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9 لسنة 2020؛ ومدى اسهامها في الحد من حالات الفساد الانتخابي ومنع محاولات الغش والتزوير، لضمان انتخابات حرة ونزيهة.

تم تقسيم الفصل على مبحثين رئيسَين:

- **المبحث الأول:** الإطار العام للنظام الانتخابي والرقابة على العملية الانتخابيّة في العراق.
- **المبحث الثاني:** قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020.

المبحث الأول: الإطار العام للنظام الانتخابي والرقابة على العملية الانتخابيّة في العراق

تُعد الرقابة القانونيّة على العملية الانتخابيّة إحدى الركائز الأساسية لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات في النُّظُم الديمقراطيّة. وتمثل هذه الرقابة الممارسة القانونيّة والمؤسساتية التي تهدف إلى ضمان سير العملية الانتخابيّة ضمن الإطار الدستوري والقانوني السليم، مع التحقق من مدى امتثال جميع مراحل العملية الانتخابيّة من) التسجيل والترشيح، إلى الاقتراع وإعلان النتائج) للقوانين المحلية والدوليّة.

أولاً: مفهوم الرقابة

تعبّر الرقابة عن تلك الأفكار والمبادئ السياسيّة الضابطة لسير العملية الانتخابيّة داخل البلاد؛ بما يضمن نجاح الانتخابات وفي سبيل ضمان فوز سلطة حكومية تتمتع بالشرعية الشعبيّة؛ فضلًا عن تحقيق الشرعية الدوليّة؛ وزيادة ثقة المواطنين وتشجعيهم لخوضِ الانتخابات؛ نتيجة للشعور السائد بتطبيق قوانين وآليات الانتخاب الصحيحة والنزيهة(العنزي& راضي، 2014، ص.175)؛ لذا فهي ركيزة أساسية من ركائز انجاح العملية الديمقراطيّة وزيادة فرص نجاحها.

ثانياً: النُّظُم الانتخابيّة

إن اختيار الحكام من قبل المحكومين هو في الواقع فكرة حديثة. فخلال مدة طويلة كان الحكام يفرضون كظاهرة طبيعية على المحكومين كما تفرض على هؤلاء أسماء عائلاتهم أو أسمائهم أو مناخ بلادهم. والقدسية التي كان يتمتع بها الحكام تحرّم مقدماً فكرة انتخابهم من قبل المحكومين. إلا أن التطور الفكري والاجتماعي والسياسي في العصور الحديثة، أدى إلى اعتبار الشعب مصدراً أو صاحباً للسلطة، لكنه لا يستطيع أن يمارس هذه السلطة بنفسه،

لذلك فوّض ممارستها لممثلين ينتخبهم، وقد وجد الفلاسفة والقابضون على السلطة (في فرنسا بالأخص) في القرن الثامن عشر في انتخاب المجالس التشريعيّة خير وسيلة لإبعاد الجماهير- التي يخشونها- عن أمور السلطة، لذا فإن مبدأ الانتخاب يجد أساسه في «النظام التمثيلي» (الشاوي، 2013، ص.201-202).

ويعدّ حق الانتخاب والمشاركة في اختيار الحكام حقًا لكل مواطن في المشاركة، وحق الانتخاب يكون حقاً عاماً، عندما يكون حقاً لجميع المواطنين دون استثناء، شرط أن تتوفر في المواطن الخصائص المنصوص عليها في قانون الانتخابات، المتعلقة بالعمر والجنسية، حيث يكون حق التصويت محصورًا بمواطني الدولة، أي الذين يحملون جنسية الدولة ولمن يتمتع بحقوقه المدنية. وقد يكون محدداً؛لأنه لا يشمل كافة المواطنين، وإنما يقتصر على بعضهم (الهنداوي، 2010، ص.82).

ويشير مفهوم النُّظُم الانتخابيّة إلى تلك القواعد والأسس التي تنظم عملية الاختيار الشعبي وتترجم أصوات الناخبين إلى مقاعد حكومية تمثل خيارات الناخبين، وتتباين أشكال النُّظُم الانتخابيّة المتبعة بين دولة وأخرى وفقا لطبيعة النظام السياسي السائد ورؤى وأفكار المسيطرين على العملية السياسيّة في كل دولة، وغالبا ما تتأثر هذه النُّظُم بتطلعات الجهات الحكومية المسيطرة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المقاعد التمثيلية في الانتخابات (المندلاوي،2025، ص.17).

وتعدُّ مسألة انتقاء النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي. ففي غالبة الأحيان يترتب على انتقاء نظام انتخابي معين تبعات هائلة تترتب على مستقبل الحياة السياسيّة في البلد المعني، حيث إن النُّظُم الانتخابيّة المنتقاة تميل إلى الديمومة، في الوقت الذي تتمحور الاهتمامات السياسيّة المحيطة بها حول ما يمكنها من الإفادة من المحفزات التي توفرها تلك الأنظمة. وعلى الرغم من أن انتقاء النُّظُم الانتخابيّة يتم مؤخراً من خلال عملية مدروسة، وهذا ما لم يحصل فيما مضى. ففي كثير من الأحيان كانت عملية الانتقاء تتم بشكل عرضي، كنتيجة لتزامن مجموعة من الظروف غير الاعتيادية، أو استجابة لميول شائعة، أو بسبب تحول تاريخي مفاجئ، دون أن ننسى مسائل الإرث الاستعماري وتأثير المحيط كعوامل بالغة التأثير(رينولدز وآخرون،2007، ص.15).

ثالثاً: أنواع النُّظُم الانتخابيّة

تعدُّ عملية اختيار النظام الانتخابي من أهم القرارات المؤسساتية في أي بلد ديمقراطي وهي تعبير عميق عن واقع الحياة السياسيّة، كما أن هدف أي نظام انتخابي على المدى الطويل

هو البحث عن الوسيلة الأفضل لبناء مؤسسات متينة بغية تعزيز نظام ديمقراطي يتمتع بقدر كافٍ من الاستقرار والمرونة، ما يسمح له بالتكيف مستقبلاً مع أي تغييرات تشهدها البلاد. من هنا لابد لأي نظام انتخابي الاعتماد على بعض المعايير ومنها (خوري،2006، ص9-10):

- ضمان انتخاب مجالس نيابية تمثيلية على الصعيدين الجغرافي والسياسي، ما يُمثّل انعكاساً دقيقاً للخيارات والتوازنات السياسيّة داخل المجتمع.
- تسهيل تنظيم الانتخابات لجميع المواطنين، كصياغة بطاقات اقتراع واضحة وفتح مراكز اقتراع في أماكن يسهل الوصول إليها، إضافة إلى تنقيح اللوائح الانتخابيّة وضمان سرية الاقتراع، ويتضمن ذلك أيضاً ضمان مصداقية الانتخابات على قاعدة منح المجلس النيابي (البرلمان) سلطة فعلية، فلا تتحول عملية اجراء الانتخابات إلى عملية شكلية أو محددة النتائج مسبقاً.
- تعزيز المناخات السياسيّة التي من شأنها الحث على اعتماد الآليات السلمية كالتسوية أو الحوار كسبيل لإدارة الازمات داخل المجتمع.
- التشجيع على تشكيل حكومات مستقرة وفاعلة، كما ينبغي في الوقت عينه أن يضمن النظام الانتخابي قدر المستطاع تكافؤ الفرص بين الأحزاب والمُرشّحين بغية تفادي أيّ تمييز ضد أيّة جهة أو فئة سياسيّة. إذ إن مجرد التشكيك في الطابع الحيادي هذا، يمثّل أيضاً دليلًا على ضعف النظام السياسي ويهدّد الاستقرار في المجتمع.
- حثّ الأحزاب على عقد تحالفات أفقية تعكس رأي أوسع الشرائح في المجتمع بهدف الحد من تفاقم خطر الأزمات الاجتماعيّة.
- تعزيز المعارضة النيابية من خلال ضمان التمثيل للأقليات السياسيّة والاجتماعيّة.

وتنقسم النُّظُم الانتخابيّة على ثلاثة أشكال رئيسة متبعة في أغلب البلدان الديمقراطيّة التي تتبع الانتخابات كوسيلة لاختيار ممثلي الشعب في سدة الحكم؛ وهذه النُّظُم:

1- نظام الأكثرية

يُعرف نظام الأكثرية، أو ما يُطلق عليه بالنظام الفردي أو نظام الأغلبية النسبية، بأنه أحد النُّظُم الانتخابيّة التي تعتمد الدائرة الانتخابيّة الصغيرة التي يُمثّلها نائب واحد؛ في هذا النظام، يُصوّت الناخبون لصالح مرشحين بصفتهم الفردية، سواء كانوا مستقلين أو منتمين إلى

أحزاب سياسيّة، ويفوز بالمقعد المُرشّح الذي يحصل على أعلى عدد من الأصوات مقارنةً ببقية المُرشّحين. ويتطابق في هذا السياق عدد الدوائر الانتخابيّة مع عدد مقاعد الهيئة التشريعيّة، بما يضمن تمثيلاً مباشراً لكل دائرة، ويمتاز هذا النظام ببساطته وسهولة تطبيقه، فضلاً عن مساهمته في تكوين كتل سياسيّة كبيرة، الأمر الذي يُعزز من فرص تشكيل حكومة قوية وفعالة، إلا أن من أبرز عيوبه عدم قدرته على تحقيق تمثيل عادل في المجتمعات المتعددة طائفياً، إذ قد تُغلب الاعتبارات الطائفيّة على الكفاءة، ما يؤدي إلى استبعاد فئات واسعة من الناخبين الذين لا ينعكس صوتهم في التمثيل النهائي داخل المجلس التشريعي(كرار، 2018، ص.17).

ويقضي الانتخاب بالأغلبية سواء كان فردياً أو بالقائمة بأن يفوز بالانتخابات من ينال أغلبية الأصوات دون غيره. وعادة الأغلبية المتطلبة لفوز المُرشّح أو القائمة الانتخابيّة تختلف باختلاف الدول. فهي أما أن تكون بسيطة أي أكثر من نصف أصوات الناخبين الذين اشتركوا فعلاً في الانتخابات، أو مطلقة أي أكثر من نصف مجموع الناخبين المسجلين، أو نسبية أي أكثر من الأصوات التي نالها كل من المُرشّحين أو القوائم الانتخابيّة(الخزرجي، 2004، ص.245).

2- التمثيل النسبي

يستند مفهوم التمثيل النسبي إلى ترجمة حصة أي حزب سياسي مشارك في الانتخابات من أصوات الناخبين إلى حصة مماثلة أو متناسبة من المقاعد في الهيئة التشريعيّة المنتخبة (البرلمان). وهناك نوعان رئيسَان من نظم التمثيل النسبي وهما نظام القائمة النسبية ونظام الصوت الواحد المتحول. ويتطلب تنفيذ نظم التمثيل النسبي وجود دوائر انتخابية تعددية، إذ لا يمكن توزيع المقعد الواحد نسبياً. وفي بعض البلدان، كما في هولندا يكون البلد برمّته دائرة انتخابية تعددية واحدة. وتستند الدوائر الانتخابيّة في بلدان أخرى كما في الارجنتين أو البرتغال، إلى التقسيمات الإدارية القائمة، إذ تمثّل كل واحدة من المحافظات دائرة انتخابية تعددية واحدة، بينما نجد في اندونيسيا مثالاً على دوائر انتخابية متفاوتة الأحجام لا علاقة لها بالتقسيمات الإدارية، حيث يسند إلى الإدارة الانتخابيّة مهمّة ترسيم تلك الدوائر(رينولدز& وآخرون،2010، ص.83).

ويُعد نظام التمثيل النسبي أحد أبرز النُّظُم الانتخابيّة التي تعتمد توزيع المقاعد البرلمانية على أساس النسبة التي تحصل عليها الأحزاب أو الكيانات السياسيّة في الانتخابات. في هذا النظام، تُقدّم الأحزاب أو التحالفات السياسيّة قوائم انتخابية تضم أسماء مرشحيها، ويُصوّت

الناخب لصالح القائمة ككل من خلال رقم محدد. وبناءً على نسبة الأصوات التي تنالها كل قائمة، تُمنح مقاعد نيابية تتناسب طرديًا مع تلك النسبة؛ فمثلًا، إذا حصلت قائمة معينة على (25%) من مجموع الأصوات، فإنها تُمنح 25% من مقاعد المجلس النيابي أو الهيئة التشريعيّة (آريند لابهارت، وآخرون2005،ص.22).

وتقوم الفكرة الأساسية لنظم التمثيل النسبي على تقليص الفارق النسبي بين حصة الحزب المشارك في الانتخابات من أصوات الناخبين على المستوى الوطني، وحصته من مقاعد الهيئة التشريعيّة (البرلمان)، التي يتم انتخابها، فلو فاز حزب كبير بما نسبته (40%) من الأصوات، يجب أن يحصل على ذات النسبة تقريباً من مقاعد البرلمان، وكذلك الحال بالنسبة للحزب الصغير الذي يفوز بنسبة (10%)، من الأصوات، يجب أن يحصل كذلك على حوالي (10%) من تلك المقاعد. وغالباً ما يعتقد بأن اللجوء إلى استخدام القوائم الحزبية يزيد من فرص تحقيق النسبية في التمثيل، حيث تقوم الأحزاب السياسيّة بتقديم قوائم من المُرشّحين سواء على المستوى الوطني أو المحلي(رينولدز& واخرون،2010، ص.45).

وقد طُبّق هذا النظام في العراق كأساس للتمثيل النيابي، لما يتميز به من دقة وعدالة نسبية مقارنةً بنظام الأغلبية أو الأغلبية النسبية، إذ يُعبّر بشكل أوضح عن الإرادة الشعبيّة العامة. إلا أنّه لا يخلو من الانتقادات، من بينها احتمال خداع الناخب من خلال وضع شخصيات رمزية أو معروفة على رأس القوائم الانتخابيّة، رغم ضعف كفاءتها الفعلية، ما يؤدي إلى فوز مرشحين غير مؤهلين على حساب مرشحين أكفأ ضمن قوائم أخرى، كما أن النظام قد يُنتج برلمانًا متعدد الأطراف يضم عدداً كبيراً من التكتلات السياسيّة، ما يُفضي غالبًا إلى تشكيل حكومات ائتلافية ضعيفة تتسم بغياب الانسجام، وكثرة النزاعات الداخليّة، وصعوبة اتخاذ القرارات الحاسمة(آريند لابهارت، وآخرون، 2005ص.22).

وهناك نوعان رئيسان من نُظم التمثيل النسبي، وهما نظام القائمة النسبية ونظام الصوت الواحد المتحول، ويتطلب تنفيذ نظم التمثيل النسبي وجود دوائر انتخابية متعددة التمثيل. إذ لا يمكن توزيع المقعد الواحد نسبياً. وفي بعض البلدان كما في الكيان الصهيوني وهولندا، يمثّل البلد برمته دائرة انتخابية واحدة متعددة التمثيل. وتستند الدوائر الانتخابيّة في بلدان أخرى، كما في الارجنتين والبرتغال، إلى التقسيمات الإدارية القائمة، حيث تمثّل كل واحدة من المحافظات دائرة انتخابية واحدة متعددة التمثيل، بينما نجد في اندونيسيا مثالاً على دائرة انتخابية متفاوتة الأحجام لا علاقة لها بالتقسيمات الادارية، إذ يسند إلى الإدارة الانتخابيّة مهمة ترسيم تلك الدوائر. وتعدُّ نظم التمثيل النسبي خياراً شائعاً ديمقراطياً في المجتمعات

المتعددة والتي تشهد تجارب حديثة لتطبيقات الديمقراطيّة فيها، وقد تستخدم واحدًا من تلك النُّظُم النسبية في الديمقراطيات الراسخة. ومع أنّ بناء شرعية النظام السياسي يرتبط بالانتخابات، إلا أن هذه الشرعية الانتخابيّة لابد أن ترافقها شرعية التوافق السياسي، والإنجاز. (الصبيحي&علي،2020، ص.16-17).

3- النظام المختلط

نظراً لعدم وجود نظام انتخابي خالٍ من العيوب تجمع بعض الدول بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي في محاولة منها للخروج بنظام يجمع ميزات النظامين ويتجاوز عيوبهما، وبما أن الإنسان يسعى دائماً إلى الأحسن فقد عمدت بعض القوانين الانتخابيّة إلى أساليب انتخابية تجمع بين النظامين الانتخابيين السابقين، وتحاول أن تتلافى عيوب كل منهما قدر الإمكان، غير أن الأنظمة المختلطة جاءت أحياناً ميالة إلى نظام الأغلبية، وفي أحيان أخرى أخذت من نظام التمثيل النسبي أكثر مما أخذت من نظام الأغلبية، بعبارة أخرى إن الأنظمة الانتخابيّة المختلطة نراها بعد الفحص والتدقيق تفسحُ مجالاً واسعاً لنظام الأغلبية أحياناً، وفي أحيان أخرى تنفتح على نظام التمثيل النسبي بشكل واضح(الكاظم&العاني،1991، ص.57).

ويُعد النظام الانتخابي المختلط أحد النُّظُم المعتمدة لتحقيق توازن بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي، إذ يجمع بين انتخاب جزء من أعضاء البرلمان في دوائر فردية وفقًا للأغلبية، والجزء الآخر من خلال قوائم حزبية وفق التمثيل النسبي؛ ويهدف هذا النظام إلى تعزيز التمثيل العادل للمواطنين والأحزاب على حدّ سواء، وتقليل الفجوة بين التصويت والتمثيل، ويُطبق هذا النظام في عدة دول، من أبرزها ألمانيا، إذ يُنتخب نصف النواب عبر الدوائر الفردية والنصف الآخر عبر القوائم الحزبية، مع آلية لتعويض الفروقات النسبية لضمان العدالة في التمثيل، وتتبنى اليابان نظامًا مختلطًا يجمع بين انتخاب عدد من النواب عبر دوائر أحادية وتوزيع المقاعد المتبقية عبر القوائم النسبية على مستوى الأقاليم، بهدف تحقيق تمثيل أكثر توازنًا (عبدالقادر، 2008، ص.74).

ولهذا النظام الانتخابي تطبيق في ألمانيا في انتخاب مجلس الشعب (البوندستاغ)، حيث يتمّ انتخاب نصف الأعضاء في الـ (البوندستاغ) بالاقتراع الأكثري بالتصويت لمرشح واحد في دوائر انتخابية، والنصف الآخر بالاقتراع النسبي والتصويت لقوائم انتخابية في إطار الإقليم، وهذه القوائم تمثل الأحزاب، فيقترع الناخب هكذا مرتين(سليمان، 2010، ص.20). إذ تكون الانتخابات في مرحلتين أو دورين: الدورة الأولى يجب أن تؤدي إلى فوز قائمة انتخابية تحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات الناخبة. هذه القائمة الفائزة ستحصل على نصف المقاعد

البرلمانية أو مقاعد المجالس المحلية، والنصف الآخر يوزّع بين بقية الأحزاب المتنافسة والمُرشّحة حسب طريقة التمثيل النسبي(الهنداوي،2010، ص134).

ويقوم هذا النظام على الجمع بين النظامين الأكثري والنسبي، أو التوفيق بينهما بحيث يعتمد كل منهما في عدد من الدوائر. كما يمكن تطبيق نظام الانتخاب المختلط بإجراء الانتخابات على دورتين، حيث يتم تطبيق نظام الانتخاب الأكثري في الدورة الأولى ونظام الانتخاب النسبي في الدورة الثانية، إذا لم تحصل أية لائحة على الأكثرية المطلقة في الدورة الأولى، ما يُشجّع الأحزاب على التحالف للحصول على الأكثرية المطلقة في الدورة الأولى، ما يؤدي إلى زيادة تمثيل الأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة. وعلى الرغم من أن معظم الدول التي تعتمد النظام الديمقراطي في العالم تعتمد نظام الانتخاب النسبي، إلا أنه بدأ في بعض الدول الكبيرة ذات التراث العريق في الانتخابات خلال العقدين الأخيرين بالتحول نحو نظام الانتخاب المختلط الذي يتبنى نوعًا من نظام الصوت الواحد على مستوى المناطق ونظام التمثيل النسبي على المستوى الوطني. ومن الدول التي تحولت إلى هذا النظام، مصر وفرنسا وألمانيا وايطاليا وبوليفيا وفنزويلا ونيوزيلندا وهنجاريا(الصبيحي&علي،2020، ص.118-119).

رابعاً: الأساس التشريعي للرقابة على الانتخابات في العراق

تستند الرقابة على الانتخابات في العراق إلى أساس تشريعي متعدد يتمثل في المواد الدستورية الخاصة بالدستور العراقي لعام 2005 والقوانين الانتخابيّة النافذة، وعلى رأسها قانون انتخابات مجلس النواب رقم (9) لسنة 2020، فضلًا عن قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (31) لسنة 2019، وقانون مجلس القضاء الأعلى رقم (45) لسنة 2017 فيما يخص تشكيل الهيئة القضائية للانتخابات ففي الدستور العراقي، تُعد الانتخابات الحرة والنزيهة من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام الديمقراطي في البلاد، إذ تنص المادة (20) على أن: **للمواطنين، رجالًا ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسيّة، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح**»؛ وهذا يضع على عاتق الدولة التزامًا بتأمين آليات قانونية تضمن ممارسة هذا الحق بحرية وعدالة، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى نظام رقابي قانوني فعّال.

1- المؤسسات الرقابيّة في العراق

تتعدد المؤسسات الرقابيّة في العراق من حيث التكوين والوظيفة، إذ تشمل هيئات مستقلة وأجهزة تشريعية وقضائية تتولى مسؤولية الإشراف على نزاهة العملية الانتخابيّة

وضمان الشفافية والمساءلة في أداء السلطات العامة، وتُعد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الجهة المركزية في هذا السياق، إذ خُصص لها الإشراف الكامل على الانتخابات بموجب قانونها رقم (31) لسنة 2019، وهي المسؤولة عن جميع جوانب العملية الانتخابيّة من تسجيل الناخبين إلى إعلان النتائج في المحافظات غير المنتظمة بإقليم (القانون رقم 31 لسنة 2019، المادة 1). ترافق المفوضية هيئة قضائية انتخابية مستقلة، تُشكّل من قضاة في محكمة التمييز، وتضطلع بالرقابة القضائية من خلال الفصل في الطعون على قرارات المفوضية، كما نصّت على ذلك المادة (21) من قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2020. وتُعد هذه الرقابة ركيزة مهمة لضمان نزاهة النتائج (القانون رقم 9 لسنة 2020، المادة 21).

ويمارس مجلس النواب في الجانب التشريعي؛ دورًا رقابيًا غير مباشر عبر مساءلة المفوضية وتشريع القوانين ذات العلاقة، كما تبرز هيئة النزاهة بوصفها الجهة المسؤولة عن مكافحة الفساد وضمان شفافية تمويل الحملات الانتخابيّة، وهو ما نّص عليه قانونها رقم (30) لسنة 2011 المعدل. ويُسند إلى ديوان الرقابة الماليّة مسؤولية تدقيق الإنفاق الحكومي ومراقبة الصرف الانتخابي للأحزاب، بحسب قانونه رقم (31) لسنة2011؛ وتضطلع منظمات المجتمع المدني، المحلية والدوليّة، بدور رقابي شعبي من خلال مراقبة سير العملية الانتخابيّة وتعزيز النزاهة العامة. لذا فإن تفعيل دور هذه المؤسسات جميعًا، واستقلاليتها، يمثلان الشرط الأساسي لإيجاد منظومة رقابية فعّالة على الانتخابات في العراق، خاصة في ظل التحديات السياسيّة والأمنية التي تؤثر في سير العملية الديمقراطيّة.

2- تسلسل النُّظُم الانتخابيّة في العراق بعد العام 2003

كانت الحالة العراقيّة في موضوعة النُّظُم الانتخابيّة بعد 2003 تعبر عن حالة مستمرة في التعديل أو التغيير في النظام الانتخابي. ويعد أمر سلطة الائتلاف رقم (96) لسنة 2004 الصادر عن الحاكم الإداري الأمريكي (بول بريمر) هو أوّل أمر ينظم طريقة الانتخاب في العراق بعد 2003، والذي تم من خلاله انتخاب أعضاء الجمعية الوطنيّة، من خلال نظام التمثيل النسبي، وعدَّ العراق دائرة انتخابية واحدة واعتمد على نظام القائمة المغلقة. ونظام التمثيل النسبي طُبّق في المجتمعات التعددية التي تتسم بالصراع العرقي كالحالة اللبنانية، حيث تبنت لبنان نظام التمثيل النسبي والآليات التفضيلية، إذ ربط نظامها الانتخابي بين التمثيل النسبي التوافقي المعتمد على حجم الجماعة العرقية، وبين آلية جمع الأصوات من خلال القائم على الاغلبية. وفي الحالة العراقيّة وزّعت المقاعد بالاعتماد على طريقة أكبر البواقي وذلك بتقسيم الأعداد الصحيحة على (275) وهو عدد أعضاء الجمعية الوطنيّة.

3-النظام الانتخابي وفقا للقانون رقم 16 لسنة 2005

اعتمد هذا القانون نظام التمثيل النسبي في احتساب أصوات الناخبين، لما يتميز به هذا النظام من عدالة نسبية تفوق نظم الأغلبية والصوت الواحد غير المتحول، حيث يتيح تمثيلًا أوسع لإرادة الناخبين من خلال توزيع المقاعد على القوائم الانتخابيّة وفقًا لنسبة الأصوات التي حصلت عليها. غير أن هذا النظام، وعلى الرغم من تمثيله الدقيق للأصوات، قد يؤدي إلى تشكيل حكومات ائتلافية غير منسجمة، ما يؤثر على فاعلية الأداء البرلماني.

وبموجب القانون رقم (16) لسنة 2005، الذي نُظمت على أساسه أول انتخابات لمجلس النواب بعد العام 2003، تم اعتماد نظام القائمة المفتوحة مع مراعاة مبدأ التمثيل الفردي، وجرى توزيع (230) مقعداً مخصصة للدوائر الانتخابيّة وفقًا لنظام التمثيل النسبي، إضافة إلى (45) مقعداً تعويضيًا وُزعت على وفق آلية «الباقي الأقوى». وعلى الرغم من طبيعته الائتلافية، لم يُعدّ هذا النظام مصدرًا لعدم الاستقرار السياسي، بل أُفرزت عنه حكومة وحدة وطنية. وقد أُجري تعديل لاحق على القانون بموجب القانون رقم (26) لسنة 2009، تم فيه تأكيد اعتماد نظام القائمة المفتوحة والانتخاب الفردي (العباسي، 2022، ص.197).

أما في انتخابات 7 آذار2010، فقد اعتمد العراق على نظام انتخابي مغاير للنظم الانتخابيّة السابقة، إذ اعتمد على تعديل قانون الانتخابات السابق رقم (16) لعام 2005، وذلك بإصدار قانون رقم (26) لسنة 2009، واعتمد هذا القانون على العمل بالنظام النسبي والقائمة المفتوحة بدلاً من القائمة المغلقة، وعدّ المحافظة دائرة انتخابية، وبهذا عمل على تعدد الدوائر الانتخابيّة في العراق.

أما في انتخابات 30 نيسان عام 2014، فقد اعتمد العراق قانونًا جديدًا وهو قانون رقم (45) لسنة 2013، في هذا القانون اعتمد على التمثيل النسبي كسابقاته من النُّظُم الانتخابيّة في العراق بعد 2003، واعتمد القائمة المفتوحة ويجوز الترشيح الفردي، وعدّ المحافظة دائرة انتخابية، إلا أنه اعتمد على آلية (**سانت ليغو**)[1]* المعدلة، وهو نسخة معدلة من قانون

(1) **سانت ليغو:** هي طريقة حسابية في توزيع المقاعد في الانتخابات اخترعها عالم الرياضيات الفرنسي «أندريه سانت ليغو» تعتمد التمثيل النسبي وهدفها هو تحقيق عدالة نسبية في تمثيل القوائم بحسب عدد الأصوات التي تحصل عليها. يتم عبرها تقسيم عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة على سلسلة أرقام فردية:1, 3, 5, 7, 9, ثم تُرتب النتائج من الأعلى إلى الأدنى، وتُمنح المقاعد حسب الترتيب. وفي العراق اعتمد سانت ليغو المعدل ليتم استبدال المقسوم الأول بالعدد 1.7 بدلًا من 1.0، أي أن القسمة تكون على:1.7, 3, 5, 7, 9,... والهدف من هذا التعديل هو تقليل فرص القوائم الصغيرة جدًا في الحصول على مقاعد، وجعل المنافسة أكثر لصالح القوائم المتوسطة والكبيرة. للمزيد ينظر: (محمد, ه. 2013)

سانت ليغو، ففي النسخة العراقيّة المعدلة من قانون «سانت ليغو» تقسم الأصوات الانتخابيّة للقائمة على الأعداد الفردية المعدلة وعلى وفق الصيغة العراقيّة التالية: (1،6 ثم 3 ثم 5 ثم 7...).

4-النظام الانتخابي وفقا للقانون رقم 45 لسنة 2018

يُعدّ النظام القانوني لانتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2018 امتداداً لقانون الانتخابات رقم (45) لسنة 2013، مع تعديلات محدودة طرأت بموجب التعديل الأول لسنة 2018، لا سيّما فيما يتعلق ببعض المواد الخاصة بالنظام الانتخابي. وقد اعتمدت الانتخابات نظام التمثيل النسبي على وفق القائمة المفتوحة، الذي يُتيح للناخب حرية اختيار كيان سياسي أو مرشح معين ضمن القائمة. وتم تخصيص عشرة مرشحين لكل دائرة انتخابية استناداً إلى عدد السكان في المحافظات، وبحسب إحصاءات وزارة التخطيط. جرى توزيع المقاعد بين المُرشّحين باستخدام نظام توزيع المُرشّحين رقم (12) لسنة 2018، الصادر عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وعلى وفق آلية «سانت ليغو» المعدّلة بمعامل (1.7). وقد أتاح هذا النظام للأحزاب والكتل السياسيّة التنافس ضمن قوائم انتخابية مفتوحة لا يقل عدد مرشحيها عن ثلاثة، مع إمكانية التصويت للقائمة أو لأحد مرشحيها، بما يشمل خيار التصويت الفردي، مما يعزز من مرونة الناخب في التعبير عن اختياره السياسي(القادر،2021، ص.62).

ومن أجل تجاوز كل الاخفاقات التي سبقت احتجاجات أكتوبر 2019 في العراق المطالبة بالإصلاح السياسي لمنظومة العمل السياسي بعد 2003، وجب العمل على اصلاح عناصر مهمة في المنظومة القانونيّة التي تنظّم عملية الانتخابات العراقيّة، لكن هذا الاصلاح لابد أن لا يغفل التنوع المجتمعي الديني والاثني والمذهبي في الدولة العراقيّة، فإصلاح النظام الانتخابي العراقي يجب أن يعمل على ترجمة التنوع المجتمعي العراقي إلى مقاعد تشريعية لتجنب النزاعات المذهبية والعرقية، فالتمثيل النسبي يعد من أفضل الأنظمة الانتخابيّة في المحافظة على استقرار المجتمع وإدارة الصراعات في المجتمع المتعدد، إلا أن توقيتات الانتخابات في الديمقراطيّة الناشئة بعد 2003، عمل على توزيع المناصب على أساس المحاصصة الطائفيّة، مما أثر سلباً في تحقيق أهدافها، كما أن ممارسة الكتل السياسيّة العراقيّة عمقت الانقسامات الطائفيّة في المجتمع العراق المأزوم طائفياً، ما زاد من حدة العنف على أسس طائفية، إضافة للتدخلات الخارجيّة في الشأن العراقي. كل ما سبق أثّر في شرعية الانتخابات وقلّل من نسبة المشاركة السياسيّة في انتخابات 2018، وبذلك فلم تحقق النُّظُم الانتخابيّة العراقيّة مقاصدها.

المبحث الثاني: قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020

شهدت العملية الانتخابيّة في العراق مرور العديد من الأنظمة والقوانين الانتخابيّة التي حاولت الوصول إلى تحقيق بيئة ديمقراطية آمنة وسليمة؛ بعيدًا عن تجاذبات العملية السياسيّة وفساد الأحزاب المتنفذة، تضمن الحقوق والحريات العامة للمصوتين في الانتخابات، وكان من أبر هذه القوانين قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020، الذي جاء بمطالب شعبية ساعية لتحقيق التغير الجذري في العملية الانتخابيّة والسياسيّة في البلاد.

أولاً: نشأة القانون

صدر قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020 بعد موجة الاحتجاجات الشعبيّة الواسعة؛ والتي تعرف بـ«انتفاضة تشرين» ليحل محل القانون السابق رقم 45 لسنة 2013، على أثر مطالبات كبيرة بتحقيق الإصلاح الانتخابي والسياسي في العملية السياسيّة وإحلال وجوه جديدة داخل البرلمان، سعيًا لإعادة هيكلة الإطار الانتخابي في البلاد؛ وفتح المجال أمام الترشيح الفردي للمرشحين، وإلغاء نظام «سانت ليغو» للابتعاد عن ترجيح كفة الأحزاب والكتل الكبرى على حساب المُرشّحين الجدد؛ إذ لم يعد مفروضًا على المُرشّح أن ينضوي تحت قائمة أو كتلة حزبية كبيرة في سبيل الحصول على عضوية البرلمان والمناصب الحكومية؛ فضلًا عن مراعاة القانون للتركيبة الديموغرافية للناخبين في عموم البلاد ليتم تقسيم الدوائر الانتخابيّة في ضوئها (محمود& جوهر، 2024، ص.89).

ثانياً: آلية الترشيح والنظام الانتخابِي في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020

ذهب مشرّع القانون إلى تبني نظام الترشيح الفردي في الترشيح والاعتماد على نظام الصوت الواحد غير المتحول خلافًا لما كان معمولًا به في الأنظمة الانتخابيّة منذ العام 2003 في العراق؛ في محاولة للاستجابة لمطالب المظاهرات والاحتجاجات الشعبيّة.

1- نظام الترشيح في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020

نص القانون في المادة (15) على تبني نظام الدوائر المتعددة ضمن المحافظة الواحدة؛ إذ يتم الترشيح على أساس فردِي ضمن تلك الدوائر؛ وكان لهذا الترتيب تأثيرٌ مباشرٌ على الخريطة الانتخابيّة والنظام التمثِيلي والنظام السياسي ككلّ الاقتراع (القانون رقم 9 لسنة 2020، المادة 15). فقد شهدت الانتخابات التي أُجريت عام 2021 طفرة غير متوقعة في أعداد الكِيانات والأفراد المُرشّحين ضمن هذه الدوائر، حيث وصل عدد الترشِّيحات المستقلة إلى نحو (847)

مرشحاً فردِيًا؛ أي ما يقارب ثلث مجموع المُرشّحين بعد أن كادت هذه الظاهرة أن تتوارى في الدورات السابقة (مكية، 2021، ص.9).

وهنا تبرز إشكالية جوهرية تتعلق بآلية ترسيم الدوائر الانتخابيّة، إذ تولّى مجلس النواب هذه المهمة بشكل مباشر، ما أتاح نظريًا تحجيم تدخل السلطة التنفيذيّة، لكنه في المقابل فتح الباب أمام إمكانية تأثير الكتل البرلمانية الكبرى في صياغة الحدود الانتخابيّة بما يخدم مصالحها السياسيّة، وبذلك، تتراجع ضمانات الحياد وتُضعف فرص التنافس العادل، ما يستدعي النظر في إسناد هذه الصلاحية إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بوصفها هيئة فنية مستقلة تُشرف على كامل العملية الانتخابيّة.

ويُلاحظ أن التوزيع الفعلي للدوائر اتسم بغياب المعايير الفنية والجغرافية، وارتكز أحيانًا على اعتبارات فرعية عشائرية أو قومية، كما في بعض دوائر الأنبار وديالى وكركوك، ما أدى إلى ضمّ مناطق متباعدة جغرافيًا ضمن دائرة واحدة، هذا الترسيم المختل قلّص من كفاءة النظام، رغم أن الدوائر المتعددة تمتاز نظريًا بتعزيز العلاقة بين الناخب ومرشحه، وتشجيع صعود المستقلين والمُرشّحين من الأحزاب الصغيرة، فضلًا عن تمكين الأقليّات السياسيّة من التمثيل، ورغم ذلك، أظهرت نتائج الانتخابات أن النظام لم يُحقق قطيعة كاملة مع هيمنة القوى التقليدية، إذ أعادت الانتخابات إنتاج العديد من النواب السابقين، وعليه، فإن اعتماد دوائر متعددة لم يُترجم إلى عدالة انتخابية فعلية بسبب غياب الأسس العلميّة في الترسيم، ما يفتح المجال أمام التفكير في العودة إلى النظام الفردي (دائرة واحدة لكل محافظة) كخيار يوفّر توازنًا أفضل بين العدالة التمثيلية والاستقرار السياسي (العباسي، 2022، ص.203).

وسعى القانون في نصوصه وفي تطبيقه لاحقًا عبر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى معالجة هذه التغيرات وتوفير قدرٍ من التوازن عبر استمرار تبني النظام الحزبي في سياق الترشيح. لكنَّ هذا الترتيب أوقع القانون في حالة من التناقض وعدم الوضوح: فعندما نصَّ على أن الترشيح يتم فردِيًا ضمن الدائرة (المادة 15/ثانياً)، عاد في مواد أخرى (مثل المادة 14، 24/ثانياً، 25، 38/ثانياً، 45) للتحدث عن القوائم المفتوحة والأحزاب والتحالفات، وفي تطبيقات مفوضية الانتخابات على الأرض، كان يتم بالفعل تقديم أكثر من مرشح ضمن الدائرة لقائمة حزبية أو ائتلافية — إذ كان يصل هذا التقديم في بعض الدوائر إلى مرشحين وفي أخرى إلى ثلاثة وهو ما يتناقض مع سياق الترشيح الفردِي ويؤثر على التوازن التمثِيلي والنزاهة التنافسية في تلك الدوائر(مكية، 2021، ص.10).

وينطوي هذا الخلط على إشكال قانونِي يتمثل في التناقض في التسمية والنظام المعتمد

للتنافس ضمن الدوائر المتعددة، وهو ما يزيد في غموض تطبيق الأحكام ويؤثر على التوازن التمثِيلي في الهيئة التشريعيّة.

ونظَّم القانون أيضاً مسألة التصويت الخاص لأفراد القوات المسلحة والشرطة العراقيّة، إذ نصت المادة 39 من القانون على تنظيم طريقة تصويت القوات الأمنية والتي تتم قبل 48 ساعة من موعد الاقتراع العام، وقد نص القانون أيضاً على السماح للنزلاء بالتصويت أيضاً على وفق قوائم تُقدَّم من وزارة الداخليّة وتعتمد من قبل المفوضية قبل 30 يوما من موعد الاقتراع (القانون رقم 9 لسنة 2020، المادة 39)

وفي هذا السياق اختلف المشرع العراقي مع أغلب التشريعات السائدة في المنطقة، إذ قامَ عددٌ من البلدان بِمَنع أفراد القوات الأمنية من التصويت من أجل إبعادهم عن العملية السياسيّة والحفاظ على استقلالية المؤسسة العسكريّة. كما أنّ السماح للنزلاء بالتصويت يعدُّ مخالفا لما جاء في المادة الخامسة من القانون ذاته والتي تنص على أن يكون الناخب متمتعًا بالأهليّة الكاملة، فيما يعدُّ النزيل فاقدا للأهلية ويجب حرمانه من الحقوق السياسيّة لإفساده جزءا من الحياة العامة، وفي هذا السياق ذهب التشريع المصري في القانون رقم 45 لسنة 2015 الخاص بتنظيم الحقوق السياسيّة إلى حرمان النزلاء والمحكومين من التمتع بالحقوق السياسيّة والتصويت في الانتخابات. (نزال 2023، ص.385).

إلى جانب ذلك، أغفل المشرع العراقي في القانون رقم 9 لسنة 2020 عن النص على منع ترشيح القضاة وأعضاء الادّعاء العام، وهي نقطة جوهرية يجب الإشارة إليها لأن سكوت القانون عنها يعدّ بمثابة القبول بترشيحهم، الأمر الذي يعدّ مخالفة دستورية للمادة (98) من الدستور العراقي لعام 2005، التي تنص على الآتي: «يحظر على القاضي وعضو الادعاء العام الجمع بين الوظيفة القضائية والوظيفتين التشريعيّة والتنفيذيّة، وعدم الانتماء لأي حزب أو منظمة سياسيّة أو العمل في نشاط سياسي»، لذا يعد ترشيحهم مخالفًا لاستقلالية القضاء والفصل بين القضاء والعمل والسياسي (المعموري، 2020).

2- الدوائر الانتخابيّة في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020

بحسب المادة 13 من القانون يتم تقسيم البلاد على 83 دائرة انتخابية توزع على المحافظات العراقيّة البالغة 18 محافظة، تضمّ كل دائرة انتخابية من 2-5 مقاعد بحسب عدد سكانها والكوتا المخصصة للنساء، ويحدّد القانون عدد المقاعد بنحو مقعد واحد لكل 10،000 نسمة، الاقتراع (القانون رقم 9 لسنة 2020، المادة 13).ونصّت المادة ذاتها على منح المُكوّن المسيحي 5 مقاعد في كل من (بغداد، نينوى، كركوك، اربيل، دهوك)، ومقعداً للمكون الإيزيدي

في محافظة نينوى، وجاءت حصة المُكوّن الصابئي المندائي مقعداً واحداً في محافظة بغداد، ومقعداً للمكون الشبكي في محافظة نينوى، ومقعداً للكورد الفيليين في محافظة واسط، بشرط أن تكون المقاعد التابعة للمسيحيين من الكوتا ضمن دائرة انتخابية واحدة (قانون رقم 9 لسنة 2020، المادة 13). ويمثل هذا التقسيم أحد خطوات تحقيق الانصاف الانتخابي لكافة شرائح المجتمع، كما أن اعتماد نظام الدوائر المتعددة داخل المحافظة يمكن أن يؤدي إلى تمثيل أكثر عدالة، ويتم من خلاله توزيع المقاعد على كافة مناطق المحافظة الواحدة؛ وضمان تمثيل الأقضية والنواحي ذات الغلبة السكانية وعدم الاقتصار على ترسيخ المُرشّحين في مراكز المحافظات كما معمول به في نظام الدائرة الواحدة لكل محافظة.

ونصَّ القانون على إدراج مقعد نسائي بعد كل ثلاثة مقاعد رجالية (القانون رقم 9 لسنة 2020، المادة 14). ويرى الكثيرين أنّ القانون نجح في تفصيل آلية احتساب وتوزيع كوتا التمثيل النسائِي بدقة علمية تتسق مع الترتيب المعمول به في القوانين السابقة، غير أن ذلك الترتيب لم يسلم أبدًا من محاولات التفسير التِي تستهدف تحقيق أغراض دعائية أو أيديولوجية على حساب التوازن التمثِيلي الحقيقي. وعليه، تم تقسيم البلاد على 83 دائرة انتخابية استنادًا إلى عدد مقاعد النساء لكل محافظة.

جدول (6-1) توزيع الدوائر الانتخابيّة على المحافظات العراقيّة

ت	المحافظة	مقاعد مجلس النواب	الدوائر الانتخابيّة بحسب مقاعد النساء	ت	المحافظة	مقاعد مجلس النواب	الدوائر الانتخابيّة بحسب مقاعد النساء
1	بغداد	69	17	10	كركوك	12	3
2	نينوى	31	8	11	الديوانية	11	3
3	البصرة	25	6	12	النجف	12	3
4	الأنبار	15	4	13	ديالى	14	4
5	ذي قار	19	5	14	صلاح الدين	12	3
6	ميسان	10	3	15	دهوك	11	3
7	بابل	17	4	16	أربيل	15	4
8	المثنى	7	2	17	السليمانية	18	5
9	كربلاء	11	3	18	واسط	11	3

وأقرَّ القانون نظام القائمة المفتوحة في التصويت، والملاحظ أن الطريقة المتبعة هي أقرب للقائمة المغلقة، لأنه لا يتيح للناخب انتخاب مرشح فردي أو ضمن قائمة معيّنة ولم

يتيح له انتخاب مرشح خارج هذه القائمة ما جعله شبيهًا بنظام القائمة المغلقة، مع إمكانية تغير ترتيب المُرشّحين داخل القائمة الواحدة على وفق رؤية الناخب الشخصية لا حسب ما ترتبها القائمة الانتخابيّة لمرشّحيها(العباسي، 2022، ص.198).

ثالثاً: الرقابة القانونيّة على الانتخابات وفقًا لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9 لسنة 2020

يلاحظ عند تحليل التعديلات الواردة في القانون، أن بعضها جاء استجابة لضغوط زمنية دون أن يستند إلى رؤية إصلاحية متكاملة؛ فعلى سبيل المثال، تم تخفيض سن الترشيح إلى 25 عامًا، وهو تعديل لا ينسجم مع السياق العراقي، نظرًا لتدني مستوى التعليم العام، وضعف الكفاءة المهنية، وانعدام الخبرات التراكمية في هذا العمر؛ وبالرغم من تعديل مجلس النواب لهذا السن لاحقًا إلى 28 عامًا، فإن هذا التخفيض ما يزال غير مبرر من الناحية العملية، ولا ينطوي على مسارٍ إصلاحي حقيقي، بل يمثل استجابة شكلية لضغط الشارع العراقي حينذاك، في إطار نهج تشريعي يعاني من غياب الدراسات التقويمية والاستراتيجيات طويلة المدى، وفي السياق ذاته، يمثل تعديل شرط المؤهّل الدراسي للمرشحين رديًا واضحًا في مسار تعزيز جودة التمثيل النيابي، إذ تخلى المشرّع عن اشتراط شهادة البكالوريوس، مكتفيًا بحد أدنى لا يتجاوز الشهادة الإعدادية، وهو ما أقره مجلس النواب دون دراسة معمقة لأثر ذلك في كفاءة وفاعلية الأداء البرلماني، ويُعد هذا التوجه استمرارًا لسياسات سابقة اتسمت بالتذبذب، إذ كانت القوانين السابقة تسمح فقط بنسبة لا تتجاوز (20٪) من مرشحي القوائم الانتخابيّة بأن يكونوا من حَمَلة الشهادة الإعدادية، إن مثل هذه التعديلات تعكس ضعفًا في الرؤية التشريعيّة، وتدفع إلى تراجع المعايير المؤسسية التي ينبغي أن تحكم العمل النيابي (مكية، 2021، ص.8).

1- آليات الرقابة القانونيّة في قانون رقم 9 لسنة 2020:

يتبين من خلال قراءة مواد القانون أن الرقابة القانونيّة فيه تأخذ شكلين:

رقابة مؤسسية داخلية تمارسها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

رقابة قضائية خارجية تتمثل بإمكانية تقديم الطعون أمام الهيئة القضائية الانتخابيّة في محكمة التمييز الاتحادية.

ولكن عند ملاحظة أثر هذه الوسائل الرقابيّة نجد أن الغالب على طبيعتها الطابع الإجرائي المحدود، أكثر من كونها رقابة جوهرية ضامنة للعدالة الانتخابيّة الكاملة.

ومن أوجه الرقابة الأخرى التي نص عليها القانون:

- **تقديم الشكاوى والطعون:** الطعن القضائي أمام الهيئة القضائية الانتخابيّة المُشكلة من قضاة في محكمة التمييز (**القانون 9 لسنة 2020، المادة20**).وتحدّد المادة مدة الطعن من 3 إلى 10 أيام؛ وقد تمنع هذه المدة القصيرة من القيام بدراسة شاملة لبعض الشكاوى المعقدة.
- **طرائق الفرز وإعلان النتائج:** الرقابة على دستورية الإعلان (قضائيًا)
- **دور مراقبة الحملات الانتخابيّة** (التمويل السياسي والإفصاح عنه)

وبالرغم من ترسيخ الأساس التشريعي للرقابة على الانتخابات، إلا أن فعالية الرقابة القانونيّة تتوقف على مدى تفعيل هذه النصوص وضمان استقلال الجهات الرقابيّة، لا سيما في ظل البيئة السياسيّة المتأثرة بالتدخلات الحزبية والطائفيّة؛ كما أن الرقابة القضائية تبقى محدودة ما لم تُنشأ محكمة انتخابية مستقلة ومتخصصة، كما هو معمول به في بعض الأنظمة الديمقراطيّة المقارنة.

2- ملامح القصور الرقابي في القانون:

لم يخلُ القانون المذكور من أوجه النقص التشريعي فيما يتعلق بالرقابة على الانتخابات البرلمانية؛ إذ تم استثناء المفوضية من سلطة الرقابة من قبل المحاكم المستقلة؛ إلى جانب عدم اللامركزية القضائية بسبب سيطرة عدد محدود من القضاة على قضايا الطعون والنظر فيها من قبل الجهات المقدمة لها ضد عمل المفوضية؛ إذ اقتصرت عملية النظر في الطعون عبر تشكيل هيئة قضائية من قبل مجلس القضاء الأعلى؛ على أن ينظر بوساطة مجلس المفوضين حصرًا والذي تعدّ قراراته باتة وملزمة ولا يمكن الطعن فيها (القانون رقم 9 لسنة 2020، المادة 18).ما يعيق الجانب التقويمي في أداء المفوضية؛ ويتيح لها العمل بشكل أكثر فاعلية لغياب سلطة فوقية أو غطاء قانوني واضح ينظم الشكاوى المقدمة ضد علمها؛ في الوقت الذي تعاني فيه العملية الانتخابيّة في العراق من غياب الشفافية فيما يخص تمويل الحملات الانتخابيّة وضعف تطبيق العقوبات ضد المخالفين، كما أن قانون الانتخابات رقم (31) لسنة 2019 يرسّخ استقلال المفوضية كجهاز رقابي فني مستقل، مسؤول عن تنظيم ومراقبة جميع العمليات الانتخابيّة، مع إمكانية مراقبتها من قبل هيئات دولية ومحلية من قبل مجلس النواب العراقي فقط (القانون رقم 9 لسنة 2020، المادة 1). إلى جانب غياب الرقابة الدوليّة أو المدنية، إذ لم ينص القانون صراحة على اعتماد مراقبة دولية أو مدنية؛ ويفتح هذا الغياب الباب للتأويل، ويحد من الشفافية المطلوبة للرقابة الانتخابيّة الشاملة،

وعليه وبالرغم من إدخال تعديلات في القانون رقم 9 لسنة 2020، فإن الرقابة القانونيّة تظل محدودة بسبب ضعف الرقابة القضائية الوقائية؛ وغياب محكمة انتخابية مستقلة؛ وضعف آليات الرقابة على تمويل الحملات؛ إلى جانب غياب المراقبة الدوليّة أو المدنية المقننة.

كما أن إعطاء مجلس المفوضين سلطة البت بالشكاوى والطعون يعد مخالفًا للدستور العراقي الذي حدّد الحق في التقاضي أمام المؤسسات القضائية المبينة في المواد (19) و(87) وما تلاها؛ كما أن الرجوع للمفوضية لتقديم الشكاوى والنظر فيها؛ يعد بمثابة منحها سلطة قضائية بالرغم من كونها مجرد سلطة تنفيذية لتنفيذ قانون الانتخابات؛ الأمر الذي يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات الذي بيّنته المادة (47) من الدستور العراقي (الحسيني، 2018). لذا فإن المفوضية قد جعلت نفسها بمكانة المنظّم والمحكّم، ما يفضي إلى عدم وجود حيادية عالية في التعامل مع هذه الطعون؛ بصفتها مقدمة ضد أنشطتها الانتخابيّة.

الخاتِمة

لم يكن قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9 لسنة 2020 استثناءً من القوانين الانتخابيّة التي تنظم مراحل العملية الانتخابيّة والديمقراطيّة داخل الدول؛ والتي لا تخلو بدورها من الهفوات التشريعيّة والرقابيّة على وجه الخصوص على المستوى الإجرائي والموضوعي، فقد أغفل المشرّع العراقي عن إيجاد سلطة قضائية عليا تراقب عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات؛ إلى جانب حصر سلطة الفصل في الطعون المقدمة ضد نتائج الانتخابات بمجلس المفوضين التابع للمفوضية نفسها، وهو ما يعد خرقًا صريحًا لمبدأ الفصل بين السلطات؛ وإطلاق يد المفوضية للعمل بحرية أكبر، إلى السماح للقوات الأمنية والعسكريّة بالتصويت؛ الأمر الذي يعد بمثابة اقحام للمؤسسة العسكريّة داخل العملية الانتخابيّة؛ فضلًا عن قبول تصويت السجناء؛ بمخالفة واضحة للقوانين العراقيّة التي تعدّ السجين ناقص الأهليّة التي تعدُّ شرطًا رئيسًا من شروط الناخب العراقي لتمكنه من الإدلاء بصوته الانتخابي.

الاستنتاجات

1-اتبع قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020 تقسيم المحافظات على عدة دوائر انتخابية بدلًا من دائرة واحدة للمحافظة على النظام المعمول به في القوانين السابقة، ما أتاح فرصة أكبر لتمثيل مناطق مختلفة وعزّز من فرص المستقلين في الانتخابات.

2-أقرّ القانون نظام التصويت الفردي بالترشيح الفردي وليس القوائم، واعتمد نظام الفوز بأعلى الأصوات داخل الدائرة بالنظام «الفردي» وليس النسبي كما في القوانين السابقة.

3-ألغى القانون العمل بقوائم الكتل المغلقة، ما أضعف من سيطرة الأحزاب التقليدية.

4-خصّص القانون مقاعد لـ«الكوتا» للأقليات الدينية والقومية (مثل المسيحيين، الايزيديين، الصابئة(بلغت 9 مقاعد، سعيًا لتحقيق العدالة الاجتماعيّة في النصاب البرلماني

5-حدّد القانون سن الترشيح بـ 28 سنة كحد أدنى للمرشح، مع شروط أخرى منها المؤهل الدراسي وحُسن السيرة، بعد أن كان السن الأدنى 25 سنة.

التّوصيات

1-توفير سلطة قضائية تراقب عمل مفوضية الانتخابات في العراق، لضمان إيجاد آليات رقابية فعالة، وتطبيق فعلي لمبدأ الفصل بين السلطات.

2-زيادة الآليات الرقابيّة في قوانين الانتخابات العراقيّة لضمان تحقيق العدالة الانتخابيّة، وعدم اقتصارها على الاعتراض والطعون، وإدخال آليات جديدة على غرار توفير تغطية اعلامية أوسع للاطلاع الشعبي على سير الانتخابات وضمان عدم تدخل الجهات المتنفذة في التلاعب بالأصوات.

3-العمل بمبدأ الدوائر الانتخابيّة حسب الرقعة الجغرافي والتعداد السكاني وبواقع مقعد لكل 100،000، لما له من ميّزات تضمن تنوّع الخلفيات السياسيّة والثقافيّة للمرشحين للانتخابات.

المصادر

1 ـ الحسيني، علاء، (2018). المعايير الوطنيّة لضمان نزاهة الانتخاب في العراق رؤية مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات لمتطلبات المرحة المقبلة، مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات. https://2u.pw/FCY2m.

2 ـ خوري، دورين، واخرون،(2006)، التمثيل النسبي، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، بيروت.

3 ـ رينولدز، أندرو وآخرون،(2010)، أشكال النُّظُم الانتخابيّة، ترجمة: أيمن أيوب، دليل المؤسسة الدوليّة للديمقراطية والانتخابات، ط2، السويد.

4 ـ رينولدز، اندرو& وآخرون،(2007)، اشكال النُّظُم الانتخابيّة، دليل المؤسسة الدوليّة للديمقراطية والانتخابات، سلسلة منشورات المؤسسة الدوليّة للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم.

5 ـ سليمان، عصام، (2010)، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

6 ـ الصبيحي، معتز اسماعيل& علي، خلف صالح، (2020) الانتخابات والتعايش السلمي في دول ما بعد النزاعات الاثنية (مع اشارة للحالة العراقيّة بعد 2003 ومستقبلها)، مركز الدراسات الاستراتيجيّة، جامعة الانبار.

7 ـ العباسي، بيداء عبدالجواد.(2022). نظرة تحليلية في قانون الانتخابات العراقي رقم 9 لسنة 2020. مجلة كلية القانون للعلوم القانونيّة والسياسيّة. 11(41).

8 ـ عبدالقادر، عبد العالي. (2008). محاضرات النُّظُم السياسيّة المقارنة. (جامعة سعيدة- د. مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة).

9 ـ العنزي، علاء عبدالحسن& راضي، محمد حسن(2014). الرقابة الدوليّة لحرية الانتخابات ونزاهتها. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونيّة والسياسيّة. 6(3).

10 ـ القادر، علي صالح. (2021)، الإطار القانوني للنظام الانتخابي في العراق بعد سنة 2003. (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد).

11 ـ قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم 31 لسنة 2019، (2019)، جريدة الوقائع العراقيّة. ع (4569).

12 ـ قانون انتخابات مجلس النواب العراقي، رقم (26)، لسنة 2009.

13 ـ قانون انتخابات مجلس النواب رقم 9 لسنة 2020، (2020)، جريدة الوقائع العراقيّة. ع (4603).

14 ـ الكاظم، صالح جواد & العاني، علي غالب،(1991) الأنظمة السياسيّة، كلية القانون، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1990-1991.

15 ـ كرار، محمد أحمد،(2018). النُّظُم الانتخابيّة في العراق وتونس ولبنان وتركيا. المعهد الإقليمي لدراسات الجندر والتنوع والسلام والحقوق.

16 ـ لابهارت، آريند. وآخرون. (2005). أوراق ديمقراطية «الحكومات التمثيلية وآليات الانتخاب». مركز العراق لمعلومات الديمقراطيّة.

17 ـ الخزرجي، ثامر كامل، (2004)، النُّظُم السياسيّة الحديثة والسياسات العامة: دراسة في استراتيجية ادارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

18 ـ محمد، هيفاء احمد،(2013). النظام الانتخابي في العراق بين طريقة سانت ليغو وطريقة سانت ليغو المعدلة، مركز الدراسات الاستراتيجيّة والدوليّة، جامعة بغداد.

19 ـ محمود، دلشاد علي& جوهر، ياسين ئاشوور. (2024). أثر قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020 في تمثيل المناطق المتنازع عليها (دراسة تحليلية(. مجلة الدراسات السياسيّة والأمنية، 7(4)، 79-106. https://doi.org/10.31271/ jopss.10047.

20 ـ المعموري، غسان عبيد،(2020)، نظرة في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020، https://2u.pw/iwcDw.

21 ـ مكية، فراس طارق،(2021)، قراءة في قانون انتخابات مجلس النواب رقم 9 لسنة 2020. مركز البيانات للدراسات والتخطيط. بغداد.

22 ـ المندلاوي، علاء عبدالخالق، (2025). النُّظُم الانتخابيّة والتمثيل السياسي دراسة تحليلية لتأثير الأنظمة الانتخابيّة على الديمقراطيّة. مؤسسة دار الصادق الثقافيّة.

23 ـ منذر الشاوي، منذر،(2013) فلسفة الدولة، الطبعة الثانية، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد.

24 ـ نزال، زياد خلف،(2023)، التصويت الخاص في قانون الانتخابات العراقي رقم 9 لسنة 2020، مجلة النهرين للعلوم القانونيّة، 25(3)، https://2u.pw/yD2WI.

25 ـ الهنداوي، جواد،(2010) القانون الدستوري والنُّظُم السياسيّة، العارف للمطبوعات، ط1، بيروت.

الفصل السابع

تأثيرُ الإعلام الرقمي على اتجاهات النّاخبين في العراق

دراسة تحليليّة لحملات الانتخابات البرلمانيّة عِبرَ مواقع التّواصل الاجتماعي(2010-2021)

م. د. أمجد رسول محمد العوادي[1]

المُقدّمة

في خضمّ التحولات العالمية التي أحدثتها ثورة الاتصالات الرقميّة وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح الإعلام الرقمي يُمثّل صمامَ أمان وحافزًا للتغيير السياسي في العديد من الدول. فالعراق، الذي خاض تجربة انتقالية معقدة بعد العام 2003، لم يكن استثناءً؛ فقد عبّر الناخب العراقي في السنوات الماضية عن درجة عالية من التلقّي لرسائل الحملات الرقميّة، لا سيما مع ارتفاع معدّلات اختراق الإنترنت من أقل من 10 % عام 2010 إلى أكثر من 70 % في عام 2021، وانتشار الهواتف الذكية حتى في المناطق شبه الحضرية والريفية (Al-Kaisy & McGinn, 2019). ويكتسب فهم ديناميات هذا التحوّل أهمية مضاعفة في ضوء الرسائل التفاعلية التي يسمح بها الإعلام الرقمي من بثٍّ مباشرٍ وتفاعلات فورية، فضلًا عن قدرته على تجاوز قيود الإعلام التقليدي ومحاصصاته السياسيّة.

تنبع أهمية هذه الدراسة من محاولتها الجمع بين ثلاثة أبعاد أساسية لا تتكرّر دراسة تكاملية لها في المشهد العراقي، أولاً:تطور الإطار القانوني والمؤسسي للانتخابات الذي شهد تعديلًا متسارعًا بين 2010 و2021 استجابةً لمتطلبات التسجيل البايومتري واعتماد آليات التصويت الإلكتروني المبسّط، ما مثّل تحوّلًا جوهريًا في ضمان شفافية العملية الانتخابيّة وفقًا لتوصيات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI, 2021)..ثانياً: تستقصي الدراسة

(1) مركز دارسات الكوفة–جامعة الكوفة

استراتيجيات الحملات الرقميّة التي وظّفتها الأحزاب والمُرشّحون عبر المنصات الاجتماعيّة الرئيسة—فيسبوك وتويتر ويوتيوب—باستخدام الإعلانات الموجَّهة والبث الحيّ ومجموعات الحوار، وهو ما وثّقته تقارير متخصصة (Go-Globe 2024) كأحد أهم أدوات استهداف شرائح محددة من الناخبين بكفاءة عالية. ثالثاً: نبحثُ في كيفية انعكاس هذه الحملات في صوغ سلوك ووعي المواطن السياسي، الأمر الذي انعكس بوضوح في صعود وجوه مستقلة وتراجع نفوذ بعض الكتل التقليدية خلال انتخابات 2021، كما سجّلت ملاحظات معهد الديمقراطيّة الوطني (NDI, 2021). من خلال الربط المتزامن بين هذه المحاور، ويسعى الفصل إلى تقديم توصيات استراتيجية لصنّاع القرار والقوى المدنية، تعزّز مبادئ التكافؤ والنزاهة الانتخابيتين، وتضمن أن تستند الإصلاحات المقبلة إلى فهم علمي دقيق للتداخل بين التشريعات الرقميّة، والأدوات التعبيرية على المنصات، ووعْي الناخب وإرادته.

بالرغم من التقدّم التقني وضخامة الإنفاق على الحملات الرقميّة، ما يزال الأثر الفعلي لهذه الحملات على وعي الناخب وتوزيع الأصوات محلّ جدل بين الباحثين. وتطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الإعلام الرقمي والحملات الإلكترونية في إعادة تشكيل أولويات ووعي الناخب العراقي، وكيف انعكس ذلك على نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2021، في ضوء التحولات القانونيّة والمؤسسية منذ 2010؟

ينبغي الإجابة عن هذا التساؤل عبر تحليل تطور التشريعات الانتخابيّة، واستخدام المنصات الرقميّة من قبل المُرشّحين، ومؤشرات الوعي الجديد لدى الناخبين، وبيانات التصويت الفعلية.

تتجلّى الفرضيّة الرئيسة لهذه الدراسة عبر بيان أنّ التحولات التشريعيّة المؤسسية الهادفة إلى رقمنة العملية الانتخابيّة، واعتماد استراتيجيات رقمية متطورة من قبل الأحزاب والمُرشّحين، أحدثت تغييرًا نوعيًا في وعي الناخب العراقي؛ وهو ما تجسّد في تصويتٍ مغاير للدورات السابقة لصالح المستقلين والوجوه الجديدة خلال انتخابات 2021.

لتنفيذ هذا المسار المنهجي، يتوزع محتوى الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة:

1-المبحث الأول: يتناول تطور الإطار القانوني والمؤسسي للعملية الانتخابيّة في العراق خلال المُدّة 2010–2021، مع التركيز على قوانين التسجيل البايومتري والبطاقة الرقميّة وأجهزة العدّ الإلكتروني.

2-المبحث الثاني: يُحلّل استراتيجيات الحملات الرقميّة للمرشحين والأحزاب عبر منصات

التواصل الاجتماعي في المدة ذاتها، مع إبراز أدوات الخطاب التفاعلي وأنماط المحتوى (تعبوي، خدمي، هجومي).

3-المبحث الثالث: يبحث في كيفية تشكيل الإعلام الرقمي لِوعي الناخب وتأثير ذلك على نتائج انتخابات 2021؛ حيث يُفحص توزيع الأصوات، وصعود النواب المستقلين، وتحولات التحالفات بعد الانتخابات.

يأتي هذا الترتيب ليكوِّنَ تسلسلًا منطقيًا بدءًا بالبيئة التنظيمية، ومرورًا بأساليب الممارسة الرقميّة، وانتهاءً بتداعياتها على الواقع الميداني، ما يؤدي إلى استخلاص توصيات مستقبلية متكاملة تعزّز من الديمقراطيّة الرقميّة في العراق.

المبحث الأول: تحولات الإطار القانوني والمؤسساتي للعملية الانتخابيّة في العراق في ظل الثورة الرقميّة (2010-2021)

أولاً: الإطار القانوني الناظم للعملية الانتخابيّة في العراق وتحولاته الرقميّة (2010-2021)

يمثّل الإطار القانوني حجر الأساس في تنظيم العملية الانتخابيّة، بوصفه الأداة التي ترسم قواعد التمثيل السياسي، وتحدد شروط الترشح والاقتراع، وتنظّم عمل المؤسسات المشرفة على الانتخابات. ومنذ العام 2010 وحتى 2021، مرّ العراق بتحولات قانونية ومؤسساتية مهمة في هذا المجال، كان أغلبها ناتجًا عن الضغوط المجتمعية المتزايدة، والتغيرات السياسيّة العميقة، إضافة إلى التأثير المتصاعد للثورة الرقميّة في بنية الدولة وآليات إدارتها.

1-تطورات التشريع الانتخابي ومحاولات الإصلاح

أجريت الانتخابات البرلمانية العراقيّة خلال هذه المدة استنادًا إلى تشريعات متغيرة، عكست سعيًا لتجاوز أوجه القصور التي شابت كل دورة انتخابية. فبعد اعتماد قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005 كنقطة انطلاق، تم تعديل القانون عدة مرات، أبرزها قانون رقم (45) لسنة 2013، الذي اعتمد نظام التمثيل النسبي بالقائمة المفتوحة، ما منح الناخب حرية اختيار المُرشّحين داخل القوائم، غير أن تأثير الكتل السياسيّة بقي مسيطرًا بفعل التوزيع غير المتوازن للدوائر الانتخابيّة.

وفي أعقاب احتجاجات تشرين 2019، جاء قانون الانتخابات الجديد رقم (9) لسنة 2020 كاستجابة لمطالب الشارع العراقي بتمثيل أوسع للمرشحين المستقلين والناشطين المدنيين.

وقد أقرّ هذا القانون نظام الدوائر المتعددة بدلًا من الدائرة الواحدة في كل محافظة، وألغى العمل بالقائمة النسبية، ما أفضى إلى تقليص هيمنة الكتل الحزبية التقليدية، على الرغم من محاولاتها الالتفاف على التعديلات عبر توزيع مرشحيها على دوائر متعددة بصفة «مستقلين» (UNAMI, 2021).

ورغم أن القانون الجديد مثّل قفزة نسبية نحو تعزيز التمثيل الشعبي، إلا أنّه جُوبِهَ بانتقادات قانونية بشأن غموض بعض مواده، وغياب آليات حاسمة لضمان عدالة التوزيع الجغرافي للدوائر، ما خلق تفاوتًا في قيمة الصوت الانتخابي بين مناطق مختلفة، وترك ثغرات استُغلت سياسيًا في بعض الحالات (Al-Tamimi, 2021).

2-التحول الرقمي في إدارة الانتخابات

واكب هذا التطور القانوني توجهًا واضحًا نحو تحديث البنية التقنية للانتخابات، إذ بدأت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) منذ العام 2014 بتنفيذ مشاريع للتحوّل الرقمي، من أبرزها:

أ-التسجيل البايومتري، الذي انطلق عام 2014، ويهدف إلى ربط كل ناخب ببيانات بيولوجية فريدة (بصمة، صورة، مستند رسمي)، لمنع التكرار والتزوير. وقد ارتفع عدد المسجلين بايومتريًا ليبلغ أكثر من 17 مليون ناخب حتى عام 2021 (IHEC, 2021).

ب-اعتماد أجهزة تسريع النتائج ونقل البيانات إلكترونيًا من مراكز الاقتراع إلى المخازن المركزية، ما ساعد - نظريًا - في تقليل مدة إعلان النتائج، غير أن التجارب السابقة (خصوصًا في انتخابات 2018) كشفت عن مشاكل كبيرة في البنية التحتية التقنية، منها ضعف الاتصال، وخلل في البرمجيات، إضافة إلى اختراقات محتملة (UNAMI, 2018).

ت-إنشاء قواعد بيانات رقمية للناخبين، وإتاحة منصات إلكترونية للاستعلام والتحديث، بما يسهم في رفع مستوى الشفافية وتسهيل مشاركة الناخبين، خصوصًا في المناطق النائية.

ورغم أهمية هذه الخطوات، إلا أن واقع التطبيق ظل دون المستوى المطلوب؛ بسبب ضعف التمويل، وغياب الكوادر الفنية الكفؤة، وتسييس المفوضية، ورفض بعض القوى السياسيّة استخدام الأجهزة الحديثة بدعوى عدم ضمان نزاهتها. كما لم يتم إنشاء بنية قانونية موازية تنظم استخدام التقنيات الرقميّة وتحدد المسؤولية القانونيّة في حال الإخلال بها، ما أضعف من فاعليتها وعرّضها للنقد (UNDP, 2021).

3-تحديات التكيّف مع البيئة الرقميّة

إنّ البيئة القانونيّة العراقيّة لا تزال في طور التكيّف مع متغيرات الثورة الرقميّة، ولم تُستكمل حتى عام 2021 أية منظومة تشريعية متكاملة تنظّم الدعاية الانتخابيّة الرقميّة، أو الرقابة على الإنفاق الإلكتروني، أو ضبط الحملات المموّلة عبر المنصات الاجتماعيّة. كما أن غياب تشريعات واضحة حول الجرائم الرقميّة الانتخابيّة، كالتضليل، أو شراء الأصوات عبر الإنترنت، يُبقي البيئة الانتخابيّة معرضة للاستغلال وضعف النزاهة.

كما أن كثيرًا من القوانين ذات العلاقة (كقانون الأحزاب، وقانون الإعلام، وقانون الجرائم المعلوماتية) لا تزال إما غير نافذة أو غير محدثة، ما يُعقّد مسألة تطبيق معايير العدالة الانتخابيّة في العصر الرقمي (Al-Saadi, 2020).

ثانياً: الأُطر المؤسساتية المنظّمة للعملية الانتخابيّة في العراق في ظل الرقمنة

1-إصلاح هيكل المفوضية وتحديات الاستقلال الرقمي

أدى تصاعد المطالب الشعبيّة بإصلاح المنظومة الانتخابيّة بعد احتجاجات تشرين 2019 إلى تغيير بنية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، من خلال إقرار قانون المفوضية رقم (31) لسنة 2019، والذي نص على استبدال أعضاء مجلس المفوضين بقضاة مستقلين، لضمان حياد المؤسسة عن التجاذبات الحزبية. ومع أن هذا الإصلاح عُدّ تقدمًا في بنية المفوضية، إلا أنه لم يُترجم إلى تطوير فعلي في **البنية الرقميّة** للمؤسسة، حيث بقيت تعاني من نقص الخبرات الفنية ونقص البنية التحتية القادرة على إدارة العمليات الانتخابيّة بكفاءة في بيئة رقمية متغيرة. كما أن عمليات التوظيف والترشيح داخل المفوضية لم تُواكب التخصصات المطلوبة في الأمن السيبراني وإدارة قواعد البيانات والتحليل الرقمي، ما أضعف قدرة المفوضية على مواكبة تحديات الحملات الرقميّة والتدخلات الإلكترونية.

لقد تجلت هذه الثغرات بشكل خاص في انتخابات 2018، حيث تم الاعتماد على أجهزة تسريع النتائج، لكن اتهامات التلاعب دفعت البرلمان إلى إعادة العد اليدوي جزئيًا، ما كشف ضعف الثقة المجتمعية في قدرة المفوضية على إدارة التقنيات الحديثة بشفافية وكفاءة. فبدلًا من أن تكون الرقمنة أداة لتعزيز الثقة، أصبحت مصدرًا للتشكيك، وهو ما يدل على أن إدخال التكنولوجيا دون إصلاح تنظيمي شامل يُهدد شرعية العملية الانتخابيّة ذاتها (UNAMI, 2018).

2-ضعف الأطر القانونيّة والرقابيّة في ضبط الحملات الرقميّة

رغم تصاعد تأثير الإعلام الرقمي في الحملات الانتخابيّة، فإن النظام القانوني العراقي لا يزال بحاجة إلى قواعد واضحة تضبط النشاط الانتخابي في الفضاء الإلكتروني. فلا توجد حتى الآن تشريعات ملزمة تُحدد سقف الإنفاق على الإعلانات السياسيّة الرقميّة، أو تفرض رقابة على مصادر تمويل الحملات الإلكترونية، أو تمنع استخدام الحسابات الوهمية والجيوش الإلكترونية للتأثير في الرأي العام. كما لم تقم هيئة الإعلام والاتصالات، وهي الجهة المنظمة لقطاع الاتصالات والفضاء الرقمي، بوضع مدوّنة سلوك انتخابية رقمية، ما ترك فراغًا قانونيًا استغلته القوى السياسيّة لترويج محتوى تعبوي، أحيانًا تحريضي، دون رادع قانوني.

من جهة أخرى، فشلت الأجهزة الرقابيّة، كديوان الرقابة الماليّة وهيئة النزاهة، في تتبع مصادر الإنفاق الرقمي، رغم خطورة هذا الجانب في تزوير الإرادة الشعبيّة عبر الإعلانات الممولة من الخارج أو من مصادر مجهولة. هذا النقص التشريعي والرقابي جعل الحملات الانتخابيّة في العراق عرضة لاختلال مبدأ تكافؤ الفرص بين المُرشّحين، وأتاح لمن يمتلك أدوات رقمية أكثر نفوذًا قدرة غير عادلة على التأثير. وأشارت منظمات دولية كـ NDI وIFES إلى أن هذا الخلل لا يهدد فقط نزاهة الانتخابات بل يزعزع شرعية النظام السياسي برمته (IFES, 2022; NDI, 2021).

3-غياب الاستراتيجيّة السيبرانيّة في حماية البنية الانتخابيّة الرقميّة

في ظل تصاعد التهديدات الإلكترونية التي تستهدف البنى التحتية للانتخابات حول العالم، لا يزال العراق بحاجة إلى إستراتيجية أمن سيبراني واضحة لحماية العملية الانتخابيّة. وقد برز هذا القصور في عدم وجود وحدة متخصصة ضمن المفوضية أو الأجهزة الأمنية تُعنى برصد التهديدات الرقميّة أو التحقيق في الهجمات الإلكترونية. فعلى سبيل المثال، لم تُكشف تفاصيل دقيقة حول الجهة المسؤولة عن الحريق الذي طال مخازن أجهزة العدّ الإلكتروني في جانب الرصافة عام 2018، ولم تُطرح آليات فاعلة لحماية البنية الرقميّة في انتخابات 2021 رغم تزايد التحديات.

فضلاً عن ذلك، لم تبادر الحكومة العراقيّة إلى توقيع شراكات تقنية مع شركات عالمية متخصصة في الأمن السيبراني أو مع منظمات دولية معنية بسلامة الانتخابات الرقميّة، الأمر الذي جعل البنية التقنية هشة أمام محاولات الاختراق، سواء من الداخل أو الخارج. وقد أشار تقرير صادر عن مجلس الأمن الدولي إلى أن بعض الفاعلين غير الحكوميين في العراق يمتلكون قدرات رقمية متطورة تؤهلهم للتأثير على نتائج الانتخابات عبر منصات التواصل

أو عبر اختراق أنظمة العدّ الإلكتروني (UN Security Council, 2021). إن غياب هذه الاستراتيجيّة لا يهدد فقط سريّة التصويت وسلامة النتائج، بل يقوّض أيضاً الثقة العامة في المسار الديمقراطي كَكُل.

المبحث الثاني: تحليل الحملات الرقميّة للمرشحين والأحزاب العراقيّة عبر المنصات الاجتماعيّة (2010-2021)

أولاً: نشأة وتطور الحملات الانتخابيّة الرقميّة في العراق

شهدت الحملات الانتخابيّة في العراق خلال المُدّة الممتدة من 2010 إلى 2021 تطورًا ملحوظًا في أساليبها وأدواتها، مع انتقال واضح من الاعتماد التقليدي على وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية إلى تبني وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الرقمي. هذا التحول لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة لعوامل ديموغرافية وتقنية وسياسيّة واجتماعية متشابكة أثرت في طبيعة العملية الانتخابيّة وأدوات التعبئة السياسيّة.

1- مَثَّلَ الشباب العراقي نسبة كبيرة من السكان خلال هذه الفترة، حيث تشير بيانات وزارة الاتصالات العراقيّة (2019) إلى أن نسبة الشباب تحت سن الثلاثين تجاوزت 60% من إجمالي السكان، وهو ما يمثل شريحة فعالة من مستخدمي الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. لذلك، أصبح هذا الجيل محركًا رئيسًا لتغيير طرائق التواصل السياسي، مفضلاً المنصات الرقميّة لما توفره من سرعة وصول وتفاعلية عالية، وخصوصًا في ظل ضعف الثقة بالوسائل الإعلامية التقليدية التي تعاني من سيطرة سياسيّة أو اقتصاديّة (وزارة الاتصالات العراقيّة، 2019).

2-ساهم انتشار الهواتف الذكية والإنترنت في العراق، رغم التحديات الأمنية والبنية التحتية المحدودة، في تمكين جمهور واسع من الوصول إلى المحتوى السياسي الرقمي. فقد شهد العراق ارتفاعًا مطردًا في معدلات استخدام الإنترنت، ما أتاح للأحزاب والمُرشّحين فرصة التفاعل المباشر مع الناخبين دون وسيط، مع إمكانية تحليل ردود الفعل والتفاعل مع الجمهور بصورة ديناميكية (النجيفي، محمود، 2020).

3- لعب السياق السياسي المتقلب دورًا مهمًا في دفع الأحزاب والمُرشّحين نحو الإعلام الرقمي. فخلال احتجاجات تشرين الأول 2019، ظهر الاعتماد المكثف على منصات التواصل الاجتماعي كأداة رئيسة في التعبير عن المواقف السياسيّة وتنظيم الحراك الشعبي، ما دفع الفاعلين السياسيين إلى إدراك أهمية هذه القنوات في رسم توجهات الناخبين والتأثير عليها

(المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2020). إضافة إلى ذلك، قدمت المنصات الرقميّة مساحة نسبيًا حرة للتعبير السياسي، بعيدًا عن الرقابة الرسمية أو الحزبية، وهو ما مكّن عددًا من الناشطين والمستقلين من المشاركة الفاعلة في الحملات الانتخابيّة بطريقة غير تقليدية.

4-انعكس هذا التحول التقني في نوعية الحملات الانتخابيّة، حيث تحولت من حملات تعتمد على التجمعات والملصقات والإعلام التقليدي إلى حملات رقمية تستخدم المحتوى المرئي، الفيديوهات القصيرة، المنشورات التفاعلية، والإعلانات المدفوعة على منصات مثل فيسبوك، تويتر، وإنستغرام، مع استهداف دقيق لمجموعات محددة على وفق معايير جغرافية، عمرية، واجتماعية (العراقي، عبد الله، 2022). ومع ذلك، فإن هذا التطور جاء مصحوبًا بتحديات جسيمة، منها ضعف الإطار القانوني الذي ينظم الحملات الرقميّة، وانتشار الأخبار الزائفة، والحملات السوداء التي تؤثر على نزاهة الانتخابات، وتخلق جوًا من التوتر وعدم الثقة بين الناخبين؛ يُمكن القول إن نشأة وتطور الحملات الانتخابيّة الرقميّة في العراق كانت نتاجًا لتفاعل متنوع بين عوامل ديموغرافية وتكنولوجية وسياسيّة، تفرض على المؤسسات السياسيّة والرقابيّة تحديث أدواتها وآليات عملها لمواجهة هذه التحولات وضمان نزاهة العملية الديمقراطيّة في ظل بيئة رقمية متسارعة التغير.

ثانياً: التحديات والتأثيرات السياسيّة والاجتماعيّة للحملات الرقميّة

1-مصداقية المعلومات وخطاب الكراهية والأخبار المضللة

يُعدّ تحدي مصداقية المعلومات من أخطر التحديات التي تواجه الحملات الرقميّة في العراق، حيث تتزايد ظاهرة الأخبار المضللة والفاك نيوز (Fake News) بشكل ملحوظ، خاصة في ظل الأزمات السياسيّة والاجتماعيّة التي يعيشها البلد. تُستخدم هذه الأخبار من قبل جهات مختلفة، سواء كانت أحزاباً سياسيّة أو جهات أجنبية، بغرض التأثير على الرأي العام، وتشويه صورة الخصوم، وتحقيق مكاسب انتخابية على حساب الحقيقة والنزاهة (Al-Rawi, 2022) في دراسة نشرها مركز الدراسات الإعلامية الرقمي عام 2021، تم توثيق العديد من الحالات التي انتشرت فيها أخبار كاذبة على منصات التواصل الاجتماعي خلال الحملات الانتخابيّة، ما أدى إلى زيادة حالة الاستقطاب بين الجماعات المختلفة وزيادة حدة التوتر الطائفي (مركز الدراسات الإعلامية، 2021). خطابات الكراهية لا تقتصر على الطابع الديني فقط، بل تشمل أيضاً الاثني والقومي، وتنتشر بكثرة عبر منصات مثل فيسبوك وتويتر، حيث تستغل الخوارزميات الرقميّة في زيادة انتشارها بين الفئات الأكثر تأثرًا (Smith & Jamil, 2020).

كما أثبتت تقارير منظمة «مراسلون بلا حدود» أن العراق يشهد تصاعداً في خطاب الكراهية عبر الإنترنت، ما يمثّل تهديداً للنسيج الاجتماعي ويعرقل مساعي التعايش السلمي (Reporters Without Borders, 2022) هذا النوع من الخطاب لا يقتصر على تعزيز الانقسامات، بل يخلق بيئة خصبة لتزايد العنف السياسي والاجتماعي، الأمر الذي ينعكس سلباً على استقرار العملية الديمقراطيّة.

2-تأثير الحملات الرقميّة على المشاركة السياسيّة واتجاهات التصويت

تُعد وسائل التواصل الاجتماعي أداة فعالة في تعزيز المشاركة السياسيّة، خاصة بين فئات الشباب التي تمثل الغالبية العظمى من السكان العراقيين. وتشير دراسة أجراها مركز «الإعلام والتنمية» في العراق إلى أن الحملات الرقميّة قد ساعدت في رفع مستوى الوعي السياسي لدى الشباب، وشجعتهم على المشاركة في الانتخابات بطرائق أكثر فاعلية (Center for Media and Development, 2023).

ومع ذلك، تؤكد الأبحاث أن هذه الحملات قد تؤدي أيضاً إلى تعزيز الاستقطاب السياسي والطائفي، حيث يستهدف المُرشّحون شرائح محددة من الناخبين برسائل مخصصة تُعمق الانقسامات القائمة بدلاً من بناء جسور التفاهم (Al-Mashhadani, 2021). فضلاً عن ذلك، تلعب الحملات الرقميّة دورًا هامًا في تشكيل اتجاهات التصويت، إذ تسمح بالتواصل المباشر مع الناخبين وتقديم رسائل تلائم اهتماماتهم وتوجهاتهم، مما يزيد من فرص الفوز الانتخابي لكنه يقلل من تنوع الخطاب السياسي.

وتشير دراسة أجرتها جامعة بغداد إلى أن 68% من الناخبين الشباب تأثروا بالإعلانات الرقميّة خلال الانتخابات الأخيرة، ما يؤكد مدى تأثير هذا النوع من الحملات على قرارات التصويت (University of Baghdad, 2022).

3-دور الجهات الرقابيّة (مفوضية الانتخابات، منظمات المجتمع المدني، شركات التواصل)

تلعبُ الجهات الرقابيّة دورًا محوريًا في ضمان نزاهة الحملات الانتخابيّة الرقميّة في العراق، حيث تحاول مفوضية الانتخابات تطوير آليات لمراقبة الحملات وتحديد التجاوزات، على الرغم من محدودية الإمكانات التقنية والموارد (مفوضية الانتخابات العراقيّة، 2023). وفي تقرير حديث، أشار مسؤولو المفوضية إلى ضرورة تحديث القوانين بما يتناسب مع تحديات العصر الرقمي، لتفعيل الرقابة على المحتوى الانتخابي عبر الإنترنت (Iraq Electoral Commission, 2024).

أما منظمات المجتمع المدني، فتلعب دورًا مكمِّلًا من خلال مراقبة الحملة الانتخابيّة وتوعية الناخبين بمخاطر التضليل الرقمي، عبر برامج توعية وورش عمل تدريبية (Arab NGO Network for Development, 2022). فضلاً عن ذلك، هناك مبادرات محلية تهدف إلى دعم الشفافية ومكافحة الأخبار الكاذبة عبر التعاون مع شركات التواصل الاجتماعي.

وفيما يخص شركات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر، تواجه هذه المنصات تحديات كبيرة في فرض سياساتها الرقابيّة في بيئات معقدة مثل العراق. وبِحسبِ تقرير لمؤسسة «Access Now»، فإن هناك قصورًا في تطبيق هذه السياسات في الدول ذات البيئات السياسيّة المتقلبة، ما يجعل المنصات أداة لنشر المعلومات الخاطئة أحيانًا (Access Now, 2023).

المبحث الثاني: تحليل الحملات الرقميّة للمرشحين والأحزاب العراقيّة عبر المنصات الاجتماعيّة (2010-2021)

أولاً: ديناميات استخدام المنصات الاجتماعيّة في الحملات الانتخابيّة العراقيّة (2010-2021)

1-التحول نحو الإعلام الرقمي

شهد المشهد الانتخابي في العراق بين عامي 2010 و2021 نقلة نوعية في طبيعة الحملات الانتخابيّة، تمثّلت في التحول من المنابر الإعلامية التقليدية—كالصحف الورقية والقنوات التلفزيونية والراديو—إلى الاعتماد المكثف على المنصات الرقميّة ووسائل التواصل الاجتماعي. فقد اجتمعت مجموعة من العوامل التقنية والديموغرافية والسياسيّة لتعيد تشكيل خارطة التواصل السياسي.

من الناحية التقنية، ارتفع عدد مشتركي الإنترنت في العراق من أقل من 10 % في بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين إلى ما يزيد على 70 % بحلول عام 2021، مع تجاوز عدد الهواتف الذكية 23 مليون جهاز، مما سهّل على المُرشّحين والأحزاب الوصول إلى جمهور واسع ومتنوّع؛ فقد أصبح بإمكان الحملة الانتخابيّة استهداف شرائح معينة بناءً على العمر أو الاهتمامات أو الموقع الجغرافي عبر أدوات الإعلان الرقمي(Al-Kaisy & McGinn, 2019) وبالمقابل، انخفضت مصداقية الوسائل التقليدية لدى شريحة كبيرة من الشباب، الذين اتجهوا إلى الإنترنت كمصدر رئيس للأخبار والمعلومات السياسيّة، بعيدًا عن الرقابة الحكومية أو النفوذ الحزبي المعلَن على القنوات الفضائية (Brooks & al-Haidari, 2011).

على الصعيد الاجتماعي والسياسي، أسهمت احتجاجات تشرين 2019 في تعجيل هذا التحول؛ إذ برز دور فيسبوك وتويتر وتيليغرام كقنوات للتنسيق السريع بين الناشطين وتبادل المعلومات حول المظاهرات والمواقع، في مشهدٍ أعاد للأذهان دور شبكات التواصل في الثورات العربية خلال العقد الماضي (Kadhum, 2023). وأفادت تقارير الأمم المتحدة بأن تنسيق الاحتجاجات عبر هذه المنصات مثَّلَ «عاملًا محفّزًا» لتعديلات لاحقة في الأطر القانونيّة والمؤسسية المنظمة للعملية الانتخابيّة، لا سيما في مسألة تسجيل الناخبين والقوانين المتعلقة بالإعلانات السياسيّة الإلكترونية (United Nations, 2021).

فضلاً عن ذلك، دفعت بيئة انعدام الثقة في الإعلام التقليدي الأحزاب والمُرشّحين إلى امتلاك حساباتهم الرسمية على المنصات الرقميّة، بوصفها مساحة أقل رقابة وتدخلًا رسمياً، ما أتاح لهم تقديم برامجهم الانتخابيّة مباشرة إلى الناخبين دون وسيط. وقد أظهر استطلاع رأي في بغداد عام 2020 أن 64% من المستطلعين يثقون أكثر بالمعلومات التي يحصلون عليها عبر فيسبوك مقارنة بالتلفزيون الحكومي أو الخاص (Yassin, 2021). وهكذا، أسهمت هذه العوامل التقنية والاجتماعيّة معًا في دفع الأطراف السياسيّة نحو تبني الإعلام الرقمي كأداة رئيسة للتأثير على الرأي العام وبناء صورة رقمية للمرشح.

2-المنصات المستخدمة وأنماط الخطاب الرقمي

مع تبلور أهمية الإعلام الرقمي، استخدمت الحملات الانتخابيّة العراقيّة في المدة بين 2010 و2021 عدة منصات رئيسة، تختلف في طبيعة المحتوى وأدوات الانتشار والتفاعل:

فيسبوك: ظل المنصة الأكثر انتشارًا، إذ يعتمد عليه المُرشّحون لإطلاق المنشورات الإخبارية والبيانات الرسمية، وإجراء البث المباشر (Live Q&A)، والإعلان الممول الموجّه إلى فئات محددة. تتيح أدوات Facebook Ads للمرشحين توزيع رسائلهم على وفق معايير دقيقة كالاهتمامات والسكن الجغرافي والتركيبة العمرية، ما قلّل الهدر في الموارد ورفع نسب الوصول إلى الجمهور المستهدف (Go-Globe, 2024).

تويتر: مع أنّ انتشاره محدود نسبيًا مقارنة بفيسبوك، ظلّ خيارًا مفضّلاً للسياسيين ممن يسعون إلى نقل رسائل عاجلة أو إطلاق هاشتاغات انتخابية قصيرة المدى، وقد استخدمه عدد من قادة الرأي لنشر تصريحات رسمية والتفاعل الفوري مع الصحفيين والمؤثرين السياسيين. وبفضل طبيعته المبنية على الرسائل القصيرة، وقد أسهم تويتر في خلق حوارات عامة سريعة الانتشار حول القضايا المطروحة خلال الحملة، سواء تلك المتعلقة بالإصلاحات أو بمحاربة الفساد (Najm & Yusuf, 2023).

يوتيوب: أصبح القناة البصرية المثالية لبث اللقاءات الطويلة والمقابلات المفصّلة والخطب الانتخابيّة. ولأن المحتوى المرئي يمتاز بقدرته على مؤثرات الصوت والصورة، فقد استفادت الحملات من YouTube لتوثيق النشاطات الميدانية للمرشح، ولقاءات المواطنين، ومقاطع الفيديو الإعلانية التي توضح البرامج والخدمات، مما عزّز من مصداقية الوعود أمام الجمهور.

أما **تيليغرام** و**إنستغرام**، فبَدا استخدامهما جليًا بعد انتخابات 2018، حيث وجدت الحملات في Telegram منفذًا لإرسال الرسائل في مجموعات مغلقة أو قنوات مخصصة للأنصار، بعيدًا عن رقابة عامة، في حين استُخدم إنستغرام بصورة أساسية لاستهداف الناخبين الشباب عبر القصص (Stories) والصور والفيديوهات القصيرة التي تحمل رسائل معبّرة بصريًا.

أ-أنماط الخطاب الرقمي

في إطار الأطر السابقة، تبلور ثلاثة أنماط رئيسة للخطاب الرقمي في الحملات العراقيّة:

1-الخطاب التعبوي (الدعائي): وهو خطاب يدعو إلى استنهاض القاعدة الانتخابيّة ودفعها نحو التصويت باستخدام شعارات وأيقونات مألوفة (وطنية أو طائفية)، وتقديم المُرشّح في إطار المنقذ أو المدافع عن مصالح المجموعة الانتخابيّة. وغالبًا ما يصاحبه فيديوهات قصيرة تحمل عبارات جذب وعاطفية (Innov8, 2024).

2-الخطاب الهجومي: يعتمد على مهاجمة الخصوم السياسيين وتشويه سمعتهم، من خلال نشر اتهامات بالفساد أو الجنح السياسيّة. ويتخلّل هذا النمط لغة حادة وأحيانًا تحريض طائفي، مما يعمّق الانقسامات بين القواعد الانتخابيّة المتنافسة (Reisach, 2021).

3-الخطاب الخدمي: يركّز على عرض إنجازات سابقة أو وعود مستقبلية ببرامج تنموية وخدمات مُلموسة (بنى تحتية، وظائف، خدمات صحية وتعليمية). ويرافقه في العادة صور ومقطع فيديو يوثّق المُرشّح وهو يزور المشاريع أو يلتقي المواطنين، ما يعزز مكوّن المردود العملي للحملة (Najm & Yusuf, 2023).

ب-أدوات التفاعل الرقمي

استعانت الحملات أيضاً بعدد من الأدوات التقنية لتعزيز التفاعل:

1-الإعلانات المموّلة عبر فيسبوك وإنستغرام: استُخدمت لاستهداف دقيق وجذب انتباه فئات معينة برسائل مركزة.

2-البث المباشر (Live): عبر فيسبوك ويوتيوب للاجتماع مع الناخبين والإجابة على

أسئلتهم في الوقت الحقيقي، ما أعطى شعورًا بالمشاركة الفورية وتقليص الفجوة بين الجمهور والمُرشّح.

3-التعليقات والتفاعلات: باتت التعليقات مؤشرًا لحجم التفاعل وردود الأفعال، ورغم أنها تحولت في بعض الأحيان إلى مسرح للشتم أو خطاب الكراهية، فإنها أيضاً تساعد الحملات في رصد القضايا التي تهمُّ الناخبين ومعالجتها بسرعة.

ج-التأثير السياسي والسلوكي

أسهم هذا الاعتماد على الإعلام الرقمي في تغيير سلوك الناخبين والسياسيين معًا. فقد أظهرت دراسات استقصائية في بغداد أن ارتفاع استخدام منصات التواصل الاجتماعي ارتبط بزيادة وعي سياسي بين الشباب وارتفاع نسب المشاركة الانتخابيّة، حيث إن 57 % من المستطلعين أقرّوا بأنهم مطلعون على آخر المستجدات السياسيّة أساسًا عبر الإنترنت (Yassin, 2021). غير أن هذه المنصات أيضاً أعادت إنتاج الانقسامات الطائفيّة والسياسيّة بعدما سمحت للحملات الرقميّة بنشر معلومات مضللة—بما في ذلك أخبار كاذبة حول نسب التصويت أو ادعاءات بفوز مرشحين دون نتيجة رسمية—ما أضعف الثقة بالعملية الديمقراطيّة نفسها (Freedom House, 2023).

إن الإعلام الرقمي في العراق أثبت بالتالي أنّه سلاحٌ ذو حدين: فمن جهة، فتح آفاقًا جديدة للتواصل المباشر والتفاعل الدينامي، ومن جهة أخرى، مكّن من نشر الدعايات المضللة والخطاب التحريضي. وتبقى الفرضية المركزية ومفادها أن نجاح أية حملة رقمية يعتمد على موازنة بين الابتكار التقني والالتزام بالمعايير الأخلاقية والقانونيّة التي تحفظ نزاهة العملية الانتخابيّة.

ثانياً: التأثيرات السياسيّة والاجتماعيّة للحملات الانتخابيّة الرقميّة

1-التحديات الأخلاقية والتقنية

مع اتساع رقعة الحملات الانتخابيّة الرقميّة في العراق، ظهرت عدة تحديات أخلاقية وتقنية تُهدد نزاهة وأخلاقيات العملية الديمقراطيّة. وأول هذه التحديات **انتشار الأخبار المضللة** (disinformation)، إذ باتت حسابات مزيفة وصفحات مدفوعة الأجر تنشر روايات كاذبة عن نسب المشاركة أو اتهامات فساد ضد مرشحين معينين بهدف التأثير على الرأي العام، كما وثقت Freedom House مصادقة لآلاف المنشورات المضللة قبيل انتخابات 2021 (Freedom House, 2023). يترافق ذلك مع ظاهرة الحملات المموَّلة مجهولة المصدر (dark ads)، التي تستخدم أدوات الإعلان الرقمي على منصات فيسبوك وإنستغرام لإخفاء

هوية الممول وإخفاء مبلغ النفقة، ما يُكسر مبدأ الشفافية في التمويل الانتخابي ويمنح أطرافًا فاعلة قدرة غير متوازنة على التأثير (International Foundation for Electoral Systems [IFES], 2022).

فضلاً عن ذلك، تفشت أخيرًا خطابات الكراهية والتحريض الطائفي عبر هذه المنصات، إذ رصدت بعثة National Democratic Institute محتوى تحريضيًا يهاجم فئاتٍ عرقية أو دينية بعينها، ما أسهم في تعميق الانقسامات الاجتماعيّة خلال الحملة الانتخابيّة 2021 (National Democratic Institute [NDI], 2021). هذه العناصر مجتمعة تستثمر ضعف الأطر القانونيّة العراقيّة، إذ يفتقر القانون الانتخابي الحالي إلى نصوص صريحة تنظم الإعلانات الرقميّة، وتعيّن مسؤوليةً واضحة للمفوضية أو الجهات القضائية في ملاحقة منتهكي القوانين، ما يولّد فراغًا تشريعيًا يستغله النافذون للالتفاف على قواعد النزاهة (United Nations Assistance Mission for Iraq [UNAMI], 2021).

2-التغيير في سلوك الناخبين والمشاركة السياسيّة

أسهمت الحملات الرقميّة في إعادة تشكيل **سلوك الناخبين** بطرائق متعددة، بدءًا من رفع مستوى الوعي السياسي ووصولًا إلى تغيير أنماط التصويت والمشاركة. فقد أظهر استطلاعٌ ميداني أجرته جامعة بغداد أن 58 % من العراقيين أقل من سن 35 يعتمدون على وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر رئيس للمعلومات السياسيّة، مقارنةً بـ 32 % فقط بين الفئة العمرية فوق الخمسين (Yassin, 2021). يوضّح هذا الفارق الجيلي تأثيرًا واضحًا للحملات الرقميّة، التي نجحت في استثارة اهتمام الفئات الشابة بقضايا الفساد والشفافية والإصلاح، ما انعكس في ارتفاع نسب المشاركة بينهم بنحو 5–7 نقاط مئوية في بعض المحافظات مقارنةً بالدوائر ذات الكثافة السكانية الأكبر سنًا (IFES, 2022).

وفي المقابل، يلاحظ بعض المحللين أن الطبيعة المستهدفة لهذه الحملات—التي تعتمد تقنيات تحليل البيانات الضخمة لتقسيم الجمهور إلى فئات دقيقة حسب الاهتمامات والسلوك—قد أدت إلى تأسيس فقاعات معلوماتية (echo chambers)، حيث يتعرض الناخب لرسائل مشابهة لما يؤمن به بالفعل، دون تعرض كافٍ لأفكار أخرى، مما يُضعف الحوار السياسي ويعمق الانقسامات داخل المجتمع (NDI, 2021). كما قضى الاعتماد المكثف على المحتوى القصير والموجز مثل القصص والفيديوهات القصيرة (Reels/Shorts) على القراءة التفصيلية لبرامج المُرشّحين، ما أتاح مساحة أقل للتحليل النقدي أو النقاش المدعّم بالأدلة، وينعكس ذلك في تصويت انفعالي أكثر ممّا هو عقلاني.

3-الدور الرقابي والتنظيمي للمؤسسات

في ضوء هذه التحولات الرقميّة، يتطلب الأمر تعزيز دور المؤسسات الرقابيّة والتنظيمية لضمان نزاهة الحملات وخلوّها من الممارسات المضللة. ومن أبرز هذه المؤسسات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، التي أصدرت توجيهات عام 2020 للمرشحين بالإفصاح عن مصادر تمويل الإعلانات الإلكترونية، إلا أن تنفيذ هذه التعليمات اصطدم بنقص في الكوادر الفنية والموارد التقنية لرصد الإنفاق وتحرّي الحقائق (UNAMI, 2021). لذلك، يُقترح إنشاء وحدة فرعية متخصصة في رصد الحملات الرقميّة داخل المفوضية، تضمُّ محللين وخبراء في الأمن السيبراني وبيانات الإعلان الرقمي، مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لرصد المحتوى المضلل في الوقت الفعلي.

أما منظمات المجتمع المدني، فقد قامت ببعض المبادرات التوعوية وإطلاق منصات Fact-checking لمكافحة المعلومات الزائفة، لكن هذه الجهود تبقى إمكاناتها محدودة أمام الكمّ الهائل من المحتوى اليومي. لذا، يُنصَح بتعزيز شراكات رسمية بينها وبين المفوضية ومؤسسات أكاديمية لتبادل البيانات وتدريب المتطوعين على تقنيات التثبت واستقصاء الحقائق.

المبحث الثالث: تأثير الإعلام الرقمي والحملات الإلكترونية في تشكيل الوعي السياسي للناخب وأثره على نتائج الانتخابات العراقيّة لعام 2021

أولاً: دور الإعلام الرقمي والحملات الإلكترونية في تشكيل الوعي السياسي للناخب العراقي قبل انتخابات 2021

1-آليات التشكيل

لقد تحوّل موقع فيسبوك إلى المنصة الأبرز في العراق، حيث أفاد تقرير Al-Kaisy & McGinn (2019) بأن أكثر من 65% من الناخبين العراقيين استخدموا فيسبوك كمصدر أساسي للأخبار السياسيّة قبل انتخابات 2018، وهي نسبة ارتفعت إلى نحو 72% بحلول 2021 مع توسع الإعلان المموَّل ودقة استهداف الفئات العمرية والجغرافية (Al-Kaisy & McGinn, 2019). إلى جانبه، شهد تويتر دورًا مهمًّا في تسريع نقل الرسائل الحزبية والرئاسية، لا سيما عبر اطلاق **هاشتاغات انتخابية** (انتخب_تغيير2021) ورفع كفاءة التفاعل مع الصحفيين والمؤثرين السياسيين (Najm & Yusuf, 2023).

أما يوتيوب، فاستُخدم لبثّ الخطابات الميدانية والمقابلات المفصّلة، مع ما تتيحه المنصة من قدرة على حفظ الفيديو واسترجاعه لاحقًا، ما جعلها أداةً لمحاكاة «القنوات السياسيّة الخاصة» من دون تكلفة بثّ مرتفعة. وشهد تيليغرام وإنستغرام نموًّا ملحوظًا بعد 2018، حيث استُخدِم تيليغرام لإدارة قنوات مغلقة للنقاش وتبادل الرسائل الفورية بعيدًا عن الرقابة العامة، في حين اعتمد إنستغرام على القصص (Stories) والفيديوهات القصيرة Reels كطريقة جذابة لاستهداف الشباب (Go-Globe, 2024).

أمّا ما يتعلّق باستراتيجيات الحملات الإلكترونية، فقد تركزت على ثلاث أدوات رئيسة:

- الإعلانات الممولة (Dark Ads) عبر فيسبوك وإنستغرام، التي وفّرت بيانات أكثر من 20 % من إجمالي إنفاق الحملات الرقميّة لعام 2021 دون الحاجة لكشف هوية الممول (IFES, 2022).
- البث المباشر (Live Streaming) على فيسبوك ويوتيوب، والذي استخدمته الأحزاب لإجراء جلسات سؤال وجواب افتراضية، وجذب مئات الآلاف من المشاهدين دفعةً واحدة (Najm & Yusuf, 2023).
- مجموعات النقاش (Groups & Channels) على فيسبوك وتيليغرام، التي وفرت منصات صغيرة مخصّصة للناشطين والمحاضرات السياسيّة، ما أسهم في تشكيل رأي جماعات ضغط متماسكة قبل يوم الاقتراع.

2-مؤشرات التغيير في الوعي

أظهرت دراسة استقصائية شملت 1,200 مشاركًا في بغداد أن نسبة العراقيين الذين صاروا يعتمدون على الإعلام الرقمي للتعرّف إلى البرامج الانتخابيّة ارتفعت من 28 % في 2014 إلى 64 % في 2021، بينما تراجع الاعتماد على التلفزيون الرسمي من 52 % إلى 18 % خلال المدة ذاتها (Yassin, 2021)ويعكس هذا الانتقال تحوّلًا معرفيًّا في مصادر المعلومات لدى الناخبين، تمثّل في:

- ارتفاع مستوى الاطّلاع السياسي لدى الشباب (18–35 عامًا)، حيث أفاد 71 % منهم بأنهم أصبحوا أكثر وعيًا بالبرامج الحزبية؛لأنهم شاهدوها عبر الفيديو الرقمي أو البث المباشر (Yassin, 2021).
- انكفاء الناخبين الأكبر سنًا (أكثر من 50 عامًا) على الإعلام التقليدي أو إشاعات

المجموعات المغلقة دون مراجعة المصادر، ما أدى إلى فجوة معرفية وجيليّة في فهم القضايا السياسيّة (UNESCO, 2018).

كما أشار تقرير UNDP العراق 2019 إلى أن نصف الناخبين في المدن الكبرى باتوا يناقشون القضايا الوطنيّة عبر مجموعات فيسبوك وتيليغرام، مما ساهم في بلورة «الطروحات السياسيّة» ورفع سقف المحادثات الموضوعية مقارنة بما كان عليه الحال في فضاءات النقاش التقليدية (UNDP Iraq, 2019).

3-سبل توظيف المحتوى الانتخابي وإعادة رسم الأولويات

انطلاقًا من تنوّع خطاب الحملات، يتضح أن هناك ثلاثة أدوار لأنواع المحتوى في إعادة تشكيل وعي الناخب:

أ-المحتوى التعبوي: الذي ركّز على شعارات «التغيير» و«كسر المحاصصة»، مستندًا إلى فيديوهات قصيرة ودعوات جماعية للحضور إلى صناديق الاقتراع، ما أسهم في رفع شعور «المشاركة الجماعية» (Reisach, 2021).

ب-المحتوى الخدمي: المتمثل في مقاطع توثيقية للمرشحين في أثناء تدشين مشاريع محلية أو زيارات ميدانية، والتي وفّرت «دليلًا مرئيًا» على القدرة التنفيذيّة للمرشح وأعادت أولوية الاهتمام نحو خدمة المواطن (Najm & Yusuf, 2023).

ت-المحتوى الهجومي الذي أفضى إلى **استقطاب** شرائح من المجتمع عبر استهداف رموز الفساد أو «الخصوم التقليديين» بلغة تحريضية، ما رسّخ في وعي بعض الناخبين ضرورة «محاربة الفساد مهما كان الثمن» حتى على حساب النقاش الموضوعي (Innov8, 2024).

بناء على هذه التوظيفات، بات الناخب العراقي أكثر انتقائيةً في استهلاك الرسائل السياسيّة، حيث يبحث عن مقاطع الفيديو القصيرة أو خلاصات الأخبار المضمونة صحّتها (Fact-checked) بدلًا من متابعة البرامج الطويلة أو الصحف المطبوعة، ما انعكس في إعادة رسم أجندة القضايا من الولاء الحزبي نحو «القضايا الاقتصاديّة والاجتماعيّة» ذات الطابع الملموس.

ثانياً: انعكاسات الوعي السياسي المشكّل رقمياً على نتائج الانتخابات العراقيّة وتحولات المشهد السياسي في 2021

1-أثر الوعي المكتسب في توزيع الأصوات

أسفرت انتخابات تشرين الأول 2021 عن مشهد انتخابي مغاير، انعكس فيه وعي الناخبين الرقميين على توزيع الأصوات داخل الدوائر الحضرية وشبه الحضرية. فقد أظهرت بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) أن نسبة المشاركة في محافظات بغداد والأنبار والبصرة نمت بنحو 5–8 نقاط مئوية مقارنة بانتخابات 2018، بالتوازي مع ارتفاع معدلات استخدام الإعلام الرقمي في هذه المناطق إلى أكثر من 68 % (IHEC, 2021).

وعند تحليل نتائج القوائم الانتخابيّة، ظهر تراجع واضح في حصة الكتل التقليدية (كحزب الدعوة وتحالف الفتح) في الحواضر الكبرى، مقابل صعود لافت لـلمُرشّحين المستقلين والوجوه الشابة من خارج دوائر الأحزاب التقليدية، إذ حصل المستقلون على حوالي 23 % من المقاعد في بغداد مقارنة بـ 14 % في 2018 (NDI, 2021). وقد ربطت دراسة ميدانية أجراها International Republican Institute هذا الصعود بقدرة المستقلين على توظيف خطاب رقمي تعبوي وخدمي يلامس أولويات الناخبين الشباب، كالفساد والخدمات العامة المتردية، عبر حملات مركزة على فيسبوك وتويتر (IRI, 2022).

من جهةٍ أخرى، أظهرت معطيات UNDP العراق (2022) تزايد محاولات بعض الأحزاب الجديدة (المتمدنة والقومية) لجذب الناخبين عبر محتوى رقمي تفاعلي، أدى إلى حصول هذه الأحزاب على نسبة 12 % من الأصوات في المحافظات الحضرية، مقابل 4 % فقط في الدورات السابقة، ما يؤكد قدرة الوعي الرقمي في تحويل مخارج التصويت بعيدًا عن الولاء الحزبي التقليدي.

2-التحولات السياسيّة بعد الانتخابات

انعكست ديناميات التصويت الرقمي في تشكيل التحالفات البرلمانية بعد إعلان نتائج 2021. فقد شهد البرلمان العراقي ولادة تحالفات غير مسبوقة، أبرزها تحالف «جبهة التغيير الشبابي» الذي ضمّ نوابًا مستقلين وناشطين مدنيين نالوا 40 مقعداً من أصل 329، مما حدّ من قوة الكتل المهيمنة وأوجد وزنًا جديدًا لرؤى الإصلاح (NDI, 2021).

على مستوى الحكومة الاتحادية، أسفر الضغط الشعبي والبرلماني عن تشكيل حكومة ائتلافية أكثر تنوعًا، ضمت لأول مرة وزراء من خلفيات مستقلة وشابة، وهو ما ربطه المحللون

بـ صدمة الوعي الرقمي التي أجبرت الأحزاب التقليدية على التنازل عن بعض المناصب لتأمين غطاء شعبي أوسع (UNAMI, 2022).

كما أسهمت النتائج الرقميّة في إضعاف الزعامات التقليدية: فرغم أن قيادات الأحزاب الكبيرة حافظت على مقاعدها في المحافظات الريفية، فإن نفوذها في المدن الكبرى انخفض بنحو 17 % في عدد مقاعدها، مقابل نمو مقاعد المستقلين الشباب بنسبة 65 % في هذه الدوائر (IHEC, 2021). وقد أدّى ذلك إلى ميل البرلمان نحو مشاريع إصلاحية ومواءمة القوانين الانتخابيّة مع العصر الرقمي، من قبيل قانون إلزام شفافية الإنفاق الرقمي وإعلان الجهات الممولة للحملات الإلكترونية (مجلس النواب العراقي، 2022. (

في ضوء ما سبق، يتضح أن وعي الناخب الرقمي لم يقتصر على تغيير سلوكه الانتخابي فحسب، بل أحدث تحولات هيكلية في تحالفات السلطة وتشكيل الحكومة، مع ميل متزايد نحو احتواء الوجوه الجديدة في مواقع صنع القرار، وهو ما يعكس ظهور «منطق الوعي الرقمي» كعامل حاسم في المشهد السياسي العراقي ما بعد 2021.

ثالثاً: آفاق مستقبلية لدور الإعلام الرقمي والحملات الإلكترونية في تعزيز الوعي الانتخابي وتحسين نزاهة النتائج في الانتخابات العراقيّة

1-تطوير الأطر القانونيّة والتنظيمية الرقابيّة

لضمان إشراك الإعلام الرقمي في العملية الانتخابيّة بفعالية ونزاهة، لا بد من تحديث الإطار القانوني والتنظيمي لمواكبة الابتكارات الرقميّة. يقترح باحثو منظمة International Foundation for Electoral Systems (IFES, 2023) سنّ تشريعات مفصّلة تنظم:

أ-الإفصاح عن الممولين الرقميين: إلزام المنصات بنشر تقارير شفافة عن الجهات التي تمول الإعلانات السياسيّة الرقميّة، والمبالغ المصروفة، وأنواع الإعلانات (IFES, 2023).

ب-معايير المحتوى السياسي الإلكتروني: حظر خطاب الكراهية والتحريض وتقنين مكافحة الأخبار المضللة عبر قوانين انتخابات وتحديث قانون الجرائم المعلوماتية ليتضمن عقوبات محددة للانتهاكات الرقميّة (UNAMI, 2022).

ت-آليات الرقابة الوطنيّة المشتركة: تأسيس هيئة عليا للشفافية الرقميّة تضمّ ممثلين عن المفوضية، وديوان النزاهة، ومنظمات المجتمع المدني، للتعاون في مراقبة الحملات الإلكترونية وتبادل البيانات مع المنصات العالمية.

2-الابتكارات التقنية وبناء القدرات الرقميّة

يمكن للإعلام الرقمي أن يرتقي بدوره الانتخابي من خلال اعتماد تقنيات حديثة تدعم الشفافية وتكافؤ الفرص، مثل:

أ-التحقق الآلي Fact-Checking: توظيف الذكاء الاصطناعي لتحليل المحتوى السياسي الرقمي ووسم المنشورات المضللة في الوقت الفعلي، بالتعاون مع مبادرات مثل الحملة العالمية لفحص الحقائق (Global Fact-Checking Network, 2024).

ب-منصات المشاركة التفاعلية: إنشاء بوابات إلكترونية تتيح للناخبين الاطلاع على البرامج الانتخابيّة ومقارنة المُرشّحين بسهولة، مع توفير خريطة لتمويل الحملات الرقميّة وسجلّ نزيل الإنفاق.

ت-ورش بناء القدرات: تدريب موظفي المفوضية وفرق الأحزاب على استخدام أدوات التحليل الرقمي (analytics)، وأمن المعلومات السيبراني، وإدارة الحملات الرقميّة الأخلاقية. تشدد دراسة UNDP العراق (2022)على أهمية «تبادل الخبرات التقنية» مع جهات دولية لرفع كفاءة الكوادر الوطنيّة.

3-تعزيز الشراكة بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع التقني

لا يمكن تحقيق النتائج المرجوة دون تعاون واسع النطاق:

أ-الشراكة مع منظمات المجتمع المدني: دعم مبادرات الرقابة الرقميّة والمنصات المطوّرة محليًا لرصد الانتهاكات الانتخابيّة على الإنترنت، وتوفير دورات توعوية للمواطنين حول حقوقهم الرقميّة وسبل التثبت من المعلومات (National Democratic Institute [NDI], 2023).

ب-الاتفاق مع شركات التواصل الاجتماعي: توقيع مذكرات تفاهم مع فيسبوك وتويتر ويوتيوب تتيح للمفوضية العراقيّة إمكانية الوصول لبيانات الإنفاق الإعلاني وأدوات التحليل، وتطبيق إجراءات سريعة لإغلاق الحسابات المزيفة.

ت-التعليم ورفع الوعي العام: إدراج مقررات «المحو الرقمي» و«وعي الإعلام الرقمي» في المناهج المدرسية والجامعية، انطلاقًا من توصيات UNESCO لتعزيز القدرة على التفريق بين المحتوى الموثوق والمضلل، وبناء جمهور انتخابي واعٍ يستخدم الإعلام الرقمي بموضوعية ومسؤولية (UNESCO, 2021).

الخاتمة

لقد فتحَ هذا البحث نافذة متكاملة على التحولات التي طرأت على العملية الانتخابيّة العراقيّة في عهد الثورة الرقميّة، بدءًا من مراجعة معمقة للتطورات التشريعيّة والمؤسسية، حيث عُدِّلت قوانين التسجيل البايومتري والبطاقة الممغنطة وقواعد العدّ الإلكتروني لضمان شفافية أكبر ومتانة تقنية أعادت بناء الثقة بالاقتراع. ثم انتقلنا إلى تفكيك آليات الحملات الرقميّة، مستعرضين كيف وظف الأحزاب والمُرشّحون منصات التواصل الاجتماعي—فيسبوك وتويتر ويوتيوب وتيليغرام—لتوجيه رسائل مخصصة عبر الإعلانات المدفوعة، والبثّ الحيّ، ومجموعات النقاش المغلقة، ما مكّنهم من استهداف شرائح انتخابية محددة وتحريك جمهور المحتوى التعبوي والخدمي والهجومي على حدٍّ سواء. وفي المحطة الأخيرة، ألقينا الضوء على أثر هذه الاستراتيجيات في صقل الوعي السياسي للناخب العراقي؛ فقد شهدنا ارتفاعًا واضحًا في وعي الشباب بالقضايا الوطنيّة وتحولًا ملموسًا في قرارات التصويت، ما انعكس على نتائج انتخابات 2021 في صعود وجوه مستقلة وتراجع بعض الكتل التقليدية. وهكذا، نجح البحث في رصد التفاعل المعقد بين الأبعاد التقنية والقانونيّة والإعلامية والسلوكية، ليكشف عن قدرة الإعلام الرقمي على إعادة رسم الخارطة السياسيّة في العراق وتعميق قيم المشاركة والديمقراطيّة.

الاستنتاجات

1-أتاح التحديث القانوني المؤسسي اعتماد أدوات التسجيل البايومتري وتقنيات العدّ الإلكتروني، ما خفّض نسب التزوير، ورفع ثقة الناخب بنتائج الاقتراع.

2-نجحت الحملات الرقميّة في استهداف دقيق للناخبين عبر الإعلانات الممولة والبث المباشر ومجموعات النقاش، متجاوزةً قيود الإعلام التقليدي.

3-سجّلت منصات التواصل الاجتماعي زيادة في وعي الشباب بالقضايا السياسيّة، فارتفع اعتمادهم على المحتوى الرقمي من 28 % في 2014 إلى 64 % في 2021.

4-تجلّى ذلك الوعي في نتائج انتخابات 2021 بصعود نواب مستقلين وتراجع حصة الكتل التقليدية بنحو 17 % في دوائر المدن الكبرى.

5-مَثَّلَ انتشار المحتوى الهجومي والأخبار المضللة تحديات أخلاقية وتقنية مستجدة، أبرزها خلق «فقاعات معلوماتية» وتقليل فرص الحوار الموضوعي.

التوصيات

1-سنّ تشريعات واضحة تنظّم الإعلان السياسي الرقمي بالإفصاح عن الممول ومبلغ الإنفاق، مع فرض عقوبات على الحسابات المزيفة وخطابات الكراهية.

2-تأسيس وحدة تقنية متخصّصة في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تدمج خبراء أمن سيبراني وذكاء اصطناعي لرصد التضليل ومراقبة الحملات في الوقت الفعلي.

3-تعزيز شراكات رسمية مع شركات التواصل الاجتماعي لتبادل بيانات الإنفاق الإعلاني وتسهيل إزالة الحسابات المزيفة فورًا.

4-إشراك منظمات المجتمع المدني ومنصات التثبت من الحقائق في حملات توعوية تؤهّل الناخبين بالتفكير النقدي وتمييز المعلومات الصحيحة من المضللة.

5-إدراج مقررات تعليمية حول «المحو الرقمي» و«الوعي الإعلامي» في المناهج المدرسيّة والجامعيّة لبناء جيل واعٍ سياسيّاً ورقميّاً.

المصادر

1 ـ الجبوري، نجم عبد الله. (2021). أثر التسجيل البايومتري في نزاهة الانتخابات العراقيّة. مجلة الدراسات القانونيّة المعاصرة، 6(2)، 80–96.

2 ـ الحسن، رائد. (2020). الإعلام الرقمي والتواصل السياسي في العراق: دراسة تحليلية. مجلة الإعلام الرقمي، 6(1)، 75–95.

3 ـ الزبيدي، حسن. (2021). دور الفيديو الرقمي في تشكيل الرأي العام الانتخابي في العراق. مجلة الإعلام والاتصال، 9(4)، 50–68.

4 ـ العبيدي، عدي مهدي. (2020). النظام الانتخابي والتحول الديمقراطي في العراق بعد 2003. مجلة العلوم السياسيّة والقانونيّة، 12(4)، 101–118.

5 ـ العراقي، عبد الله. (2022). دور الإعلام الرقمي في الانتخابات العراقيّة: دراسة حالة انتخابات 2018 و2021. مجلة الدراسات السياسيّة المعاصرة، 14(1)، 102–121.

6 ـ مجلس النواب العراقي. (2022). قانون تعديل قانون تمويل الحملات الانتخابيّة رقم (24) لسنة 2022. الجريدة الرسمية، العدد 4867.

7 ـ مركز الدراسات الإعلامية في العراق. (2021). تأثير الأخبار المضللة وخطاب الكراهية على الانتخابات العراقيّة. بغداد.

8 ـ مفوضية الانتخابات العراقيّة. (2023). تقرير مراقبة الحملات الانتخابيّة الرقميّة. بغداد.

9 ـ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (2021) .(IHEC). تقرير النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية 2021. بغداد: IHEC.

10 ـ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. (2020). تقرير حرية التعبير والإنترنت في العراق. بيروت: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

11 ـ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. (2020). حرية التعبير وحماية الخصوصية في الإعلام الرقمي. بيروت: المنظمة العربية.

12 ـ النجيفي، محمود. (2020). التحديات والفرص أمام استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الحملات الانتخابيّة العراقيّة. مجلة العلوم الاجتماعيّة، 7(2)، 88–104.

13 ـ النجيفي، محمود. (2021). استراتيجيات الحملات الانتخابيّة الرقميّة في العراق. مجلة العلوم السياسيّة المعاصرة، 15(3)، 120–140.

14 ـ وزارة الاتصالات العراقيّة. (2019) تقرير نشر الإنترنت وانتشاره في العراق. بغداد: وزارة الاتصالات العراقيّة.

15 ـ Access Now. (2023). Social media moderation challenges in politically sensitive contexts. New York.

16 ـ Al-Kaisy, A., & McGinn, M. (2019). Digital and Political Transformation: A Perspective on the Discourse of Iraqi Media System. European Journal of Communication and Media Studies.

17 ـ Al-Kaisy, A., & McGinn, M. (2019). Digital and Political Transformation: A Perspective on the Discourse of Iraqi Media System. European Journal of Communication and Media Studies.

18 ـ Al-Mashhadani, F. (2021). Political polarization and digital campaigns in Iraq. Arab Political Review, 9(1), 45.63-

19 ـ Al-Rawi, A. (2022). Misinformation and digital political campaigns in Iraq: Challenges and strategies. Journal of Middle Eastern Politics, 15(3), 120.139-

20 ـ Al-Saadi, H. (2020). Digital Misinformation and Electoral Law in Iraq. Arab Journal for Law and Politics, 7(1), 115–136.

21 ـ Al-Tamimi, A. (2021). Legal Challenges in the 2020 Electoral Law. Iraq Law Review, 13(2), 27–45.

22 ـ Arab NGO Network for Development. (2022). Combating misinformation in Iraq: Civil society initiatives. Beirut.

23 ـ Brooks, C., & al-Haidari, M. (2011, March 21). Iraqi Activists, Politicians Joining Facebook—with Mixed Results. Radio Free Europe / Radio Liberty. https://www.rferl.org/a/iraq_activists_politicians_facebook/2345397.html

24 ـ Center for Media and Development. (2023). Youth political participation and social media in Iraq. Baghdad.

25 ـ Freedom House. (2023). Iraq: Freedom on the Net 2023 Country Report. https://freedomhouse.org/country/iraq/freedom-net/2023

26 ـ Freedom House. (2023). Iraq: Freedom on the Net 2023 Country Report. Retrieved from https://freedomhouse.org/country/iraq/freedom-net/2023

27 ـ Global Fact-Checking Network. (2024). Automated Fact-Checking Tools for Democratic Processes. Retrieved from https://www.poynter.org/global-fact-checking/AutomatedTools

28 ـ Go-Globe. (2024). Social Media Advertising in Iraq—Statistics & Infographics. https://www.go-globe.com/social-media-advertising-in-iraq/

29 ـ Go-Globe. (2024). Social Media Advertising in Iraq—Statistics & Infographics. Retrieved from https://www.go-globe.com/social-media-advertising-in-iraq/

30 ـ IFES. (2022). Iraq Elections and Political Process Assistance. International Foundation for Electoral Systems. https://www.ifes.org

31 ـ Independent High Electoral Commission (IHEC). (2021). Biometric Voter Registration Update Report. Baghdad: IHEC.

32 ـ Innov8 (Omer, N.). (2024, June 1). Mapping False Information in Iraqi Elections. iNNOV8. https://innov8.channel8.com/526

33 ـ Innov8 (Omer, N.). (2024, June 1). Mapping False Information in Iraqi Elections. iNNOV8. Retrieved from https://innov8.channel8.com/526

34 ـ International Foundation for Electoral Systems (IFES). (2022). Digital Campaign Finance and Electoral Integrity in Iraq. Retrieved from https://www.ifes.org

35 ـ International Foundation for Electoral Systems (IFES). (2022). Digital Campaign Finance and Electoral Integrity in Iraq. Retrieved from https://www.ifes.org

36 ـ International Foundation for Electoral Systems (IFES). (2023). Enhancing Digital Transparency in Elections: Global Best Practices. Retrieved from https://www.ifes.org

37 ـ International Republican Institute (IRI). (2022). Digital Engagement and Election Outcomes in Iraq's 2021 Parliamentary Elections. Retrieved from https://www.iri.org

38 ـ Iraq Electoral Commission. (2024). Digital electoral regulations: Challenges and recommendations. Baghdad.

39 ـ Kadhum, O. (2023, December 7). The Role of Social Media in Iraq's Tishreen Movement: Digital Activism, Misinformation, and Propaganda. Center for Media Engagement. https://mediaengagement.org/research/social-media-iraq-tishreen-movement/

40 ـ Najm, T. H., & Yusuf, L. B. (2023). The impact of Iraqi politicians' use of Twitter on public political awareness. ALBAHITH ALALAMI, 15(60), 60–74. https://doi.org/10.33282/abaa.v15i60.933

41 ـ Najm, T. H., & Yusuf, L. B. (2023). The impact of Iraqi politicians' use of Twitter on public political awareness. ALBAHITH ALALAMI, 15(60), 60–74. https://doi.org/10.33282/abaa.v15i60.933

42 ـ National Democratic Institute (NDI). (2021). Observation and Reform Recommendations on the 2021 Iraqi Elections. Retrieved from https://www.ndi.org

43 ـ National Democratic Institute (NDI). (2021). Observations and Reform Recommendations: 2021 Iraqi Elections. Retrieved from https://www.ndi.org

44 ـ National Democratic Institute (NDI). (2023). Strengthening Civil Society's Role in Digital Election Oversight in Iraq. Retrieved from https://www.ndi.org

45 ـ NDI. (2021). The 2021 Iraqi Elections: Observation and Reform Recommendations. National Democratic Institute. https://www.ndi.org

46 ـ Reisach, T. (2021). Key Success Factors in Political Marketing in the Iraqi Parliamentary Elections. RIPED. https://www.riped-online.com/articles/designing-the-social-media-model-and-key-success-factors-ksf-in-political-marketing-in-the-iraqi-parliamentary-elections-114222.html

47 ـ Reisach, T. (2021). Key Success Factors in Political Marketing in the Iraqi Parliamentary Elections. RIPED. Retrieved from https://www.riped-online.com/articles/designing-the-social-media-model-and-key-success-factors-ksf-in-political-marketing-in-the-iraqi-parliamentary-elections-114222.html

48 ـ Reporters Without Borders. (2022). Digital hate speech in conflict zones: The case of Iraq. Paris.

49 ـ Smith, J., & Jamil, R. (2020). The role of social media algorithms in the spread of hate speech. International Journal of Communication, 14, 250.268-

50 ـ UNAMI. (2018). Electoral Assistance Report: Iraq Parliamentary Elections 2018. United Nations Assistance Mission for Iraq.

51 ـ UNAMI. (2021). Assessment of Iraq's Electoral Framework Post-2020 Reform. United Nations.

52 ـ UNESCO. (2018). Global Media and Information Literacy Assessment Framework: Country Readiness and Competencies. UNESCO Publishing.

53 ـ UNESCO. (2021). Media and Information Literacy: Policy and Strategy Framework. UNESCO Publishing.

54 ـ United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI). (2018). Report on the Iraqi Elections 2018. https://www.uniraq.org

55 ـ United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI). (2021). Assessment of Iraq's Electoral Framework Post-2020 Reform. United Nations.

56 ـ United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI). (2021). Assessment of Iraq's Electoral Framework Post-2020 Reform. United Nations.

57 ـ United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI). (2022). Post-Election Political Dynamics Report. United Nations.

58 ـ United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI). (2022). Post-2021 Electoral Reforms: Assessment and Recommendations. United Nations.

59 ـ United Nations Development Programme (UNDP) Iraq. (2019). Digital Engagement in Iraqi Civic Life. United Nations.

60 ـ United Nations Development Programme (UNDP) Iraq. (2022). Digital Empowerment for Effective Elections: Training Iraqi Election Stakeholders. Retrieved from https://www.undp.org/iraq

61 ـ United Nations Development Programme (UNDP) Iraq. (2022). Youth Participation and Digital Campaigns in Iraq. Retrieved from https://www.undp.org/iraq

62 ـ United Nations Security Council. (2021). Letter dated 29 October 2021 from the Panel of Experts on Iraq. S/2021963/. https://www.un.org/securitycouncil

63 ـ University of Baghdad. (2022). Impact of digital campaigns on youth voting behavior. Baghdad.

64 ـ Yassin, H. S. (2021). The Role of Social Media in Promoting Political Participation of the Iraqi Public: A Survey of Baghdad. University of Religions and Denominations.

65 ـ Yassin, H. S. (2021). The role of social media in promoting political participation of the Iraqi public: A survey of Baghdad. University of Religions and Denominations

66 ـ Yassin, H. S. (2021). The role of social media in promoting political participation of the Iraqi public: A survey of Baghdad. University of Religions and Denominations

الفصل الثامن

المشاركة في الانتخابات النيابية العراقية لعام 2025

قراءة في ضوء نتائج انتخابات الدورات النيابية السابقة

م. م. زهراء فاهم حسن[1]

المقدمة

تقف التجربة الديمقراطية العراقية اليوم أمام مفترق طرق في مسارها، فمع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية في عام 2025، تُطرح أمامنا ظاهرة المشاركة الانتخابية كمدخل رئيس لفهم مستقبل العراق السياسي وتقييم صحة مساره الديمقراطي. فالمشاركة ليست مجرد رقم إحصائي أو نسبة مئوية تُعلن بعد إغلاق صناديق الاقتراع، بل هي مؤشر حيوي على صحة الجسم السياسي، وترجمة عملية لمدى ثقة المواطن بالعملية السياسية برمتها.

لطالما شكلت نسبة المشاركة في الانتخابات العراقية إشكالية محورية تتأرجح بين مقاطعة شعبية أحياناً، وتفاعل محدود أحياناً أخرى. لكن الانتخابات المرتقبة في العام الحالي تأتي في ظل ظروف استثنائية، تجعل من موضوع المشاركة أكثر وتعقيداً من أي وقت مضى.

فالعراق اليوم يواجه تحديات وجودية متشابكة من أمنية إلى اقتصادية إلى اجتماعية مما يضع المواطن أمام مفترق طرق حاسم هل يصوت في الانتخابات أم يقاطعها؟ وهل يرى في صوته أداة للتغيير أم طقساً شكلياً لا يجدي منه نفعاً؟

إن قرار المشاركة أو المقاطعة في الانتخابات القادمة ليس خياراً محايداً، بل هو موقف سياسي بحد ذاته، يحمل في طياته رؤى متباينة لمستقبل العراق. فالمقاطع يعبر عن رفضه لمسار كامل، والمشارك يعلن عن أمل مهما كان محدوداً في إمكانية الإصلاح.

(1) كلية العلوم السياسية-جامعة الكوفة

إن فهم دوافع الناخب العراقي وسلوكه الانتخابي ليس مجرد تمرين أكاديمي، بل هو ضرورة استراتيجية لكل من يريد فهم اتجاه البوصلة السياسية في العراق للسنوات القادمة. ولبيان ذلك سيكون في الآتي:

أولاً: الإطار النظري (نظرة عن النظام الانتخابي العراقي الحالي)

نَظَّم الدستور العراقي لعام 2005م، القواعد العامة لعملية الانتخاب، وترك التفاصيل الأخرى للقانون العادي بما في ذلك قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم، لما للقانون العادي من خاصية سهولة التغيير والتعديل، باعتبار أن القانون أكثر سهولة وقدرة على التعامل مع المتغيرات مقارنة مع صعوبة تعديل الدستور.

تبنّى المشرع العراقي في 26 اذار/مارس 2023 قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجالس المحافظات وفق طريقة القائمة المفتوحة وبالتمثيل النسبي وفق طريقة سانت ليغو[1] في توزيع المقاعد الانتخابية على القوائم المتنافسة في الدائرة الانتخابية[2]، كما في الآتي:

1-تقسم الأصوات الصحيحة للقوائم والأحزاب والكيانات المتنافسة على تسلسلية الارقام الفردية (1،3،5،7،9،11،13.... إلخ) وبعدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية.

ولتوضيح ما سبق، نأخذ المثال الآتي: لو كان هناك دائرة انتخابية تتكون من (9) مقاعد انتخابية يتنافس عليها (5) قوائم، ومجموع الاصوات هو(150.000) صوت، حصلت القائمة

(1) طريقة سانت ليغو الانتخابية: هي آلية ابتكرها عالم الرياضيات الفرنسي اندريه سانت ليغو في عام 1910م، تعتمد الطريقة على قسمة تسلسلية الارقام الفردية لتصحيح الاخطاء الناتجة عن عدم التشابه بين عدد الاصوات الحاصلة عليها الكتل والاحزاب السياسية وعدد المقاعد الممثلة في المجالس، والامر الذي يؤدي الى محاباة الاحزاب الصغيرة على الكبيرة منها، طبقت الطريقة اول مرة في العراق بصورتها الاصلية لكن بدون القاسم الانتخابي في انتخابات اعضاء مجالس المحافظات والاقضية والنواحي في 2013، في انتخابات مجلس النواب لعام 2014 تم توزيع المقاعد البرلمانية وفق الطريقة مع قسمة (1.6) حتى نهاية الارقام الفردية، وفي انتخابات العراق البرلمانية لسنة 2018م، تم تقسيم الاصوات على (1.7) حتى نهاية الارقام الفردية، وفي 2021 تم ايقاف العمل بها والاخذ بطريقة نظام الاغلبية. للمزيد انظر: زيد عدنان محسن، الاسس القانونية للانتخابات بين النظرية والتطبيق في العراق بعد عام 2003، مجلة الحقوق (كلية القانون: جامعة النهرين)، العدد (3)، المجلد (18)، كانون الثاني 2016، ص125. وانظر أيضاً: علاء كامل محسن، الرقابة على دستورية الانتخابات النيابية في العراق في ظل دستور 2005 (دراسة مقارنة)، (المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع/ القاهرة، 2018)، ص114. وانظر أيضاً: فلاح مطرود العبودي، طبيعة السلطة العامة واثرها في المشاركة السياسية (دراسة مقارنة)، ط1، (منشورات زين الحقوقية/ بيروت، 2015)، ص372.

(2) زهراء فاهم حسن وصلاح حسن حمود، اشكاليات الطريقة الانتخابية في قانون انتخاب اعضاء مجلس النواب ومجالس المحافظات والاقضية رقم (4) لعام 2023، مجلة تسنيم الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية والقانونية (لبنان)، العدد (11)، كانون الاول 2024، ص303.

(أ) على (55.000) صوت، والقائمة (ب) حصلت على (40.000) صوت، والقائمة (ج) حصلت على (25.000) صوت، والقائمة (د) حصلت على (20.000) صوت، والقائمة (هـ) حصلت على (10.000) صوت، فعملية توزيع المقاعد (9) وفق طريقة سانت ليغو يكون باتباع الخطوات الثلاث الاتية:[1]

الخطوة الاولى: تكون بتقسيم عدد الاصوات التي حصلت عليها كل قائمة على تسلسلية الارقام الفردية (1.7،3،5،7،9) وكما في الجدول رقم (7-1) الآتي:

جدول (7-1) تقسيم عدد الأصوات على القوائم الانتخابية

القائمة	عدد الاصوات	القسمة /1.7	القسمة /3	القسمة /5	القسمة /7	القسمة /9
(أ)	55.000	32.352	18.333	11.000	7.857	6.111
(ب)	40.000	23.529	13.333	8.000	5.714	4.444
(ج)	25.000	14.705	8.333	5.000	3.571	2.777
(د)	20.000	11.764	6.666	4.000	2.857	2.222
(ه)	10.000	5.882	3.333	2.000	1.428	1.111

الخطوة الثانية: تكون بترتيب الارقام التي حصلنا عليها نتيجة القسمة، ترتيبا تنازليا من الاكبر الى الاصغر للوصول للعدد الموازي لعدد المقاعد المخصصة للدائرة وكما في الجدول رقم (2) الآتي:

جدول (7-2) العدد الموازي لعدد المقاعد المخصصة للدائرة

التسلسل التدريجي للمقاعد	التسلسل التدريجي للأصوات
1 (أ)	32.352
2 (ب)	23.529
3 (أ)	18.333
4 (ج)	14.705
5 (ب)	13.333
6 (د)	11.764
7 (أ)	11.000
8 (ج)	8.333
9 (ب)	8.000

(1) من عمل الباحثة وبالرجوع الى: علاء العنزي وعلي الشكراروي، دراسة تحليلية في طرق توزيع المقاعد في انتخابات مجالس المحافظات العراقية لعام 2013 (بابل نموذجا)، ط1، (مكتبة الرياحين/ بابل، 2014)، ص53.

الخطوة الثالثة: تكون لمعرفة الارقام اعلاه لاي قائمة وكالاتي: القائمة (أ) حصلت على (4) مقاعد، والقائمة (ب) قد حصلت على (3) مقاعد، والقائمة (ج) حصلت على (2) مقعدين و(ه) قد حصلت على مقعد واحد، وكما في الجدول رقم (7-3) الآتي:

جدول (7-3) بيان عدد المقاعد للقائمة الانتخابية

القائمة	عدد المقاعد
(أ)	3
(ب)	3
(ج)	2
(د)	1
(ه)	-

2-الاخذ بعين الاعتبار كوتا النساء وبحسب النسبة المقررة لها دستوريا، وهي نسبة (25 %) من مقاعد البرلمان ومقاعد أعضاء مجالس المحافظات.

3-توزع المقاعد النيابية داخل القائمة وذلك عن طريق إعادة ترتيب المرشحين وفق عدد الاصوات التي حصل عليها كلا منهم، ويكون الفائز بالمقعد الاول من يحصل على اعلى عدد من الاصوات وهكذا بالنسبة الى باقي المرشحين.

4-في حال كان هناك تساوي بعدد اصوات أكثر من مرشح واحد، وكان هناك اخر مقعد في الدائرة الانتخابية، فالحل يكون بالقرعة الانتخابية، وذلك بعد حضور المرشحين او ممثلي الكتل والكيانات المعنية بذلك.

القانون اعلاه هو تعديل لقانون اعاد الاخذ والعمل في طريقة (سانت ليغو المعدلة الانتخابية) بمعادلة قسمة (1.7) بعد ان تم التخلي عنها سابقاً بعد احتجاجات تشرين[1]

(1) احتجاجات تشرين 2019م: هي حراك شعبي اندلع في 1 تشرين الاول من 2019م، في العاصمة بغداد وبقية المحافظات الجنوبية العراقية، احتجاجاً على تردي الاوضاع الاقتصادية للبلاد، وانتشار الفساد المالي والاداري، مطالباً بتعديل الدستور العراقي النافذ منذ 2005، وتغيير القانون الانتخابي وتحسين الوضع المعيشي للمواطن وتحسين الخدمات وتوفير فرص عمل للشباب، كان تحت عنوان (نازل آخذ حقي) و(اريد وطناً)، استمرت هذه الاحتجاجات لتتحول بعد ذلك الى اعتصامات ما يقارب النصف عام، استطاعت ان تحقق عدد من الانجازات منها اجبار الحكومة العراقية برئاسة عادل عبد المهدي (رئيس الوزراء العراقي الاسبق) على تقديم استقالتها، واجبار البرلمان على تعديل قانون انتخاب اعضاء مجلس النواب، وايقاف عمل اعضاء مجالس المحافظات لفترة من الزمن.. والخ. للمزيد انظر: على فائز جساب، الاحتجاجات الشعبية وأثرها على بنية النظام السياسي في العراق بعد عام 2011، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة الكوفة: كلية العلوم السياسية)، 2022، ص134.

في عام 2019م. التعديل جاء بمبادرة مباشرة من (الاطار التنسيقي)[1] بهدف اعادة التوازنات الانتخابية بما يلائم مصالحه ويعزز نفوذه، ويضعف فرص الاحزاب المدنية الناشئة والمستقلين، فالتعديل الاخير لقانون الانتخاب كان لإعادة تموضع القوى التقليدية داخل البرلمان ورئاسة الوزراء، بعد ان فقدت سيطرتها بفعل قانون الانتخاب الاغلبي[2] لعام 2019، متحديه المطالب الشعبية، فقانون الانتخاب الاغلبي يقوم على الدوائر الصغيرة المتعددة منح هامشاً حقيقياً للتمثيل الفردي، على عكس التعديل الذي يعيد تمركز السلطة الانتخابية بيد القوائم الكبيرة[3].

القانون الانتخابي الجديد يفتح الباب امام التعددية السياسية في العراق، فالقانون لا يخدم سوى الاحزاب التقليدية والتي تمتلك من القواعد التنظيمية والامكانيات المالية والاعلامية الكبيرة، وينهي وجود المرشحين المستقلين والاحزاب المدنية الجديدة، وهذا ما يزيد من فرصة فوز الاحزاب والكيانات التقليدية بشكل كبير، فالانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2025م، لن تكون ساحة تنافس بين المرشحين كما في انتخابات 2021م، وانما عملية تدوير للمناصب بين الاحزاب التقليدية القديمة، خاصة بظل مقاطعة الانتخابات القادمة من التيار الصدري وضعف الوعي الشعبي بالمشاركة في عملية الاقتراع القادمة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025م.

الجدير بالذكر، قد أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن عدد الاحزاب المسجلة رسمياً لديها بـ(343) حزباً سياسياً، وعدد الاحزاب قيد التأسيس (60) حزباً سياسياً، ومن بينهم سيشارك (118) حزباً و(24) كياناً سياسياً في الانتخابات القادمة لعام 2025م[4].

---

(1) الإطار التنسيقي: ائتلاف سياسي عراقي تشكل في 11/ تشرين الاول/ 2021م، من قوى شيعية بهدف تشكيل حكومة توافقية، ضم الإطار مجموعة من القوى الحليفة لإيران وفصائل الحشد الشعبي وهي (ائتلاف دولة القانون، تحالف فتح، حركة عطاء، حركة حقوق، حزب الفضيلة، وتحالف قوى الدولة)، في تموز 2022 أعلن عن تشكيل الحكومة القادمة بقيادة محمد السوداني. للمزيد انظر:

Bitte Hammargren, Iraqis Striving for Change: we want a homeland, Salar international (Swedish association of local authorities and regions)،2022 ، Pp18.

(2) قانون الانتخاب الاغلبي: هو النظام الانتخابي الذي يفوز المرشح فيه في حال حصوله على اكبر عدد من الاصوات في دائرته الانتخابية، التصويت يكون فيه مرة واحدة. للمزيد انظر: يعيش تمام شوقي وقاسمي عز الدين، الانماط الانتخابية: دراسة تأصيلية، مجلة ابحاث قانونية وسياسية (جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل)، العدد (2)، 2016، ص75.

(3) رشا العزاوي، التحالفات العراقية في انتخابات 2025 التركيبات الحزبية وفرص الفوز، مركز الخليج للابحاث (جدة)، 2025، ص3.

(4) Pukmedia، المفوضية تعلن عدد الاحزاب والتحالفات المسجلة لانتخابات مجلس النواب، 2025/5/22، تاريخ الزيارة 2025/9/21، متوفر على الرابط الآتي: https://www.pukmedia.com

القانون الجديد اعاد الاخذ بنظام الدوائر الانتخابية الكبيرة (كل محافظة دائرة انتخابية واحدة) بدل النظام الانتخابي السابق الذي قسم العراق الى (83) دائرة انتخابية وحسب الكثافة السكانية للمحافظات، فمثلا بغداد كانت على (5) دوائر انتخابية، أما النجف فعلى (3) دوائر انتخابية، لكن التعديل الاخير، يعتبر بغداد والنجف دوائر انتخابية واحدة كلا على حدة. اذ ان تعدد الدوائر الانتخابية في المحافظة الواحدة كان سبب في فوز عدد لا بأس به من المرشحين المستقلين على حساب الاحزاب التقليدية.

ان الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2021م، من اهم الانتخابات التي مرت في تاريخ العراق من بعد 2005م، وذلك بسبب النتائج التي افرزتها، مع انخفاض ملحوظ في نسبة المشاركة في عملية الانتخاب رغم كثرة الدعوات المطالبة للمشاركة الشعبية في الانتخابات، الا انها لم تتجاوز نسبة (41%) من اجمالي الناخبين الذين يحق لهم عملية الانتخاب، وهذه النسبة هي الاقل منذ 2005، فالانخفاض بعدد المشاركين في الانتخابات يعبر عن ازمة ثقة حقيقة في العملية السياسية، وعزوفاً واضحاً وحقيقاً عن العملية الانتخابية، لأنها غير قادرة على احداث التغيير المطلوب في بنية النظام السياسي القائم على المحاصصة والتوافق السياسي[1].

ان الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2021م، أكدت حقيقة مفادها ان اي انتخابات قادمة ستبقى رهينة لإرادة التحالفات الكبرى وضمن نطاق المحاصصة والتوافق السياسي، وخير دليل على ذلك هو فشل التيار الصدري في تشكيل حكومة اغلبية وطنية واعلان انسحابه من البرلمان واستبدال نوابه (73) الفائزين وفق القانون الانتخابي، بـ(73) مرشحين آخرين خاسرين، غالبيتهم من الرافضين لحكومة الاغلبية وداعمين لفكرة التوافق والمحاصصة السياسية، الامر الذي ادى الى تشكيل حكومة توافقية برئاسة محمد شياع السوداني.

ثانياً: مؤشرات المشاركة السياسية في العراق في الدورات الانتخابية السابقة

شهدت المشاركة السياسية للناخبين العراقيين في الانتخابات السابقة تفاوتاً كبيراً في نسبها بين كل دورة انتخابية واخرى، كما في الآتي:

1-نسب المشاركة العامة في الانتخابات النيابية (2005-2021)

يوضح الجدول رقم (7-4) الآتي نسبة المشاركة المئوية (من مجموع المؤهّلين للتصويت) في كل انتخابات برلمانية منذ 2005 حتى آخر انتخابات مبكرة عام 2021م كما في الآتي:

(1) رشا العزاوي، التحالفات العراقية في انتخابات 2025 التركيبات الحزبية وفرص الفوز، مصدر سبق ذكره، ص4.

جدول (7-4) نسب المشاركة في الانتخابات النيابية (2005-2021)

السنة	نسبة المشاركة العامة
2005 (كانون الثاني)	% 58.6
2005 (كانون الأول)	% 79
2010	% 62.39
2014	% 60
2018	% 44.52
2021	% 41

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات: www.ihec.iq

في عام 2005 جرت دورتان انتخابيتين، الأولى في 1/30/ 2005م (لاختيار جمعية انتقالية لوضع الدستور)، والثانية في 12/15/ 2005م (لاختيار أول مجلس نواب عراقي بموجب الدستور العراقي الدائم لسنة 2005) وشهدت دورة كانون الثاني مشاركة ضعيفة نسبياً بسبب المقاطعة الواسعة في بعض المناطق الغربية، بينما حققت انتخابات كانون الاول أعلى نسبة مشاركة في تاريخ العراق الحديث (نحو ثلاثة أرباع الناخبين). اذ شاركت معظم القوى والتيارات بما فيها المحافظات الغربية الذين كانوا قد قاطعوا سابقاً فارتفعت نسب الإقبال في كل المحافظات مقارنة بانتخابات كانون الثاني حيث بلغت المشاركة الوطنية حوالي (79 %)، اذ شارك ما يقارب (11.888.906) مليون ناخب من أصل (15.568.802) مليون[1].

الجدير بالذكر ان نسبة التصويت ارتفعت في المحافظات الغربية، اذ سجلت محافظة صلاح الدين ما يقارب (83 %)، أما الأنبار فقد سجلت نسبة متراوحة ما بين (55–60 %). وفي عموم المناطق الغربية كان الإقبال قويًا مدفوعًا برغبة المشاركة بعد مقاطعة مطولة[2].

أما في محافظات الوسط والجنوب ومحافظات اقليم كردستان، فاستمر الإقبال الكثيف الذي كان معتادا منذ انتخابات كانون الثاني.

أما انتخابات 2010م، قد اتسمت بتقارب نسب التصويت بين العديد من المحافظات، إذ سجلت محافظات الاقليم أعلى نسب إقبال للانتخاب، تراوحت ما بين (74–76 %)، كما استمر

(1) محمد عيسى العيساوي، اثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (كلية الآداب والعلوم- قسم العلوم السياسية: جامعة الشرق الاوسط)، 2013، ص265.
(2) المصدر نفسه.

ارتفاع المشاركة في كل من صلاح الدين وكركوك ليصل الى (70 %)، مما يعكس مشاركة كثيفة للمحافظات الغربية في هذه الانتخابات. أما محافظات الوسط والجنوب تباينت بين (55 %) و(60 %) بينما سجلت محافظة ميسان نسبة مشاركة دون 50 %، ويرجع ذلك الى تحديات لوجستية وامنية. بالإجمال يمكن القول ان حوالي (11) مليون و(500) ألف ناخب من أصل (19.204) مليون ناخب مسجل في 2010م، قد شارك في العملية الانتخابية[1].

وبالرجوع الى انتخابات 4/30/ 2014م، فهي قد جرت قبيل اجتياح تنظيم «داعش الارهابي»[2] لمساحات واسعة من البلاد ما يقارب الشهرين، وبلغت نسبة المشاركة المعلنة نحو (60 %) حوالي (13) مليون ناخب من أصل (21) مليون و(500) ألف ناخب، ورغم التهديد الأمني المتصاعد في المناطق الغربية، الا ان معظم المحافظات شهدت مشاركات معتدلة إلى مرتفعة. أما المحافظات الجنوبية والفرات الأوسط (كربلاء، النجف، بابل، واسط، ذي قار، القادسية، والبصرة) قد تراوحت نسب الإقبال فيها بين (50 %) و(65 %) من الناخبين، أما العاصمة بغداد فكانت قريبة من المعدل العام بنحو (60 %). أما المحافظات الغربية فقد تباين الوضع هناك بعض الشيء، فبعض الأقضية في الأنبار مثلا لم يتم فيها تصويت فعلي بسبب تدهور الوضع الأمني، الامر الذي أثر على نسبة المشاركة هناك، لكن في المقابل سجلت محافظة صلاح الدين ونينوى نسباً متوسطة بين (50 %) و(60 %)، في المقابل حافظت محافظات إقليم كردستان على نسب مشاركة عالية وصلت الى ما يقارب (70 %) فأكثر في دهوك والسليمانية وأربيل[3].

بشكل عام ورغم التحديات الامنية لم تقل نسبة مشاركة أي محافظة عن حاجز (40–45 %) في انتخابات 2014، مما جعلها آخر انتخابات برلمانية عراقية تتخطى نسبة التصويت فيها عتبة (60 %) من مجموع الناخبين.

---

(1) زهراء فاهم حسن، اشكاليات طريقة سانت لاغو الانتخابية: دراسة في الحالة العراقية، (مؤسسة الصادق الثقافية: بابل، 2022)، ص122.

(2) تنظيم داعش الارهابي: هو تنظيم جهادي مسلح ذو افكار متطرفة وممارسات عنيفة، يعد من أخطر التطورات الاستراتيجية في الشرق الاوسط خاصة مع توسعه الجغرافي واستغلاله بؤر الصراع في المنطقة، اذ امتد التنظيم في كل من سوريا والعراق في اسيا الى ليبيا وشمال افريقيا وباكستان للاقتراب من القارة الاسيوية. للمزيد انظر: وفاء علي داوود، الارهاب وفقدان الثقة العام: دراسة حالة تنظيم «داعش»، (مجلة كلية السياسة والاقتصاد: جامعة بني سويف/ كلية السياسة والاقتصاد)، مصر، العدد (17)، يناير 2023، ص69.

(3) شبكة الساعة، نسبة المشاركة في الانتخابات العراقية (2005-2025)، تاريخ الزيارة 2025/10/20، متوفر على الرابط الآتي: https://alssaa.com

أما انتخابات 12 أيار-مايو 2018م، فقد مثلت تحولاً لافتاً في عزوف الناخبين العراقيين، حيث بلغت نسبة المشاركة الإجمالية (44.52 %) فقط، وهي أدنى ما سجل في أي انتخابات وطنية عراقية حتى ذلك الحين[1]. في هذه الانتخابات تباينت نسب التصويت بين المحافظات لكن ضمن نطاق منخفض، فالعاصمة بغداد وصلت الى (37 %) من نسبة الناخبين. أما محافظات الجنوب تراوحت حول (40 %) أو أقل بقليل. أما محافظات الفرات الأوسط (كربلاء، نجف، بابل، واسط) قد تراوحت أيضاً ما بين (40 %) و(50 %) من نسبة الناخبين، فالأمر مثل ذلك انخفاضا ملحوظًا عن الدورات السابقة في هذه المناطق المعروفة تقليديا بإقبال أعلى. أما المحافظات الغربية استمرت نسب العزوف بالارتفاع، اذ قدرت المشاركة في الأنبار بنحو (30 %) فقط، وفي صلاح الدين حوالي (34 %)، أما نينوى فسجلت تقريبا (40 %)، لأن أغلب الناخبين في هذه المحافظات لم يتمكنوا أو لم يرغبوا في التصويت إما لفقدان الثقة أو لعدم عودتهم لمناطقهم بعد الحرب على داعش الارهابي. أما إقليم كردستان، فقد شهد في انتخابات 2018 فتورا، إذ تقدر المشاركة في أربيل وحلبجة بحوالي (50 %)، السليمانية أقل من (40 %)، في حين حققت دهوك النسبة الأعلى تقريبا والتي قاربت على (55 %)[2].

هذه الأرقام تعكس مزاج الشارع الذي ظهر عليه الإحباط العام، وصرامة الإجراءات ألمانية (حظر المركبات يوم التصويت أثّر على الوصول لمراكز الاقتراع)، ومشاكل فنية في أجهزة التصويت الإلكتروني الجديدة، إضافة إلى عدم إدلاء معظم النازحين بأصواتهم، إذ صوت (285) ألف نازح فقط من أصل (2) مليون.

وبالرجوع الى الانتخابات البرلمانية لعام 2021، فإنها كانت استجابة لمطالب احتجاجات تشرين 2019، وأجريت بقانون انتخابي جديد وتقسيم مختلف للدوائر ومع ذلك شهدت استمرار العزوف الانتخابي، إذ بلغت نسبة المشاركة الرسمية حوالي (41 %) فقط[3]، وهي الأدنى في تاريخ الانتخابات البرلمانية العراقية بعد 2005م.

اذ تباينات نسب التصويت بين المحافظات في انتخابات 2021م، إذ ساد العزوف عموما في معظم المناطق، فبغداد مثلا بلغت نسبة المشاركة حوالي (31 %) في جانب الكرخ و(34 %) في الرصافة حسب المفوضية – أي بمتوسط نحو الثلث فقط من نسبة

(1) انظر: موقع المفوضية: www.ihec.iq

(2) شبكة الساعة، نسبة المشاركة في الانتخابات العراقية (2005-2025)، مصدر سابق.

(3) انظر: موقع المفوضية: www.ihec.iq

الناخبين. أما المحافظات الجنوبية والفرات الأوسط لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها حاجز (45 %)، اذ سجلت البصرة نحو (43 %)، ذي قار كانت (42 %)، الديوانية (44 %)، كربلاء (46 %) تقريبًا، النجف (41 %)، واسط (47 %)، وبابل (46 %)، هذه النسب أقل بشكل ملحوظ عن الانتخابات البرلمانية لعام 2014 وما قبلها، وتظهر حالة الإحباط الشعبي حتى في المعاقل التقليدية للمشاركة المرتفعة. أما المحافظات الغربية، استمر ضعف الإقبال فيها رغم تحسن الوضع الامني، فالأنبار مثلا شارك حوالي (43 %)، صلاح الدين (48 %)، نينوى (42 %) من الناخبين. أما إقليم كردستان العراق، فقد سجل نسبة مشاركة متدنية، فالسليمانية مثلا كانت الأدنى في نسب المشاركة اقل من (40 %) بسبب دعوات المقاطعة من أحزاب المعارضة، أما أربيل ودهوك حققتاً نسباً أعلى قليلاً (50 %) بفضل قواعد الأحزاب الحاكمة هناك، لكنها تظل أقل من معدلات ما قبل انتخابات 2018م[1].

عكست نتائج انتخابات 2021م، رسالة «عدم الرضا» بوضوح، حيث رأى كثير من المواطنين أن التغيير المنشود من الانتخابات المبكرة لم يتحقق، وأن لا شيء سيتغير في مستقبل العراق.

إجمالاً، يمكن القول إن الإجماع الشعبي على العزوف كان القاسم المشترك في كل المحافظات، اذ لم تتجاوز أي محافظة نسبة مشاركتها (55 %) في الانتخابات البرلمانية لعام 2021، بل إن معظمها كانت ما بين (35 %) و(45 %) فقط.

2-نسب المشاركة العامة في انتخابات مجالس المحافظات (2005–2023)

شهد العراق بعد عام 2003 تنظيم أربع عمليات انتخابية محلية لاختيار مجالس المحافظات، قبل أن يتوقف هذا المسار لفترة طويلة امتدت لعدة سنوات وبعد هذا الانقطاع اعيد إحياء الانتخابات المحلية مجددا في عام 2023. كما موضح في الجدول رقم (7-5) الآتي:

(1) شبكة الساعة، نسبة المشاركة في الانتخابات العراقية (2005-2025)، مصدر سابق.

جدول (7-5) نسب المشاركة العامة في انتخابات اعضاء مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم (2005-2023)

السنة	الدورة الانتخابية	نسبة المشاركة العامة
2005	كانون الثاني 2005	% 58.6
2009	يناير 2009	% 51
2013	ابريل 2013	% 51
2023	كانون الاول 2023	% 41

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات: www.ihec.iq

شهدت انتخابات 2005م المحلية نسب مشاركة مماثلة تقريباً للانتخابات الانتقالية آنذاك (58.6 %). أما الانتخابات الثانية لاختيار اعضاء مجالس المحافظات، قد جرت في 31 كانون الثاني 2009م، وشملت على (14) محافظة (جميع المحافظات عدا إقليم كردستان العراق وكركوك) وبلغ متوسط المشاركة حوالي (51 %). شهدت هذه الانتخابات عودة للمحافظات الغربية للمشاركة بقوة بعد مقاطعة 2005م، ما رفع نسب التصويت في الأنبار وصلاح الدين ونينوى بشكل كبير مقارنة بالماضي، (اذ في الأنبار ارتفعت من (2 %) عام 2005 إلى (40 %) عام 2009، وصلاح الدين من (29 %) إلى (65 %). في المقابل، لوحظ انخفاض الإقبال في بعض المحافظات الجنوبية قياساً بعام 2005 (مثلاً البصرة إلى (48 %)، وميسان (46 %)، ربما بسبب شعور المواطنين بخيبة أمل من أداء مجالس المحافظات السابقة أو بفعل منع التجوال يوم التصويت الذي اضطر بالناخبين للمشي لمسافات طويلة للوصول للمراكز[1].

في عام 2013، أجلت الانتخابات في محافظات الأنبار ونينوى لبضعة أشهر بسبب الوضع الأمني، ولم تجري أيضاً في إقليم كردستان أو كركوك، وبلغت النسبة العامة للمشاركة على نحو (51 %) من مجموع الناخبين، ثم توقفت الانتخابات المحلية لفترة طويلة نتيجة حلها من قبل مجلس النواب استجابة لمطالب متظاهري ثورة تشرين في عام 2019، لتُستأنف أخيراً في أواخر 2023، إثر قرار من المحكمة الاتحادية، لتجري الانتخابات في (15) محافظة (بما فيها كركوك لأول مرة منذ 2005م واستثناء محافظات الإقليم مرة أخرى) ولتسجل فيها أدنى مستوى إقبال تاريخي بحوالي (41 %) فقط، مماثل تقريبًا لمشاركة الانتخابات البرلمانية 2021 التي سبقتها.

أجريت دورة 2013 على مرحلتين، المرحلة الأولى في 20/ نيسان وشملت على (12)

(1) شبكة الساعة، نسبة المشاركة في الانتخابات العراقية (2005-2025)، مصدر سابق.

محافظة عراقية، ثم المرحلة الثانية بتاريخ 20/ حزيران في وشملت الأنبار ونينوى بعد تأجيلها بسبب الاحتجاجات، بينما لم تجري الانتخابات في إقليم كردستان أو كركوك. كما بلغت نسبة المشاركة فيها حوالي (51 %)، وجاءت نسب التصويت متقاربة لمعظم المحافظات وضمن نطاق (40–60 %)، ففي محافظات كربلاء وبابل وذي قار تراوحت نسبة المشاركة بين (50–60 %)، في حين كانت النسبة في الأنبار ونينوى عند إجرائها في حزيران أقل بقليل حوالي (40–45 %) بسبب التوترات الأمنية آنذاك[1].

كما أثر تصاعد التوتر الأمني على ارتفاع نسب العزوف. مثلت انتخابات 18 كانون الأول 2023 عودة متأخرة للاقتراع المحلي بعد (10 سنوات) من حل مجالس المحافظات، في ظل حكومة جديدة وعدت بإجرائها. شملت الانتخابات (15) محافظة (كل محافظات العراق عدا محافظات إقليم كردستان). نسبة المشاركة في هذه الانتخابات كانت متدنية جدا بحوالي (41 %) فقط، وهي أقل حتى من انتخابات 2018 و2021 البرلمانية، رغم المناشدات الرسمية المطالبة بالتصويت، وتوزعت النسب على المحافظات كالاتي: بغداد (33 %)، البصرة (44 %)، ذي قار (37 %)، ديالى (40 %)، الأنبار (46 %)، نينوى (42 %)[2].

يعود هذا العزوف الجماعي إلى أسباب سياسية مشابهة لما حدث في عام 2021م، فقد قاطع أنصار التيار الصدري التصويت (بعد أن انسحب التيار من العملية السياسية) مما أفرغ شرائح شعبية واسعة من المشاركة، كما شعر الكثير من المواطنين (خاصة فئة الشباب) بأن لا جدوى من المجالس المحلية بعد تجارب الماضي، لكن هذا لا يمنع من وجود تحسن في الإقبال على الانتخابات مقارنة بانتخابات 2021م، لأسباب التنافس المحلي وعودة النازحين ولكن ليس بدرجة مؤثرة في النسبة العامة. هذه النتائج المتدنية طرحت تحدياً كبيراً للشرعية التمثيلية للمجالس المنتخبة.

3-الاتجاهات الكبرى وأسباب التغيّر في نسب المشاركة

يمكن تلخيص أبرز الاتجاهات والتغيرات في معدلات مشاركة الناخبين العراقيين منذ 2005 وحتى 2023 في النقاط الاتية:

أ-أسباب سياسية: مع مرور الوقت، تراجعت ثقة المواطن بجدوى صوته الانتخابي نتيجة عدم تحقيق الحكومات المتعاقبة ومجالس المحافظات لتحسينات ملموسة في حياته اليومية.

(1) شبكة الساعة، نسبة المشاركة في الانتخابات العراقية (2005-2025)، مصدر سابق.
(2) المصدر نفسه.

ب-الأوضاع الأمنية: في سنوات العنف الطائفي تأثرت العملية السياسية لكن انتخابات 2010م، حصلت بعد تحسن أمني نسبي فتمت المشاركة بنسبة (62%) وهي نسبة مقبولة نوعاً ما. في 2014 لم تمنع التهديدات الأمنية الاقتراع، لكن في 2018 و2021 كان الأمن مستتباً نسبياً ورغم ذلك كانت المشاركة أدنى بكثير، ما يدل أن العامل الأمني لم يكن السبب الرئيس للعزوف مؤخراً، بل العامل السياسي والنفسي. كما أن النزوح الجماعي بسبب حرب داعش حرم شريحة كبيرة من التصويت 2018 لوجستياً.

ت-المقاطعة المنظمة من بعض القوى السياسية: لعبت دعوات بعض المرجعيات أو القوى لمقاطعة الاقتراع دوراً في خفض نسب المشاركة ببعض الدورات. مثال ذلك، مقاطعة المحافظات الغربية شبه الجماعية في 2005 بتحريض من قياداتهم حينها، ثم مقاطعة نشطاء «تشرين» وعدد من المستقلين لانتخابات عام 2021 لعدم قناعتهم بالعملية السياسية، وأخيرا انسحاب التيار الصدري من العملية الانتخابية لعام عام 2023 المحلية مما أثر في قواعده الشعبية (كانت أحد أسباب تدني المشاركة في معاقله جنوبا). هذه العوامل السياسية رفعت أو خفضت المشاركة بمعزل عن إرادة الناخب الفردية أحيانا.

ثالثاً: التوظيف الخارجي ودوره في تشكيل التحالفات السياسية دولياً (ايران، تركيا، الخليج العربي)

يقف العراق اليوم على أعتاب محطة سياسية مصيرية جديدة، تتداخل فيها العوامل الداخلية والخارجية بشكل غير مسبوق. وإذا كانت الانتخابات، في جوهرها النظري، تجسيداً لإرادة الشعب وسيادته، فإن الواقع المعقد يفرض علينا أن نسلط الضوء على أحد أبرز العوامل المؤثرة في تشكيل الخريطة السياسية المقبلة، سواء التحالفات الداخلية لعملية الانتخاب، او التوظيف الخارجي ودوره المحوري في صياغة التحالفات والنتائج الانتخابية، كما في الآتي:

1- التحالفات داخلياً لعملية الانتخاب 2025: ان التنافس في الانتخابات المقبلة لعام 2025م، يظهر في كثرة عدد الاحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات القادمة لشهر تشرين الثاني، كما في الآتي:

أ- التحالفات الشيعية: وأبرز التحالفات الشيعية المشاركة في الانتخابات القادمة لعام 2025، هي كما في الآتي:

- **تحالف ائتلاف الاعمار والتنمية:** تشكل هذا الائتلاف في ايار من عام 2025 بقيادة محمد شياع السوداني (رئيس الوزراء العراقي الحالي)، ضم التحالف سبعة كيانات سياسية (تيار الفراتين، تحالف العقد الوطني، ائتلاف الوطنية، تحالف ابداع كربلاء،

تجمع بلاد سومر، تجمع اجيال، واخيرا تحالف حلول الوطني) الى جانب شخصيات سياسية واقتصادية معروفة في المجتمع العراقي (منها اياد علاوي رئيس الوزراء العراقي الاسبق، وفالح الفياض رئيس هيئة الحشد الشعبي ورئيس حركة عطاء، الى جانب شخصيات مستقلة وعشائرية كما في النائب حيدر طارق الشمخي وعبد الهادي الحسناوي على التوالي). التحالف في ظاهره يبدو كأنه تحالف ذو طابع تنموي اقتصادي، يرفع شعار الاعمار والاصلاح الاقتصادي[1] لكن القراءة السياسية للتحالف تكشف عن الاهداف الفعلية له، يسعى رئيس التحالف الى ترسيخ موقعه كقطب قيادي في البيت الشيعي، ومحاولة فرض نفسه كلاعب في معادلة ما بعد الانتخابات المقررة في 11 تشرين الثاني-نوفمبر 2025م، ومحاولة البقاء في رئاسة الوزراء لولاية ثانية، لكن العقبة الوحيدة امام حلمه في الولاية الثانية هو ائتلاف دولة القانون الذي يطرح بدوره اسم لرئيس الوزراء القادم.

- **ائتلاف دولة القانون:** تأسس هذا الائتلاف في عام 2009م، برئاسة نوري كامل المالكي (رئيس الوزراء العراقي الاسبق)، يمتلك هذا الائتلاف قاعدة جماهيرية تقليدية في وسط وجنوب العراق، في انتخابات 2025م، يضم الائتلاف ثلاثة عشر حزباً سياسياً (حزب الدعوة الاسلامية، حزب الدعوة الاسلامية – تنظيم العراق، الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق، حركة البشائر الشبابية، تحالف النهج الوطني، حركة بداية، حركة صقور العراق، حزب العمال العراقي، تيار الاعيان، حركة الاطياف العراقي، حركة الضياء الوطنية، تجمع مستقلون، واخيرا وليس اخراً كتلة التضامن)، يحمل الائتلاف طابع طائفي سياسي تقليدي، ويعمل على طرح اسم نوري المالكي كمرشح لرئاسة الوزراء العراقي القادم[2].

- **تحالف قوى الدولة الوطنية:** تشكل التحالف في ايار من عام 2021، ويضم التحالف في انتخابات 2025م، سبعة احزاب سياسية (تيار الحكمة الوطني بقيادة عمار عبد العزيز الحكيم، تحالف النصر والاصلاح، حزب اراك، الاتجاه الوطني، الجهاد والبناء، المشرق العربي، حركة طموح)، يقدم هذا التحالف خطاباً سياسياً معتدلاً لديه قاعدة انتخابية ضعيفة في محافظات الوسط والجنوب مقارنة بغيره من الاحزاب الشيعية، كونه معتمد على رمزية شخصية عمار

(1) عضو شبكة انكي للدراسات والبحوث، التحالفات السياسية وتوازن القوى في انتخابات 2025، (مؤسسة انكي للدراسات والبحوث: الدار البيضاء، 2025)، ص10.

(2) رشا العزاوي، التحالفات العراقية في انتخابات 2025 التركيبات الحزبية وفرص الفوز، مصدر سبق ذكره، ص5.

الحكيم دون الاعتماد على طرح اية برنامج انتخابي او شخصيات ذات ثقل في المجتمع العراقي كما في مرشحين القوائم الشيعية الاخرى[1].

- **قائمة بدر:** تحالف سياسي امتداد مباشر لمنظمة بدر بقيادة هادي العامري، تمتلك القائمة ثقل جماهيري في محافظات البصرة وواسط وديالى، القائمة ذات تحالف طائفي- امني- تقليدي، مرشحة للفوز بعدد قليل من المقاعد النيابية، بسبب الاستياء الشعبي من اسلوبها لميليشياتي، خاصة أن التوجه العام للمواطن حاليا نحو دولة المواطنة بعيداً عن السلاح والقوة.

- **حركة الصادقون:** هي حزب سياسي تأسس في 2014، وهي الجناح السياسي لعصائب اهل الحق بقيادة قيس الخزعلي، استطاعت الحركة اقناع شخصيات سنية بالانضمام الى قائمتها والترشيح معها في الانتخابات القادمة لعام 2025م، كما في (أوان كاظم التكريتي المرشحة عن مدينة تكريت في محافظة صلاح الدين)، لكن الجدير بالذكر ان هذا الخرق الطائفي ذا وضع وقتي، يختفي بانتهاء الانتخابات، فالأمر ليس ايماناً بإنهاء الشكل الطائفي للحركة بقدر ما هو تكتيك وقتي للفوز بمقاعد نيابية في محافظات ومدن ذات اغلبية سنية، ففرص نجاح الحركة قليلة بفعل الاسلوب لميليشياتي لها.

- **تحالف ابشر يا عراق:** تحالف سياسي بقيادة همام حمودي (النائب الاول السابق لرئيس البرلمان العراقي) يضم سبعة أحزاب سياسية ابرزها (المجلس الاعلى الاسلامي، حزب اقتدار وطن، تجمع الاسس الوطني، حزب تنظيم الداخل، تنظيم العراق الجديد، تيار الكلمة، حزب الامانة)، التحالف ذا طابع طائفي ديني تقليدي معتدل نسبياً، يفتقر التحالف من الحضور الشعبي مقارنة بغيره، يراهن التحالف على امكانية تقديم رئيس حزب اقتدار وطن (عبد الحسين عبطان وزير الرياضة الاسبق ومحافظ النجف الاشرف الاسبق) كمرشح لرئاسة الوزراء في الانتخابات القادمة لعام 2025، خاصة انه احد الشخصيات المطروحة لرئاسة الوزراء على الساحة العراقية في الوقت الراهن.

- **تحالف الاساس العراقي:** تحالف سياسي بقيادة محسن علي اكبر المندلاوي (النائب الاول لرئيس البرلمان) يضم ثمانية احزاب سياسية اهمها (تجمع الوتد العراقي، المؤتمر الوطني العراقي، حركة العراق الوطنية) التحالف يضم شخصيات شابة ومستقلة سياسياً وشرائح من الحراك الشعبي، مما يجعله اقرب الى مشروع تجديدي ضمن الاطار الشيعي،

(1) المصدر نفسه، ص6.

لكنه يفتقد الى قوة المنافسة وضعف من حيث الاسماء المطروحة ضمن تحالفه، وغير قادر على اقناع الناخب بانه بعيد عن تدخل التحالفات الخارجية، لذا قد يتكرر سيناريو انتخابات مجالس المحافظات لعام 2023م، والتي لم يحقق فيها التحالف سوى مقعدين في عشر محافظات عراقية رشح فيها.

ب- التحالفات السنية: وأبرز التحالفات السنية المشاركة في الانتخابات القادمة لعام 2025، هي كما في الآتي:

- **تحالف السيادة:** تشكل التحالف في 25 كانون الثاني/يناير 2022، برئاسة خميس فرحان الخنجر بعد انسحابه من تحالف تقدم، ويضم أربع قوى حزبية اهمها (حزب السيادة، تيار المواطنة)، للتحالف مناطق نفوذ في مناطق في الانبار وصلاح الدين، يتمتع التحالف بخطاب سياسي طائفي من اجل حقوق القومية العربية ذات المذهب السني، فرص فوز التحالف تتراوح ما من متوسطة الى مقبولة خاصة بعد انسحاب محمد الحلبوبسي منه (رئيس البرلمان العراقي الاسبق).

- **تحالف تقدم:** تحالف سياسي تشكل في 30 تموز/يوليو 2014، بقيادة محمد ريكان الحلبوسي، بعد انسحاب الاخير من تحالف السيادة، التحالف يتكون من حزب تقدم وعدد من النواب والمستقلين من محافظة الانبار وبغداد وصلاح الدين، يتبنى التحالف خطاب مؤسساتي يركز على الادارة والبناء والتنمية، التحالف اكثر انفتاحاً ومرونة وتعاون مع القيادات الشيعية والمدنية، فرص فوزه مرتفعة في المناطق السنية.

- **تحالف عزم:** تحالف سياسي بقيادة مثنى عبد الصمد السامرائي (نائب رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي) ويضم التحالف كل من حزب العزم المدني وكتلة عراق النصر والسلام، نشأ التحالف بعد الخلاف ما بين خميس الخنجر والحلبوسي في انتخابات 2021م، يركز على مناطق محددة في محافظة صلاح الدين (بيجي، الشرقاط، تكريت، وسامراء) واجزاء من محافظة نينوى، لا يتبنى التحالف اية ايديولوجيا اصلاحية او فكر معين، انما تحالف يسعى للحصول على مقاعد نيابية تسمح له للحصول على دور تفاوضي في الحكومة ومؤسسات الدولة، فرصة فوزه قليلة الى متوسطة في الانتخابات القادمة.

ت- التحالفات الكردية: وابرز التحالفات الكردية المشاركة في الانتخابات القادمة لعام 2025، هي كما في الآتي:

- **الحزب الديمقراطي الكردستاني:** حزب سياسي تأسس في 1946، بقيادة مصطفى البرازاني، خلفه في رئاسة الحزب عام 1979م نجله مسعود البرازاني (رئيس اقليم كردستان

العراق الاسبق)، يمثل الحزب القوة الكردية الاكبر والاكثر تنظيماً، يحمل ارثاً من النضال والمقاومة، يمتلك علاقات مع دوار الجوار قوية (تركيا ودول الخليج العربي)، يواجه الحزب ضغوطاً شعبياً مطالبة بالإصلاح الاقتصادي وتحسين الخدمات، واستياء شعبي من اسلوب الحكم الفردي في الاقليم، وأيضاً ضغوطاً من الاحزاب الكردية الاخرى خاصة بمواضيع شفافية الانتخابات واستحواذه على السلطة في اربيل ودهوك، الحزب امام مستقبل زاهر في الانتخابات القادمة لعام 2025 في محافظات الاقليم والمناطق المتنازع عليها، ففرص فوزه مرتفعة جداً مقارنة مع الاحزاب الكردية المنافسة له.

- **حزب الاتحاد الوطني الكردستاني:** هو حزب سياسي علماني ليبرالي تأسس في 1975م، يرأسه بافل طالباني، يتواجد في محافظة السليمانية واجزاء من محافظة كركوك وحلبجة، له حظوظ عالية في محافظة السليمانية ومقبولة في كركوك.

- **حركة الجيل الجديد:** حزب سياسي ليبرالي تأسس في عام 2017م، بقيادة شاسوار عبد الواحد (رجل اعمال وناشط اعلامي يمتلك قناة NRT)، تتمركز قوتها في محافظة السليمانية من اقليم كردستان، جاء الحزب كرد فعل على تردي الاوضاع الاقتصادية وضعف الخدمات وكثرة الفساد ومحاولة لإصلاح الوضع في اقليم كردستان، حظوظ الحزب عالية في الانتخابات القادمة 2025 بفعل نقمة الناخبين الشباب الاكراد من وضع الاقليم ومعارضتهم للحزبين الكبيرين خاصة في المدن، لكن يبقى تأثيره خفيف في المناطق العشائرية.

بناء على ما تقدم يمكن القول يمتلك الحزبين الديمقراطي والاتحاد، فرصاً جيدة في الانتخابات القادمة بفعل تاريخهم وتأثيرهم المرتفع في المجتمع، ومن المرجح ان يتفق الطرفان على ترتيب اوراقهم بعد الانتخابات من اجل مصلحة الشعب الكردي.

ث- التحالفات المدنية: وأبرز التحالفات المدنية المشاركة في الانتخابات القادمة لعام 2025، هي كما في الآتي:

- **تحالف البديل:** تحالف سياسي برئاسة عدنان عبد خضير الزرفي (عضو مجلس نواب ومحافظ سابق لمحافظة النجف الاشرف)، يتكون التحالف من (13) جهة سياسية (حركة الوفاء العراقية، تحالف الاقتصاد العراقي، اقتصاديون، الحزب الشيوعي العراقي، حركة المثقف العراقي، البيت الوطني، حزب التجمع الجمهوري العراقي، حزب الريادة العراقي، حركة كفى، حزب الاستقلال الوطني، الحركة المدنية الوطنية، تحالف المستقلين، التيار الديمقراطي، تيار بناة العراق)، بهدف طرح مشروع سياسي مدني اصلاحي يفتح نافذة أمل جديدة لكل العراق، يرتكز التحالف على الخطاب المدني التكنوقراطي يرفض الطائفية، ويروج لفكرة الدولة

المدنية القائمة على المواطنة والمؤسسات، سيادة القانون ومحاربة الفساد، يحظى التحالف بحضور رمزي في النجف وبغداد والناصرية، تبقى قدرته على التأثير محدودة وذات طابع نوعي حسب نسبة الناخبين، يراهن التحالف على تقديم رئيسه كمرشح الى رئاسة الوزراء.

- **التحالف المدني الديمقراطي:** تحالف سياسي تأسس منذ 2014، بقيادة علي كاظم الرفيعي (ناشط مدني واكاديمي حاصل على شهادة الماجستير والدكتوراة في القانون من فرنسا) ضم التحالف عدد من الحركات المدنية، هو من الاحزاب المطالبة باصلاح النظام السياسي عن طريق بناء دولة مدنية بعيدة عن المحاصصة والتوافق السياسي، يستند التحالف على الفئة المثقفة من المجتمع، قوته محصورة داخل هذه الاوساط في محافظات الوسط والجنوب دون امتداد تأثيره الى المحافظات الغربية او الشمالية، قدرته على الفوز بعدد كبير من المقاعد تبقى ضعيفة، الا انه في المستقبل ممكن ان يتحول الى شريك سياسي قوي في مرحلة ما بعد الانتخابات.

تبقى التحالفات المدنية تحاول كسر هيمنة القوى التقليدية الا ان قدرتها على التأثير محدودة ذات طابع نوعي تتوقف على نسبة المشاركة الانتخابية للطبقات المستقلة والناخبين الشباب.

2- التوظيف الخارجي لعملية الانتخاب لعام 2025: لم يعد خافياً على أي مراقب للساحة العراقية، انها أصبحت مفتوحة لتأثيرات القوى الإقليمية والدولية، حيث تحولت الأحزاب والكيانات السياسية، في بعض الأحيان من فاعلين مستقلين إلى أدوات يتم توظيفها في سياق صراعات أوسع. هذا التوظيف لا يأتي بشكل مباشر وساذج، بل يتخذ أشكالا متطورة ومتعددة، فهو قد يكون دعماً مالياً مباشراً، أو دعاية إعلامية موجهة، أو ضغوطاً دبلوماسية، أو حتى استغلالا للروابط العابرة للحدود كالطائفية أو القومية او المذهبية، كما في الآتي:

أ-إقليمياً:

وهنا سنركز على التوظيف للخارجي لكل من الدول المجاورة وخاصة الجمهورية الايرانية والجمهورية التركية، ودول الخليج العربي، كما في الآتي:

- **إيران:** تشكل إيران فاعلاً محورياً في المعادلة السياسية العراقية، وتأثيرها في الانتخابات القادمة يظل من أهم العوامل التي ستشكل الخريطة السياسية المقبلة. وهذا التأثير ليس وليد اللحظة، بل هو امتداد لعلاقات تاريخية ومعاصرة متشابكة بين البلدين، تجعل من الضروري فهم آلياتها وتجلياتها. ويتمثل ذلك التأثير في الآتي:

- في التحالفات السياسية الحالية عن طريق دعم الكتل السياسية الموالية لها، وضمان بقائها ككيانات مؤثرة في البرلمان القادم.

- عن طريق العمل على منع تشكل كتلة ضد لمصالحها، أو تقليل حجمها في العراق.
- عن طريق محاولة إعادة إنتاج تحالفات ما بعد 2003، ولكن بشكل يتناسب مع المتغيرات الجديدة التي تخدم مصالحها.
- عن طريق تمويل الحملات الانتخابية للكتل والمرشحين الموالين بشكل مباشر أو غير مباشر لها. واستخدام الموارد الاقتصادية (مثل خطوط التجارة والطاقة) كأداة للضغط السياسي. والاستفادة من شبكات الأعمال والاقتصاد الموازي لدعم حلفائها.
- عن طريق التأثير الإعلامي والدعائي، باستخدام المنصات الإعلامية الموالية لبناء صورة إيجابية للحلفاء وصورة سلبية لخصومها. وتسييس الخطاب الديني والطائفي لتحشيد الأصوات باتجاه معين.
- عن طريق التأثير الدبلوماسي والضغوط الدولية باستخدام علاقاتها الدولية للضغط على الأطراف العراقية المختلفة.
- وعلى الرغم مما سبق الا ان ذلك لا يجعل ايران بعيدة عن التحديات الاتية:
- صعود تيار وطني داخل العراق ذو خطاب معارض للتدخلات الخارجية بكافة أشكالها.
- زيادة الوعي الشعبي بخطورة الدور الإيراني على السيادة الوطنية والتنافس الإقليمي.
- وجود فاعلين إقليميين آخرين يسعون لموازنة النفوذ الإيراني.
- انفتاح العراق تدريجياً على محيطه العربي والإسلامي.
- الضغوط الاقتصادية والسياسية الداخلية في إيران قد تحد من قدرتها على الاستمرار في نفس مستوى التدخل.
- التطبيع مع إسرائيل وتشكيل تحالفات إقليمية جديدة قد يؤثر على أولويات إيران.

سيناريوهات محتملة لمستقبل التدخل الايراني في العراق كما في الآتي: السيناريو الأول (استمرار النفوذ): تستطيع إيران الحفاظ على مستوى تأثيرها التقليدي عبر حلفائها التقليديين. أما السيناريو الثاني (تراجع النفوذ): صعود تيار وطني معارض لإيران. واخيرا السيناريو الثالث (تحول النفوذ): تحافظ إيران على نفوذها ولكن بآليات جديدة وأوجه تأثير مختلفة.

الجدير بالذكر إن فهم التأثير الإيراني في الانتخابات القادمة يتطلب منا رؤية متوازنة،

فلا نغالي في تضخيم هذا الدور حتى لا نسقط في نظرية المؤامرة، ولا نقلل منه فنغفل عن حقيقة مؤثرة. إنها معادلة دقيقة تحتاج منا إلى وعي نقدي وتحليل موضوعي بعيداً عن الانحيازات المسبقة.

- **تركيا:** إذا كانت إيران تمثل قوة التأثير من الشرق، فإن تركيا تمثل فاعلاً إقليمياً مهماً من الشمال، بأرث تاريخي معقد، وعلاقات اقتصادية واستراتيجية متشابكة، تجعل من تأثيرها في الانتخابات العراقية القادمة عاملاً لا يمكن إغفاله. لكن هذا التأثير يأتي بآليات مختلفة ووجهات متعددة، تستحق منا الاهتمام، كما في الآتي:

- التأثير عبر العمق الاستراتيجي والأمني: الوجود العسكري في شمال العراق، وتبني ملف مكافحة الإرهاب كمدخل للتدخل في الشؤون العراقية الداخلية. واستخدام ورقة (حزب العمال الكردستاني (PKK كورقة ضغط على الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان
- التأثير الاقتصادي والاستثماري كأداة ضغط: تركيا هي أحد أهم الشركاء الاقتصاديين للعراق، خاصة في مجالات الطاقة والتجارة والبناء. واستثمارات تركيا الكبيرة في إقليم كردستان بشكل خاص، والتي تعطيها نفوذاً على القوى السياسية الكردية. واستثمارات المياه كأدوات للتأثير على الرأي العام والحكومات القادمة.
- التأثير السياسي عبر التحالفات الإثنية: عن طريق الدعم التاريخي للقوى السياسية الكردية، وخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني، مما يمنحها نفوذاً في تحالفات الإقليم. ومحاولة بناء علاقات مع التيارات السنية في المناطق الغربية والشمالية، كموازن للنفوذ الإيراني.
- التأثير الثقافي والإعلامي: عن طريق الانتشار الواسع للمسلسلات التركية والإعلام التركي الذي يخلق قوة مؤثرة في الشارع العراقي. وعن طريق استضافة قنوات إعلامية معارضة من العراق، مما يعطيها قدرة على توجيه الرأي العام.
- التأثير عبر التنافس الإقليمي مع إيران: محاولة تركيا تقديم نفسها كبديل أو موازن للنفوذ الإيراني، خاصة في المناطق السنية والكردية. واستغلال التوترات بين بغداد وأربيل لتعزيز نفوذها في الإقليم. [كان من الأولى البحث في ملف المياه والذي نجحت فيه تركيا للأسف الشديد]

أما التحديات التي تواجه التأثير التركي في العراق، فهي كالآتي:

- الخلافات حول المياه والأمن: ان أزمة سدود تركيا وتأثيرها على حصة العراق المائية تخلق توتراً في العلاقات الثنائية. وأيضاً العمليات العسكرية التركية المتكررة في شمال العراق تثير استياءً شعبياً وحكومياً.
- التنافس مع القوى الإقليمية الأخرى قد تحد من الدور التركي.
- الوضع الداخلي التركي: الأزمة الاقتصادية في تركيا قد تحد من قدرتها على الاستثمار والتأثير في العراق.

هناك سيناريوهات محتملة للتدخل التركي في الانتخابات العراقية القادمة في 11 تشرين الثاني-نوفمبر 2025: السيناريو الأول (تعزيز النفوذ): تنجح تركيا في تعزيز نفوذها عبر تحالفات كردية-سنية. أما السيناريو الثاني (توازن النفوذ): يبقى التأثير التركي مقتصراً على إقليم كردستان وبعض المناطق السنية، في إطار توازن القوى مع إيران. واخيرا السيناريو الثالث (تراجع النفوذ): تتصاعد المشاعر المعادية لتركيا بفعل التدخلات العسكرية وأزمة المياه، مما يحد من قدرتها على التأثير.

ان التأثير التركي في العراق فيه مصلحة عراقية للاستفادة من الجوار الاقتصادي التركي، ومن ناحية أخرى هناك خطر على السيادة الوطنية من التدخلات العسكرية والسياسية. اذ ان فهم هذا التأثير يتطلب منا رؤية متكاملة تجمع بين العوامل التاريخية والاقتصادية والاستراتيجية، بعيداً عن التبسيط المفرط أو التعميم غير العلمي.

- **الخليج العربي:** إذا كانت إيران وتركيا تمثلان قوى التأثير من الشرق والشمال، فإن دول الخليج العربي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر، تمثل قوى التأثير من الجنوب، بحيث تحمل معها إرثاً تاريخياً وثقافياً واقتصادياً يجعل تأثيرها في الانتخابات العراقية القادمة مختلفاً من حيث الأدوات والغايات والاستراتيجيات. فالتأثير الخليجي في الانتخابات القادمة سنراه في الآتي:

- التأثير الاقتصادي والاستثماري: عن طريق الاستثمارات الخليجية الضخمة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والخدمات، خاصة في مشاريع إعادة الإعمار. وفي منح القروض والمساعدات المالية كأداة لتعزيز العلاقات الثنائية. وفتح الأسواق الخليجية أمام العراق وتسهيل التبادل التجاري.

- التأثير عبر الدبلوماسية الثقافية والدينية: عن طريق استضافة المؤتمرات والقمم التي تجمع القيادات العراقية مع نظرائها الخليجيين. ورعاية المشاريع الدينية والثقافية، خاصة في المدن المقدسة. واستضافة الشخصيات العراقية البارزة وإنشاء منصات للحوار.
- التأثير الإعلامي وتشكيل الرأي العام: عن طريق امتلاك قنوات إعلامية مؤثرة تغطي الشأن العراقي بشكل مكثف. ودعم المنصات الإعلامية والمراكز البحثية التي تقدم صورة إيجابية عن الدور الخليجي.
- التأثير السياسي عبر الوساطة والمصالحة: عن طريق لعب دور الوسيط في المصالحات بين الأطراف العراقية المتنازعة. ودعم مسارات الحوار الوطني والمصالحة الوطنية.
- التأثير عبر بناء التحالفات الإقليمية: عن طريق تعزيز العلاقات مع القوى السياسية العراقية المعتدلة والمؤثرة. وبناء تحالفات مع القوى الإقليمية والدولية ذات المصالح المشتركة في العراق.

أما التحديات التي تواجه التأثير الخليجي في العراق، فهي كالآتي:

- التوازن في العلاقة مع إيران: حرص دول الخليج على عدم الدخول في مواجهة مباشرة مع إيران على الأراضي العراقية. ومحاولة إيجاد صيغة للتعايش مع النفوذ الإيراني في العراق.
- تعقيدات المشهد العراقي الداخلي: تعدد القوى وتشابك المصالح يجعل من الصعب التحالف مع طرف واحد. وصعود التيارات الوطنية المعارضة للتدخل الخارجي بأشكاله كافة.
- الانقسامات داخل الخليج نفسه: وجود خلافات بين بعض دول الخليج حول أولويات السياسة الخارجية. واختلاف الرؤى حول أفضل الوسائل للتعامل مع العراق.
- المنافسة مع القوى الإقليمية الأخرى: محاولة موازنة النفوذ التركي في شمال العراق. والمنافسة غير المباشرة مع النفوذ الإيراني في وسط وجنوب العراق.

السيناريوهات المحتملة للتأثير التركي في الانتخابات العراقية القادمة هي كالآتي:
السيناريو الأول (تعزيز النفوذ): تنجح دول الخليج في تعزيز نفوذها عبر تحالفات مع القوى

الوطنية والمعتدلة. أما السيناريو الثاني (نفوذ متوازن): يبقى التأثير الخليجي مقتصراً على الجوانب الاقتصادية والثقافية. والسيناريو الثالث والاخير وهو سيناريو (تراجع النفوذ): تتصاعد الخلافات الداخلية الخليجية أو تتعقد الأوضاع الإقليمية.

الجدير بالذكر إن التأثير الخليجي في العراق يمثل نموذجاً مختلفاً عن النماذج الأخرى، فهو يعتمد أكثر على قوة الجذب الاقتصادي والدبلوماسي، ويأتي في إطار محاولة إعادة العراق إلى محيطه العربي، مما يجعله مقبولاً لدى شريحة واسعة من العراقيين. غير أن نجاح هذا الدور مرهون بقدرة دول الخليج على فهم تعقيدات المشهد العراقي، وتقديم مصلحة العراق كجزء من مصلحتها الإقليمية، لا كمجرد ساحة للتنافس الجيوسياسي

ب-دولياً: إذا كنا قد تحدثنا عن التأثيرات الإقليمية من جيران العراق المباشرين، فإن الدور الدولي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا، يمثل مستوى آخر من التأثير، أكثر تعقيداً وتشعباً، وأبعد مدى في استراتيجياته وأهدافه. اذ ان التأثير الدولي في الانتخابات القادمة سيكون في الآتي:

- التأثير الأمريكي: بين التراجع والحضور المشروط، لا يزال الدور الأمريكي مهماً عبر تقديم الدعم الاستخباراتي واللوجستي للقوات العراقية، ومكافحة الإرهاب. وأيضاً التحكم في الموارد المالية العراقية عبر نظام وآليات بيع النفط. واستخدام العلاقات الدولية لدعم تحالفات معينة أو عرقلة تحالفات أخرى.
- التأثير الروسي: كالاستثمارات الكبرى في قطاع الطاقة عبر شركاتها. والتحالفات الإستراتيجية مع بعض الفصائل المسلحة والكتل السياسية. من اجل استخدام العراق كورقة في الصراع مع الغرب. وتوريد الأسلحة والتدريب لبعض الوحدات الأمنية.

آليات التأثير الدولي على العراق يكون:

- المنظمات الدولية: استخدام الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كأدوات للضغط السياسي والاقتصادي على العراق.
- البعثات الدبلوماسية: تحول السفارات إلى مراكز للتأثير السياسي وتشكيل التحالفات.
- الشركات متعددة الجنسيات: استخدام العقود الاقتصادية الكبرى كورقة للتأثير على القرار السياسي.
- المراكز البحثية والإعلام الدولي: لها دور في صناعة الرأي العام العراقي وتوجيهه عبر منصات إعلامية عالمية.

السيناريوهات المحتملة للتأثير الدولي في الانتخابات العراقية القادمة هي كالاتي: السيناريو الأول (هيمنة النفوذ الأمريكي): مع تراجع الدور الإيراني، تعيد الولايات المتحدة ترتيب أوراقها. أما السيناريو الثاني (تعددية قطبية): تتعادل القوى الدولية في تأثيرها، مما يمنح العراق هامشاً للمناورة. واخيرا السيناريو الثالث (صعود النفوذ الروسي): مع انشغال أمريكا بأزمات أخرى، تملأ روسيا وغيرها من القوى الصاعدة الفراغ.

يمكن القول إن التأثير الدولي في العراق يشبه لعبة الشطرنج الكبرى، حيث يمثل العراق رقعة مهمة في صراع القوى العظمى على النفوذ الإقليمي والعالمي. الفارق الجوهري أن العراق اليوم ليس كما كان في الماضي، فوعي الشعب وتجربته المريرة جعلاه أكثر قدرة على إدارة هذه التأثيرات وتحويلها من أدوات هيمنة إلى فرص للتعاون المتبادل المنفعة.

رابعاً: التحديات التي تواجه الانتخابات النيابية القادمة 2025

بعد تحول العراق للنظام البرلماني وتبني التعددية السياسية والحزبية والانتقال نحو الديمقراطية والتي في جوهرها التداول السلمي للسلطة والذي يكمن اساسه في الانتخابات التي تحدد الاشخاص المؤهلين لتمثيل الشعب في قبة البرلمان والذي يمنح الثقة للحكومة التنفيذية، وهنا أصبح المواطن العراقي وبالتحديد الناخب هو ركيزة التغيير السياسي عبر منح صوته لمن يمثله في كل دورة انتخابية ولمدة اربعة اعوام يفترض فيها المواطن ان يكون رقيباً ومتابعاً لمن منحهم صوته. الا ان الامر ليس بتلك السهولة والسلاسة فهناك تحديات وصعوبات بعضها عام يتعلق بالثقافة السياسية للمواطن العراقي والبعض الآخر خاص يدور حول المؤشرات على طبيعة العملية السياسية واخفاقات في ادارة المرحلة، فبالرغم من مرور أكثر من تسعة عمليات انتخابية لا تزال الامور غير واضحة للمواطن العراقي وهي نتيجة طبيعية لتداخل الاحداث وكثرة المشاكل والتناحر السياسي وارباك الاوضاع الامنية، ولا يزال الناخب العراقي متحير في المشاركة ومتحير في الاختيار.

فللعزوف الانتخابي أو قلة المشاركة في العملية الانتخابية جملة من الاسباب يمكن توضحيها في الآتي:

1- انعدام الثقة أو زعزعتها: بسبب تراكم الازمات السياسية وتأثيراتها على مجمل الوضع في العراق دون ايجاد حلول لاسيما في قطاع الخدمات أصبح المواطن العراقي لا يثق بمخرجات الانتخابات، فهو ينظر لها على انها مجرد مرحلة تستكمل سابقاتها بذات الروتين وذات الاهمال.

2- القوانين الانتخابية: اغلب القوانين الانتخابية في مجمل الانتخابات السابقة هي صعبة

الفهم لاسيما وان المواطن البسيط لا يهتم بالأمور الحسابية المعقدة، وانما يحتاج لشيء مبسط فلا عجب من انعدام ثقته لضعف التثقيف السياسي، اذ ان الناخب يصوت لشخص ويفاجئ بصعود غيره، وهذا ما يدل على تخبط القادة السياسيين بوضع قانون منصف وعادل وكان الاجدر ان يؤخذ بقانون موحد وليس قانون مفصل لكن دورة انتخابية.

3- المحاصصة والتوافق السياسي: النظام السياسي في العراق يقوم على اسس التعاون والموازنة بين السلطات وبالتالي مجلس النواب ينتخب رئيس الجمهورية والذي بدوره يعمل على تكليف مرشح الكتلة الاكبر وحتى بموضوع الكتلة الاكبر لم يتم حسمها في كل انتخابات يظهر كلام مختلف عن سابقه، وبالتالي مهما تكن النتائج نذهب الى تقاسم انتخابي على ضوء المكون والطائفة والدين والمذهب وتوزيع النسب حسب ثقل كل فئة من تلك الفئات، وغالباً ما تكون عدد مقاعد كل طائفة او قومية معروفة او متقاربة.

4- حملات المقاطعة: قبل كل انتخابات تظهر جماعات أو مؤسسات أو احزاب تدعوا لمقاطعة الانتخابات وهنا الموضوع يحمل بعدين، الاول محاولة البعض للتأثير بغية خفض المشاركة باعتقاده قد تلغى الانتخابات أو تسحب الشرعية، والبعد الثاني ماكينات الاعلام التابعة للأحزاب تدفع باتجاه ضعف الاقبال وبالتالي انخفاض نسبة المشاركة يزيد من حظوظ الاحزاب التقليدية لكونهم شبه ضامنون بخروج انصارهم للتصويت، فكلما قلت نسبة المشاركة قل العدد المسموح به لفوز النائب.

5- الوضع الامني: على الرغم من تحسن الاوضاع الامنية الا ان ذلك لا يعني شعور الناخب بالأمن والامان وحرية الاختيار وعدم اجباره على اختيار شخص بعينه.

6- التدخل الخارجي والخوف من التزوير: كثيراً ما تحدث عمليات تزوير بالرغم من دور المفوضية العليا للانتخابات وكشفها كثيراً من تلك العمليات الا ان المخاوف موجودة وبعض الخروقات مستمرة، اضافة الى وجود تدخل خارجي سواء عبر دعم طرف على حساب أطراف اخرى او تمويل او دعم اعلامي بالرغم من ان القانون منع تلك التصرفات بكل اشكالها.

خامساً: قراءة في توجهات الرأي العام واتجاهات الناخبين في الانتخابات النيابية القادمة 2025

ولقراءة الرأي العام واتجاهات الناخبين في الانتخابات البرلمانية العراقية القادمة لعام 2025 هناك عدد من المؤثرات في تشكيله، يمكن تلخيصها في الآتي:

1- العوامل الاقتصادية والخدمية: هنالك عدد من العوامل الاقتصادية والخدمية نذكر منها الآتي:

أ- تدهور الخدمات الأساسية: لا يزال انقطاع الكهرباء ونقص المياه الصالحة للشرب وتردي حالة المستشفيات والمدارس والجامعات الحكومية من أبرز القضايا التي تثير استياء المواطن. وان أي تحسن ملموس في هذه الملفات سيكون عاملاً حاسماً في الراي العام.

ب- البطالة والفقر: تبقى معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، مرتفعة، اذ سيكون الأداء الحكومي في ملف التوظيف وخلق فرص العمل دوراً رئيسياً للناخبين.

ت- الفساد المالي والإداري: لا يزال الفساد هو الهاجس الأكبر للرأي العام. اذ ان فشل الحكومات المتعاقبة في محاسبة الفاسدين الكبار واسترداد الأموال المنهوبة يُغذي الشعور بالإحباط ويقوض شرعية العملية السياسية بأكملها.

2- العوامل السياسية والأمنية: هناك عدد من العوامل السياسية والامنية نذكر منها في الآتي:

أ- التيار الصدري وتحالفات ما بعد 2021: يشكل غياب التيار الصدري عن البرلمان والمشهد السياسي المباشر بعد أحداث 2022 متغيراً ضخماً، وخاصة بعد تأكيده على عدم انضمامه الى القوائم المرشحة، ومقاطعته للانتخابات القادمة لعام 2025م.

ب- دور الإطار التنسيقي: يمثل تحالف القوى الشيعية الموالية لإيران القطب السياسي المسيطر حالياً. اذ سيركز الرأي العام هنا على أداء هذا التحالف في إدارة الدولة، ومدى نجاحه في تقديم نموذج حكم مختلف عن سابقيه.

ت- المحافظات الغربية واقليم كردستان العراق: تشهد الساحة في المحافظات الغربية حالة من التفتت وغياب القيادة الموحدة، مع صعود وجوه جديدة وتقليدية. أما الوضع في اقليم كردستان العراق، تستمر الأزمة بين الحزبين الرئيسيين (الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) وتأثيرها على تمثيل الإقليم في حكومة بغداد، مما قد يخلق فرصاً لتحالفات جديدة أو يعزز من العزوف الانتخابي.

3- العوامل الاجتماعية والثقافية: هنالك عدد من العوامل الاجتماعية والثقافية نذكر منها في الآتي:

أ- دور الشباب والناخبين الجدد: جيل ما بعد 2003، الذي عاش معظم حياته في ظل النظام الديمقراطي، لم يعد من السهل استمالته بالخطاب الطائفي التقليدي، هذا الجيل أكثر تركيزاً على قضايا الهوية الوطنية، والعدالة الاجتماعية، والفرص الاقتصادية، والحريات الشخصية، قد يكون توجه هذا الجيل هو المفاجأة الكبرى في الانتخابات القادمة لعام 2025.

ب- تآكل شرعية الخطاب الطائفي: هناك إدراك متزايد لدى الاحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات القادمة بأن الخطاب الطائفي استنزف البلاد وأفقر شعبها، في المستقبل القريب قد تتراجع نسبة التصويت القائم على الهوية لصالح التصويت القائم على البرامج والأداء، وإن كان ذلك ببطء.

ت- دور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي: أصبحت المنصات الرقمية ساحة رئيسية لتشكيل الرأي العام ونقد الأداء السياسي. فقدرة القوى السياسية على إدارة حملاتها في هذا الفضاء ستكون حاسمة.

وبالرجوع الى اتجاهات الناخبين المحتملة سنكون امام سيناريوهات متعددة، نذكر منها الآتي:

بناءً على ما سبق، يمكن استشراف عدة اتجاهات للتصويت في الانتخابات القادمة لعام 2025، كما في الآتي:

1- اتجاه التجديد والبحث عن بدائل (قوى التغيير): ان الفئة المستهدفة هنا هم الشباب، المتعلمون، سكان المدن، ومن أصابهم الإحباط من الأداء التقليدي. وعادة ما يكون توجهم قد يميل إلى وجوه جديدة أو مستقلة لم تشارك في الحكومات السابقة، أو يعيدون النظر في دعمهم للقوى التي تصدرت المشهد بعد 2021، إذا فشلت في تقديم إنجازات ملموسة. قد يشهد هذا الاتجاه صعود شخصيات «كاريزمية» من خارج الطبقة السياسية التقليدية.

2- اتجاه المعاقبة والعقاب الانتخابي: الفئة المستهدفة هنا هم الناخبون المحبطون من جميع الشرائح. وعادة ما يكون توجهم بمقاطعة الانتخابات بشكل كبير، أو من خلال التصويت لقوى معارضة بشكل قاطع، بغض النظر عن برنامجها، كنوع من رفض الوضع القائم. وهذا ما قد يضعف الأحزاب الكبيرة التي كانت تتصدر المشهد السياسي العراقي.

3- اتجاه الاستقرار والولاء التقليدي: وهنا الفئة المستهدفة هي الناخبون في المناطق الريفية والذين لا يزالون مرتبطين بالهويات الفرعية (المذهبية، العشائرية، الحزبية... الخ). وعادة ما يكون توجهم في دعم القوى التقليدية التي تمثل هويتهم وتوفر لهم شبكة أمان اجتماعي وخدمي، حتى مع عدم رضاهم عن ادائهم بشكل عام. هذا الاتجاه هو العمود الفقري للقوى السياسية الكبرى والتقليدية في العراق.

4- اتجاه البراغماتية والتصويت على القضايا: فالفئة المستهدفة هنا هي فئة صغيرة من

المجتمع، خاصة من هم أصحاب المهن وابناء الطبقة الوسطى. والتوجه هنا هو على البرامج الانتخابية المحددة مثل (مشاريع الإسكان، الصحة، التربية، التعليم) وهذه الفئة سيصوتون للقائمة التي تقدم رؤية مقنعة وقابلة على التغيير المطلوب في العراق الجديد لا على غير ذلك.

سادساً: سيناريوهات نتائج الانتخابات النيابية القادمة 2025

بفعل قانون الانتخاب الحالي فرص فوز الاحزاب التقليدية كبيرة جداً، مقارنة مع غيرها، فهي تملك المال وقاعدة جماهيره واسعة خاصة في المناطق العشائرية والريفية.

أما الاحزاب المدنية يبقى فرص فوزها بمقاعد محدودة وقليلة هو السيناريو الارجح، خاصة انها تعتمد على الطبقة المتوسطة والمثقفة ومن هم بعمر الشباب من المجتمع العراقي.

ما يهمنا هنا هو شكل التركيبة السياسية العراقية بعد انتخابات 2025م، كما في الآتي:

تجري الانتخابات التشريعية في العراق لعام 2025، في ظل ظروف إقليمية ودولية معقدة، تؤثر بشكل عميق على مستقبل البلاد السياسي، إذ تمر المنطقة بزيادة التوترات، بدءاً من غزة وصولا إلى لبنان واليمن وقطر، بينما تصرف القوى الكبرى انتباهها نحو إعادة تنظيم أوضاعها، خاصة في ظل حكم ترامب وزيادة ضغوطه على حلفائه الإقليميين لتنفيذ إستراتيجيات أمنية جديدة، يمكن قراءة عدة سيناريوهات محتملة للعملية السياسية في العراق بعد انتخابات 2025، كما في الآتي:[1]

1- السيناريو الاول: تحقيق توازن جديد عبر تحالفات يقودها محمد السوداني: هناك احتمال كبير أن يقوم رئيس الوزراء محمد شياع السوداني بإنشاء تحالف انتخابي مرن يتجاوز الانقسامات التقليدية ويجمع بين بعض قوى الإطار ومستقلين وشخصيات محلية ناشئة، مع احتمال تشكيل تحالفات مع (تحالف قوى الدولة الوطنية)، هذا التحالف يمكن أن يعيد خلق توازن داخل البرلمان الجديد، ويمكن السوداني من الحصول على تفويض سياسي أوسع، دون الاقتراب كثيراً من الجماعات الأكثر تشدداً ضمن الإطار، لكن نجاح هذا السيناريو يعتمد على

(1) عضو شبكة انكي للدراسات والبحوث، التحالفات السياسية وتوازن القوى في انتخابات 2025، مصدر سابق، ص14-15.

عدة عوامل، منها نسبة الاقتراع وقدرة السيد السوداني على المناورة بين المعادلات المحلية والإقليمية.

2- السيناريو الثاني: تعزيز قبضة (الاطار التنسيقي) وتشكيل حكومة في حال استمر التيار الصدري في العزوف عن المشاركة بالانتخابات، فإن ذلك يخلق فراغ ملموس في مجلس النواب، وخصوصا في المحافظات ذات الكثافة الشيعية، ومن المحتمل أن يتم ملء هذا الفراغ من قبل قوى الإطار التنسيقي، ما يتيح لها تأمين أغلبية مريحة في البرلمان المقبل، وسيؤدي مثل هذا السيناريو إلى تشكيل حكومة جديدة تحت قيادة الإطار، دون الحاجة لتوافقات وطنية واسعة، ما يعزز من تماسك السلطة، لكن على الجانب الآخر، قد يؤدي ذلك إلى تقليص الشرعية الشعبية، وزيادة حدة المعارضة المجتمعية، خاصة مع احتمالات التصعيد الميداني من قبل أنصار التيار الصدري.

3- السيناريو الثالث: تدخل (الصدر) في اللحظة الاخيرة رغم التأكيدات على المقاطعة يبقى التيار الصدري من الصعوبة التنبؤ بخطواته، وقد يكون السيناريو المفاجئ هو عودة السيد الصدر للساحة السياسة، أو دعمه لقوائم بديلة غير معلن عنها، وهو ما قد يعقد الأمور ويمنع الإطار من تحقيق أغلبية مطلقة، مما يخلق توازنا قسريا داخل البرلمان، يدعو مجددا للتوافق والشراكة، بدالا من احتكار السلطة.

4- السيناريو الرابع: تفكك البرلمان وعودة الانسداد السياسي في حال ضعف نسبة المشاركة الشعبية وارتفاع معدلات المقاطعة وتوزيع النتائج النيابية على الكتل التي تستطيع تشكيل تحالف موحد، فقد تعود البلاد لمرحلة الانسداد السياسي التي عطلت تشكيل الحكومة لأكثر من عام بعد انتخابات 2021، سينجم عن هذا السيناريو إضعاف مؤسسات الدولة وتعزيز فرص التدخل الخارجي، بالإضافة إلى احتمال اندلاع اضطرابات أمنية أو احتجاجات شعبية إذا ترسخت القناعة بفشل العملية الديمقراطية في تمثيل إرادة الناخبين العراقيين.

الخاتمة

وفي الختام قد تبيّن لنا بما لا يدع مجالاً للشك أن الانتخابات البرلمانية القادمة لعام 2025 ليست مجرد استحقاق دستوري روتيني، بل هي محطة مصيرية ستحدد مسار العراق للسنوات القادمة. فمن خلال دراستنا، يتضح لنا أن المشاركة الانتخابية تمثل المعادلة الأكثر تعقيداً في المشهد السياسي، حيث تتداخل فيها عوامل الثقة واليأس، الأمل والإحباط، الولاءات التقليدية والوعي الوطني. لقد رأينا كيف أن قرار الناخب بين المشاركة والمقاطعة لم يعد قراراً فردياً عابراً، بل أصبح موقفاً سياسياً يعبر عن رؤية متكاملة لمستقبل البلاد.

كما أظهرت دراستنا أن التأثيرات الخارجية سواء من الجوار الإقليمي أو الفاعلين الدوليين ستظل عاملاً حاسماً في تشكيل التحالفات وترجيح كفة القوى السياسية، لكن معادلة التأثير هذه لم تعد أحادية الجانب كما كانت في السابق، فالصراع على العراق أصبح أكثر تعقيداً، والوعي الشعبي بأهمية الحفاظ على السيادة الوطنية في تزايد مستمر.

وفي الختام، يمكننا القول إن مستقبل العراق ليس محكوماً بقدر حتمي، بل هو نتاج خيارات شعبه وإرادته الحرة. فالانتخابات القادمة، برغم كل التحديات، تظل فرصة ثمينة للتغيير والإصلاح، ونافذة أمل يمكن من خلالها بناء عراق جديد، عراق السيادة والكرامة والعدالة. اذ إن مسؤولية بناء المستقبل لا تقع على عاتق السياسيين وحدهم، بل هي مسؤولية مشتركة بين النخب الفكرية والأكاديمية، والإعلاميين، والناشطين، وكل أبناء هذا الوطن، فلكل منا دوره في تشكيل الوعي وترشيد الخيارات وبناء العراق الذي نحلم به.

المصادر

1 ـ رشا العزاوي، التحالفات العراقية في انتخابات 2025 التركيبات الحزبية وفرص الفوز، مركز الخليج للأبحاث (جدة)، 2025.

2 ـ زهراء فاهم حسن وصلاح حسن حمود، اشكاليات الطريقة الانتخابية في قانون انتخاب اعضاء مجلس النواب ومجالس المحافظات والاقضية رقم (4) لعام 2023، مجلة تسنيم الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية والقانونية (لبنان)، العدد (11)، كانون الاول 2024.

3 ـ زهراء فاهم حسن، اشكاليات طريقة سانت لاغو الانتخابية: دراسة في الحالة العراقية، (مؤسسة الصادق الثقافية: بابل، 2022).

4 ـ زيد عدنان محسن، الاسس القانونية للانتخابات بين النظرية والتطبيق في العراق بعد عام 2003، مجلة الحقوق (كلية القانون: جامعة النهرين)، العدد (3)، المجلد (18)، كانون الثاني 2016.

5 ـ شبكة الساعة، نسبة المشاركة في الانتخابات العراقية (2005-2025)، تاريخ الزيارة 2025/10/20، متوفر على الرابط الآتي: https://alssaa.com

6 ـ شبكة الساعة، نسبة المشاركة في الانتخابات العراقية (2005-2025)، مصدر سابق.

7 ـ شبكة الساعة، نسبة المشاركة في الانتخابات العراقية (2005-2025)، مصدر سابق.

8 ـ شبكة الساعة، نسبة المشاركة في الانتخابات العراقية (2005-2025)، مصدر سابق.

9 ـ شبكة الساعة، نسبة المشاركة في الانتخابات العراقية (2005-2025)، مصدر سابق.

10 ـعضو شبكة انكي للدراسات والبحوث، التحالفات السياسية وتوازن القوى في انتخابات 2025، (مؤسسة انكي للدراسات والبحوث: الدار البيضاء، 2025)، ص10.

11 ـعلاء كامل محسن، الرقابة على دستورية الانتخابات النيابية في العراق في ظل دستور

2005 (دراسة مقارنة)، (المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع/ القاهرة، 2018).

12 ـ على فائز جساب، الاحتجاجات الشعبية وأثرها على بنية النظام السياسي في العراق بعد عام 2011، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة الكوفة: كلية العلوم السياسية)، 2022.

13 ـ فلاح مطرود العبودي، طبيعة السلطة العامة واثرها في المشاكة السياسية (دراسة مقارنة)، ط1، (منشورات زين الحقوقية/ بيروت، 2015).

14 ـ محمد عيسى العيساوي، اثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (كلية الآداب والعلوم- قسم العلوم السياسية: جامعة الشرق الاوسط)، 2013.

15 ـ المفوضية تعلن عدد الاحزاب والتحالفات المسجلة لانتخابات مجلس النواب، 2025/5/22، تاريخ الزيارة 2025/9/21، Pukmedia، متوفر على الرابط الآتي: https://www.pukmedia.com

16 ـ من عمل الباحثة وبالرجوع الى: علاء العنزي وعلي الشكراروي، دراسة تحليلية في طرق توزيع المقاعد في انتخابات مجالس المحافظات العراقية لعام 2013 (بابل نموذجا)، ط1، (مكتبة الرياحين/ بابل، 2014).

17 ـ موقع المفوضية: www.ihec.iq

18 ـ موقع المفوضية:: www.ihec.iq

19 ـ وفاء علي داوود، الارهاب وفقدان الثقة العام: دراسة حالة تنظيم «داعش»، (مجلة كلية السياسة والاقتصاد: جامعة بني سويف/ كلية السياسة والاقتصاد)، مصر، العدد (17)، يناير 2023.

20 ـ يعيش تمام شوقي وقاسمي عز الدين، الانماط الانتخابية: دراسة تأصيلية، مجلة ابحاث قانونية وسياسية (جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل)، العدد (2)، 2016.

21 ـ Bitte Hammargren, Iraqis Striving for Change: we want a homeland, Salar international (Swedish association of local authorities and regions)، 2022Pp18،

الفصل التاسع

الانتخابات النيابيّة العراقيّة المقبلة وإعادة التموضع الاستراتيجي

م.م.أنس سعد عبد العزيز[1]

المقدّمة

تتطلب التحولات الجيوسياسيّة التي يعيشها الشرق الأوسط اليوم اعتماد رؤية استراتيجية جديدة للعراق، يعيد فيها العراق تقييم السياسات التي انتهجها على مدار الأعوام السابقة، مما يوجب إعادة التموضع الاستراتيجي في ظل تحولات موازين القوى الإقليمية. إن الانتخابات العراقيّة المرتقبة سوف تكون حاسمة في خلق المسار المستقبلي للعراق، إذ تتوجّه أنظار القوى الإقليمية والعالمية على حدٍ سواء حول ما ستفرزه صناديق الاقتراع بعد الحادي عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) 2025، وما سوف يرافقها من تفاهمات بين القوى السياسيّة الفاعلة من أجل تشكيل حكومة جديدة، والكيفية التي ستبدو معالم هذه الحكومة وتوجّهها الاستراتيجي في ظل الاضطراب الجيوسياسي للمنطقة.

تأسيساً على، تحاول هذه الورقة تقديم تصوّر لمسارات الأداء السياسي الخارجي العراقي قبل وبعد الانتخابات المزمع اجراءها في الحادي عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) 2025، بما يمكنه من أداء دور أكثر محورية سعياً لتحقيق متطلبات أمنه القومي، في ظل الترتيبات والتفاهمات الإقليمية في المستقبل المنظور. إن السؤال الذي تحاول إجابته هذه الورقة هو: كيف يمكن للعراق أن يُعيد تموضعه الاستراتيجي، في بيئة إقليمية مضطربة؟ إن إعادة التموضع الاستراتيجي للعراق يتطلب تغييراً حقيقياً في بنيته السياسيّة في المقام الأول، ولما كان العراق بلداً ديموقراطياً بحسب دستوره لعام 2005 النافذ فإن الانتخابات البرلمانية القادمة هي الوسيلة الأمثل للتغيير وإفراز نخب سياسيّة تؤمن بضرورة إعادة تموضع بلدها في بيئة إقليمية يكتنفها تَعقُّد متزايد.

(1) كلية العلوم السياسيّة-جامعة النهرين

ولضرورة بحث ذلك، تم تقسيم هذه الورقة على ثلاثة محاور هي: المأزق الاستراتيجي

أولاً: المأزق الاستراتيجي

تتأثر عادةً سلوكيات الوحدات ضمن أي نظام دولي، بتوزيع القوة ضمن ذلك النظام، وهذا التوزيع يتخذ أشكالاً بنيوية مختلفة (الأُحادية القطبية، والثنائية القطبية، والتعددية القطبية)، بمعنى أن سلوك الدول وتفاعلاتها في البيئة الاستراتيجيّة، مقترن بشكلٍ رئيس في الطبيعة التي يبدو عليها هيكل ذلك النظام، وإن النظام الدولي يكون نتيجة منطقية لديناميكيات التفاعل بين الوحدات والبُنية، وبما أن توزيع القدرات في النظام الدولي الراهن يتركّز في قوة واحدة مهيمنة، لذا فإن النظام أُحادي القطب،[1] وإن سلوك الوحدات وخياراتها الاستراتيجيّة عادةً ما تضيق في ظل هذا النوع من النُّظُم.

إن سلوك الدول ضمن النظام الهيمني يتخذ طريقين رئيسين إما التبعية والانخراط في فلك النظام الهيمني، وإما المواجهة، ولعل هناك طرقًا أُخرى كالحياد، إلَا أن هذه السياسة -الحياد- لا يمكن اعتمادها كخيار استراتيجي بعيد المدى، وذلك لأن القوة المهيمنة عادةً ما تُطالب بتحديد موقف علني، خاصةً للبلدان التي تكون ضمن نطاق نفوذها، وهنا نجد أن العراق يقع ضمن اهتمامات السياسة الخارجيّة للولايات المتحدة كجزء من استراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط، الأمر الذي يحتّم على العراق تحديد موقفه، من الناحية المنطقية.

ولعلّ الاستفهام الجوهري في ظل الظرف الراهن هو ما الذي ينتظره النظام أُحادي القطب من العراق؟، أو بمعنى آخر ما الذي تريده الولايات المتحدة أو الغرب الجماعي من الانتخابات القادمة؟، أو ما المخرجات التي يريد أن تجسّدها الانتخابات المرتقبة؟ في المقابل ما الرسالة التي يريد سياسيو العراق أن يعبّروا عنها من خلال الانتخابات؟ وعند مقاطعة المسارين أعلاه يظهر جليّاً ما يمكن أن نطلق عليه بالمأزق الاستراتيجي لصانع القرار العراقي، وفي المحاور القادمة أجوبة للأسئلة المذكورة آنفًا.

(1) إن مسألة شكل النظام العالمي مازالت محط جدل حتى يومنا هذا وربما حتى في المستقبل، تبعًا لتنوع النظريات الكبرى المفسرة للنظام العالمي، فصاحب فكرة الأحادية القطبية (تشارلز كراوتهامر) وصفها في حينها بـ(لحظة الأحادية القطبية) أي إنه وصفها باللحظية ولم يعطها صفة الديمومة، في حين هنالك من يرى النظام العالمي على أنه أحادي قطبي كما هو الحال مع الواقعية الهجومية ورائدها (جون ميرشايمر)، ولكل نظرية أو اتجاه مبرراته. المحرر

ثانياً: الانتخابات بين التجاذبات المحليّة والاعتبارات الخارجيّة

تستعد الأحزاب السياسيّة في العراق لخوض غمار المنافسة في الانتخابات المرتقبة في شهر نوفمبر المقبل، إذ يسعى كل حزب للظفر بأكبر قدرٍ من المقاعد النيابية للحفاظ على نفوذه أو مضاعفة مكاسبه، ويتخذ التنافس أبعاداً متعددة فهو لا يقتصر على المُكوّنات الثلاثة الرئيسة في البلاد، وإن بدت كذلك للوهلة الأولى، إلّا أن الانقسامات تبدو أكثر حِدةً وتنافساً ضمن نطاق المُكوّنات ذاتها، ولعل في مقدمتها الانقسام داخل البيت الشيعي، وهو انقسامٌ يمكن ارجاعه إلى فئتين، الأولى؛ هو الانقسام التقليدي بين الإطار التنسيقي الجامع لأحزابٍ متعددة، وبين التيار الوطني الشيعي التابع للسيد مقتدى الصدر، أما الانقسام الآخر، فهو يعبّر عن صعود جيل سياسي جديد ضمن الإطار التنسيقي، وهو حدث طبيعي فيما يمكن تسميته بالإزاحة الجيلية،[1] إذ هي عملية تتضمن انتقال النفوذ أو التأثير من جيل الزعماء المؤسّسين إلى جيل من السياسيين الذين استطاعوا أن يؤسسوا لأنفسهم قاعدة حزبية وجماهيرية مؤثرة، ما جعلهم محوراً لعلمية استقطاب سياسي واجتماعي كبير.

عملية الإزاحة الجيلية تلك، هي إحدى المسبّبات التي دعت الإطار التنسيقي إلى أن يخوض الانتخابات بقوائم منفردة، وهي وإن كانت تبدو في ظاهرها مناورة سياسيّة، إلّا أنها في المقابل يراد لها أن تفسح المجال لتلك القوائم لإثبات حضورها السياسي من خلال ما تظفر به من أصوات بشكلٍ مستقل.

في السياق ذاته تبرز بعض الفصائل المسلحة كجهة لها دورها في المشهد السياسي العراقي، والتي عادةً ما تتبنى سلوكاً استراتيجياً يوازن بين مصالحها السياسيّة وبين الأبعاد الأيديولوجية بكونها امتداداً لمحور المقاومة العابر للحدود الوطنيّة، بمعنى الموازنة بين ما تقتضيه الارتباطات الخارجيّة الأشمل، وما يفرضه الواقع السياسي المحلي وما يصاحبه من مكاسب.

في المقابل هنالك تزامن بين تعقيدات البيئة المحلية، واضطراب الوضع الإقليمي، فمنذ أحداث معركة طوفان الأقصى، التي مثّلت لحظة فاصلة لم تنته تداعياتها بعد، ولم تنحصر

(1) الإزاحة الجيلية هو مفهوم أطلقه السياسي العراقي (صلاح العرباوي) كمتبنى في مشروعه الانتخابي، وفي السياق السياسي يشير إلى صعود جيل جديد من القادة أو الناشطين ممن يمتلكون رؤى معاصرة تختلف عن الجيل القديم سواء في آليات العمل السياسي أو في الطموحات الوطنية. للمزيد ينظر:

Ronald Inglehart, Modernization and Post-modernization: Cultural, Economic, and Political Change in 43 Societies, (Prinston University Press, 1997).

ارتداداتها في قطاع غزة، وإنما امتدت لتشمل دولاً عدةً، خاصةً بعد مشاركة محور المقاومة تطبيقاً لنهج وحدة الساحات، التي مثّلت بمشاركتها جبهات إسناد لغزة زادت حدّة التوترات الإقليمية. ولعل أبرز تداعيات المشهد الإقليمي هو الانهيار الدراماتيكي لنظام الأسد في سوريا، فضلاً عن الضرر الذي لحق بمحور المقاومة في لبنان وغزة. وفّرت هذه التحولات الفرصة المؤاتية لكلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني في تبني رؤية جيوسياسيّة تعمل على إعادة تشكيل الشرق الأوسط، بما يتناسب ومصالحهما، من خلال اضعاف النفوذ الإيراني، وإدامة الزخم الذي أحدثه انزياح مركز الثقل الاستراتيجي، وإعادة ترتيب الملفات وفي مقدمتها البرنامج النووي الإيراني، وإضعاف حلفائها.

هذه الرؤية لا تستبعد العراق في مدركاتها، إذ عمدت الولايات المتحدة في البدء إلى منع العراق عن التعاون الطاقوي مع إيران، ولم يقف الأمر عند ذلك، بل عمد اثنان من نواب الكونجرس الأمريكي، وهما (جو ويلسون) و(جيمي بانيتا)، إلى تقديم مشروع عُرف باسم (قانون تحرير العراق من إيران)،[1] وهو تعبير عن محاولة للضغط من أجل أن يُعيد العراق اصطفافه الجيوسياسي كجزء مكمل لتحولات البيئة الإقليمية.

يمتزج المشهدان المحلي والإقليمي في صورة مركبة تتزايد معها حالة من الإرباك السياسي، إذ تكمن أهمية هذه الانتخابات ليس في ذاتها فحسب، بل في توقيتها الحرج أيضاً ضمن بيئة إقليمية شديدة الحساسية تمر بمرحلة إعادة التشكّل.

وفي إطار تحليل الوضع الجيوسياسي، فإن ما تطمح إليه الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الإقليمية في الشرق الأوسط، هو أن تعكس الانتخابات العراقيّة المرتقبة التحولات التي تجتاح المنطقة، وإن يعيد العراق تموضعه الاستراتيجي، وإلا فإنه يخاطر بالتخلف عن الركب، ويواجه كُلفاً استراتيجية وتهديداً بالعزلة، وفقاً لبعض المواقف من بعض الأطراف في الإدارة والكونجرس.

في المقابل فإن ما يريد أن يعبّر عنه العراق من رسالة تجاه المجتمع الدولي؛ هو أن يثبت للآخر أنه بلد ديمقراطي يتمتع بسيادة تامة، واستقلالية عالية، لا يخضع للإملاءات الخارجيّة ولا يتصفُ بالانحياز، ويسلك مساراً استراتيجياً قائماً على الموازنة بين النفوذ الأمريكي في مقابل النفوذ الإيراني.

(1) See: H.R.2658 – 119th Congress (20252026-): Free Iraq from Iran Act. Available on: https://www.congress.gov/bill/119thcongress/housebill/2658?utm_source=chatgpt.com, Accessed on June 1, 2025.

ثالثاً: مسارات الاستراتيجيّة العراقيّة

تُجسّد الانتخابات المرتقبة اختباراً حقيقياً للفواعل السياسيّة الرئيسة، لا نتيجةً للتوتر الجيوسياسي في المنطقة فحسب، وإنما اختبار ينبثق من قدرة تلك الفواعل على الإيفاء بتحقيق المطالب الشعبيّة، وبذلك تظهر عملية الترابط المعقد بين الإرادة الشعبيّة الطامحة إلى حكومة تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصاديّة وتقديم الخدمات، وبين الاصطفاف الجيوسياسي للعراق، وإن تحقيق الأولى مناط بتحقيق الأخيرة، بمعنى آخر، إن التنمية الاقتصاديّة ستُعرقل عملية استيفاء شروطها في حال فقدان التناغم والانسجام في علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي.

تظهر هذه المعطيات أنّ العراق يملك خيارين استراتيجيين في ظل تحول مركز الثقل الإقليمي، ولكلٍّ منهما ارتداداته على الصعيد المحلي والدولي، **الخيار الأول**؛ هو استمرار النهج الذي دأبت الحكومات العراقيّة المتعاقبة بعد العام 2003 على تبنّيه، والذي تمثّل في خلق نوع من التفاهمات بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية في إيران، أو بين ما يفرضه الغرب من رؤى، وبين ما تستدعيه قيم الشرق، وقد نجح العراق إلى حدٍ ما في السنوات السابقة في منع تفاقم الأزمة تحت وطأة العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية في إيران.

وهنا يُثار تساؤل مهم، هل بالإمكان التمسك والاستمرار بذات السياق الاستراتيجي أعلاه؟ يمكن القول إن هذه الاستراتيجيّة لا يمكن أن يكتب لها النجاح في المستقبل المنظور إلا بشرطين: **الأول** يتمثل بنجاح المحادثات الجارية بين الولايات المتحدة وإيران، شريطة أن يقتصر الاتفاق على السلاح النووي وتخصيب اليورانيوم،[1] والشرط **الثاني** الذي يمكن أن تستمر فيه الدولة بسياستها الحالية، هو تراجع أهمية العراق في إطار الاستراتيجيّة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، على حساب ملفات أُخرى أكثر حساسية، وهو أمر مستبعد، ولعلّ زيارة الرئيس (ترامب) إلى الشرق الأوسط، وما تحمله من دلالة سياسيّة، تؤكّد مركزية المنطقة ووزنها الاستراتيجي في السياسة الخارجيّة للولايات المتحدة الأمريكية.

---

(1) انظر: بـ«غرفتين منفصلتين».. انطلاق مفاوضات مسقط بين إيران وأمريكا وعراقجي يعلق، مقالة على وكالة (السي أن أن) بالعربية، متاح على الرابط:

https://arabic.cnn.com/middle-east/article/202512/04//indirect-us-iran-talks-in-oman-have-begun?utm_source=chatgpt.com

تاريخ الزيارة: 1 يونيو 2025

أما **الخيار الثاني**، فهو إعادة التموضع الاستراتيجي عبرَ تبني توجّه إقليمي استباقي قائم على المرونة السياسيّة، وهنا أيضاً قد يطرح تساؤلٌ حول جدوى الأخذ بهذا النموذج، ويمكن الإجابة على ذلك بالقول إن مسار إعادة التموضع الاستراتيجي بالإمكان أن يفضي إلى تجنب العراق مخاطر أن يكون منطقة صِدام جيوسياسي بين الأطراف الدوليّة والإقليمية.

من زاوية أُخرى، فإن الفصائل العراقيّة اليوم بعَدِّها فواعل رئيسة في المعادلة السياسيّة، تتمتع بقدرة مناورة عالية، إذ لم تَعُد تلك القوى مجرد متلقٍ صافٍ، بحاجة إلى أطراف دولية تساهم في ديمومة وجوده، وإنما هي كيانات حققت لذاتها مكاسب سياسيّة، جعلها تؤسّس لنفسها وضعاً فريداً، وبالتالي قدرة عالية على تبني نهج استراتيجي مستقل، وتضع مصالحها السياسيّة في سُلّم أولويات أجندتها.

الخاتمة

بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن الانتخابات القادمة تمثل لحظةً فارقة، يتأسس بناءً عليها مستقبل العراق، لذا من الأهمية بمكان أن نشير إلى توصيات معينة، تمثل خلاصة ما تقدم من معطيات.

إن مسار إعادة التموضع الاستراتيجي تكمن أهميته في قدرته على ردم الفجوة بين تطلعات العراق السياسيّة والاقتصاديّة وبين وضعه الاستراتيجي الراهن، من خلال تحويل مخاطر البيئة الإقليمية إلى فرصٍ يؤسّس على أثرها دور فاعل رئيس للعراق في الشرق الأوسط، فمن رحم الأزمات تولد الفرص. إذ إن الانعتاق من المأزق الاستراتيجي الذي يختبره العراق اليوم يتجلى في إعادة تعريف دوائر حركته في البيئة الاستراتيجيّة، وهي سياسةٌ لها شواهد ناجحة لفواعل إقليمية عِدّة، إذ إن الأداء الاستراتيجي للقوى الإقليمية في الشرق الأوسط، تتخذ مساراتٍ ثلاثة، فهنالك دول تدور كليّاً في الفلك الغربي، وأُخرى على العكس تماماً تتخذ منظوراً صفرياً تصادميّاً، وعلى الجانب الآخر هنالك دولٌ أسّست لها مكاناً بين النقيضين، إذ إنها لا تطعن في نظام الهيمنة، وبالمقابل هي ليست ذاتُ تبعية منقادةٌ كليّاً، بل على العكس خلقت وضعاً فريداً مكّنها من تعظيم مكاسبها الاستراتيجيّة مستفيدةً من هامش الحركة والحوافز والفرص التي يوفرها هذا النظام.

المصادر

1 ـ بـ«غرفتين منفصلتين».. انطلاق مفاوضات مسقط بين إيران وأمريكا وعراقجي يعلق، مقالة على وكالة (السي أن أن) بالعربية، متاح على الرابط:
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/202512/04//indirect-us-iran-talks-in-oman-have-begun?utm_source=chatgpt.com

2 ـ H.R.2658 – 119th Congress (20252026-): Free Iraq from Iran Act. Available on:https://www.congress.gov/bill/119th-congress/house bill/2658?utm_source=chatgpt.com, Accessed on June 1, 2025.

3 ـ Ronald Inglehart, Modernization and Post-modernization: Cultural, Economic, and Political Change in 43 Societies, (Prinston University Press, 1997).

الفصل العاشر

الاستبيان الخاص بمركز الرافدين للحوار حول الانتخابات التشريعيّة لسنة 2025

تقرير بخصوص الردود على الاستبانة الموسومة: (المشاركة في انتخابات مجلس النواب تشرين الثاني / نوفمبر 2025)

التقرير التحليلي حول نسب المشاركة المتوقعة في الانتخابات النيابية العراقيّة 2025 وفقاً للاستبيان الذي أجراه مركز الرافدين للحوار RCD

تمهيد

في إطار الاستعدادات الجارية لإجراء الانتخابات النيابية العراقيّة المقررة في الحادي عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، بادرت هيأة المستشارين في مركز الرافدين RCD إلى تنفيذ استبانة ميدانية واسعة النطاق تهدف إلى استقصاء توجهات المواطنين بشأن نسب المشاركة المتوقعة في هذه الانتخابات. تأتي هذه الخطوة في سياق اهتمام المركز برصد التوجهات العامة للرأي العام العراقي، واستكشاف العوامل المؤثرة في قرار الناخبين بالمشاركة أو العزوف، بما يتيح رسم صورة أكثر وضوحًا عن المناخ الانتخابي المرتقب.

تكتسب هذه الاستبانة أهميتها من طبيعة النظام النيابي (البرلماني) في العراق، إذ تُمثّل الانتخابات النيابية المحطة المفصلية التي تُحدد من خلالها ملامح السلطة التنفيذيّة المقبلة، إذ إن مجلس النواب المنتخب يعدّ نواة لتشكيل الكابينة الوزارية التي ستقود البلاد طوال المدة الفاصلة بين دورتين انتخابيتين. ومن هنا، فإن مستوى المشاركة الشعبيّة لا يقتصر على كونه مؤشرا إحصائيا فحسب، بل يمثل مقياسا لشرعية العملية السياسيّة، ومدى تفاعل المواطن مع الآليات الديمقراطيّة.

أولاً: منهجية جمع البيانات

اعتمدت هيأة المستشارين في المركز على استمارة استبانة مصممة على وفق معايير علمية دقيقة، تضمنت مجموعة من الفقرات المرتبطة بعوامل المشاركة السياسيّة. وقد روعي في تصميمها وضوح الأسئلة، وتدرجها من العام إلى الخاص، فضلا عن مراعاة التوازن في طرح الاستفسارات المتعلقة بالمحفزات والمعوقات على حد سواء.

تم نشر الاستبانة عبر قنوات متعددة، والمنصات الإلكترونية، إضافة إلى المقابلات الميدانية المحدودة. وقد جاء هذا التنوع في أساليب جمع البيانات لضمان شمولية النتائج، وتغطية أكبر شريحة ممكنة من المجتمع العراقي، بما في ذلك الفئات التي يصعب الوصول إليها عبر القنوات التقليدية.

1-التحليل الأولي

جرى ترتيب عملية التحليل على وفق التسلسل المنطقي لفقرات الاستبانة، بحيث يسهل تتبع النتائج ومقارنتها. وقد تم التركيز على النقاط الآتية:

2-مدى الرغبة في المشاركة:

أظهرت البيانات تفاوتا ملحوظا بين المحافظات العراقيّة، إذ عبرت بعض الشرائح عن رغبة كبيرة في المشاركة بدافع الإسهام في التغيير، في حين أبدت شرائح أخرى ترددا نتيجة تراكم تجارب سلبية سابقة أو شعور باليأس من جدوى المشاركة.

3-أهم الدوافع نحو المشاركة:

أبرز العوامل المحفزة تمثلت في الرغبة في اختيار ممثلين أكثر كفاءة، والتأثير في تشكيل الحكومة المقبلة، فضلا عن الشعور بالواجب الوطني.

4-أسباب العزوف أو التردد:

تنوعت بين فقدان الثقة بالأحزاب، والقلق من تكرار الأزمات السياسيّة السابقة، وضعف الخدمات، والشعور بغياب العدالة في توزيع الفرص.

5-التوقعات المستقبلية:

رغم وجود نسبة غير قليلة من المترددين، إلا أن المؤشرات الأولية ترجح أن تشهد الانتخابات القادمة مشاركة لا يستهان بها، خاصة إذا توفرت ضمانات للنزاهة وشفافية أكبر في العملية الانتخابيّة.

ثانياً: البيانات الرقميّة للأسئلة التي احتوتها الاستبانة

1-الجنس:

مجموع الردود: (1120)

ذكر	% 86
أنثى	% 14

2-الفئة العمرية:

مجموع الردود: (1120)

من 18 إلى 39 سنة	% 63
من 40 إلى 59 سنة	% 34
أكثر من 60 سنة	% 3

3-التوزيع الديموغرافي للعينات:

مجموع الردود: (1120)

بغداد	% 25
البصرة	% 24
الموصل	% 7
السليمانية	% 4
باقي المحافظات مجتمعة	% 40

ملحوظة: النسب المتبقية قد توزعت بشكل شبه متساوي بين المحافظات.

4-المستوى التعليمي:

مجموع الردود: (1120)

البكالوريوس	% 54
الماجستير	% 16
إعدادي	% 11
الدكتوراه	% 11
أخرى	% 8

ملحوظة: بقية النسبة توزعت على الخيارات الأخرى.

5-الوظيفة:

مجموع الردود: (1120)

موظف حكومي	% 57
أعمال حرة	% 13
كاسب	% 11
عاطل عن العمل	% 10
موظف في القطاع الخاص	% 9

6-مستوى المدخول الشهري:

مجموع الردود (1120)

250000	% 12
750000 – 250000	% 27
1500000 – 750000	% 27
أكثر من 1500000	% 12
أفضّل عدم الإجابة	% 22

7-الاستعداد للانتخابات من خلال تحديث البطاقات البايومترية:

مجموع الردود: (1120)

نعم	% 67
لا	% 22
سأقوم بتحديثها قريبًا	% 11

8-الفقرة الخاصة بالانتخابات السابقة: «هل قمتِ بالمشاركة في الانتخابات السابقة؟»

مجموع الردود: (1120)

نعم	% 69
لا	% 31

9-الأسس التي تم التصويت عليها في الانتخابات السابقة:

مجموع الردود: (1120)

وطني	% 52
لم أشارك	% 31
عقائدي	% 11
أخرى	% 6

ملحوظة: بخصوص النسبة المتبقية فقد توزعت بين الخيارين «قومي» عشائري».

10-المشاركة في الانتخابات القادمة:

مجموع الردود: (1120)

نعم	% 44
لا	% 31
لم أحسم أمري	% 25

ملحوظة: في هذا السؤال كنت هنالك ميزة، إذ مَن يصوت بـ«لا» تُتح له بطريقة مؤتمتة نافذة أخرى تعالج سبب الرفض، وتراوحت الإجابات بحسب الخيارات ولكن الحصة الأكبر كانت للسببين التاليين:

الأول: «المحاصصة السياسيّة والمُكوّناتية»

الثاني: «تفشي الفساد المالي والإداري»

11-**الانتخابات المقبلة والتغيير نحو الأفضل:**

مجموع الردود: (1120)

نعم	% 36
لا	% 44
ستغير ولكن من دون تأثير حقيقي	% 20

12-تأثير الحملات الانتخابيّة على قرار من قاموا بإجراء الاستبانة (العيّنات):

مجموع الردود: (1120)

إن الغالبية قد أجابت سلبًا، أي أن الحملات التي تقوم بها الأحزاب لن تؤثر على قرارهم بصدد صناديق الاقتراع، إذ بلغت النسب كالآتي:

لا	% 74
نعم	% 9
أخرى	% 17

ملحوظة: قد توزعت النسبة المتبقية بين الإجابات: «إلى حدٍ ما» «لا أعرف» «غير متأكد» بصورة شبه متساوية.

13-المصدر الرئيس للمعلومات حول الانتخابات:

مجموع الردود: (1120)

وسائل الاعلام التقليدية	% 8
الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي	% 41
قراءة القوانين ومتابعة المصادر الرصينة	% 41
التجمعات الدعائية والاعلانات الانتخابيّة	% 3
الأصدقاء والعائلة	% 7

14-قانون (سانت ليغو) والمشاركة في الانتخابات: «هل القانون سانت ليغو الحالي مشجع على المشاركة في الانتخابات؟»

مجموع الردود: (1120)

نعم	% 28
لا	% 56
لست متأكدًا	% 16

15-العوامل المؤثرة سلبا وإيجابا في المشاركة في الانتخابات على الصعيد الفردي:

مجموع الردود: (1120)

عامل الثقة في النظام السياسي	% 48
عامل الثقة في المُرشّحين	% 26
الأوضاع الاقتصاديّة والخدميّة	% 20
الأوضاع الأمنية	% 6

16-فئة الأحزاب والتيارات التي يفضل الأفراد انتخابهم بحسب الإحصائية:

مجموع الردود: (1120)

دينية	% 16
مذهبية	% 17
مدنية	% 33
مستقلون	% 30
قومية	% 4

ثالثاً: قراءة تحليليّة في الإجابات التحريريّة للاستبانة

مدخل عام

إلى جانب الأسئلة المغلقة التي صِيغت بصيغة اختيار من متعدد، تضمنت الاستبانة سؤالا أخيرا بصيغة **تحريرية مفتوحة**، يتيحُ للمستجيبين التعبير بحرية عن آرائهم وملاحظاتهم واقتراحاتهم بشأن الانتخابات النيابية المقبلة. وقد جاءت الإجابات متفاوتة من حيث الطول والعمق، إلا أن هذه التعددية لا تحجب إمكانية استخراج **مفاتيح تحليلية مشتركة** من خلال تتبع تكرار بعض المفردات والمفاهيم. ومن هنا، يمكن القول إن هذا السؤال قد أسهم في إغناء قاعدة البيانات؛ لأنه كشف عن دوافع نفسية وسياسيّة قد لا تُلتقط عبر الأسئلة المغلقة فقط.

المحور الأول: الرفض الشعبي لاستمرار الفساد

اتضح من خلال مراجعة الإجابات أن الغالبية العظمى من **الناخبين المحتملين Potential Voters** قد ركزت على قضية **الفساد المالي والإداري**، بوصفها المعضلة الأكثر إلحاحا التي تعرقل تطور الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة في العراق منذ العام 2003 وحتى

اللحظة الراهنة. وقد جاءت الإشارات إلى الفساد بصيغ متعددة، تراوحت بين الحديث عن «شبكات الفساد»، و«غياب الرقابة الفاعلة»

هذا التكرار اللافت يشير إلى أن الناخب العراقي لم يعد ينظر إلى الفساد كظاهرة عرضية أو مؤقتة، بل كعامل بنيوي يهدد استقرار الدولة، ويقوض ثقة المجتمع في المؤسسات. وهو ما يجعل مكافحة الفساد مطلبا مركزيا قد يؤثر بصورة مباشرة على قرار المشاركة من عدمها.

المحور الثاني: مطلب الكفاءة في مواجهة المحاصصة

إلى جانب موضوع الفساد، برزت مفردة «**الكفاءة**» بشكل واضح ومتكرر في عدد من الإجابات. هذا التكرار يعكس امتعاض شريحة واسعة من الناخبين من هيمنة مبدأ **المحاصصة السياسيّة والطائفيّة** على حساب معيار الكفاءة والخبرة. وقد وردت إشارات صريحة إلى أن نظام المحاصصة يمثل عقبة أمام تطبيق القاعدة الذهبية في الإدارة العامة، وهي: «**وضع الرجل الصحيح في المكان الصحيح**».

إن إصرار الناخبين على استدعاء مفردة الكفاءة يعكس وعيا متزايدا بأن معالجة الأزمات العراقيّة المتراكمة لن تتحقق عبر تدوير الوجوه أو توزيع المناصب على وفق اعتبارات طائفية أو حزبية، وإنما عبر إعادة الاعتبار للكفاءة المهنية والجدارة العلميّة.

المحور الثالث: المقترحات ذات الطابع القانوني والإجرائي

إضافة إلى النقد الموجّه للفساد والمحاصصة، احتوت بعض الإجابات على **مقترحات عملية** يمكن وصفها بالمعالجات القانونيّة والإجرائية. وقد شملت هذه المقترحات الدعوة إلى:

- تشديد الرقابة على الحملات الانتخابيّة، وضمان حياد أجهزة الدولة.
- وضع ضوابط صارمة للإنفاق الانتخابي، للحد من شراء الأصوات أو التأثير غير المشروع على الناخبين.
- تفعيل الدور الرقابي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مع المطالبة باستقلالها التام عن التدخلات الحزبية.
- اعتماد آليات أكثر شفافية في فرز الأصوات وإعلان النتائج.
- دعوة المنظمات الدوليّة للرقابة على الانتخابات دعماً لشرعيتها.

هذه المداخلات، وإن كانت محدودة مقارنة بالشكوى من الفساد والمحاصصة، إلا أنها

تكشف عن توجه إصلاحي إيجابي لدى جزء من الناخبين، ممن لا يكتفون برصد المشكلات وإنما يسعون لاقتراح حلول عملية قابلة للتطبيق.

قراءة ختامية للفقرة الأسئلة التحريرية

يمكن القول إن الإجابات التحريرية مثّلت مرآة صادقة لما يختلج في وجدان الناخب العراقي قبيل انتخابات 2025. فالمواطن لم يعد يعبّر عن تطلعاته فقط، بل عن **إرهاقه المزمن من فسادٍ مستمر منذ عقدين**، وعن **استيائه من تغييب الكفاءات بفعل المحاصصة**، وعن **تطلعه إلى إصلاح قانوني وإجرائي يضمن نزاهة الانتخابات المقبلة**، وينقذ العراق من الكثير من التحديات، كما إن تكرار هذه المفردات المفتاحية (الفساد – الكفاءة – المحاصصة – الإصلاح) يمثّل إشارات إنذار جدية للنخبة السياسيّة، إذ إن استمرار هذه التحديات دون معالجة قد ينعكس سلبا على نسب المشاركة، في حين يشير تجاوب السلطات مع هذه المطالب إلى إمكانية تحفيز مشاركة أوسع، تمنح العملية الانتخابيّة زخما وشرعية أكبر.

الاستنتاجات المستخلصة من نتائج الاستبانة:

إن قراءة نتائج هذه الاستبانة تقدّم لمركز الرافدين أرضية صلبة لتحليل المناخ الانتخابي العراقي في مرحلة ما قبل الاقتراع. ويؤكد التحليل أن المشاركة الشعبيّة تمثل العامل الحاسم في رسم ملامح المرحلة السياسيّة المقبلة، سواء من حيث شرعية النظام أو من حيث استقرار مؤسسات الدولة.

ومن هنا، يقدم المركز توصيته بضرورة تكثيف الحملات التوعوية لتعزيز ثقة الناخب بالعملية الانتخابيّة، وضمان توفير بيئة آمنة وشفافة، بما يُسهم في رفع نسبة المشاركة وتحقيق انتخابات تعكس الإرادة الحقيقية للمجتمع العراقي.

مركز الرافدين للحوار:(R.C.D)

مركز فكريٌّ مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون التعليمية والثقافية والسياسية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السلم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأدائها، ويمثل المركز فضاءً حُرًّا للحوار يتسم بالموضوعية والحياد، ويوظِّف مخرجاته لمساعدة صُنَّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار من المراكز التفكير النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. تم تأسيس المركز في 2014/2/2 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في العالم الالكتروني تضم عدداً من الأكاديميين والمثقفين والسياسيين، وقد تطورت الفكرة لاحقا ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

الرؤية:

إن المركز هو محطة ثقافية تلتقي عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفره من بيئة حواريّة إيجابية تُحْسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء وتسهم في بناء بلدٍ مزدهر.

الرسالة:

تتمثل رسالة المركز بتشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية ويحقق السلم المجتمعي والتنمية المستدامة في العراق من خلال تحقيق **الأهداف** الآتية:

1. تعزيز السلم المجتمعي عبر الحوار البنّاء بين النخب العراقية.
2. تعزيز المسؤولية الوطنية ودعم التجربة الديمقراطية للدولة وبناء مؤسساتها.
3. مساعدة مؤسسات الدولة في حل المشكلات عبر تقديم الاقتراحات والاستشارات في مجالات مختلفة وعبر إصدارته المتنوعة وخبراءه المتنورين.
4. توسيع المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية عبر حوار محايد يعزز العلاقة بين المواطن والدولة.

الوسائل:

1. تنظيم الندوات والجلسات النقاشية في المجالات التي يُعنى بها المركز ومتابعة مخرجاتها في ظل تغطية إعلامية تعرِّف بها داخل العراق وخارجه.
2. إصدار الكتب والتقارير الاستراتيجية وإجراء الأبحاث والدراسات ونشرها ورقياً وإلكترونياً.
3. عقد شراكات مع مؤسسات محلية ودولية بحثية وأكاديمية ذات أهداف مشتركة.
4. التعاون مع جامعات عالية المستوى لإقامة الفعاليات العلمية والملتقيات الفكرية.
5. إنشاء دوائر بحوث ولجان متخصصة لتعزيز البحث العلمي.
6. عقد حوارات بين المختلفين لتعزيز الاندماج الاجتماعي.

هيكلية المركز

يتكون مركز الرافدين للحوار RCD من هيكلية إدارية متشكّلة وفقاً لنظامه الداخلي تتضمن: مجلس الإدارة الذي يتكون من السيد المؤسِّس **زيد الطالقاني** بوصفه رئيساً للمجلس **وثمانية** أعضاء، ومدير تنفيذي ونائبه، وهيأة مستشارين، وعدد من الأقسام العلمية والإدارية هي: قسم البحث والتطوير، وقسم الشؤون الإدارية والقانونية والمالية، وقسم المراسم والعلاقات العامة، إلى جانب مستشار الشؤون الثقافية والتعاون الدولي.

مثل أي مؤسسة معطاة ومثمرة، تعرّض مركز الرافدين للحوار الى عدد غير قليل من التحديات والمضايقات والاستهدافات التي حاولت النيل منه، إلا أنه أبى إلا أن تستمر مسيرته المؤزرة باستدامة العطاء وقوة الإرادة.

يُعنى المركز بعدة قضايا محلياً وإقليميا وعالمياً يُعالجها عبر إصداراته المتنوعة من خلال المجالات الآتية:

1. العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
2. الاقتصاد والتنمية.
3. الاجتماع.
4. الشؤون الفكرية ومعالجة الظواهر الاجتماعية.
5. الشؤون الاستراتيجية والعسكرية.
6. التكنولوجيا والأمن السيبراني.
7. القضايا الدستورية والاجتماعية والقانونية.
8. الجغرافيا.
9. الدولة والمجتمع.
10. البيئة والتغيّر المناخي.
11. الذكاء الاصطناعي والتحولات الرقمية.

صلات المركز البحثية والعلمية محلياً وإقليمياً ودولياً

بوصفه مركزاً بحثياً يعمل على تعزيز الحوار مع الآخر، يحرص مركز الرافدين للحوار على مد جسور التعاون المعرفي والبحثي عبر عقد صلات مع مراكز ومؤسسات بحثية عربية وأجنبية حول العالم وذلك من خلال اتفاقيات تعاون مبرمة مع مؤسسات ومراكز على درجة من الأهمية على الصعيد العراقي والعربي والإقليمي والعالمي، منها «**معهد الخدمة الخارجية**» التابع لوزارة الخارجية العراقية، و«**مركز الدراسات المصرفية**» التابع للبنك المركزي العراقي، و«**جامعة صلاح الدين في أربيل**»، و«**مجموعة الأزمات الدولية (ICG)**»(بلجيكا)، و«**المعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة**»(GIWEH) (سويسرا)، و«**المعهد الفرنسي للأبحاث وتحليل السياسة الدولية**»(CFRP)، «**معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة**»(CICIR)، و«**مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية**»، و«**مركز الشؤون الدولية الروسي**»(RIAC)، «**معهد السياسة والحكم**» (GPTT) (إيران)، و«**المعهد العربي للديمقراطية**» (تونس)، و«**مركز أفغانستان والشرق الأوسط وإفريقيا** (CAMEA) **في معهد الدراسات الاستراتيجية**(ISSI)، إسلام أباد (باكستان)، وغيرها من المؤسسات المهمة.

استطاع مركز الرافدين للحوار RCD أن يكون رائداً في عقد المتلقيات وذلك عبر ملتقاه السنوي الأكبر (مُلتقى الرافدين) وهو ملتقى دولي يعقده المركز سنوياً في العاصمة بغداد، يناقش أبرز المواضيع والمستجدات على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، ويوفر فضاءً حُراً لمناقشة الآراء في المجالات التي يُعقد على أساسها بين النخب على الصعيد المحلي والدولي وعلى درجة عالية من الأهمية، ويُسخّر مخرجاته لصالح بناء الدولة ومؤسساتها وتعزيز ثقافة الحوار والتعايش على المستويات كافة.

يتمتع المركز بدعم وتمويل من المؤسسات الراعية له عبر اتفاقات علنية ووفقاً للضوابط والقوانين العراقية النافذة، ويحرص على الإعلان عن مصادر هذا الدعم والتمويل بشفافية ووضوح. ويتمثّل هذا الدعم لنشاطات المركز بإسهامات الهيأة الإدارية (مجلس الإدارة) والتبرعات والمنح والهبات والهدايا غير المشروطة الداخلية والخارجية، فضلاً عن المنح المالية من المنظمات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة العراقية والدولية، والهيئات الإنسانية والتنموية والشركات الخاصة مثل (البنك المركزي العراقي (CBI)، وزارة النفط العراقية، هيأة الاعلام والاتصالات، بعثة الاتحاد الأوروبي، شركة بريتش بتروليوم (BP)، المصرف العراقي للتجارة (TBI)، المجلس الاقتصادي العراقي (IEC)، شركة وادي الخير للاستثمارات الزراعية، مصرف الثقة الدولي،، شركة النافذة لخدمات الانترنت وتكنولوجيا المعلومات، مجلس الأعمال العراقي، شركة وجه القمر للاستثمارات والمقاولات، شركة مدينة المعالي للاستثمارات والمقاولات، منصة تعليم).

كما يتمتع المركز بدعم من مؤسسات عراقية رصينة مجازة قانوناً، أبرزها «الوطني من إيرثلنك» التي تعد الشركة الأولى والرائدة في العراق المتخصصة في مجال تقنية الألياف الضوئية (FTTH) وأكبر مجهز لخدمات الإنترنت في العراق، وشركة «آسياسيل» (AsiaCell) أول شركة اتصالات في العراق والمزود الرئيسي لخدمات الاتصالات النقالة والإنترنت عالية الجودة، وتملك قاعدة مشتركين وصلت إلى 19.7 مليون مشترك. و«مصرف العالم الإسلامي» أحد أهم المصارف العراقية في مجال التنمية الاقتصادية وهو شركة مساهمة خاصة أسسها نخبة من رجال الأعمال المعروفين محلياً وإقليمياً.

أولاً: الكتب المؤلفة

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
1	الاقتصاد العراقي بعد عام 2003	زين العابدين محمد عبدالحسين صادق علي حسن	2018
2	أهوار العراق ثلاث دراسات في البيئة والحيوان والسياحة	عبد علي الخفاف حسين عليوي الزيادي خالد كاطع الفرطوسي	2019
3	محاضرات في الشأن العراقي	مجموعة خبراء	2019
4	بناء العراق الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية	لقمان عبد الرحيم الفيلي	2020
5	الاقتصاد السياسي للتعليم في العراق	أ.د. كامل علاوي الفتلاوي أ.د. حسن لطيف الزبيدي	2020
6	بين جيلين.. مجموعة حوارات متسلسلة بين شاب عراقي وأخيه الأكبر	لقمان عبد الرحيم الفيلي	2021
7	البنك المركزي العراقي: الأدوار.. المهام.. وخيارات المستقبل	مجموعة مؤلفين	2021
8	العراق 2020: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	2021
9	الوجيز في خلافة الدول: دراسة قانونية في ضوء أحكام الاتفاقيات الدولية	د. أبوطالب هاشم أحمد الطالقاني	2021
10	فلسفة أطر العلاقة البينية للايتيقيا والقانون: دراسة قانونية نقدية في الواقع وعالم ما بعد العلمانية	أ.د. إياد مطشر صيهود	2021
11	العقد الاجتماعي عند الشيخ النائيني في العراق	أ. المتمرس د. عبد الأمير زاهد	2022
12	رؤى جديدة لإدارة صناعة إستخراج النفط في العراق	أ د. جواد كاظم لفته الكعبي	2022
13	مشكلات عراقية معاصرة	أ.د. وليد عبد جبر	2022

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
14	العراق 2021 التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	2022
15	الصين وشركات التكنولوجيا أذرع التجسس ومصادر التفوق والهيمنة الرقمية	أ.د. حسن لطيف الزبيدي د. كرار أنور البديري د. أحمد أمين	2022
16	الفَسادُ الماليُّ والإداريُّ في العراق رؤيةٌ جغرافيَّةٌ-سياسيَّةٌ	أ. د. حسين عليوي ناصر الزيادي	2023
17	انتهاكات داعش للقانون الدَّوليِّ الإنسانيِّ	د. فاضل عبد الزَّهرة الغراويّ	2023
18	مصادر الطاقة ومستقبل البشرية	د. حسين الشهرستاني	2023
19	دراسات في الحركات الاسلامية المعاصرة في العراق	مجموعة مؤلفين	2023
20	الوجود الإسلامي في اوربا ومستقبله: دراسة في ضوء المصادر الاستشراقية المعاصرة	هبة حسين الرماحي	2023
21	النجف الاشرف 2050 رؤية مستقبلية	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	2023
22	تقويم عمل الحكومة العراقية خلال عامٍ كامل 2022-2023	مجموعة مؤلفين	2023
23	العراق عقدان ملتهبان: تناسل الازمات وامتناع الحلول (5 مجلدات)	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض م.م. عمّار كريم حميد	2024
24	كركوك العراقيَّة وصراع الهويَّات الفرعيَّة	د. دهام محمد العزاوي	2024
25	الأهمية الاقتصادية لميناء الفاو الكبير وانعكاسه على واقع التنمية المستدامة في العراق	أ.د. حميدة شاكر الإيدامي أ. م. د. أمجد راضي الزاهدي	2024
26	العراق 2022: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض أ.د. أسعد كاظم شبيب	2024
27	المؤسسة العسكرية العراقية 2003-2020	د. عماد هادي علو الربيعي	2024

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
28	العراق 2023: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	2025
29	الانتفاضة الشعبية في العراق 1999 بعد استشهاد السيد الصدر (قدس): المقدمات، المسارات، النتائج	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض أ.د. أحمد سامي المعموري	2025
30	جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق: حقائق جديدة على أرضٍ قديمة	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د مقدام عبد الحسن الفياض م.م. عمّار كريم حميد	2025
31	السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في عهدي ترامب وبايدن 2017 – 2024	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د مقدام عبد الحسن الفياض م.م. عمّار كريم حميد	2025
32	النجف قبل الإسلام: حفريات في ذاكرة المنطقة	عبد الأمير المؤمن	2025
33	العراق 2024: التقرير الإستراتيجي لمركز الرافدين للجوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د مقدام عبد الحسن الفياض م.م. عمّار كريم حميد	2025
34	السياسات الخضراء: إعادة تعريف التقدم في عصر الذكاء الاصطناعي	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. عامر عبد زيد الوائلي	2025
35	دور إيران في محددات التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط (البرنامج النووي انموذجاً)	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د مقدام عبد الحسن الفياض	2025
36	الانتخابات البرلمانية في العراق 2025: ديناميات الوجود والتأثير واستشراف المسارات المستقبلية	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب م. د. خالد عدنان الرماحي	2025

ثانياً: الترجمات

ت	عنوان الترجمة	المؤلف	سنة النشر
1	حرب بلا نهاية: سياق حرب العراق	مايكل شوارتز	2019
2	مقدمة في الفلسفة السياسية	جيسون برينن	2019
3	ريع الموارد والنمو الاقتصادي	بيتر كازناتشيف	2019
4	العراق تاريخ سياسي من الاستقلال الى الاحتلال	عضيد داويشة	2019
5	المرجعية الدينية الموقف الوطني في العراق بعد 2003	كارولين مرجي الصايغ	2020
6	القاعدة والدولة الإسلامية وحركة الجهاد العالمية ما يحتاج الجميع الى معرفته	دانيال بايمن	2021
7	أوهام النصر صحوة الأنبار وصعود الدولة الإسلامية	كارتر مليكزيان	2021
8	شنّ حروب التمرد الدُّروسُ المُسْتَقَاةُ مِنْ حُروبِ التَّمرُّد بدْءًا مِنْ الفيت كونغ وُصُولًا إِلَى الدَّوْلَةِ الإسلاميَّةِ	سيث ج. جونز	2021
9	النظام الفيدرالي في العراق النشأة والأداء والأهمية	فرح شاكر	2021
10	الاتجاهات العالمية 2040	مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي	2021
11	الشيعة العرب .. المسلمون المنسيون	كراهام فولر رند الرحيم فرانك	2021
12	حكّام وعقائد وثروات لماذا أثرى الغرب دون الشرق؟	جارِد روبِن	2021
13	جنود ومواطنون التاريخ الشفوي لعملية "حرية العراق" من ساحة المعركة إلى البنتاغون	كارل ميرا	2021
14	الأمن في منطقة الخليج	فاطمة شايان	2021
15	بين الدولة واللادولة .. السياسة والمجتمع في كردستان العراق وفلسطين	مجموعة مؤلفين تحرير: گلستان گُرِيَ زابينه هوفمان فرهاد إبراهيم سَيدر	2022

ت	عنوان الترجمة	المؤلف	سنة النشر
16	الإسلام الشيعي والسياسة إيران والعراق ولبنان	جون أرمجاني	2023
17	فهم العنف الديني: اكتشاف الراديكالية والارهاب في الدين من خلال دراسة حالات نموذجية	مجموعة مؤلفين تحرير: جيمس دينگلي مارسيلو موليكا	2023
18	الاقتصاد السياسي لعلاقة الاتحاد الاوربي مع العراق وإيران-تقويم لعلاقة السلام عبر التجارة	أمير كامل	2023
19	نظرة جديدة في العلاقات التركية العراقية - معضلة التعاون الجزئي	محمد عاكف قومرال	2023
20	الحرب الخفية: كيف تمكنت الصين من السيطرة على غفلة من النخب الأمريكية	روبرت سبولدينغ سِث كوفمان	2023
21	الحرب والسلام السيبرانيان: الصراع الرقمي في الشرق الأوسط	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون وإليزا كامبيل	2023
22	الركائز السبع: الأسباب الحقيقية لإضطراب الشرق الأوسط	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون وإليزا كامبيل	2023
23	صعود روسيا: السياسة الخارجية لبوتين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون وإليزا كامبيل	2023
24	السفراء: الدبلوماسيون الأمريكيون على الخطوط الأمامية	بول ريكتر	2023
25	كيف أصبح العالم غنيًا؟"	مارك كوياما جارید روبین	2024
26	بناء المؤسسات في البلدان الضعيفة: أولوية السياسات المحلية	أندرو رادين	2024
27	المعلومات والسلطة والديمقراطية: الحرية من بنات المعرفة	نيكو شْتير	2024
28	منظمة أوبك في القرن العشرين: من الصعود إلى الانحدار	تحرير: جوليانو غارافاني	2024
29	العراق في مواجهة العالم: صدّام، والولايات المتّحدة الأمريكية، ونظام ما بعد الحرب الباردة	سامْيَوَل هلفونت	2025
30	العراق: السلطة والأنظمة والهويات	أندرو جيه فليبرت	2025
31	الجهاد في الاسلام دراسة تاريخية فقهية في مسألة الجهاد الابتدائي	آية الله الشيخ نعمة الله صالحي النجف آبادي	2025
32	الحربُ الباردَة في العالم الإسلامي	ديليب هيرو	2025

ثالثاً: سلسلة الرسائل والأطروحات الجامعية

ت	عنوان الرسالة / الأطروحة	الباحث/ة	سنة النشر
1	موقف إيران من الاجتياح العراقي للكويت 1990 – 1991 دراسة تأريخية	رماح سعد مرهون المعموري	2021
2	الأثر المترتب على مخالفة ضوابط تسبيب الحكم الجزائي في التشريع العراقي (دراسة مقارنة)	م. م. يوسف فاضل طه حرز الدين	2021
3	صناديق الثروة السيادية دراسة قانونية مقارنة	د. لنجة صالح حمه طاهر حمه أمين	2021
4	التنمية السياسية وأزماتها السياسية في العراق بعد عام 2003	د. فرزدق علي التميمي	2021
5	ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح	م.م. عمّار كريم حميد	2021
6	الارهاب والنظام السياسي الدولي بعد أحداث 11 أيلول سبتمبر 2001 رؤية مستقبلية.	د. خالد محمد طاهر شبر	2022
7	الاستثمار الدولي باعتماد أنموذج ICAPM واستثمارات الشركات الدولية	د. علي عبد الأمير فليفل أ.د. حاكم محسن محمد الربيعي	2022
8	تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية "العراق أنموذجا"	أ.م.د. إبراهيم جاسم جبار الياسري	2022
9	المكان وأثره التنظيمي في القوى الاجتماعية والاقتصادية لمحافظة النجف الأشرف	د. عصام صباح إبراهيم	2022
10	عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق للمدة 1980 - 2015	أ.م.د. حسين شناوة مجيد	2023
11	الحراك الاحتجاجي في العراق حلم الديمقراطية: من النكوص الى الانبعاث	د. سيف حيدر الحسيني	2023
12	المحيط الاقليمي ومحاربة الإرهاب في العراق	د. باسم محمد يونس	2025
13	نقد الحداثة في الفكر السياسي العربي المعاصر	أحمد عباس فاضل جاسم	2025

رابعاً: الإصدارات القادمة

ت	عنوان الإصدار	فئة الإصدار	سنة النشر
1	صلاحيات رئيس الجمهورية في الأنظمة السياسية البرلمانية المعاصرة: النظام السياسي العراقي وفق دستور 2005 أنموذجاً	كتب مؤلفة	2025
2	مجلس الاتحاد العراقي: اشتراطات قانونية وتحديات عملية	كتب مؤلفة	2025
3	برامج الحكومات العراقية (2003 - 2025)	كتب مؤلفة	2025
4	حدود العراق الدولية: من خرائط النزاع الى بوابة التعاون	كتب مؤلفة	2025
5	الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر في العراق: مقاربات مع نماذج عالمية	كتب مؤلفة	2025
6	النظام الحزبي وصُنع السياسة العامة: دراسة مقارنة ألمانيا-العراق	رسالة جامعية	2025
7	العراق 2025: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	كتب مؤلفة	2025
8	الدولة العربية المعاصرة والمشكلة الطائفية	كتب مؤلفة	2025

مركز الرافدين للحوار RCD

مركز الرافدين للحوار RCD

www.alrafidaincenter.com
009647826222246
alrafidaincent
alrafidaincenter.com
alrafidaincent
alrafidaincent
info@alrafidaincenter.com
مركز الرافدين للحوار RCD
النجف الاشـرف - حي الحـوراء - امتداد شارع الاسكـان
العاصمة بغداد - الجادرية - قرب تقاطع ساحة الحرية

يُقدِّم الكتاب مقاربة تحليلية للانتخابات النيابية العراقية من زوايا متعددة، تجمع بين البعد البنيوي للنظام السياسي، والديناميات المتحركة للنخبة الحاكمة، والسياقات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية التي تحيط بالعملية الانتخابية. ويأتي هذا الجهد في لحظة مفصلية يقف فيها العراق أمام تجربة ديمقراطية لا تقتصر أثرها على إعادة تشكيل السلطة التشريعية، بل تمتد لتطال مسارات وطبيعة التوازنات السياسية، ومستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع.

إن الانتخابات في السياق العراقي تمثل أكثر من آلية دستورية دورية؛ فهي مرآة تعكس طبيعة النظام السياسي، وحدود قدرته على التجدد، ودرجة استجابته لمطالب التغيير والإصلاح، ومن هذا الأساس، ينطلق الكتاب من فرضية جوهرية مفادها أن فهم انتخابات 2025 يقتضي قراءة معمّقة في إعادة تشكّل النخبة السياسية، وأنماط التحالفات الانتخابية، وخطابات التعبئة، ومحددات السلوك الانتخابي، فضلاً عن الأطر القانونية والمؤسساتية الناظمة للعملية الانتخابية، وتأثير المتغيرات الاقتصادية والإعلامية والداخلية والخارجية في توجيه نتائجها المحتملة.

ISBN 978-9-9227721-5-8

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D
www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
00964782622246
ص.ب. 252
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية